مجلة جامعة الزيتونة

علمية محكمة فصلية

تصدر عن جامعة الزيتونة

ترهونة - ليبيا

العدد (37) مارس 2021

مجلة جامعة الزيتونة

العدد السابع والثلاثون مارس 2021

Azzaytuna University

Peer – reviewed Periodical Scientific Journal

Issued by Azzaytuna University

Tarhouna - Libya

Issue (37) March 2021

مجـــلة جامعة الزيتونة

تنـويـه

1. إن الآراء والأفكـــار والمعلومـــات العلميـــة وغيرهـــا الـــتي تنشـــر بأسمـــاء كتابهـــا تكـــون علـــى مســـؤوليتهم ويســـمح باســـتعمال مـــا ورد في هـــذه المجلـــة مـــن مـــواد علميـــة أو فنية بشرط الإشارة إلى مصدرها.
2. الباحـــــث هـــــو المســـــؤول الأول عـــــن الأمانـــــة العلميـــــة علـــــى ما تم تداوله من معلومات في بحثه.
3. البحـــوث والمقـــالات العلميـــة والمراســـلات الأخـــرى توجـــه إلى أســـرة تحريـــر مجلة جامعة الزيتونة على العنوان البريدي للمجلة.
4. الإعلانات بالمجلة يتم الاتفاق عليها مع أسرة التحرير بالمجلة.
5. حقـــوق الطبـــع والنشـــر محفوظـــة لجامعـــة الزيتونـــة ويســـمح باســـتعمال مـــا يرد في هذه المجلة شرط الإشارة إلى مصدره.
6. المعلومـــات والآراء الـــواردة في المجلـــة مســـؤولية المؤلـــف ولا تعـــبر عـــن وجهـــة نظر المجلة.

رقم الإيداع المحلي :2014/383

دار الكتب الوطنية بنغازي

ISSN 2523-1006

المراسلات توجه إلى رئيس تحرير المجلة

هاتف:
00 218 537621379

فاكس:
00 218 537621380

E- mail: almajala@azu.edu.ly

ترهونـــة ـ ليبيا

تصدر عن جامعة الزيتونة – ترهونة

إشراف عام

د. عبد الفتاح أبوبكر سالم علي

رئيس التحرير

د. جمعـــة عمر فرج محمد

مدير التحرير

د. سلامة الشارف سالم العباني

أسرة التحرير

1. عبد العزيز علي محمد مسعود عضوا ومقررا
2. سالم إبراهيم محمد العكرمي عضـــوا
3. عبد المنعم عبد السلام عبد الله عضـــوا
4. ابراهيم محمد عبدالله عضـــوا
5. عبدالسلام مسعود رحومه عضـــوا

تنفيذ وتصميم وإخراج

د. عبدالسلام مسعود رحومه

المدير المالي

م.عبد الكريـم علـــي عيســـى

دورية علمية مُحكّمة (فصلية) لها هيئة تحكيم تصدر عن رئاسة جامعة الزيتونة تنشر على صفحاتها نتاج أعمال بحثية مختلفة، تمتاز بالأصالة، ولتكمل سلسلة التواصل العلمي المتخصص ووجدت لتكون وعاء نشر علمي إلكتروني لتنقل خبرات أهل الاختصاص ونشر المعلومة المتخصصة الأصيلة والمترجمة ، ويراعي نشر الأعمال العلمية (البحث أو النظرية أو النقد أو التلخيص أو الترجمة) وفق المعايير العلمية والعالمية وتضيف إلى المعرفة الإنسانية ما يستفيد منه الباحثون في شتى فروع العلم.

- **رؤية المجلة:**

- الريادة في نشر الأعمال العلمية الرصينة .
- أن نكون خيار الباحثين الأول لنشر بحوثهم في مختلف مجالات العلوم .
- الوصول إلى مكانة متميزة في نشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع العربي.

- **رسالة المجلة :**

-الرقي بمستوى البحث العلمي في ليبيا.

-نشر أعمال علمية متخصصة تراعي إتباعها لقواعد النشر العلمي العالمية ، وجدّة الموضوعات ورصانة الطرح ، والموضوعية في صياغة النتائج والتوصيات.

- **أهداف المجلة:**

1. نشر الثقافة العلمية ،والإسهام في بناء مجتمع عربي يؤمن بأهمية البحث العلمي.
2. توجيه الرأي العام العربي باتجاه قضاياه الملحة.
3. محاربة الخرافات من خلال البحث العلمي، وتشجيع الإبداعات البحثية في المجتمع.
4. مواكبة التطورات العالمية في المجالات العلمية المختلفة.
5. فتح نافذة جديدة للباحثين محلياً وعالمياً لنشر بحوثهم في التخصصات العلمية كافة.
6. نَشْر البحوث المبتكرة التي يعدّها الباحثون في المجالات العلمية في مختلف القضايا من أجل إثراء البحث العلمي وتنميته في هذه المجالات.
7. توطيد الصلات العلمية والفكرية بين جامعة الزيتونة ونَظِيراتهَا في الجامعات الأخرى.
8. متابعة اتجاهات الحركة العلمية في التخصصات كافة عن طريق التعريف بالكتب والترجمات الحديثة ، والرسائل الجامعية والبحوث التي تُقدَّم في المؤتمرات، والندوات العلمية.

- **قواعد النشر:**

تنشر المجلة الدراسات والبحوث الأصلية وفق مبادئ الدين الإسلامي الحنيف ، وكذلك وفق قوانين إصدار ونشر الدولة الليبية ، وكذلك وفق رؤية جامعة الزيتونة، ورسالتها وأهدافها والتي تتبع الأساليب المنهجية و الموضوعية والقواعد المتعارف عليها في كتابة الأبحاث و الدراسات العلمية شرط ألا يكون البحث قد نشر في أي جهة أخرى ، وأن يتعهد الباحث كتابة بذلك.

1. أن يكتب على البحث اسم الباحث ثلاثيا ، وكذلك جهة عمله وعنوانه وبريده الإلكتروني.
2. تقبل البحوث باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية وتكتب البحوث والدراسات و المقالات
3. باللغة العربية (متضمناً ملخصا باللغة العربية) أو بالإنجليزية أو بالفرنسية (متضمناً ملخصا باللغة العربية) على ألا يزيد كل ملخص عن (200) كلمة.
4. ألا يتجاوز البحث المقدّم خمساً وعشرين صفحة من الحجم العادي (A4) ، إلا إذا رأت هيئة التحرير خلافاً لذلك. ويشترط أن يتسم البحث بسلامة اللغة ودقة التوثيق.
5. للمجلة الحق في نشر الأبحاث و الاستفادة منها في المجالات العلمية دون الرجوع لأصحابها بشرط الإشارة إلى أصحابها حسب القواعد المتعارف عليها .
6. لا تُردُّ البحوث المرسلة إلى المجلة إلى أصحابها ، سواء أقبلت للنشر أو لا ، ولا يحق للمتقدم المطالبة بها.
7. عند قبول البحث ونشره في المجلة يستلم الباحث نسختين من العدد وفق الإجراءات الإدارية والمالية المتبعة بالمجلة.
8. لهيئة تحرير المجلة الحق القانوني في رفض أي مشاركة علمية ما لم تكن معدة وفق الشروط المذكورة أعلاه أو تكون خارج اختصاص المجلة.
9. لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة جامعة الزيتونة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من رئيس التحرير.
10. ترتيب البحوث في المجلة تخضع لاعتبارات فنية.
11. لا تدفع المجلة مكافآت مقابل البحوث المنشورة أو مراجعات الكتب أو أي أعمال فكرية ما لم يكن بتكليف منها.

- **مواصفات كتابة البحوث :**

ترسل البحوث المقدمة للنشر من ثلاث نسخ مطبوعة ونسخة في قرص مدمج (CD) وفق الآتي:

1. يطبع البحث على ورق (A4) أبيض ناصع بالأبعاد التالية (13سم × 22 سم) ، وأن تكون أبعاد هوامش الصفحة من أعلى (4.85 سم) ومن أسفل (3.5 سم) ومن الجانبين (4.5 سم) ،

وبمسافة (1.15 سم) بين الأسطر لكي يكون صالحاً للنشر مباشرة. وتكتب باستخدام المحرر (M.S.WORD) ولا تقبل على أي برامج أخرى.

2. تسلم نسخة من البحث علي قرص مدمج وعدد(2) نسخ مطبوعة على ورق لا تحتوي على اسم المؤلف ولا عنوانه.

3. يراعى في أسلوب توثيق المراجع داخل النص نظام (APA) كما يأتي:

يشار إلى توثيق المصادر في نهاية الفقرة فيكتب الاسم الأخير وسنة النشر ورقم الصفحة داخل قوسين .

أما قائمة المراجع فتكون في نهاية البحث أو الدراسة وفق الآتي:

اسم المؤلف - عنوان الكتاب- الطبعة إن وجدت - مكان النشر - دار النشر- سنة النشر.

4. البحث باللغة العربية يستخدم الخط العربي المبسط (AL -Mohanad Bold) أما إذا كان باللغة الانجليزية فيستخدم الخط (Times- New Roman).

5. يجب أن يحتوي البحث على العناصر الرئيسية التالية: (ملخص البحث، مقدمة، خطوات البحث، النتائج، المناقشة، المراجع).

- **كيفية إعداد البحوث :**

- **فيما يخص العناوين :**

1. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة وبخط حجمه (13سم) أسود غامق.

- تكتب أسماء المؤلفين بخط حجمه (12سم) أسود غامق وتحت العنوان مباشرة بمسافة سطر واحد بحيث تبدأ باسم المؤلف و تنتهي باسم الجد أو العائلة ، وتكتب عناوين المؤلفين بخط حجمه (11سم) عادي مباشرة تحت اسم المؤلف ويكتب البحث بخط حجمه (13سم).

- **فيما يخص الجداول والأشكال والمعادلات الرياضية:**

1. يجب ألا تتجاوز أبعاد الجداول والأشكال أبعاد النص المكتوب (13سم×22سم) ولا يتم تقسيم الجدول على صفحتين . والحد الأدنى لحجم الكتابة داخل الجدول (8 سم) والأقصى (10سم). مكتوباً بنفس البرنامج (MSWORD) وليس منفصلاً أو مدخلا بماسح ضوئي ويجب أن يسبق كل جدول رقم تسلسلي وعنوان له بحجم (11سم) عادي ، وأن تكون أصلية وواضحة.

2. المعادلات الرياضية تكتب باستخدام محرر المعادلات 3 الموجود بحزمة الميكروسوفت الإلكترونية.

- **كيفية تقييم البحوث :**

1. تخضع كافة البحوث والدّراسات المقدَّمة إلى المجلّة إلى فحص أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليتها للتحكيم والتزامها بقواعد النشر للتقويم والتحكيم حسب الأصول المتبعة ويحق للهيئة أن تعتذر عن قبول أي بحث دون إبداء الأسباب وإذا تمت الموافقة عليها للنشر ترسل هذه البحوث إلى محكمين اثنين في مجال الاختصاص يشهد لهم بالخبرة والكفاءة في مجال البحث العلمي داخل ليبيا وخارجها لتقييمها ، ولا تنشر بالمجلة إلا بعد موافقتهما .

2. للمجلة أن تطلب من الباحث بناءً على اقتراح لجنة التقييم إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية - جزئية أو كلية - على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر في المجلة.

3. يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه أو إبداء رأيه بشأن هذه التعديلات وفق التقارير المرسلة إليه ، وموافاة المجلة بنسخة معدلة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يومًا.

•Publishing Rules

The Journal publishes authentic studies and researches according to the principles of true Islamic religion, as well as to the Libyan state laws for the issuance and publishing and also according to the vision, mission and goals of Azzaytuna University, which follow systematic and objective methods and generally accepted rules in writing scientific researches and studies, provided that the research should not have been published in any other place and that the researcher undertakes to do so in writing.

1- To write on the research the triple name of the researcher, as well as his work affiliation, address and e-mail.

2- Researchers are accepted in Arabic, English and French. Researches, studies and articles are written in Arabic (including a summary of the abstract in Arabic) or in English or in French (including a summary of the abstract in Arabic), provided that every summary (abstract) shall not be less than (**200** words) and not more than (**250 words**).

3- The submitted researches shall not exceed **25** pages of normal size (**A4**), unless the editorial board decides otherwise. It is required that the research is characterized by accurate language and documentation.

4- The journal has the right to publish researches and take advantage of them in the scientific fields without reference to their owners, provided that pointing to owners is made according to generally accepted rules.

5- Researches sent to the journal shall not be returned to their respective owners, whether or not have been accepted for publication. The applicant is not entitled to claim them.

6- Upon acceptance of the research for publication in the journal, the researcher receives two copies of the issue in accordance with the financial procedures of the journal.
7- The editorial board of the journal shall have the legal rights to reject any scientific participation, unless it has been prepared in accordance with the above-mentioned conditions or not related to the competence of the journal.
8- Research or parts of it may not be published in another place after being approved for publication in Azzaytuna University journal, only after obtaining a written permission from the editor.
9- Order of the appearance of the researches in the journal shall be subject to technical considerations.
10- The journal does not pay rewards for published researches, book reviews or any intellectual work unless commissioned by them.

- **Specifications of Written Researches**

Researches submitted for publication shall be sent in three paper based copies and a copy on Compact Disk (CD) according to the following:
1- The research shall be printed on (**A4**) bright white paper with the following dimensions (**13 cm × 22 cm**) and page margins from top **4.85 cm**, bottom **3.5 cm** and sides **4.5 cm** in order to be valid for publication directly, written using the editor (**M.S. Word**) and shall be accepted in any other programs.
2- A copy of the research shall be submitted on Compact Disk and the **2** copies printed on paper not containing the author's name or address.
3- In documenting references inside the text, the (**APA**)style shall be taken into account as follows:
- Documenting of sources shall be referred to at the end of paragraph where to be written: last name , year of publication, and page number in parentheses. As for the list of references shall be at the end of the research or study according to the following: statement of the author's name – book title – edition if any – place of publication – publishing house – publishing year.
4- A research in Arabic language uses simplified Arabic font (**AL-Mohanad Bold**) , as for the research in English language uses the font (**Times New Roman**).
5- The research must contain the following basic components: (research abstract, introduction, research steps, results, references).

•Methods of Research Preparation

• Titles

1- A research title shall be written in the middle of the page using font size **13** Dark Black.

2- Names of authors shall be written using **12** Dark Black font, immediately below the title at a distance of one line, starting with author(s)' name and ends with the name of grandfather of surname, authors' addresses shall be written using 13 normal font size immediately under authors' names.

• Tables, Figures and Mathematical Equations

1- Dimensions of tables and figures shall not exceed the dimensions of the written text (**13 cm × 22 cm**), tables must not be divided into two pages. The minimum limit of font size inside the table is **(8)** and the maximum is (**10**), written using the same programme (**M.S. WORD**), not separated or entered by a photo scanner. Each table shall be preceded by a serial number and a title for it at size (**11**) normal, and be original and clear.

2- Mathematical equations shall be written using equations writer (**3**) found in Microsoft electronic beam.

• Methods of Research Evaluation

1- All researches submitted to the journal shall be subject to preliminary examination by the editorial board to decide their eligibility for evaluation and compliance with publication rules for arbitration and evaluation according to accepted practices. The board shall have the right to refrain to accept any research without giving reasons. If approved for publication, such researches shall be sent to two reputable reviewers in the field of competence who are experienced and efficient in the field of scientific search inside and outside Libya to evaluate them. The researches shall not be published in the journal except after their approval.

2- According to proposal of evaluation committee, the journal may request the author to do formal or objective – total or partial amendments to the research or study prior to be permitted to publication in the journal.

3- The researcher shall comply with carrying out the reviewers' amendments to his research or give his opinion in respect of such amendments according to reports sent to him, and submit the amended copy to the journal within a period not exceeding (**15**) days.

مجـــلة جامعة الزيتونة
مجلة علمية محكّمة فصلية
تصدر عن جامعة الزيتونة – ترهونة
العدد السابع والثلاثون / مارس 2021م

المحتويـات

الترقيم	العنـــــوان	الصفحة
1	مدى أهمية وإمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة (كوفيد.19)من وجهة نظر موظفي جامعة الزيتونة على محمد نصر ، علي رمضان مصباح.	27-1
2	رِبَا الجاهِلِيَّةِ..نظرة بإمْعان. شَوان سعيد محمد شَفيق	43-28
3	دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة جرائم العنف الجنسي ضد المرأة هيفاء عبدالعالي فرج	60-44
4	الوظيفة الإخبارية للمواقع الإلكترونية للفضائيات التلفزيونية الرياضية دراسة وصفية تحليلية لموقع قنوات beIN SPORTS أنموذجا منـيـر طبـي	83-61
5	القبائل الليبية والصحراء الكبرى في العصور القديمة بين الامتداد والامتزاج عبدالسلام محمد علي قويدر	110-84
6	التنظيمات الشعبية بمصر في عهد المماليك (الحرافيش انموذجا) نعيمة عبدالسلام أبوشاقور	130-111
7	الترجمة التجارية (ترجمة النص التجاري) في مدينة الخمس – ليبيا من 2000 إلى 2020 عبدالله محمد ضو	151-131
8	Urbanization and Urban Sprawl Issues in The CityStructure of Tripoli The Capital of Libya Ali Irhuma Abubrig	152-168
9	On Some New Types of Totally Closed Functions Amna Mohamed Abdelgader Ahmad	169-176
10	A comparative study between some physiological parameters for diabetic and non-diabetic renal failure patients in Al-Zawiya Center for the treatment of kidney diseases Ali Azbida, Mohamed Mftah Zayed , Fawzia Kahbar and Zaher Abdel Salam	177-188
11	Investigation of the Continuous Wavelet Transform Method for Use with Late Time Response Analysis of Concealed on Body Threat Objects Ali Atiah , Hussein Dghayes	189-200

تصـــــــدير

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونتوكل عليه، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه الطيبين، أما بعد:

يسعدني تقديم العدد السابع والثلاثون من مجلة جامعة الزيتونة(مارس ، 2021، والذي يضيف جهداً علمياً جديداً في رحلة العطاء البناءة ، والتي اتسعت رحابها لتشمل فضاءاتٍ وأفكار علميةٍ بهدف نشر نتاجاً علمياً متجددًا ومبتكراً .ومن هنا نؤكد مرة أخرى على أن المجلة حريصة على اقتناء البحوث العلمية التي تعد الجدية والأصالة والموضوعية والأمانة العلمية جزءاً جوهرياً في تكوينها العلمي.

عزيزي القارئ / عزيزتي القارئة، إن الهدف الأساس من نشر البحوث العلمية في مجلة جامعة الزيتونة هو تنمية المعرفة العلمية وصولاً إلى المعلومات والحقائق الرصينة في شتى مجالات البحوث الأكاديمية المتخصصة ، وأملنا كبير في أن نتعاون جميعاً من أجل أن يكون لأبحاث المجلة بمختلف مناهجها وأنساقها موقع الصدارة اللائق بها من حيث نشر العلم الذي يعالج قضايا حيوية للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف وفق معايير الجودة والتميز العلمي، والبحثي.

والله ولـــي التوفيـــق ،،،

مدير التحرير
د. سلامة الشارف سالم العباني

مدى أهمية وإمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة (كوفيد-19)

من وجهة نظر موظفي جامعة الزيتونة

علي رمضان مصباح على محمد نصر

كلية التجارة ترهونة - جامعة الزيتونة

ملخص الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على أهمية الاستفادة من تقنية المعلومات ومحاولة توظيفها في إدارة العمليات الإدارية داخل الهيكل التنظيمي لإدارة جامعة الزيتونة، وخاصةً في ظل الظروف الحالية الراهنة وما فرضته علينا جائحة (كوفيد-19) من تحديات جديدة وخطيرة، حتَّمت علينا التفكير وبجدية في أنماط إدارية جديدة لا تعتمد على الوجود المادي أو الفيزيائي، وإنما على وسائل وتقنية رقمية حديثة في التفاعل والتواصل، وتحقيقاً لذلك الهدف فقد تبنى الباحثان منهجاً وصفياً، وأداة استقصائية لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، التي تمثلت في شاغري الإدارات والأقسام والمكاتب بالإدارة العامة لجامعة الزيتونة، كما تمّ الاعتماد على الأسلوب التحليل الوصفي بغية التعرف على أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للمبحوثين، وإمكانية تطبيقها باعتبارها بديلاً عن الإدارة التقليدية، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها وجود وعي وإدراك لدى الموظفين بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في تسيير العمليات الإدارية، كما توصلت الدراسة إلى وجود معوقات تحول دون تطبيقها وأوصى الباحثان بجملة من التوصيات التي من شأنها ستسهم في تذليل بعض المعوقات إذا أخذت بعين الاعتبار.

الكلمات الرئيسية: الإدارة الإلكترونية، جامعة الزيتونة، جائحة (كوفيد-19) .

المقدمة:

في ظل التطورات التكنولوجية السريعة تواجه المؤسسات الهادفة إلى تحقيق البقاء والاستمرار تحديات جمة، أهمها الانتشار الواسع للإنترنت والثقافة الرقمية، وهو ما يفرض عليها ضرورة الاستعانة بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك من خلال استخدام أساليب إدارية فعالة، تتصف في ظل هذه التغيرات الديناميكية بالقدرة والتطور الدائم؛ كي تتمكن تلك المؤسسات من مواكبة التغيرات البيئية التي تشهدها من جهة، ومن جهة أخرى الارتقاء بأدائها إلى مستوٍ أفضل، فبهذا الإطار تُعد الإدارة الإلكترونية كأحد الأساليب الإدارية الحديثة، والتي ظهرت في الآونة الأخيرة باعتبارها مصطلحاً معاصراً نتيجة لتزايد استخدامات الحاسوب وشبكاته والثورة

المعلوماتية بشكل عام، والتي يمكن للمؤسسات باختلاف أنواعها وأنشطتها الاستفادة من تطبيقاتها، وذلك نظراً لما توفره من وسائط مبتكرة ذات قدرة عالية على تخزين المعلومات وتبادلها من خلال الشبكات العالمية للمعلومات (الإنترنت) والمحلية (الإنترانت)، ففي ظل التقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات وتطور نظم المعلومات أضحت الإدارة التقليدية بعملياتها ووسائلها عاجزة عن جعل المؤسسات قادرة على البقاء والمنافسة، وتعتبر الإدارة الإلكترونية في الوقت الراهن من أهم سمات المؤسسات المعاصرة، والتي يُطلق عليها مؤسسات القرن الحادي والعشرين، خاصة وأن أنشطتها تستند إلى المعرفة المعلوماتية، وأنّها مؤسسات إلكترونية تقدم خدماتها لسائر المستفيدين منها دون الاعتماد على الأنشطة الورقية.

وبالتالي لم يعد أمام أي مؤسسة تريد أن تواكب التطورات السريعة والمتلاحقة لنظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات من خَيار سوى الاتجاه نحو ما يسمى بمجتمع المعلومات والمعرفة، ويعد التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية بالنسبة لمؤسسات التعليم ليس ضرباً من ضروب الرفاهية، وإنما حتّمية فرضتها التغيرات الحالية في ظل الانتشار الواسع لفايروس (كوفيد-19) ،فأصبح توظيف المعلومات ضرورة حتمية فرضت على المؤسسات والمنظمات العالمية والإقليمية والمحلية ولاسيما المؤسسات التعليمية، على ضرورة تطوير خدماتها.

وذلك من خلال تحديد ما هو الأفضل والأخذ به، وما هو الأسوأ لتَّركه، فالإدارة الإلكترونية بلا شك أسلوب لضمان النجاح والتطور، وحتى تستطيع مؤسسات التعليم تحقيق ذلك، لا بد أن تعمل دوماً على تحسين طرق العمل بداخلها، كما لا بد -أيضا- وأن تعمل كل إدارة و كل قسم وكل موظف فيها على تحسين أدائها/أدائه، ليتم تبني تطبيقات الإدارة الإلكترونية والوصول إلى التفوق، ففي ظل الجائحة أصبح العديد من المؤسسات التعليمية في ليبيا على اختلافها وفي مقدمتها مؤسسات التعليم العالي تتسابق من أجل تبني تطبيقات الإدارة الإلكترونية والاستفادة من مزاياها، خاصة وأن تطبيقها أصبح ضرورة ملحة في الظروف الراهنة، باعتبار أن التعليم يؤدي دوراً مهماً في تحقيق التقدم والرقي للمجتمعات البشرية، وتزويده بالكفاءات العلمية اللازمة للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

مشكلة الدراسة:

أحدث الانتشار الواسع والسريع لفيروس (كوفيد-19) والذي طال مختلف البلدان والمناطق حالة من الذعر والارتباك قلمَا شاهدنا نظيراً له من قبل، وبات هذا الفيروس الغامض يهدد بميلاد أزمة

كارثية هي الأخطر في زماننا الحاضر، فعلى مدى الشهور الماضية أصاب هذا الوباء الملايين من البشر ،وأزهق أرواح المئات من الآلاف وشملت تداعياته الخطيرة مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى الدينية والرياضية ، جانب آخر من تحديات تفشي فيروس (كوفيد-19)كشفت عنه إحصائيات حديثة لمنظمة اليونسكو نشرتها في (12 أبريل:2020)، والتي وصفت نتائجها بالكارثية والمروعة. ولعل السبب المباشر يعود إلى إغلاق المؤسسات والمنظمات أبوابها جزئياً أو كلياً وبالتالي انقطاع الخدمات، وبحسب تقرير لمنظمة العمل الدولية[1]، فإنه من المتوقع أن يشهد العالم تقليصاً في الوظائف لنحو (200) مليون من الموظفين بسبب هذه الجائحة، من بينها (5) ملايين في الدول العربية، وهذا تحذير يأتي بعد حوالي ثلاثة أسابيع من توقع المنظمة تعرّض (25) مليون وظيفة للتهديد بسبب (كوفيد-19).

خاصة بعد فرض إجراءات الإغلاق الكامل أو الجزئي في العديد من الدول، وما حمله ذلك من تأثير على نحو (2.7) مليار عامل، أي (4) من بين كل (5) من القوى العاملة في العالم، متأثرين بالفوضى العارمة والاضطراب غير المسبوق الذي شهدته المؤسسات والمنظمات على الصعيد الإقليمي والمحلي والناجم عن انتشار جائحة (كوفيد-19) وتداعياتها المأساوية، وفي ظل إجراءات العزل الإجباري والتباعد الاجتماعي لاحتواء تفشي الوباء، جاءت هذه الأزمة (كوفيد-19) لتضيف تحديات جديدة وخطيرة لمجموعة التحديات التي تواجهها أو يعيشها قطاع التعليم في العديد من البلدان لاسيما بلدان العام الثالث ومن ضمنها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودولة ليبيا على الخصوص.

وتؤكد التقارير الصادرة عن منظمة اليونسكو والبنك الدولي ومنظمات عالمية وإقليمية على أن قطاع التعليم في هذه الدول يعاني من أزمات ومشكلات بشرية وبنيوية ومالية وإدارية عديدة، وبالتالي لا بد من إجراء إصلاحات جذرية واعتماد استراتيجيات جديدة بهدف إخراجه من أزماته وحل مشكلاته وإعادة تأهيله لمواجهة تحديات ظاهرة الوباء المعقد، كما أتاحت أزمة (كوفيد- 19) فرصة حقيقية للاعتراف بهذه التحديات والمشكلات والتفكير في تطبيق منهجيات واستراتيجيات ذكية وقبول أنماط جديدة لا تعتمد بشكل أساسي على الوجود المادي، بل تستخدم أيضاً وسائل وتقنيات رقمية حديثة في التفاعل والتواصل، وبهذا الصدد يشير العديد من الخبراء إلى أهمية التوسع في الإدارة الإلكترونية والنظر إليها بوصفها خياراً مستقبلياً واستراتيجيا للتعاملات الإدارية بين

[1]. تقرير منظمة العمل بالأمم المتحدة تاريخ الاطلاع:2020/12/15:
https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052922

الأشخاص وليس مجرد وسيلة تستخدم فقط عند الأزمات والكوارث! إلا أن هذا النظام له متطلبات الخاصة به، فنجاح التطبيق يحتاج إلى الإمكانات المادية والبشرية والتشريعية والمالية، ومن هنا تبلورت لدى الباحثين أهمية وجود هذه الدراسة في الظروف الراهنة، كدراسة معاصرة تبحث عن أهمية وإمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارات جامعة الزيتونة في ظل جائحة (كوفيد-19)كمحل للدراسة، وفي الإجابة عن التساؤلات البحثية التالية:

- ما درجة وعي المبحوثين بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة في ظل جائحة (كوفيد-19) ؟
- ما مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارات جامعة الزيتونة في ظل جائحة (كوفيد-19) من وجهة نظر المبحوثين؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مقدار ما ستسهم به في عملية الفهم والتفسير، ومن ثم محاولة التقديم، من خلال ما ستضيفه إلى الأدب المعرفي بشكل عام والأدب الإداري بشكل خاص، الأمر الذي يعد موضوع تركيز وأهمية في البيئة الليبية لكونها ستقدم تقييماً ووصفاً علمياً عن مدى أمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة في ظل جائحة (كوفيد-19) والتي من شأنها:

- أنها ستبين مستوى إدراك المبحوثين بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة.
- أنها ستساعد في الكشف عن معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة.
- أن نتائج هذه الدراسة ستضيف قيمة إضافية وتجعلها مرجعاً ورافداً لإجراء دراسات وأبحاث مستقبلية ذات علاقة بموضوع الدراسة الحالية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى الكشف عن مدي أهمية وإمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة وبشكل أكثر تفصيلاً يمكن إيجاز أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- معرفة مستوى إدراك المبحوثين بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارات جامعة الزيتونة.
- الكشف عن مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر المبحوثين في إدارات جامعة الزيتونة.

منهجية الدراسة:

سيعتمد الباحثان في تحقيق أهداف دراسته على المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلاله يحاول

معرفة مدى أهمية وإمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر المبحوثين بإدارات جامعة الزيتونة في ظل جائحة (كوفيد-19)، كما أن البيانات الأولية للدراسة الحالية سيتم جمعها باستخدام صحيفة استبيان سيتم تصميمها لاحقا اعتماداً على بعض الأدبيات السابقة كما سيتم الاعتماد على مصدرين أساسين لجمع البيانات هما كالآتي:

- **المصادر الثانوية:**

حيث سيتجه فيه الباحثان في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تمثلت في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

- **المصادر الأولية :**

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة سيتم جمع البيانات الأولية من خلال صحيفة استبيان سيتم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض بعد أن يتم عرضها على مجموعة من المحكمين للتحقق من صدق محتواها ،وأنها تقيس ما وضعت لأجله.

- **مجتمع الدراسة:**

سيتمثل مجتمع الدراسة في من هم شاغري الإدارات والأقسام بالإدارة الرئيسية للجامعة والذي يبلغ عددهم وفقاً للملاك الوظيفي بإدارة الجامعة بـ (60) موظفاً، بناءً على إحصائية تحصل عليها الباحثان من إدارة الموارد البشرية بالجامعة.

- **الأساليب الإحصائية:**

سيتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS-V24) للتحقق من أهداف الدراسة الرئيسة مثل اختبارات (تحليل الثبات، المتوسطات الحسابية، الأوزان النسبية، الانحرافات المعيارية، اختبار "ت" لعينة واحدة : **One-Sample T Test**). وكما سيتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Likert-scale) لتحديد قيم تقديرات العلاقة بين المتغيرات الرئيسة للدراسة، الجدول التالي يوضح مقاييس التي ستعتمد عليه الدراسة وفق المتوسطات الحسابية المرجحة.

جدول (1) : يبين الوزن والوسط المرجح لمقياس الدراسة لمقياس (**Likert-scale**)

المقياس	لا أوافق وبشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق وبشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.79 -0.1	- 1.8 2.59	- 2.6 3.39	-3.40 4.19	5 – 4.2

حدود الدراسة:

سوف يلتزم الباحثان في دراستهما الحدود التالية:

- **الحدود المكانية:**

نظراً لتعدد الجامعات الليبية وانتشارها على رقعة واسعة على الخارطة الليبية، إلا أنه اقتصرت الدراسة على جامعة الزيتونة نظراً لوقوعها في بيئة الباحثين ولسهولة جمع البيانات الأولية من مصادر قريبة وموثوقة.

- **الحدود الموضوعية:**

ستقتصر الدراسة في الجانب الموضوعي في معرفة أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة، فضلاً عن معرفة إمكانية تطبيقها، في ظل الإمكانيات المتاحة اليوم.

- **الحدود البشرية:**

ستستهدف الدراسة الموظفين العاملين بإدارات جامعة الزيتونة الذين لهم دراية بالمعرفة الإدارية، ولديهم أيضاً الخبرة والمعرفة في مجال العمل الإداري، ولهذا حدد الباحثان مجتمع دراسته والمتمثل في شاغري المراكز الوظيفية التالية: (الموظفين، رؤساء الأقسام، رؤساء الإدارات، رؤساء المكاتب) بالإدارة العامة لجامعة الزيتونة.

الدراسات السابقة:

أشارت نتائج البحث والمسح المكتبي للأدبيات السابقة إلى عدم وجود دراسات محلية خاصة ببيئة الدراسة تبحث بشكل مباشر في أهمية وإمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة – في حدود علم الباحثان- لذلك حاول الباحثان توظيف ما جاء في الأدب السابق قدر الإمكان في بناء الدراسة الحالية كلما كان ذلك ممكنا لتحقيق الهدف من وراء إجراء هذه الدراسة.

أولاً - الدراسات السابقة:

1- **دراسة القواحتشي سامر** (2020) **بعنوان: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية الآداب جامعة صبراتة،** هدف البحث إلى التعرف على معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية الآداب جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والموظفين، ولتحقيق أهداف البحث تمّ تصميم استبانة مكونة من خمسة محاور ،هي : البيانات الشخصية، والمعوقات الإدارية، والمعوقات التقنية، والمعوقات المالية، والمعوقات البشرية، حيث بلغت عينة البحث (40) مفردة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستعانة بالأساليب الإحصائية المتمثلة في النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي،

ومعامل (ألفا) وقد أظهرت نتائج البحث وجود معوقات إدارية تتمثل في ضعف دعم وزارة التعليم العالي لسياسة الإدارة الإلكترونية، كما أظهرت نتائج البحث وجود معوقات تقنية منها نقص المختصين في صيانة الأجهزة، كما أظهرت نتائج البحث وجود معوقات بشرية منها عدم وجود دورات أو محاضرات للتوعية بمفهوم الإدارة الإلكترونية، وأظهرت نتائج البحث وجود معوقات مالية من أهمها عدم توفر الدعم المالي اللازم للاستعانة بالخبراء والمختصين.

2- **دراسة الأعمى و عويدان** (2019) **بعنوان : قياس مدى توفر متطلبات تطبيق وظائف الإدارة الإلكترونية في الجامعة الأسمرية الإسلامية نموذجا"**، هدفت إلى قياس مدى توفر متطلبات تطبيق وظائف الإدارة الإلكترونية (التخطيط الإلكتروني، التنظيم الإلكتروني، التوجيه الإلكتروني، الرقابة الإلكترونية) في الجامعة الأسمرية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع موظفي الإدارة العامة بالجامعة الأسمرية بحجم عينة (100) موظف اختيرت عشوائياً، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة إلكترونية بالجامعة قيد البحث، وأوصت الدراسة إلى تعزيز وتفعيل استخدام وظائف الإدارة الإلكترونية ببيئة البحث.

3- **دراسة عبدالنور** (2019) **بعنوان "القيادة الإلكترونية ودورها في تحسين جودة أداء الخدمات المؤسساتية: دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية جن جن بولاية جيجل"**، هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين متغير القيادة الإلكترونية بأبعادها (فعالية قرارات القائد الإلكتروني مهارة الثقة الإلكترونية) ومتغير جودة أداء الخدمات المؤسساتية من خلال الخدمة الفنية بالمؤسسة المينائية جن جن بولاية جيجل بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث وزعت استبانة على عينة قصدية متكونة من مائة واثنى عشر (112) مبحوثا. وأظهرت النتائج أنه توجد علاقة عكسية ضعيفة بين القيادة الإلكترونية وجودة أداء الخدمات المؤسساتية، كما بينت النتائج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرارات القائد الإلكتروني وجودة أداء الخدمة المؤسسية. كما توجد علاقة دالة إحصائيا بين مهارة الثقة الإلكترونية وجودة أداء الخدمة المؤسسية، وخلصت الدراسة أيضا إلى أنه توجد فروق بين البعدين تعزى لمتغير: الجنس والأقدمية في العمل في حين لا توجد فروق دالة إحصائيا بين البعدين تعزى لمتغير: السن، المستوى الدراسي والمسمى الوظيفي.

4. **دراسة شرف والفريحي** (2019) **بعنوان " دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية كفاءة الأداء الإداري لقائدات المدارس المتوسطة بمنطقة القصيم من وجهة نظرهن"**، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية كفاءة الأداء الإداري لقائدات المدارس المتوسطة بمنطقة القصيم من

وجهة نظرهن في ضوء متغيرات الدراسة (الخبرة، المؤهل، الدورات التدريبية)، والوقوف على واقع دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية كفاءة الأداء الإداري والكشف عن المعوقات التي تحد من دورها في تنمية كفاءة الأداء الإداري، ومتطلبات تفعيلها. ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي، واشتملت الدراسة على 183 قائدة، بنسبة 50 ٪ من المجتمع الأصلي البالغ عددهن 366 قائدة، كما عمدت الدراسة إلى استخدام جمع البيانات، الاستبانة أداة وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج أهمها أن تكنولوجيا المعلومات تساعد في تنمية كفاءة الأداء الإداري بالإضافة إلى أن هناك معوقات تحدّ من دور ها المعوقات الشخصي، أبرزها المعوقات المالية تليها المعوقات الفنية، وأخيرا ،وبناء على متطلبات تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات قدمت الدراسة جملة من التوصيات على عدة مستويات.

5- **دراسة بن سعد، أمشري** (2017) **بعنوان " مدى توفر متطلبات الإدارة الإلكترونية بجامعة المرقب من وجهة نظر المسؤولين بإدارتها العامة وعمداء كلياتها"**. حيث بينت الدراسة ماهية وأهمية وأنماط ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، بالإضافة إلى قياس مدى توفر متطلبات الإدارة الإلكترونية (التقنية، البشرية، الإدارية، المالية، ومتطلبات السلامة والأمان)، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهج الاستقرائي في تكوين الجانب النظري، وفي الجانب العملي اعتمدت الدراسة على تحليل الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توافر المتطلبات التقنية والإدارية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بدرجة متوسطة، بينما توافر المتطلبات البشرية والمالية بدرجة عالية، بينما متطلبات الأمان كانت نتيجتها ضعيفة التوفر ببيئة الدراسة وأوصت الدراسة بالاهتمام بالجانب التقني لما له من أهمية قصوى لأجل تطبيق الإدارة التقنية، وحثت أيضاً على وجوب توفر وسائل السلامة والأمان للبيانات الإلكترونية.

6- **دراسة جاب الله و عبدالقادر** (2017) **بعنوان " الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الليبية" كلية إدارة الأعمال بجامعة الجفرة نموذجا"**، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية (البشرية، الإدارية، التقنية)، والتعرف على مجالات توظيفها ببيئة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها عدم توفر المتطلبات البشرية والتقنية والإدارية بكلية إدارة الأعمال بجامعة الجفرة. كما توصلت الدراسة إلى عدم توفر الدعم اللازم من قبل الإدارة العليا للجامعة، كما أنها لا تشرك العاملين في إعداد الخطط والبرامج المستقبلية خاصة التي تهتم بعلوم الإدارة الإلكترونية.

7- **دراسة المايل، الشربجي** (2017) **بعنوان: مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعات الليبية دراسة حالة بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب"**، هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، وعلى المعوقات التي تواجه التطبيق العملي للإدارة الإلكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة. كما تم استخدام المنهج الوصفي في البحث. تم جمع البيانات باستخدام الاستبيانات التي تم توزيعها على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الإدارة العليا والموظفين وأعضاء هيئة التدريس بالكلية على قناعة تامة بضرورة تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية.

إن المعوقات التي تواجه تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية متعددة منها (معوقات تقنية، معوقات فنية، معوقات تمويلية، معوقات ثقافية، معوقات بشرية).

8- **دراسة بن نوبة، أبوخيط** (2017) **بعنوان" مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية الليبية"، دراسة ميدانية على مكتب الخدمات التعليمية بمدينة الخمس**، هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية الليبية، كما هدفت في الكشف عن المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية ببيئة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: بأن هناك تشجيعاً للعاملين المتميزين والمبدعين بالمكتب في مجال الإدارة الإلكترونية، وأوضحت الدراسة أنه هناك اهتمام من قبل المسؤولين بالمكتب لتوعية وإرشاد العاملين بأهمية الإدارة الإلكترونية في إنجاز الأعمال.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إن الدراسة الحالية لا تختلف كلياً على ما جاءت به الدراسات السابقة وإنما تشترك معها في بعض الجزئيات وتنفرد في بعض الجزئيات الأخرى والتي لم تتطرق لها الدراسات السابقة. فالدراسة الحالية اهتمت بدراسة أهمية وإمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة (كوفيد- 19) في جامعة الزيتونة ،وهذا مالم تتناوله الدراسات السابقة على الأقل ببيئة الدراسة الحالية– في حدود علم الباحثين - ومن خلال ما ستضيفه إلى الأدب المعرفي بشكل عام والأدب الإداري بشكل خاص؛ الأمر الذي يعد موضوع تركيز وأهمية في البيئة الليبية لكونها ستقدم تقييماً ووصفاً علمياً عن مدى أمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة في ظل جائحة (كوفيد- 19) .

وخلاصة القول يمكن لنا أن نقول بأن الدراسة الحالية اختلفت عن الدراسات السابقة في صياغة تساؤلاتها وأهدافها وفرضياتها الرئيسة.

الإطار النظري:(المفهوم، الأهمية، الأهداف، المتطلبات)

أولاً – مفهوم الإدارة الإلكترونية:

إن إدراك المنظمات لمصدر نجاحها وسر بقائها يكمن في كيفية إدارة أعمالها بسهولة ويسر، وهذا الأمر قد لا يتحقق للكثير من المنظمات المتأخرة والتي لم تتحول إلى عصرنة المجتمع الرقمي، ففي الوقت الذي تسعى فيه المنظمات للبقاء في سوق المنافسة فإنها تجد نفسها محاطة بسلسلة كبيرة من الثغرات والتي تفرض عليها القيام بالتكيف مع متطلبات هذا التغيير ضمن عصر التغيير (محمد وفتحي، 2011) وتندفع الجهود الإدارية المتعددة في هذا المجال باتجاه التحول نحو تبادل المعلومات والبيانات والمشاركة بشكل فاعل في اتخاذ القرارات بالاعتماد على الشبكات الرقمية ،وما تقدمه من خدمات سريعة ودقيقة (الحمادي، 2007) وهذا الأمر يفرضه موضوع الإدارة الإلكترونية التي برزت بشكل كبير في نجاح المنظمات على اختلاف تخصصاتها. وتعرف الإدارة الإلكترونية بأنها الإدارة المعلوماتية المتكاملة التي تعتمد على الشبكات المعلوماتية والتي توفر التواصل والمشاركة وتبادل للمعلومات بسرية وسرعة وأمان (نجم،2004).

ويعرفها (القحطاني، 2006): بأنها استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات إلكترونياً في توجيه سياسات وإجراءات العمل بالمنظمة من أجل تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للتغيرات داخلياً وخارجيا، ويعرفها (ياسين، 2010) بأنها وظيفة إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائط الإلكترونية، وعرفها (القواحتشي،2020) بأنها استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحويل العمل الإداري العادي إلى نظام إلكتروني مبنى على نظم معلوماتية سريعة لإنجاز أي عمل إداري بأسرع وقت وأقل تكاليف،. ويمكن القول أن محور الحديث عن الإدارة الإلكترونية يتمثل في كيفية الاعتماد على التبادل الحر للبيانات بالشكل الإلكتروني، باعتماد وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تختصر الوقت والجهد والكلفة معاً.

ثانياً – أهمية الإدارة الإلكترونية:

تكمن أهمية الإدارة الإلكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات، حيث يمكن تسميتها بالثورة المعلوماتية المثمرة، أو ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدائمة، فضلا عن أن الإدارة الإلكترونية تمثل نوعاً من الاستجابة القوية لتحديات القرن الواحد والعشرين (ياسين، 2006) وتأثيراتها لا تعود فقط إلى البعد التكنولوجي وإنما أيضا إلى البعد الإداري المتمثل في تطور المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة من الزمن،

فالأساليب الإدارية التي كانت ناجحة وملائمة لظروف الماضي قد لا تكون فعالة في ظل بيئة سريعة التغيير كتلك التي نعيشها حاليا (مسعود، 2008) وفي هذا الصدد يشير كل من (ياسين، والعلاق، 2006) إلى أهمية الإدارة الإلكترونية في تحقيق القيمة المضافة من خلال الآتي :

- القدرة على اختراق أسواق جديدة وتوسيع أعمال المؤسسة.
- تحسين أداء المؤسسة بتوفير قنوات الاتصال الإلكترونية، والتكامل الوظيفي لها.
- تخفيض تكلفة إنجاز الأعمال الإدارية وغير الإدارية أي تحقيق مزايا على المنافسين.
- إدارة العلاقات مع الزبائن بسهولة باستخدام نظم الأعمال الإلكترونية.
- توفير الخدمات ذات الجودة للزبائن على خط مفتوح وبتكلفة اقل وعائد اكبر للمؤسسة.

ثالثاً – أهداف الإدارة الإلكترونية:

تسعى الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعلقة بالاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، وتساهم أيضا إسهاما مباشراً في تحقيق جملة من المزايا التي تنعكس على تطوير المجتمع والمؤسسات بمختلف أنواعها والمواطنين أيضا، من خلال تأسيس ثقافة جديدة تمكن الإدارة العمومية من تحسين أدائها وخدماتها، فينتشر تأثيرها على نوعية الحياة في المجتمع ككل (الشيخلي،2016)، وفي هذا المجال برزت أهداف كثيرة للإدارة الإلكترونية (حواسني،2012):

- أهداف تتعلق بفائدة المستفيدين والعملاء والداخليين والخارجيين للمنظمة.
- أهداف تتعلق برفع كفاءة العمل الإداري.
- أهداف تتعلق بزيادة كفاءة وفعالية وترشيد اتخاذ القرارات الإدارية.
- أهداف تتعلق بزيادة قدرة المنظمة التنافسية محليا وعالميا.

وبشكل عام تهدف الإدارة الإلكترونية إلى:

- تطوير عمليات الإدارة وتعزيز فاعليتها في خدمة أهداف المنظمات.
- تقليل معوقات اتخاذ القرارات الإدارية عن طريق توفير البيانات والمعلومات وربطها بمراكز اتخاذ القرار من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات الإدارية.
- إمكانية أداء الأعمال عن بعد للموظفين العاملين في الأجهزة الحكومية أو المستفيدين من خدمات تلك الأجهزة.
- الحد من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية، من خلال مصطلح إدارة بلا ورق، وينتج عنه عدم تكديس الأوراق وما يترتب عن ذلك من أعمال.

- توفير خدمات أفضل للمواطنين مبنية على أساس من الشفافية والمصداقية والمساواة.
- محاربة البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل اليومية.
- توفير المعلومات والبيانات لأصحاب القرار بالسرعة وفي الوقت المناسبين ورفع مستوى العملية الرقابية.
- تحسين الانتعاش الاقتصادي وجذب الاستثمار من خلال الآليات المتطورة المتوفرة في المؤسسات ذات العلاقة.
- تقليل تكاليف التشغيل من خلال خفض كميات الملفات والخزائن لحفظها وكميات الأوراق المستخدمة والإنجاز.

رابعاً – متطلبات الإدارة الإلكترونية:

من أجل التحول إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية فإنها تفرض مجموعة من المتطلبات كالآتي (محمد وفتحي،2011):

- **المتطلبات الإدارية:**

تشمل المتطلبات الإدارية عملية تهيئة شاملة لكل مفاصل المنظمة من أجل استيعاب عملية التحول للعمل الإلكتروني؛ وذلك لأن عملية الانتقال من العالم الورقي إلى العالم الإلكتروني سيصاحبها إجراء المزيد من الإجراءات الإدارية، بدءاً من اختصار عدد العاملين وانتهاء بتقليص عدد المكاتب، وأن ذلك من شأنه أن يلاقي تحدياً كبيراً وممانعة من قبل عدد غير قليل من مقاومة التغيير، ومن هنا يجب توفير الإجراءات الإدارية المناسبة والملائمة لهذا التغيير، بالإضافة إلى تهيئة المستندات من أجل إدخال بياناتها إلى المنظومة الإلكترونية والذي يمكن أن يضيف عبئاً تنظيمياً كبيراً، خاصة وأن هنالك تراكمات إدارية كبيرة سابقة.

- **المتطلبات البشرية:**

إن توفير الموارد والكوادر البشرية ضمن المستويات الإدارية سواء كانت خدمية أو إنتاجية يعد من الأمور الضرورية والهامة لاستقبال التغيرات واستخدام الأساليب الملائمة لها، كما أن فرص التغير للنجاح تكون أكثر في حالة توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة و القادرة على التعامل مع بيئة العمل الإلكتروني، والتي يجعلها قادرة على النهوض بالأعباء الوظيفية بشكل كفوء يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وإنجاز الأعمال بكفاءة.

- **المتطلبات المادية:**

ويتضمن ذلك توفير المستلزمات المادية والمالية الكافية لتهيئة البنية التحتية التكنولوجية والفنية المطلوبة للتعامل مع الإدارة الإلكترونية، لأن التعامل مع كمية كبيرة من البيانات في وقت قصير يتطلب توفير الأجهزة والمعدات والبرمجيات التي تتناسب وحجم هذا العمل الكبير، حيث إن إنجاز الأعمال الإلكترونية يتطلب أن تتوفر الأدوات القادرة على إدارتها بالكفاءة المطلوبة.

خامساً- الإجراءات للدراسة الميدانية:

- **وصف أداة الدراسة:**

صيغت الاستبانة في صورتها الأولية في ثلاثة محاور، وبعد إجراء التعديلات على فقراتها تضمنت الاستبانة في صيغتها النهائية ما يلي:

- معلومات شخصية عن المجيب تمثلت في: الجنس، المركز الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي. كما اشتملت الأداة النهائية على محورين رئيسيين تضمنا (22) فقرة:
  - **المحور الأول**: أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية.
  - **المحور الثاني**: إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية
- أعطى الباحثان لكل فقرة وزنا مدرجًا وفق مقياس ليكرت الخماسي، واستخدم العبارات (موافق بشدة، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق، غير موافق بشدة) وتمثل رقميا (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي.

- **صدق وثبات الأداة:**

يعد الصدق من الأمور المطلوب توافرها في الأداة لبيان مدى قدرة كل عبارة من عباراتها على قياس ما وضعت لقياسه، وللتحقق من صدق الأداة ومعرفة مدى صلاحية استخدامها في التعرف على إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة لجامعة الزيتونة، تم الاعتماد على الصدق الظاهري وعرضت الأداة في صورتها الأولية على عدد من المختصين لإصدار حكمهم على مدى صلاحية الفقرات وسلامة صياغتها وملاءمتها لموضوع الدراسة، كما يعد الثبات من متطلبات أداة الدراسة، والثبات يعطي اتساقًا في النتائج عندما تطبق الأداة مرات عديدة (sekaran, 2006).

ولحساب قيم معامل ثبات الأداة قام الباحثان بحساب قيم معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha – Cornpach)،الجدول التالي يوضح لنا قيم معامل الثبات للمحاور الثلاث الرئيسة للدراسة:

جدول (2): قيم معامل الثبات لأداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	قيم الثبات
أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية	10	0.899
إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية	12	0.965
الثبات العام لأداة الدراسة	22	0.980

- **تطبيق أداة الدراسة:**

تم تطبيق أداة الدراسة على موظفي إدارات جامعة الزيتونة داخل مدينة ترهونة وعددهم (60) موظفاً، واعتمد الباحثان في تحديدها على قاعدة البيانات المتوفرة لدى إدارة الجامعة، ولضمان الحصول على العدد المطلوب تم توزيع عدد (60) صحيفة استبيان بأسلوب الحصر الشامل نظراً لصغر حجم العينة بما يخدم أهداف البحث، وقد تم استرجاع 58 صحيفة استبيان، أي بنسبة استرجاع 97٪، بينما كانت هناك 4 استمارات لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل وبهذا فأن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل قد بلغ 54 صحيفة استبيان؛ وبهذا تكون نسبة الاستبانات الصالحة إلى نسبة الاستبانات الموزعة 90٪ وتعتبر نسبة مقبولة في مجالات الدراسات الإنسانية (Johnson & Christensen, 2012).

- **الإحصاء الوصفي للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة:**

يبين الجدول رقم (3) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية كالجنس والمركز الوظيفي، والمؤهل العلمي، وأخيرا سنوات الخبرة العملية ومن الجدول نفسه يتبين لنا أن ما نسبته (99.95٪) والتي تمثل (51) مفردة من مفردات عينة الدراسة هم من جنس الذكور، كما بلغ عدد الإناث في العينة المبحوثة (3) مفردات وبنسبة تمثيل بلغت (0.05٪)، ولو أردنا استنطاق تلك المؤشرات الإحصائية لوجدنا أنها تحمل في مضمونها بأن تمثيل نسبة تمثيل المرأة جاء ضعيفاً جداً مقارنة بفئة الرجال، ويعزو الباحثان ذلك إلى الثقافة الليبية السائدة التي تلزم المرأة بواجباتها تجاه أسرتها وتربية أبنائها، وانطلاقا من تلك النتيجة، نجد أن العنصر النسائي لم تأخذ حقها في العمل والمشاركة في إدارات الجامعة بنسبة جيدة مقارنة بالذكور.

كما كشفت لنا نتائج الدراسة بأن أعلى نسبة كانت من نصيب من هم شاغري مركز موظف بعدد (26) مفردة وبنسبة (48.10٪)، ويليها على التوالي من هم شاغري وظيفتي رئيس قسم ومدير إدارة بعدد (10) وبنسبة (18.5٪) لكليهما، بينما كان نصيب رئيس مكتب في المرتبة الأخيرة وبنسبة (14.80٪)، ويعتبر الباحثان أن هذا التمثيل جيداً حيث إن الدراسة ارتكزت على الموظفين والذين

كانت نسبهم الأعلى من بين المبحوثين شاغري المراكز الوظيفية الأخرى.

ومن الجدول نفسه والمشار إليه أدناه والمتعلق بنتائج المؤهل العلمي لعينة الدراسة، حيث كشفت لنا نتائج التحليل بأن أعلى نسبة كانت من نصيب من هم حاملي شهادات البكالوريوس حيث بلغ عدد الحاصلين على مؤهل جامعي(21) مفردة وبنسبة (38.90٪)، ويليها فئة حملة درجة الدبلوم العالي حيث بلغ عددهم (19) وبنسبة (35.20٪)، بينما كان نصيب من هم يحملون الدرجة العليا بالمرتبة الثالثة وبعدد (10) أفراد ،وبنسبة (18.50٪)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من هم من حملة شهادة الدبلوم المتوسط الأقل تمثيلاً في عينة الدراسة بنسب (7.40٪)، ويعزو الباحثان ذلك إلى ارتفاع نسبة حملة الشهادة البكالوريوس والدبلوم العالي في عينة الدراسة إلى طبيعة الوظيفة وما تحتاجه من كوادر مهنية من معاهد متخصصة في علوم الإدارة والمحاسبة أكثر من حاجتها إلى خريجي المؤهلات العليا والدقيقة الذين هم في الأصل أعضاء هيئات تدريس بكليات الجامعة وغير مشمولين بعينة الدراسة.

هذا وبالإضافة إلى ما سبق يبين الجدول رقم (3) نتائج التحليل الوصفي لمتغير سنوات الخبرة لعينة الدراسة، حيث أشارت لنا النتائج بأن (23) مفردة من مفردات عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (42.60٪) ممن هم لديهم خبرة عملية (أقل من 5 سنوات)، وهم يمثلون الفئة الأكبر مقارنةً مع باقي مستويات الخبرة العملية، ويليها الأفراد الذين يمثلون ما نسبته (33.30٪) وعددهم (18) هم أصحاب سنوات خبرة التي تراوحت ما بين (6) سنوات إلى أقل من (10) سنوات، بينما كان عدد الأفراد الذين خبرتهم العملية أكثر من (11) سنة وأقل من (15) سنة كانت أعدادهم (9) أفراد وبنسبة (16.70٪)، وتحصل الذين زادت خبرتهم عن (16) سنة فأكثر النسبة الأقل من إجمالي مفردات عينة الدراسة، ومن واقع الجدول المشار إليه أدناه يرى الباحثان أن إدارات الجامعة محل الدراسة لا تمتلك خبرات بشرية كافية وواعدة في مجال الموارد البشرية إذ إن من يملكون الخبرة العملية هم الفئة الواقعة بين (10 وأقل من 15 سنة) وهو ذات مؤشر جيد إذا ما تم الاهتمام بهم حتى يمكن التعويل عليهم، وهذا يعد إحدى نقاط الضعف التي يتوجب على إدارة الجامعة الاهتمام بذوي الخبرات الأقل وإشراكهم في دورات تدريبية للاستفادة منهم لاحقاً، وبشكل عام ووفقاً بما جاءت به نتائج التحليل أن المستجيبين من أفراد العينة الذين لديهم الخبرة الكافية هم النسبة المتوسطة في مجال العمل مما قد يسهم في ضمان فهم واستيعاب أسئلة الاستبيان بشكل جيد وفعال.

ويوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي للبيانات السيكومترية للمبحوثين ببيئة الدراسة.

الجدول رقم (3) البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة الفردية	النسبة التراكمية
الجنس	ذكر	51	99.95٪	99.95٪
	أنثى	3	0.05٪	100.0٪
	المجموع	54	100.0٪	-
المركز الوظيفي	موظف	26	48.1٪	48.1٪
	رئيس قسم	10	18.5٪	66.7٪
	مدير إدارة	10	18.5٪	85.25
	رئيس مكتب	8	14.8٪	100.0٪
	المجموع	54	100.0٪	-
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	4	7.4٪	7.4٪
	دبلوم عالي	19	35.2٪	42.6٪
	بكالوريوس	21	38.9٪	81.5٪
	دراسات عليا	10	18.5٪	100.0٪
	المجموع	54	100.0٪	-
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	23	42.6٪	42.6٪
	أكثر من 6 إلى 10 سنوات	18	33.3٪	75.9٪
	أكثر من 11 إلى 15 سنة	9	16.7٪	92.6٪
	أكثر من 16 إلى 20 سنة	3	5.6٪	98.1٪
	أكثر من 20 سنة	1	1.9٪	100.0٪
	المجموع	54	100.0	-

- **نتائج الإحصاء الوصفي لآراء واتجاهات المبحوثين حول محاور الدراسة الرئيسة.**

لقد شارك في هذه الدراسة الميدانية 54 مبحوثاً من موظفي إدارات جامعة الزيتونة، بهدف التعرف على آرائهم حول ما جاء بفقرات الاستبيان حيث تحددت الإجابات على أحد الخيارات الواردة في الاستبيان على النحو التالي (5=أوافق وبشدة –1=لا أوافق وبشدة).

- **المحور الأول: أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية:**

قدم الباحثان الأسئلة التي تتعلق بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل الظروف الراهنة، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وصفية لإجابات المبحوثين حول فقرات المحور الأول يمكن لنا وصفها على النحو التالي : تبين من نتائج التحليل الوصفي أن غالبية المبحوثين يرون بأن الإدارة الإلكترونية ستساهم في سرعة تعميم القرارات حين صدورها، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.20) وبانحراف معياري بلغ أيضاً (0.683)، وكانت الأولى في الترتيب وبوزن نسبي (84.0٪). وفيما يتعلق بمدى مساهمة تطبيق الإدارة الإلكترونية في بناء مجتمع معلوماتي، فلقد أشارت نتائج التحليل الوصفي حول هذه العبارة بموافقة المبحوثين حولها ، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (4.14) والوزن النسبي (82.9٪) وكانت الثانية في الترتيب.

وعند السؤال عن دور أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في نشر التعلم الإلكتروني، دلت نتائج التحليل بأن المتوسط الحسابي كان (4.09) وبالوزن النسبي لها (81.8٪)، أن إذا ما طبقت الإدارة الإلكترونية سيسهم ذلك في دعم ونشر التعلم الإلكترونية في بيئة الدراسة. وفيما يتعلق بأهمية التطبيق وإتاحة المزيد من الوقت للعاملين لأداء مسئوليات أكثر أهمية، فقد دلت إجابات المبحوثين على درجة عالية من الموافقة حول هذه العبارة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.01) وجاءت الرابعة في الترتيب بوزن نسبي بلغ (80.3٪).

وبشكل عام يمكن لنا القول بأن اتجاهات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول (أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية) جاءت عالية الموافقة أي بمعنى هنالك توافق شبه تام حول فقرات المحور الأول بمتوسط حسابي عام بلغ (3.940) وذات وزناً نسبياً بلغ (78.8٪)، الأمر الذي يشير بأن الموظفين يوافقون الرأي حول أن لأهمية التطبيق دوراً هاماً في تيسير التعاملات بين الأقسام والحد من الوقوع في الأخطاء المتكررة، كما تقدم الخدمات بأسلوب أيسر وادق، الجدول التالي يكشف نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة على المحور الأول.

جدول رقم: (4) المتوسط والانحراف المعياري والأوزان النسبية لمحور أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية

أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية مدى موافقتك على مدى أهمية العبارات التالية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
يساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في سرعة تعميم القرارات حين صدورها.	4.20	0.683	%84.0	1
يساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في تسيير التعاملات بين الأقسام وإدارات الجامعة.	3.88	1.238	%77.7	6
يساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في توفير المعلومات عند الحاجة إليها.	3.90	1.120	%78.1	6
يساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في الحد من الأخطاء المتكررة.	3.53	1.355	%70.7	10
يساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في تسهيل عملية التواصل بين الإدارات.	3.87	1.150	%77.4	8
يساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في زيادة النزاهة وإلغاء المحاباة.	3.79	1.070	%75.9	9
نشر التعلم الإلكتروني.	4.09	0.916	%81.8	3
بناء مجتمع معلوماتي معرفي.	4.14	0.898	%82.9	2
تسهيل حصول ذوي الاحتياجات الخاصة على الخدمات المقدمة من الإدارة العامة.	3.94	0. 97	%78.8	5
إتاحة مزيدٍ من الوقت للعاملين لأداء مسئوليات أكثر أهمية.	4.01	0.980	%80.3	4
التقديرات العامة للمحور الأول	3.940	.76410	%78.8	-

- **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة باستخدام اختبار "ت" One-Sample T-Test لمقارنة فروق متوسطات لعينة واحدة.**

يعد أسلوب تحليل **One-Sample T-Test** لمقارنة فروق متوسطات لعينة واحدة من أهم الأدوات البحثية في شتى المجالات ويهدف إلى دراسة الفروقات البينية لعينة الدراسة، وعليه تم الاعتماد على

هذا الأسلوب للتحقق من فروض الدراسة الرئيسية.

وكما يشترط لتطبيق هذا النوع من التحليل أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً وخلوها من القيم الشاذة والمتطرفة (مقاييس النزعة المركزية) ، وعليه تم اختبار البيانات بطريقة اختبار (كولموجوروف- سميرنوف) (**Kolmogorov-Smirnov test**) ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي، فإذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة (α=0.05)، فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم اعتدالية البيانات واتباعها للتوزيع الطبيعي ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على عكس ذلك . الجدول التالي رقم (5) يكشف لنا اعتدالية البيانات بناءً على نتائج اختبار (كولموجوروف- سميرنوف) حيث جاءت كافة قيم الاحتمالية (sig) أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يؤشر لنا إلى اعتدالية البيانات وأنها تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (5):اختبار التوزيع الطبيعي بطريقة (كولموجوروف- سميرنوف)

المتغير	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig	Statistic	df	Sig
أهمية الإدارة الإلكترونية	0.141	53	.0780	0.921	53	.0810
أمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية	.9230	53	.1240	.9230	53	.1140

وبناءً على نتائج الجدول السابق الذي دل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي يمكن اختبار فروض الدراسة الرئيسة:

- **صيغة الفرضية الأولى على النحو التالي:**

H0: لا يوجد إدراك لدى المبحوثين بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة.

H1: يوجد إدراك لدى المبحوثين بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام والمكاتب العاملين بها.

❖ **قاعدة أتخاذ القرار:** ترفض الفرضية الصفرية(H0) وتقبل الفرضية البديلة(H1) أذا كانت قيم (T)المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة كمعيار لاتخاذ القرار عند قيمة تساوي (1.964) وقيم

الدلالة المعنوية (sig <0.05) دالٌ معنوياً.

تُظهر نتائج التحليل التي يعرضها الجدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الأولى من الدراسة والتي نصت على ((عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية لدى المبحوثين بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة))، وتشير قيمة T المحسوبة إلى معنوية الدلالة حيث بلغت قيمتها عند (19.04) وهي أكبر من المعيار المحك (1.964) وفي منطقة قبول الفرضية البديلة وعند مستوى دال معنوياً (P=0.001)، ونخلص مما سبق بأن هنالك وعياً وإدراكاً لدى المبحوثين بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام والمكاتب العاملة بها، وعليه تقبل الفرضية البديلة (H1) والتي نصت على "يوجد إدراك لدى المبحوثين بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة" .

جدول (6): نتائج تحليل مقارنة متوسط الفروقات للعينة الواحدة

One-Sample Test					
value -t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
19.04	53	0.001	1.980	1.772	2.189

- **المحور الثاني: إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية.**

وجه الباحثان الأسئلة التي تتعلق بإمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة جامعة الزيتونة من وجهة نظر موظفيها، وبناءً على نتائج التحليل الوصفي لفقرات المحور الثاني تبين لنا أن غالبية المبحوثين يرون بأن هنالك ضعفاً في توافر شبكة الإنترنت داخل الوحدات الإدارية العاملين بها والذي هو في الأساس أهم متطلب لتطبيق النظام الإلكتروني داخل الجامعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.22) وبانحراف معياري بلغ أيضاً (1.058)، وكانت الأولى في الترتيب وبوزن نسبي (84.4٪).وهي نسبة عالية تعكس ضعف دعم المسؤولين بإدارة الجامعة بالاهتمام بكوادرها الإدارية والتي وأن استمرت ستحول دون تطبيق النظام الإلكتروني بإدارات الجامعة، وفيما يتعلق بمدى مساهمة إدارة الجامعة بالدفع بموظفيها نحو تنمية قدراتهم ومهاراتهم التقنية.

فلقد أشارت نتائج التحليل الوصفي بندرة الدورات التدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية لموظفي الإدارات والأقسام ومدراء المكاتب، حيث دل المتوسط الحسابي على إجماع المبحوثين حول ندرة الدورات

التدريبية ذات العلاقة عند مستوى متوسطي بلغ (4.14) وبنسبة إجماع بالموافقة على تلك العبارة عند (82.7٪) وكانت الثانية في الترتيب، وعند سؤال الباحثين عن مدى توافر الخبرات لدى القيادات الإدارية في مجال الإدارة الإلكترونية، فقد دلت نتائج التحليل بعدم توفر تلك الخبرات الكافية لتبني النظام الإلكتروني لدى قياداتهم بالمؤسسة العاملين بها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.05) وبالوزن النسبي لها كان (81.1٪)، وجاءت الرابعة في الترتيب في الترتيب.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بمدى توافر الإمكانيات الفنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، فلقد دلت نتائج التحليل بان المتوسط الحسابي كان (3.96) وبالوزن النسبي لها (79.2٪)، ويؤشر هذا إلى وجود ندرة في الإمكانيات الفنية اللازمة للتطبيق وبالتالي سيضعف من فرص تبني النظام الإداري الإلكتروني داخل المؤسسة، وفيما يتعلق بالإطار التشريعي والقانوني المنظم لعمل الإدارة الإلكترونية داخل المؤسسة فقد دلت إجابات المبحوثين وبدرجة عالية من الموافقة حول غياب القوانين والتشريعات الكفيلة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وبلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.94) وبوزن نسبي بلغ (78.8٪).

وبشكل عام يمكن لنا القول بأن اتجاهات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني (معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية) جاءت عالية الموافقة أي بمعنى هنالك توافق شبه تام حول فقرات المحور الأول بمتوسط حسابي عام بلغ (3.94) وذات وزن نسبي بلغ (78.8٪)، الأمر الذي يشير إلى وجود معوقات تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارات وأقسام ومكاتب جامعة الزيتونة والتي تمثلت في غياب التخطيط الاستراتيجي لتبني مفهوم التحول الإلكتروني، فضلاً عن ندرة الدورات والإمكانيات اللوجيستية والمادية والبشرية، وضعف الخبرة لدى القيادات والمبحوثين حول ذلك النظام ؛الأمر الذي جعل منهم متخوفين في التعامل مع التقنية الحديثة، ناهيك عن غياب إطار تشريعي واضح ومنظم لأساسيات الإدارة الإلكترونية ببيئة الدراسة.

جدول رقم: (7) المتوسط والانحراف المعياري والأوزان النسبية لمحور إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية

إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية مدى موافقتك على مدى توافر العبارات التالية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
محدودية توافر شبكة الإنترنت في الوحدات الإدارية.	4.22	1.058	%84.4	1
غياب التخطيط الاستراتيجي للتحول نحو العمل الإلكتروني.	3.85	1.139	%77.0	9
ندرة الدورات التدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية لمنسوبي الإدارة.	4.14	0.979	%82.7	2
غموض مفهوم الإدارة الإلكترونية لدى بعض موظفي الإدارة.	3.81	1.047	%76.2	10
قلة خبرة بعض القيادات الإدارية في مجال الإدارة الإلكترونية.	4.05	0.898	%81.1	4
ضعف الصيانة الدورية للبنية التحتية (أجهزة شبكات).	4.09	937 .0	%81.8	3
نقص الكوادر البشرية المتخصصة في تطبيقات الإدارة الإلكترونية.	3.72	1.219	%74.4	10
نقص الإمكانيات الفنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية	3.96	0.950	%79.2	5
الخوف من التعامل مع التقنية الحديثة من بعض القيادات الإدارية.	3.87	1.046	%77.4	8
قلة المخصصات المالية للبنية التحتية (أجهزة شبكات).	3.72	1.188	%74.4	10
ندرة المبادرات من القيادات الإدارية بالجامعة لتبني نظام الإدارة الإلكترونية	3.88	1.143	%77.7	7
غياب القوانين والتشريعات الكفيلة لتطبيق الإدارة الإلكترونية	3.94	1.053	%78.8	6
التقديرات العامة للمحور الثاني	3.94	.7640	%78.8	-

- **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة باستخدام اختبار One-Sample T-Test لمقارنة فروق متوسطات لعينة الواحدة.**

- **صيغة الفرضية الأولى على النحو التالي:**

H0: لا توجد معوقات تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام والمكاتب العاملين بها..

H1: توجد معوقات تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام والمكاتب العاملين بها.

❖ **قاعدة أتخاذ القرار:** ترفض الفرضية الصفرية(H0) وتقبل الفرضية البديلة(H1) أذا كانت قيم (**T**)المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند قيمة تساوي (1.964) وقيم الدلالة المعنوية (sig ≤0.05) دالً معنوياً.

تُظهر نتائج اختبار One-Sample T-Test التي يعرضها الجدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الصفرية الثانية من الدراسة والتي نصت على ((لا توجد معوقات تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة من وجهة نظر المبحوثين))، وتشير لنا قيمة (T) المحسوبة إلى معنوية الدلالة حيث بلغت قيمتها عند (16.176) وهي أكبر من المعيار المحك (1.964) وفي منطقة قبول الفرضية البديلة وعند مستوى دال معنوياً (P=0.000)، ونخلص مما سبق بأنه توجد معوقات تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارات جامعة الزيتونة من وجهة نظر المبحوثين ، وعليه تقبل الفرضية البديلة (H1) وترفض الفرضية الصفرية(H0).

جدول (8): نتائج تحليل مقارنة متوسط الفروقات للعينة الواحدة

One-Sample Test					
value -t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
16.176	53	1.000	1.98136	1.7357	2.2270

الخاتمة :

قد وصلنا إلى خاتمة هذا العمل حيث إن هذه العمل قد أتاح لنا بأن نطرح قضية هي في الأصل شغلت المؤسسات والمنظمات على الصعيد المحلي والإقليمي، وكذلك الدولي وهي تحديات العمل في ظل

جائحة (كوفيد-19) ، في بيئة هي اليوم في أمس الحاجة للتحول إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية، وإبراز أهم المعوقات والتحديات التي تحول دون ذلك، ونخلص مما سبق أن استنتاجات الدراسة الحالية تقودنا في الواقع إلى الإشارة لوجوب اعتماد استراتيجية حقيقية تلخص رؤية واضحة حول تبني مفهوم الإدارة الإلكترونية والتي أن تحققت ستلبي احتياجات الحاضر وتطلعات المستقبل، كما أن تبني ذلك النظام لا يمكن أن يقتصر فقط في سياسة محتواها سن وتوجيه القوانين وإلزام الموظفين بالانصياع لها، بل يجب أن ترتقي إلى اعتماد استراتيجية حقيقية قائمة على تجذير المعارف بالتقنيات الحديثة وتسخير كل الإمكانيات المادية واللوجيستية لها، ولكي يتحقق ذلك لابد من دعم ذلك النظام من قبل الجهات المسئولة، فنجاح المؤسسات اليوم أصبحت أمام محك حقيقي إما أن نكون وإما أن لا نكون، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- يوجد وعي لدى المبحوثين بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية، الأمر الذي سيتيح لهم المزيد من الوقت لأداء مسئوليات أكثر أهمية، تسيير التعاملات بين الأقسام وإدارات الجامعة.
- تبني نظام الإدارة الإلكترونية سيساعد في بناء مجتمع معلوماتي ويفتح الباب أمام تبني التعليم الإلكتروني.
- ندرة الإمكانيات المادية واللوجستية والبشرية ببيئة الدراسة حول إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية، فظلاً عن غياب الدورات التدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية
- ضعف المبادرات من القيادات الإدارية بالجامعة لتبني نظام الإدارة الإلكترونية.
- غياب التخطيط الاستراتيجي للتحول نحو العمل الإلكتروني.
- أصبح النظام الإلكتروني مطلباً أساسياً من متطلبات الاستمرار والبقاء في ظل جائحة)كوفيد-19) .

وعليه :

يوصي الباحثان بناء على ما جاءت به نتائج الدراسة الحالية التوصيات التالية:

- النظر بجدية وتوفير الإمكانيات اللازمة من قبل المسئولين حول التحول نحو النظام الإلكتروني.
- ضرورة تعاون كافة الجهات في المجتمع الليبي لوضع خطة تعاون مشترك تعمل على نشر الوعي التقني بين الأشخاص عامة وموظفي المؤسسات التعليمية خاصةً.

- عمل دراسة تستطلع الأسباب التي أدت إلى عدم اهتمام المسئولين بدعم النظام الإلكتروني.
- اتخاذ جملة من التدابير التي من شانها أن تدعم النظام التقني في تطبيق أنظمة الإدارة لدى المؤسسات التعليمية في ليبيا بشكل عام وإدارات جامعة الزيتونة بشكل خاص.

- **المراجع :**

1. القواحتشي سامر (2020) بعنوان: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية الآداب جامعة صبراتة، مجلة كلية الآداب، العدد:29، يونيو، الجزء الثاني، ص ص:159- 186.
2. المايل، عبد السلام محمد، الشربجي، عادل محمد، (2017)، مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعات الليبية، دراسة حالة بكلية الاقتصاد والتجار ة جامعة المرقب، المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والأعمال، التوجها ت الحديثة للعلوم الاقتصادية، ودورها في التنمية المستدامة، 29 أكتوبر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته.
3. الشيخلي ، عبد الر ا زق، والجوفي، علياء سعيد، أخلاقيات الوظيفة العامة وأثرها على الأداء الاستراتيجي، دراسة ميدانية على عينة من موظفي وزارة المالية، مجلة دنانير، العدد 18.
4. الحمادي، بسام عبد العزيز، (2007): مفاهيم ومتطلبات الحكومة الإلكترونية، ندوة الحكومة الإلكترونية، معهد الإدارة. العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
5. المسعود، خليفة صالح (2008): المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية من وجهة. نظر مديري المدارس ووكلائها بمحافظة الرس، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى.
6. الأعمى و عويدان (2019) بعنوان : قياس مدى توفر متطلبات تطبيق وظائف الإدارة الإلكترونية في الجامعة الأسمرية الإسلامية أنموذجاً، مجلة كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، العدد:13، ص ص 205-235.
7. بن نوبه، أحمد رمضان، أبوخويط، ناجم محمد، (2017)، مدى توفر متطلبا ت تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية الليبية، دراسة ميدانية على مكتب الخدمات التعليمية بالخمس، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس. خلال الفترة 25-27 ديسمبر .

8. بن سعد، مختار عطية، امشيري، حليمة علي، (2017)، مدى توفر متطلبات الإدارة الإلكترونية بجامعة المرقب من وجهة نظر المسؤولين بإدارتها العامة وعمداء كلياتها، المؤتمر العلمي الأول حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة، الخمس كلية الاقتصاد والتجارة - في ليبيا، خلال الفترة من 11 - 13 ديسمبر.
9. جاب الله، علي جاب الله، عبد القادر، المكاشفي الخضر، (2017)، الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الليبية، دراسة حالة كلية إدارة الأعمال بجامعة الجفرة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراته)، المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والأعمال، التوجهات الحديثة للعلوم الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة، 29 أكتوبر.
10. حواسني، يمين (2012)،: الإدارة الإلكترونية للأعمال ودورها في تفعيل العمليات التجارية في المؤسسة، دراسة حالة الوكالة التجارية لاتصالات الجزائر، رسالة ماجستير في جامعة الجزائر.
11. عبدالنور (2019) بعنوان "القيادة الإلكترونية ودورها في تحسين جودة أداء الخدمات المؤسساتية: دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية جن جن بولاية جيجل، مجلة الدراسات في علوم الإنسان والمجتمع، مجلد:02، العدد:03، ص ص:120-144.
12. فيصل القحطاني،(2006): استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص، 13.
13. شرف والقريحي (2019) بعنوان " دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية كفاءة الأداء الإداري لقائدات المدارس المتوسطة بمنطقة القصيم من وجهة نظرهن، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد:05، العدد:03، ص ص: 248-278.
14. محمد، سعيد، وفتحي، عبد العزيز (2011): نموذج الإدارة الإلكترونية مدخل استراتيجي لتعزيز استراتيجيات الريادة، دراسة حالة، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 35.
15. نجم، عبود نجم (2004): الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، الرياض دار المريخ.
16. ياسين سعد غالب،(2010): الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري : عمان،ص:27.
17. ياسين، سعد غالب، والعلاق، عباس (2006)،: الأعمال الإلكترونية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

18. تقرير منظمة العمل بالأمم المتحدة تاريخ الاطلاع:2020/12/15 على الرابط:
https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052922

19. *Johnson, B. & Christensen, L. (2012). Educational research. Quantitative, qualitative, and mixed approaches (4th Ed.). California: Sage Publication Inc.*

20. *Sekaran, U., and Bougie R. (2006). Research methods for business: A skill building approach. 5th Edition, Wiley and Sons. ISBN-10: 0470744790.*

رِبَا الجَاهِليّةِ..نظرةٌ بإمْعان

شوان سعيد محمد شفيق

جامعة صباح الدين زعيم / إسطنبول

الْمُلخَّص:

ركّزَ المقالُ في بحثِه على مَفهوم رِبا الجاهِليّة في القرآن الكريم، وكما فَهمَه الصّحابةُ والتَّابعون وتَعَاطَوا معه، وما طرأ عليه من تَغييرات عِبرَ الزّمن..وخَلُصَ المقال إلى أنَّ مَفهُومَ ربا الجاهلية في عهدِ الرِّسالة كانَ يَعني: عمليةُ مُداينةٍ، حصلَتْ نتيجةَ قَرضٍ أو بيعٍ آجِلٍ، تَعسَّرَ على الْمَدِينِ التّسديدُ، ولَم يُنْظِرْه الدَّائِنُ حتّى إضْطرَّ الْمَدينُ إلى دفعِ زيادَةٍ لقاء الأجَلِ..هذه هي الصّورةُ الحقيقيةُ لرِبا الجاهِليّةِ التي شخَّصتْها الآثارُ، والّتي تشتمل على عَقدَينِ مُتلازمَين، عقدُ مُداينَةٍ على شكلِ قَرْضٍ أو بيعٍ بالآجِل،وعقدُ تأجِيلٍ لهذا الدّينِ..هكذا عرضَهُ الشَّارِعُ في السّياق القرآني، وهكذا يجب التَّعَاطي معه، وأيُّ تَعاطٍ آخرَ، كفصلِ العَقدَين؛ إهمالُ الأوَّل وحَصْرُ الثَّاني في صُورة عَقدِ دَينٍ مُستَقلٍّ، يُعتبَرُ حُيودًا عن مَقصَدِ الشَّارِعِ في عِلَّةِ تَحريمِه.ويُمكِنُ تَصوُّرُ رِبا الجاهِليّة بالْمَفهُوم الاقتصَادِيِّ الْمُعاصِرِ على أنَّهُ:"جدولةُ الدَّينِ". وخَلُصَ كذلك إلى أنَّه لا عَلاقة لرِبا الجاهِليّة بِربا النَّسِيئة ..والإصرارُ على جَعلِ رِبا الجاهِليّة رِبا نَسِيئَةٍ، إنَّما هو تَحريفٌ كبيرٌ في الْمَفهومَين ، وحُيودٌ صريحٌ عن مَدلولاتِهما الشّرعيّة التي وَضعَها الشّارِعُ. وخلُصَ أيضاً إلى أنَّ عِلَّةَ تحريمِ رِبا الجاهِليّة هي عدمُ التَّوازنِ في عقدِ جَدوَلةِ الدَّينِ الّذي هو عقدُ إذعَانٍ، بين طرفٍ دائنٍ قويٍّ وطرفٍ مَدينٍ مُعْسِرٍ ضعيفٍ، إضافةً إلى أنّ الزِّيادةَ الناشِئةَ عن هذا العقدِ، لم تَتولَّدْ من نشاطٍ اقتصاديٍّ يَستفيدُ منه الْمَدينُ في مُقابلِ الزِّيادةِ المطلوبَةِ، ناهيكَ عن أنّه يُثقلُ كاهِلَهُ، ويُؤدِّي إلى آثارٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ سيئةٍ لديه، وبالتّالي فهو عقدٌ فاسدٌ، نَهى عنه الشَّارِعُ .

الْمُقدِّمة:

اعتَمدَ العَربُ في الجاهِليّة على التّجارةِ بالدّرجةِ الأولى في تَسيير حَياتهم الاقتصاديّة، وذلك بسبب التّضاريس الجغرافيّة وقِلّة الصّناعة فيها من جهة ، والمكّانة الدينيّة للكعبة الْمُشرّفة التي نشَّطَتْ حركة التّوافُدِ في المنطقة من جهةٍ أخرى .

وكانت التّجارةُ تأخذُ في كثير من الأحيان شكلَ الْمُقايَضات وذلك لقِلّة النَّقد والمسكُوكات ..والتي كانت تأتي من بلاد فارس والروم ؛ على شكلِ دَنانِير ذهبيّة (بيزنطيّة) ودَراهِم فِضيّة (سَاسانيّة) ، وكان التّجَّار يُسارِعون في إرْباءِ أموالهم وزِيادَتها ، ويُمارِسون أنشطَتَهم الاقتصاديّة (والبَيعُ واحدٌ منها) بهدف الحصول على أَعلى رِبحٍ مُمكن ، أو بالأحرى أعلى رِبا وزيادَةٍ مُمكِنةٍ ، حتّى أصبح الرِّبح والرِّبا- في نظرهم- هو الْمَقصدُ والمطْلبُ من التّجارة ، بل هو الاسم والمعنى الدّارج للتّجارة عندهم. ولم يكن الرِّبا مَنبوذاً عند العرب في الجاهِليّة، إذْ كان يَعني عندهم التّجارةُ والرّبحُ بشكل عامّ، حتّى جاء الإسلام وميّزَ بين الرِّبا الحلال والرِّبا الحرام، وبيّن البُيوع الجائِزة والبُيوع المحرَّمة.(ابن كثير، ج6، 1998م، 286)

وعلى هذا الأساس..فضّلَ التّجارُ عمليّاتِ التّمويل والْمُدايَنة على عمليّاتِ البَيع العاجِل، لما فيها من أرباح عظيمةٍ وإرباءٍ كبيرٍ لأموالهم، فشَملَ الكثيرَ من أنشطتِهم، البيعُ الآجلُ وإقراضُ التجّارِ والسَّلمُ والمقايضةُ الآجلةُ، وكانت هذه الأنشطة مُنسجِمةً في نفس الوقت مع الظّروف الاقتصاديّة السائدة في ذلك الوقت، وذلك لحاجةِ النّاس إلى التّمويل .

لقد تَدخّلَ الشَّارِعُ في بعض هذه الأنشطة والْمُعامَلاتِ الاقتصاديّة بين الفَيِّنةِ والأُخرى ، لِيُمَيِّزَ الخبيثَ من الطيّبِ فيها ، فنَهى عن التَّعامل في الْمُحرَّمِ منها ، وسَكتَ عن الآخَرِ الحَلالِ وأجازَ التَّعاملَ فيها .

ومِنَ الْمُعامَلاتِ الّتي تَدَخَّلَ الشَّارِعُ فيها : الرِّبَا في صُورتِه الّتي مارسَها العرب في الجاهِليّةِ ، فأَبْدَى مَوقفَهُ من العَقدَين الَّذَين يُشَكِّلان بُنْيَةَ هذه المعامَلة الاقتصاديّة؛ وهما: عَقدُ البَيعِ الآجِلِ ، وعَقدُ جَدْوَلَةِ الدَّينِ، إذْ كان الرِّبا في الجاهِليّة هو: أنْ يَبيعَ الرّجلُ السِّلعةَ أو يَدفعَ دَيناً لِآخرَ إلى أجَلٍ، وحينما يَحِلُّ الأجَل، ويكون الْمَدِينُ مُعْسِراً، ينعَقدُ بينهما اِتّفاقٌ جديدٌ على تأخِير الدَّينِ نظيرَ زِيادةٍ مُحدَّدةٍ، فتَدخَّلَ الشَّارِعُ هنا، فأَحَلّ العَقدَ الأوّلَ وحَرّمَ الثّانيَ. قالَ تعالى: " ذلِكَ بأنَّهُم قالُوا إنَّما البَيعُ مِثْلُ الرِّبَا، وأحَلَّ اللهُ البَيعَ وحَرَّمَ الرِّبَا " (البقرة:275)

حرَّمَ اللهُ الرِّبا أضعافاً مُضاعَفةً ، وهو جَدوَلةُ الدَّين وتِكرارُها ، فاستغربَ الْمُتعامِلون فيه ، وادَّعَوا أنَّ النّشاط الّذي يُمارِسونَهُ إنما هو البيعُ الذي يَشبهُ الرِّبا في استهداف الرِّبح والنَّماء ، لأنّ التّجارةَ عندَهم هي الرِّبا، وأنّ البَيعَ جُزءٌ منها، والأصل هو عمليّة الرِّبا والبيعُ فرعٌ منها ، ولذا قاسُوا البيعَ على الرِّبا، هؤلاء التّجارُ اعتَبروا العقدَ الأوَّل بَيعاً، والعقدَ الثّاني امتِدادًا له ، وبالتّالي فهو يَشبَهُهُ، فإذا جازَ لهم أخذُ الأوّل، حَلَّ لهم أخذُ الثّاني أيضًا، لأنّ العَمليَّتَين تَستهدِفان الرّبحَ والإرْباءَ .بهذا المنطق

استغربُوا تحريمَ أكلِ الرِّبا أضعافاً مُضاعَفةً، واعترضُوا عليه، فَوَصَفَهمُ الشَّارعُ بالجُنون..جنونِ المالِ، الّذي جعلَهم يَتخبَّطون ويَنحدِرون إلى العالَمِ الماديّ الذي لا يَهمُّه إلّا الرّبحَ والزيادةَ والرِّبا ، ولم يُدركوا مَقصدَ الشّارعِ الإنسانيَّ العَادلَ من التَّحريمِ .

أحلَّ الشّارعُ العَقدَ الأوّل من رِبا الجاهِليّة بكافّة أشكالِه الّتي وردَتْ في الآثارِ والتّفاسِيرِ، من بُيوعٍ آجلةٍ أو مُقايَضاتٍ آجلةٍ أو قُروضٍ نَقديةٍ، أو سَلَمٍ أو غيرِها؛ لأنها تَندرِجُ في بابِ البُيوع، وحرَّمَ الشَّارعُ العَقدَ الثّاني لأنَّه تَأَسَّسَ على عدمِ إنظارِ الْمَدِينِ الْمُعْسِرِ، وإثقالِ كاهلِهِ بديونٍ إضافيةٍ مُجْحِفَةٍ، غيرِ عادلةٍ وغيرِ إنسانيّةٍ، ومِن دونِ مُمَارَسةِ نشاطٍ اقتِصاديٍّ. بمعنى: أنّ عِلَّة التّحريم تَنشأُ أوّلاً من عدم الإنظار وإن لم يكن هناك طلبٌ للزِّيادة، وتَنشأُ ثانياً ممّا ترتّبَ عليه من إلزامِ الْمَدِينِ بالزّيادةِ أو بأيّ إلتزامٍ آخرٍ، غيرِ مُتَوازنٍ وغيرِ اقتِصاديٍّ .

يُعالجُ المقالُ مُشكِلةَ البَحثِ التي تَتَمَثَّلُ في: ما هو مَفهومُ (رِبا الجاهِليّة) ؟، وفي الحَاجةِ الى النّظرِ فيه من مَنظورِ فِقْهِ الحَدَثِ، وهو فِقهٌ مقَاصِديٌّ، قائمٌ على المنهجِ الوَصفيِّ الاستِقرائيِّ، الّذي ينظرُ إلى النُّصوص في إطار أصولِ وقَواعدِ اللّغةِ العربيةِ، ويفهَمُها كما وردَ عن الرَّسول صلّى الله عليه وسلّم والصّحابةِ والتّابعين، ويَستشهدُ في البيانِ والتَّفسيرِ بما أنتَجهُ الإرثُ الحضاريُّ الإسلاميُّ، بكلِّ مَوضوعيةٍ ومنهجيةٍ ، بعيدًا عن التَّأثُّرِ والانقيادِ لرأيٍ أو لفكرٍ أو لقولٍ .وقد سردَ المقالُ الآياتِ المتعلّقةَ برِبا الجاهَليّة، وفسَّرها من وجْهةِ نَظَرِهِ المقَاصِديّ الشّرعيّ، القائِمِ على تَحرِّي مَقصَدِ الشَّارعِ من النَّصِّ وأحْكَامِهِ، وذكرَ أقوالَ المفسّرين وناقشَها، وبيَّنَ الأحكامَ الشرعية المتعلّقةَ بها .

والسّببُ الْمُوجِبُ لهذا البَحثِ مَوضوعِ المقالِ هو الحُيودُ الذي طَرأَ على مفهومِ رِبا الجاهِليّة عِبرَ العُصورِ، حتّى فَقَدَ ذكرَه في الكتبِ وأُسْتُبدِلَ اسمُه بـ"ربا النسيئة" .

ويهدُفُ المقالُ في بحثِه هذا للوُصولِ إلى المفهومِ الحقيقيِّ الذي قصدَهُ الشّارعُ ، وإزالةِ الشَّوائبِ عنه ، وصقلِهِ وتأصيلِهِ تأصيلاً شرعيًّا في إطارِ الكتابِ والسنّةِ .

ويبدُو أهمِّيةُ هذا الْمَقالِ في أنّه يَسعى إلى إزالةِ النّمَطِيّة في التفكير، وأنَّه يَضعُ أمام الباحِثين والْمُختَصِّين صُورةً مَقاصِديةً مُؤصَّلَة لِمَفهومِ الرِّبا، ينسجِمُ مع مُلابسَاتِ وأحداثِ نُزولِ الآياتِ وفَهمِ الصّحَابةِ لها، وطَبيعةِ تعَاطِيهم معَها، وأنَّه يَفتحُ الآفاقَ لِتَشكِيل رُؤيَةٍ إقتِصاديّةٍ إسلاميّةٍ مُعاصِرَةٍ لمفهومِ المالِ وأسلوبِ التَّعاطي مَعه.

وخَلُصَ المقالُ إلى أنَّ الرّبا المذكورَ في القرآن هو رِبا الجاهِليّة الذي هو: اسمٌ دالٌ على عمليةٍ اقتصاديةٍ تتَضَمَّنُ عَقدَينِ مُحَدَّدَين ومَعلُومَين ، تعوّدَ العربُ على مُمارسَتِهما في الجاهِليّة، وجاءَ

الإسلامُ وبيّنَ موقفَه منهما، فأجازَ العقدَ الأولَ منهما (الْمُعاوَضاتِ الآجِلة)، وحرَّمَ العقدَ الثّاني (جَدوَلَةَ الدَّين)، وذلك تحقيقاً للعدلِ والتَّوازنِ الاقتِصاديّ والاجتماعيّ.

وخَلُصَ كذلك إلى أنّ تَغييرَ اسمِ رِبا الجاهِليّة إلى رِبا النَّسِيئَةِ خطأٌ شرعيٌّ، لابدّ من تَصحِيحِهِ، وأنّ رِبا الجاهِليّة يختلف كلّيًّا عن رِبا البُيوعِ المذكورِ في السنّة، وهو رِبا الفَضْلِ والنَّسيئَةِ، وأنّ تَاريخَ وملابساتِ تحريمِهما مختلفةٌ جداً، ولا علاقة بينهما البتَّة.

وخلُصَ أيضاً إلى أنَّ عِلَّةَ تحريمِ رِبا الجاهِليّة هي عدمُ التَّوازنِ في عقدِ جَدوَلةِ الدَّينِ الّذي هو عقدُ إذعَانٍ، بين طرفٍ دائنٍ قويٍّ وطرفٍ مَدينٍ مُعْسِرٍ ضعيفٍ، إضافةً إلى أنّ الزِّيادةَ الناشِئَةَ عن هذا العقدِ، لم تَتولَّدْ من نشاطٍ اقتصاديٍّ يَستفيدُ منه الْمَدينُ في مُقابلِ الزِّيادةِ المطلوبَةِ، ناهيكَ عن أنّه يُثقِلُ كاهِلَهُ، ويُؤدِّي إلى آثارٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ سيئةٍ لديه، وبالتّالي فهو عقدٌ فاسدٌ، نَهى عنه الشَّارعُ .

ويتَضَمَّنُ المقالُ ما يلي :

1- مَفهومُ رِبا الجاهِليّة في القرآنِ الكريم:

الرِّبا الذي كان يُمارَسُ في الجاهِليّة جَاء ذِكْرُه في القرآنِ الكريمِ في مَوضِعَين، نَهى فيهما اللهُ - جَلّ جَلالُهُ - عن الرِّبا وحَرّمَه حَدَّ إعلانِ الحَربِ واعتبَرهُ جريمةً اجتماعيّةً لا تُغتفَر إلّا بتركِه.

الْمَوضِعُ الأوّلُ جَاءَ في قولِه تَعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ❖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ❖ وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ❖ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ "(آل عمران : 130- 132)

قال التابعيُّ المفسِّر مُجاهِد بنِ جَبْرٍ المكّيّ في تَفسير هذه الآيات كما وردَ في تَفسير القُرطُبيِّ : (كانوا يَبيعون البيعَ الى أجلٍ،فإذا حَلَّ الأجَلُ زادُوا في الثَّمن على أن يُؤَخِّروا؛ فأنزلَ الله عزّ وجَلّ :" يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الرّبا أضعافاً مضاعفةً") .(ج 5، 2006: 310).

في هذا الْمَوضِع..حرَّم الشّارعُ الرّبا بإعتِبارِ وَصْفِه وطَبِيعَتِه أنّه "أَضعافاً مُضاعَفةً"، وهو تِكرارُ عمليّة: (زِدني وأُرْبِيكَ)، وهي عمليةُ جَدولَة الدَّين التي تُثْقِلُ كاهلَ الْمَدِين حتّى يعجزَ عن الدَّفع، ويَضْطَرّ للرُّضوخ للاستِعبادِ، وصَاحبَ هذا التحريمَ اِستغرابُ المتعَامِلين بالرّبا واِستفسارُهم عن الأثرِ الْمُتَرتِّب على هذا الحكمِ، فجاءَهم الرّدُّ في آياتِ الرِّبا من سورةِ البقرةِ.

والْمَوضِعُ الثّاني جَاءَ في قولِه تَعالى: " الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ❖ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ❖ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ❖ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ❖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ❖ هُمْ

فِيهَا خَالِدُونَ ❖ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ❖ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ❖ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ❖ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ❖ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ❖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ❖ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ❖ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ❖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ❖ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ❖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ"(البقرة 275- 281).

وهذه الآياتُ الْمُتَعلِّقةُ بالرِّبا هي آخِرُ ما نَزلَ من القرآن..نَزلتْ في السّنَة العاشِرة للهِجرَة. (الجصّاص، ج2، 1992م، 183)

ذكرَ الطَّبريّ في تفسيرِه :(وذلك أنّ الذين كانوا يأكلون من الرِّبا من أهل الجاهِليّة، كان إذا حَلَّ مالُ أحدِهم على غريمه، يقول الغَريمُ لغَريمِ الحقِّ: " زِدني في الأجَل وأزيدُك في مالِك ". فكان يُقالُ لهما إذا فَعلا ذلك:"هذا ربًا لا يَحِلُّ ".فإذا قِيل لهما ذلك قالا "سواءٌ علينا زِدنا في أوّل البَيع،أو عند مَحِلِّ المالِ "! فكذَّبهم اللهُ في قِيلهم فقالَ:" وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ " .) (ج5 ، 2001 ، 43) .

وفي هذا الْمَوضِعِ..عالجَ الشّارِعُ اِستِغرابَ الْمُتَعامِلين بالرِّبا وأجَاب عن اِستِفساراتِهم ، فوَصفَ آكِلي الرِّبا بالجُنونِ ؛جُنونِ العُبودِيَّةِ للمال والتَّخَبُّطِ ، ومَيّزَ بين البَيعِ والرِّبا ، فأَحَلّ الأوّلَ وحرَّمَ الثّاني . وبَيّنَ مَقصَدَهُ من التّحريمِ وحَدَّدَه في عدمِ إنظارِ الْمَدِين وإرغامِه على دفعِ الرِّبا نظيرَ تأخيرِ دَينِهِ .

كانتِ المعامَلاتُ في الجاهِليّة تَجري بالْمُقايَضات (أي بيعُ الْمُنتج بمُنتجٍ آخر) وذلك لِنُدرَةِ النَّقدِ وكانتْ مُعظَمُ هذه المعامَلات تَجري بالأجَل، لأنّ الحَاجاتَ كانتْ آنيّةً ويوميّةً، بينما الواراداتُ من المنتَجات كانت مَوسميّةً أو سَنويّةً. لذلك كانوا يَشترون حاجِياتِهم عاجلاً على أنْ يدفَعُوا أَقْيامَها آجِلاً (بعد إضافةِ فَرْقِ الأجَل) حالَ حِيازَتهم لمنتَجاتِهم، فيقومون بالدّفع مُقايَضةً أو ببَيعِ المنتَج والدفعِ من وارِده.. وكانت هذه المعامَلات تتخلَّلُها تعثّراتٌ في السَّدادِ في بعض الأحْيانِ بسبَب قِلَّة الوارِدات، الأمرُ الّذي كان يَدفعُ بالْمَدِين إلى أنْ يطلبَ أجلاً إضافيًا، فيمنحَ الدّائنَ بذلك فُرصةً للاِستِغلالِ وفرضِ الزِّيادةِ التي يريدُها، وكان هذا يُثقِلُ كاهِلَ الْمَدِين خاصّةً إذا ماتكرَّرتِ التعثُّراتُ في السَّداد، فتَتحوّلُ بذلك تلك الزِّياداتِ إلى أضعافَ مُضاعَفةٍ، ويَعجَزُ الْمَدِينُ عن السَّداد لِيَضْطرَّ على أثَرِه إلى قَبولِ عَقد المكاتَبةِ مع الدَّائنِ أو مع مَنْ يُحدِّدُه الدَّائنُ لِيتحوَّلَ بذلك من إنسانٍ حُرٍّ إلى عَبدٍ أَجيرٍ، لِتَسديدِ ما ترتَّبَ بذِمَّتِهِ من دِيونٍ وزياداتِها المضاعَفةِ.(الجوزية،ج3، 1423ه، 397).. الإثقالُ البشعُ لكاهِلِ الْمَدينِ حَدَّ الإستِعبادِ هو الظَّاهرةُ الإنسَانِيّةُ التي قَصدَ الشّارِعُ مُعالجَتَها في

سياقٍ قرآنيٍّ غايةَ في الرَّوعةِ.

2- رِبا الجاهِليّةِ ..كما تَصوَّرَهُ الصَّحابَةُ والتَّابِعونَ:

الرِّبا المذكورُ في سورتَي آل عمران والبقرة،هو الرِّبا الذي كان العربُ يُسمُّونَه(رِبَا الجَاهِلِيَّةِ)،وهو الذي سمّاهُ الرَّسولُ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ، فذكرَهُ في خُطبَةِ الوَدَاعِ إذ قالَ:(رِبا الجاهِليّةِ مَوضوعٌ، وأوّلُ ربًا أَضعُ هو رِبانا،رِبا عبّاسِ بنِ عبدِالمطّلب فإنّه موضُوعٌ كلّه)(النيسابوري،ج2، 886).

وقد نقلَ بعضُ الفُقَهاءِ والْمُفَسِّرينَ تَصوُّرَ الصّحابةِ والتّابعين عن رِبا الجاهِليّة، فقد وردَ في كتاب " الدرُّ المنثُورُ في التّفسيرِ المأثُورِ" ما يَلي:

(وأخرجَ إبنُ جَرير عن قَتَادَة أنّ رِبا أهل الجاهِليّة، يَبيعُ الرَّجلُ البَيعَ إلى أجلٍ مُسمًّى، فإذا حَلَّ الأجلُ ولم يَكُنْ عند صاحبِه قضاءٌ زادَهُ وأخَّرَ عنُه) (السيوطي ، ج2 ، 2011 : 104 – 105)

وذكر مَالِكُ في الْمُوَطَّأِ ما يَلي: (عن زَيدِ بنِ أَسْلَم أنَّه قال:كان الرّبا في الجاهِليّة، أنْ يكون للرَّجل على الرَّجل الحقُّ إلى أجلٍ،فإذا حَلّ الأجَلُ،قال: أَتَقضِي أَم تُربِي؟ فإن قضى أخذَ، وإلاّ زادَه في حقِّه، وأخَّر عنه في الأجل) (ج2 ، 1997 : 204)

هذه هي الصُورةُ الحَقيقيّةُ لربا الجاهِليّة بشكلٍ عامٍّ، والْمَأثورةُ عن الصّحابة والتّابعين ، والتي تَشتملُ على عَقدَين مُتلازِمَين: عَقدُ بيعٍ بالآجِل، وعَقدُ جَدولةٍ للدَّين..في العَقدِ الأوّلِ (البيعُ بالآجِل)، أقرَّ الشّارِعُ الزِّيادةَ فيه لِقاءَ الأجَلِ،لأنها ناشِئَةٌ عن نشاطٍ اقتِصاديٍّ، وفي العَقدِ الثّاني (جَدوَلَةُ الدّيْنِ)، إعترَضَ الشّارِعُ على عدم إنظَارِ الْمُعْسِرِ أولاً ، وعلى مُطالبَةِ الدَّائِنِ بالزِّيادَةِ نظيرَ الأجَل ثانياً، لأنها لم تنشَأْ عن نشاطٍ اقتِصاديٍّ، وتَسبَّبَتْ في خَللٍ بتوازُنِ العقدِ..فحَصلَ الإجماعُ على حِلِّيَّةِ الأوّلِ ، وحُرمَةِ الثّاني .

3- رِبا الجاهِليّةِ.. بينَ الماضِي والحاضِرِ:

رِبا الجاهِليّةِ، ورغمَ صورتِه الواضحةِ الجَليّة هذه ، تَعرّضَ مُفهومُه إلى أعطابٍ وإشكالاتٍ عِدّة، جِراءَ التّعاملِ الفِقهيّ المذهَبيّ الْمُتَزمِّت الذي إقتصَر على ظواهِرِ النّصُوص ومَعاني الألفاظ اللُّغويّة ، بعيداً عن فقهِ الحَدَثِ (فهمِ الحدثِ كما جَرى في عهدِ الرسالةِ، وكما عايَشَهُ وتَعامَلَ معهُ الصَّحابَةُ والتّابعونَ)، ومقاصِدِ الشّارِعِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، حتّى بلغَ به الحالُ إلى تَسمِيَتِه بغيرِ الاسمِ الّذي سمَّاهُ به الشّارِعُ ، والتَّعَسُّفِ في تَحْمِيلِهِ ما لا يَحمِلُ من مَعاني .

وتَجلّتْ هذه الأعطابُ والإشكالاتُ في الصّور التّالية :

أ- فَصلُ العَقدَينِ (عقدُ البيعِ بالآجِل وعقدُ جَدولَةِ الدَّينِ) عن بعضِهما، وإهمالُ الإشَارةِ إلى العَقد

الأوّل (عقدُ البيع بالآجِل) في مُعظَم كُتُبِ الفِقهِ والتّفسيرِ، والتَّشَبُّثُ بالعقدِ الثاني (عقدُجَدولةِ الدَّين) ، وإبرازُه كعقدٍ مُنفَصلٍ، واستِنباطُ الأحكامِ منه كعقدٍ مُستَقِلٍّ بِاسمٍ جديدٍ لم يُسَمِّهِ الشّارعُ هو: (رِبا النَّسِيئَةِ)..في حين أنَّ العَقدَين مُتلازِمان، وأنّ العَقدَ الثّاني الّذي هو عَقدُ إعادةِ جَدولَةِ الدّينِ هو نَاتجٌ عن عَقدِ البيعِ الآجِلِ الاوَّلِ.

ب- عِلّةُ تَحريمِ العَقدِ الثّاني (جَدولةُ الدَّين): رَأَى بعضُ الفُقهَاءِ وتَبِعَهم آخرون، أنّ عِلّةَ التَّحريم في هذا العَقدِ هي الزِّيادةُ نَظيرَ الأجَل اِستِنادًا إلى ظاهِرِ الاتّفاقِ بين الدَّائِن والْمَدِين الْمُعْسِرِ، يُزيدُه في حَقِّه ويُؤخِّرُ عنه.(الزحيلي، 2018م،244- 245). وهذا تَشْخِيصٌ غيرُ دَقيقٍ مِن قِبَلِ الفُقهاءِ، فالزِّيادةُ نَظيرَ الأجَل حاصِلةٌ في العَقدَين، فلو كانت الزِّيادةُ عِلَّةً للتَّحريم لَوَجَبَ تَحريمُ البَيعِ الآجِلِ أيضًا، وهذا ما ثَبتَ عكسُه بقولِه تَعالى: " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ " في إشارَةٍ إلى عَقدِ البَيعِ الآجِلِ .

فإذا قِيلَ: إنَّ البَيعَ الآجِلَ جَرى على جِنسَين مُختلِفَين (النَّقدُ والسّلعَةُ)، وتجوزُ الزِّيادَةُ في بُيوعِ الأموَال الرِّبويّة إذا إختلفَتْ أجناسُها، بَينما الزِّيادةُ في العَقد الثّاني (جَدوَلة الدَّين) جرى في جِنسَين مُتَّحِدَين (النَّقد بالنَّقد) ،فَيُقالُ: إنّ الزِّيادة المذكورة هنا ناشِئة عن فَرْقِ الزَّمن في العَقدَين وليس عن اِختِلاف أو اِتِّحاد الأجناس، فأجناسُ الأموَال لا اِعتِبار لها في جَواز الزِّيادة للأجَل مِن عَدَمِه، ناهِيكَ عن عَدم اِعتِبارِها في الدِّيُون أصلاً، بل هي مُعتَبَرةٌ في البُيوعِ الرِّبويّة فقط .

ولِلوقوفِ على العِلَّةِ الْمَقصُودَة من قِبَل الشّارِع، لابُدَّ من العَودة إلى صُورةِ رِبا الجاهِليّة التي وردَتْ في الآثارِ والنظرِ فيها بإمعانٍ، فالاتِّفاقُ على جَدولةِ الدَّينِ ناجِمٌ عن حَالة الإعْسَارِ الّتي وقعَ فيها الْمَدِينُ، وهي كذلك الّتي دَفَعتْهُ لِقَبول الزِّيادة نَظيرَ الأجَل والإنظَارِ، وذلك هو ما حَرَّمه الشّارعُ؛ ولو اِكتَفى الدَّائِنُ بِعَدم الانتِظارِ فَحسْبُ، ولم يَطلُب زيادةً، لَمَا نَجا من التَّحريمِ، لأنَّ ذلك هو ما حَرَّمه الشّارِع إبتِداءً، لما فيه من آثارٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وإنسانيةٍ مُدَمِّرة على حياة الْمَدِينِ، وعلى المجتمع بصفةٍ عامةٍ. فالزِّيادة عِلّةٌ تابعةٌ، ناتِجةٌ عن عدمِ انتِظارِ الدَّائِنِ وإنظَارِه الْمَدِين.

عدمُ الإنظارِ وطلبُ الزِّيادةِ يخلقُ حالةً من عدمِ التّوازنِ في العقدِ الثاني (عقدُ جدوَلةِ الدَّينِ)، فيَتولَّدُ من ذلك عقدُ إذعانٍ يخلو من أيِّ نَشاطٍ اقتصاديٍّ، بين دائنٍ قويٍّ، ومَدينٍ مُعْسِرٍ ضعيفٍ، يَتضمَّنُ زيادةً ماليةً غيرَ قائمةٍ على نشاطٍ اقتصاديٍّ، تنفعُ الدَّائنَ وتُربي مالَهُ، وتَضرُّ المدِينَ وتُثقلُ كاهِلَهُ، من دونِ مُمارَسةِ أيِّ نشاطٍ اقتصاديٍّ مُزدَوجِ المنفَعةِ .

وقد صَوَّرَ ابنُ قَيِّمِ الجَوزيَّةِ في كتابِهِ إعلامُ الْمُوقِّعينَ عدمَ التَّوازنِ في عقدِ الرِّبا هذا، تَصويرًا رائعًا إذْ قالَ:"فيَربُو المالُ على الْمُحتاجِ من غيرِ نَفعٍ يَحصلُ لهُ،ويزيدُ مالُ الْمُرابي من غيرِ نَفعٍ يحصلُ منه

لأخيهِ فيَأكلُ مالَ أخيهِ بالباطلِ ويَحصلُ أخوهُ على غايةِ الضَّررِ."(ج3، 1423ه،397).

ج- اختِزالُ مَفهُومِ رِبا الجاهِليّة في عَمليّة دَينٍ بَسيطةٍ (زِيادةٌ نَظيرَ الأجَل)، وتَغْييرُ اسمِه الّذي أقرَّه الشّارِعُ، ومن بعدِهِ الرَّسولُ - صلّى الله عليه وسلّم- ، والصَّحابةُ والتَّابِعون، من "رِبا الجاهِليّة" إلى "رِبا النَّسيئَة".. هذا الاختِزالُ أوقَعَ الفُقَهاءَ والْمُفَسِّرين في إشكالٍ كبيرٍ: فَرِبا الجاهِليّة اسمٌ دَالٌّ على مَفهومٍ مُعيّنٍ، يَشتَمِلُ على عَقدَيْ دَينٍ مُتلازِمَين نَصّ عليه الكِتابُ والسُّنّةُ و إجماعُ الصّحابةِ، وأمّا رِبا النَّسيئَة فهو اسمٌ دَالٌّ على مَفهومِ تَأجيلِ أحدِ العِوَضَينِ الرَّبَويَّينِ في البُيوعِ الرَّبَويّة بلا زِيادَةٍ،كما وردَ في المأثُور عن الرَّسولِ- صلّى الله عليه وسلّم- ، فعن أبي الْمِنْهالِ قالَ: بَاعَ شَرِيكٌ لِي وَرِقًا بِنَسِيئَةٍ إِلَى الْمَوْسِمِ، أَوْ إِلَى الْحَجِّ، فَجَاءَ إِلَيَّ، فَأَخْبَرَنِي، فَقُلْتُ: هَذَا أَمْرٌ لَا يَصْلُحُ. قَالَ: قَدْ بِعْتُهُ فِي السُّوقِ فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ. فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نَبِيعُ هَذَا الْبَيْعَ، فَقَالَ: "مَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَهُوَ رِبًا" وَائْتِ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ تِجَارَةً مِنِّي. فَأَتَيْتُهُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ. (النيسابوري ،ط1 ،ج3 ، 1212)، وشَتَّانَ بين الاسمَين والمفهُومَين.

وهُنا..وقعَ الفُقهاءُ في خَطأَينِ أَسَاسِيَّين؛ الأوّل: تَغْيِيرُ اسمِ رِبا الجاهِليّة الّذي لا يَنبغِي تَغييرُهُ، لأنّه اسمٌ ثبتَ بالكتابِ والسنّةِ والإجماعِ، ناهيكَ عن كَونِه إصطِلاحاً تَعارفَ عليه العربُ في الجاهِليّة. والثّاني: تَغييرُ مَعنى ومَفهُومِ رِبا النَّسيئَةِ، مِن مَعناه الشَّرعِيّ الّذي هو: تأجيلُ أحدِ العِوَضَينِ في البُيوعِ الرَّبَويّة بلا زِيادَة، كما وردَ في السنَّةِ، إلى قَرضِ (دينِ) مالٍ رَبويٍّ الى أجَلٍ بزِيادَة، وبلا دَليلٍ شَرعيٍّ مُعتَبَرٍ من الكتابِ والسنَّةِ، فقدْ ذكرَ الزّحيلي في كتابه المعاملاتُ المالية المعاصرة ما يلي: " أمّا العربُ في الجاهليّة، فلم يكونوا يَعرفون سوى رِبا النَّسيئةِ: وهو المأخوذُ لأجْلِ قضاءِ دَينٍ مُستَحَقٍّ إلى أجَلٍ جديدٍ سواءَ كان الدَّينُ ضِمنَ مَبيعٍ او قَرضًا".(الزحيلي، 2018م، 245)..وشَتّانَ بين الاسمَين والمفهُومَين..وإنْ كانَ ولابُدَّ من تَغيير الاسم، فَليَكُنْ اسماً شامِلاً لكلِّ مَعانِيه ومَفاهِيمِه ومَقاصِدِه. علماً أنَّ تَحريمَ رِبا البُيوعِ كان بعد خَيبر في السّنَة السّابِعة للهجرة،كما هو واضحٌ من الأحاديثِ الواردَةِ بخصوصِ جَلْبِ تمرِ الجَنِيبِ إلى الرسولِ - صلّى الله عليه وسلّم- من قِبَلِ عامِلِهِ على خيبرَ، مِمّا يُؤكّد تحريمَ رِبا البيوعِ بعد فتحِ خيبرَ الذي حدثَ في السنة السابعة للهجرة، بينما كان تحريمُ رِبا الجاهِليّة في السّنَة العاشرة للهجرة، حسبَ ما ذكرَهُ عمرُ بن الخطاب فيما وردَ عن الجصّاص في كتابه أحكامُ القرآن، ولِمَا أوردَهُ مسلمُ عن تحريمِ الرّسول - صلّى الله عليه وسلّم - لرِبا الجاهليّةِ في خطبةِ الوداعِ، قبلَ وفاتهِ بثلاثةِ أشهرٍ ، في السنة العاشرة للهجرة .

د- يدورُ مفهومُ الآيةِ: "ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"(البقرة : 275)، لدَى مُعظمِ الْمُفسِّرين حولَ كونِ الْمُخاطَبِ بالآيةِ هم: الكُفّار والمنافِقون والمشرِكون والْمُرابُون، وأنَّهم عَصَوُا اللهَ بإعتِراضِهم، وأنَّهم كانوا يَبيعُون إلى الأجَلِ بالرِّبح، وعند حُلولِه يَتَّفقُون مع الْمَدِينِ الْمُعْسِرِ على تأجِيلٍ ثانٍ نظيرَ زيادةٍ مُحدَّدةٍ.. وعلى هذا الأساس، عَلَّلَ الْمُفَسِّرون قِياسَ البَيعِ على الرِّبا من قِبَلِ الْمُعتَرِضِين، والمذكورِ في الآية: بِنَظْمِ الْمُرابينَ البيعَ والرِّبا في سلكٍ واحدٍ لإفضائِهما الى الرِّبح .

فقد ذكرَ البَيضاويّ في أنوار التّنزيل ما يلي: ("ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا"،أي ذلك العِقابُ بسبَب أنّهم نظَّموا الرّبا والبيعَ في سلكٍ واحدٍ لافضائهما الى الربح ، فاستحلُّوه إستحلالَه) (ج1 ، 162)

وذكرَ إبنُ جُزَيّ في التّسهيل لعلوم التّنزيل ما يلي: ("ذلكَ بأنَّهم "، تعليلٌ للعقاب الذي يصيبُهم،وإنما هذا للكفّار، لأن قولهم: إنما البيعُ مثل الرّبا: ردٌّ على الشريعة وتكذيب للإثم وقد يأخذُ العُصَاة بحظٍ من هذا الوعيد، فإن قيل: هلاّ، قيل:إنما الرّبا مثل البيع، لأنهم قاسوا الربا على البيع في الجواز، فالجواب:أن هذا مبالغة،فإنهم جعلُوا الرّبا أصلاً حتى شبّهوا به البيع"وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ"، عمومٌ يخرج منه البيوع الممنوعة شرعاً، وقد عدّدناها في الفقه ثمانين نوعاً،"وَحَرَّمَ الرِّبَا "،ردٌّ على الكفار وإنكار للتسوية بين البيع والرّبا، وفي ذلك دليل على أن القياسَ يَهدمُه النَّصُّ، لأنه جعل الدليلَ على بُطلانِ قياسِهم تحليلَ الله وتحريمَه) (ج1 ، 1995 ، 128)

وذكَر الواحِديّ في تفسيره الوسيط ما يلي:(وقوله تعالى:"ذلكَ بأنَّهم قَالُوا إنَّما البيعُ مثل الرّبا "أي: ذلك الذي نزل بهم بقولهم هذا واستِحلالِهم إياه، وذلك أنّ المشركين قالوا: الزِّيادَةُ على رأس المال بعد مَحِلّ الدَّين كالزِّيادَة في أوّل البَيع، كان أحدُهم إذا حَلَّ له مال على إنسان قال لغريمه: زِدني في المال حتّى أُزيدَكَ في الأجَل) (ج 1 ، 1990 ، 394) .

هذا الفِهمُ، وإنْ كان في ظاهِره مُفسِّراً للكلمات ومُعَرِّفاً لصيغةِ رِبا الجاهِليّة، إلاّ أنّ منظورَهُ قاصِرٌ يَعتريه الكثيرُ من الإشكالِ، فالشّارِع جلَّ جَلالُه لم يُخاطِب الكفّار والمشرِكين والمنافِقين في هذه الآياتِ، وإنَّما خاطبَ المؤمِنين والصّحابة، وكافّة المسلِمين في المدينةِ آنذاك، ومِنهم آلَ بيتِ رسُولِ الله صلّى الله عليه وسلّم، وكان أوّلَ رِبًا وَضَعَه رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم هو رِبا عَمِّهِ عبّاسِ بنِ عبدِ المطّلِب .

كما أنَّ هذا المنظورُ أغفلَ قصدَ الشّارِع من الخِطابِ، ولم يُسَاير السّياقَ القرآنيّ لِبَيانِ العِلّةِ وإثباتِ

الحُكْمِ .

لم يَسلكِ السّياقُ القرآنيّ- كعادته- طريقَ الجَدل العَقيمِ في الرَّدِّ على مُساواةِ البَيعِ والرّبا، ولم يَنظرْ مِن مَنظُورِ القائِلين بها..ذلك الْمَنظُورُ الإقتِصادِيُّ البَحْتُ..فكُلّ من البَيعِ الآجِلِ وجَدولَةِ الدّينِ هي أنشِطَةٌ يُشكِّل الزمنُ فيها قيمةً ماليّةً واقتصاديّةً هامَّة.

لم يَسلكِ الشّارِعُ طريقَ الجَدلِ العَقيمِ حولَ تَأثيرِ الزَّمن على الْمُعامَلاتِ، فهو ثابتٌ بحكْم طَبيعةِ الأشْياءِ وعَلاقاتها الاقتِصادِيّة التي سنَّها الشّارِعُ، وإنَّما نظرَ إلى الْمَسألَةِ من منظورٍ اجتماعيّ إنسانيّ ، فأَوجَبَ إنظارَ الْمُعْسِرِ، وحَرَّمَ الزِّيادةَ التي تُثقِلُ كاهِلَهُ، وأثابَ الدَّائِنَ حالَ إنظارِه الْمَدِينَ خَيرَيِ الدُّنيا والآخِرة .

قال تعالى:"وإنْ كانَ ذَو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ الى مَيسَرَةٍ، وأنْ تَصَدَّقُوا خيرٌ لكُم إنْ كُنتُم تَعلمُون" (البقرة:280).. فَحينما قالوا: إنَّما البَيعُ مثلُ الرِّبا، أجَابَهم الشَّارِع فوراً؛ وبلا نِقاشٍ عَقيمٍ، أنّ البَيعَ والزِّيادةَ المُرافِقةَ له حَلالٌ، وأنَّ الرِّبا والزِّيادةَ المُرافِقةَ له حَرامٌ، وليس ذلك بِسبَبِ الزِّيادةِ؛ لأنّ الزَّمن في الْمُعاوَضَتَين يُعتَبَرُ قيمةً اقتصاديةً مُضَافَةً، ولكن بسببِ الآثارِ الاجتماعِيّةِ والاقتِصادِيّةِ والإنسانِيّةِ النَّاجِمة عن عدمِ إنظارِ الْمَدِين وطلبِ الزِّيادة منه .. كلُّ ذلك واضحٌ من سياقِ النّصِّ القرآني في آياتِ سورةِ البقرةِ (275- 280) .

قَصْرُ العِلَّةِ (علّةِ التحريم) على الزِّيادة ، قصورٌ واضِحٌ في فَهمِ مَقْصَدِ الشَّارِعِ وإغفالٌ لهُ ، وَقعَ فيه بعضُ الْمُفَسِّرين ومَنْ تَبِعَهم من الفُقهاء ، حتّى بلغَ ببعضِهم الغُلُوُّ حَدّاً صَرفوا فيه المعنى اللُّغويّ للرِّبا (الّذي هو الزِّيادة) على المعنَى الاصطِلاحِيّ له، وحَكموا على الزِّيادة نظيرَ الأجَلِ بالرِّبا اِستِنادًا إلى هذه الآية العامَّة الْمُجْمَلة ، في حين أنَّهم وقبلَ غيرِهم يعلمُون جيّدًا أنّ النّصُوصَ العامَّةَ أو الْمُجمَلةَ لا يُمكنُ اِستِخدامُها للتّحلِيلِ أو التَّحريمِ، لعدمِ مَعرفَة الفُروع الدَّاخِلة فيها، والّتي تحتاجُ إلى نُصوصٍ أُخرى تُخَصِّصُ العامَّ،وتُبَيِّنُ الْمُجْمَلَ،إمَّا بنصٍّ قرآني آخر، أو ببيانِ الرَّسولِ - صلّى الله عليه وسلّم- فقد ذكرَ الجَصّاص في أحكام القرآن ما يلي:(قال الله تعالى:"الذينَ يأكلونَ الرّبا لا يقومونَ إلاَّ كما يقومُ الذي يتخبطهُ الشيطانَ من المسّ-

إلى قوله- وأحلّ الله البيع وحرّم الرّبا"، أصل الرّبا في اللغة هو الزيادة ومنه الرابية لزيادتها على ما حواليها من الأرض ومنه الربوة من الأرض وهي المرتفعة ومنه قولهم أربى فلان على فلان في القول أو الفعل إذا زاد عليه، وهو في الشرع يقع على معان لم يكن الاسم موضوعا لها في اللغة ويدل عليه أن النبي- صلى الله عليه وسلم - سمَّى النّسَاءَ ربًا في حديث أسامة بن زيد فقال إنما الرّبا في النسيئة،

وقال عمر بن الخطاب إن من الرِّبا أبوابا لا تخفى، منها السَّلم في السِّنِّ يعني الحيوان، وقال عمر أيضا إن آية الرّبا من آخر ما نزل من القرآن، وإن النبيَّ - صلّى الله عليه وسلّم- قُبضَ قبل أن يُبيّنَهُ لنا فدعوا الرِّبا والرِّيبَة.فثبت بذلك أن الرّبا قد صار اسماً شرعيًّا لأنه لو كان باقياً على حكمه في أصل اللغة لَمَا خَفِيَ على عمر، لأنه كان عالما بأسماء اللغة، لأنه كان من أهلها، ويدلُّ عليه أن العربَ لم تكن تعرف بيعَ الذّهبِ بالذّهبِ والفضةِ بالفضّةِ نَسَاءً ربا ، وهو ربا في الشرع .وإذا كان ذلك على ما وصفنا صار بمنزلة سائر الأسماء الْمُجمَلة الْمُفتقِرَة إلى البيان ،وهي الأسماء المنقولة من اللغة إلى الشّرع لِمَعان لم يكن الاسم مَوضُوعا لها في اللّغة نحو الصلاة والصوم والزكاة فهو مُفتقرٌ إلى البيان، ولا يصح الاستدلال بعمومه في تحريم شيء من العقود إلّا فيما قامت دلالته أنه مسمّى في الشرع بذلك.) (ج2 ، 1992م: 183) .

وذكرَ القُرطبيّ في (الجامع لأحكام القرآن) بهذا الخصوص ما يلي:(...وأوضحَ أن الأجَل إذا حَلّ ولم يكن عنده ما يُؤدِّي أُنظِرَ إلى الْمَيسَرةِ.

وهذا الرّبا هو الذي نَسخَهُ النبيُّ - صلّى الله عليه وسلّم - بقوله يوم عرفة لَمّا قالَ: " ألا إنَّ كلَّ رباً موضوع وإنّ أوّل رباً أَضعُه ربانا، ربا عباسِ بن عبد المطلب، فإنه موضوعٌ كلُّه".) (ج 4 ، 2006م : 393 – 394)

4- مفهومُ القَرضِ عند الفُقَهاء:

القرضُ عند الفُقَهاءِ- كما هو مُدْرَجٌ في كُتُبِهم- يُقصَدُ به القَرضُ الحَسنُ، وهو عَقد إرْفاقٍ؛ يُقْرِضُ فيه أحدُهم غيرَه مالاً لوجهِ الله لا يبغِي فيه أجرةً ولا منفعَةً، فقد عرَّفَ الحجّاوي في كتابهِ الإقناعُ القَرضَ بما يَلي: " وهو دفعُ مالٍ إرفاقًا، لمن ينتفعُ به ويَردُّ بدلَهُ، ونوعٌ من السَّلفِ لإرتفاقٍ به، ويَصحُّ بلفظِ قرضٍ، وسلفٍ، وبكلِّ لفظٍ يُؤدِّي مَعناهُما" (الحجّاوي، ج2، 146)، وأمّا إذا جرَّ العقدُ منفَعةً لأحدِ الطَّرفَينِ فهو حرامٌ في نظرهم، لأنه قرضٌ جرَّ مَنفعَةً، لأنّ القاعِدَةَ –عندَهم- تقولُ: كلُّ قَرضٍ جَرَّ مَنفَعَةً فهو رِبا.

قَبولُ الفُقهاء لهذه القَاعِدة لا تُضفِي عليها صِفةَ الدّليل الشّرعيِّ، خاصَّةً وأنّها تستنِدُ إلى روايةٍ ضعيفةٍ ساقط الإسنادِ، لا يجوزُ الرُّكونُ اليها في أَحْكامِ التّحلِيلِ والتّحريمِ، وقد ذكرَ الدّرديريُّ تخريجها كالاتي:(...هذا الحديث وردَ هنا مُعلّقا وقد جاء موقوفا ومرفوعا بطُرق ضعيفة...وإسناده ساقط)(ج3 ، 1406 : 996)

هذا..وأنّ الادّعاءَ بحُرْمَةِ الزِّيادةِ نظيرَ الأجَل يَتعارَضُ مع نَصِّ القرآن، فقد قال تعالى: " ومَا آتَيتُم من

رِباً لِيَربوَا في أموالِ النّاسِ فَلا يَربُوَا عندَ الله"(الروم:39).

فقد ذكرَ السَّعديّ في تفسيره ما يلي:("وما آتيتم من رباً ليربوَ في أموالِ الناسِ"أي: ما أَعْطَيتُم من أموالِكم الزّائِدة عن حَوائِجكم وقَصْدُكم بذلك أن يَربُوَ أي: يَزيد في أموالكم بأن تُعطوها لمن تَطْمَعون أن يُعاوِضَكم عنها بأكثرَ منها، فهذا العمل لا يَربُو أجرُه عند الله لكونه مَعدوم الشّرط الذي هو الإخلاص) (2002 ، 754)

وذكرَ البغويّ في تفسير هذه الآية ما يلي:(وإختَلفوا في مَعنى الآية.فقال سَعيد بن جُبَير ومُجاهد وطَاووس وقَتادَة والضَّحّاك، وأكثرُ المفسّرين: هو الرّجل يُعطي غيرَه العَطيَّةَ لِيُثَبْ أكثرَ منها فهذا جائز حلالٌ ولكن لا يُثابُ عليها في القيامة، وهو مَعنى قوله عز وجل: "فلا يربو عند الله") (ج 6 ، 1411 ، 273)

وذكرَ الطّبريّ في تفسيره ما يلي : (حدّثنا ابن حميد، قال: ثنا جرير، عن مُغيرة، عن أبي حصين، عن ابن عبّاس " وما آتَيتمْ منْ رِبًا ليربوَ في أموالِ الناسِ " قال: أَ لَمْ تَرَ إلى الرّجل يقول للرّجل: لأُمَوِّلَنّكَ، فيُعطيَهُ، فهذا لا يربُو عند الله؛ لأنه يُعطِيهِ لغيرِ الله لِيُثرِيَ مالَه.) (ج 18 ، 2001 ، 506)

وذكرَ القُرطبيّ في تفسيره ما يلي:(...وكذلك قال ابن عبّاس:"وما آتيتم من ربا" يريد هديّة الرّجل الشيء يَرجو أن يُثَابَ أفضلَ منه، فذلك الذي لا يَربو عند الله ولا يُؤجَر صاحبه ولكن لا إثم عليه، وفي هذا المعنى نزلت الآية. قال ابن عبّاس وابن جُبَير وطاووس ومُجاهد:هذه آية نزلت في هبة الثواب) (ج 16 ، 2006 ، 437)

ورغمَ وضُوحِ هذه الآية بجَوازِ الزِّيادَة في الْمُعاوَضَات سَواءَ كانت هِباتٍ أو خَدماتٍ أو تَمويلاتٍ أو قُروضاً أو مُدايَناتٍ نظيرَ الأجَلِ أو الخِدمة أو غَيرها، إلّا أن الفُقهاء لم يُخَصِّصوا بابًا في كُتُبِهم لِبيانِ أحكامِ هذه الْمُعامَلاتِ والْمُعاوَضاتِ، ولم يُقدِّموا إرثاً فكرياً وعلمياً مُدَوَّناً بهذا الخُصوص، مع وُجُود آيةٍ بطولِ صفحةٍ في آخِرِ البقرة (آية 282) تَتحدّثُ عن القُروض والْمُداينات فقط، حتّى سُمِّيَت بـ(آية الدَّين). ألَا يُلفِتُ هذا النّظرَ؟.

الخاتِمة:

ركّزَ المقالُ في بحثِه على مَفهوم رِبا الجاهِليّة في القرآن الكريم، وكما فَهمَه الصّحابة والتَّابِعون وتَعَاطَوا معه، وما طرأَ عليه من تَغييرات عِبرَ الزّمن..وخَلُصَ المقال الى أنَّ مَفهُومَ ربا الجاهلية في عهدِ الرِّسالة كانَ يَعني: عمليةُ مُداينة، حصلَتْ نتيجةَ قَرضٍ أو بيعٍ آجِل، تَعسَّرَ على الْمَدِينِ التّسديدَ، ولَم يُنْظِرْه الدَّائِنُ حتّى إضطرَّ الْمَدينُ الى دفعِ زيادَةٍ لقاء الأجَلِ..هذه هي الصورة الحقيقية لربا

الجاهلية التي شخَّصتها الآثارُ، والّتي تشتمل على عَقدَينِ مُتلازمَين، عقدُ مُداينَةٍ على شكلِ قَرْضٍ أو بيعٍ بالآجِل،وعقدُ تأجيلٍ لهذا الدّين..هكذا عرضَهُ الشَّارِع في السّياق القرآني، وهكذا يجب التَّعَاطي معه، وأيُّ تَعاطٍ آخرَ، كفصلِ العَقدَين؛ إهمالُ الأوَّل وحَصْرُ الثَّاني في صُورة عَقدِ دَينٍ مُستَقلٍّ، يُعتبَر حُيوداً عن مَقصَد الشَّارِع في عِلَّةِ تَحريمِه.ويُمكِنُ تَصوُّر رِبا الجاهِليّة بالْمَفهُوم الإقتصَادِيِّ الْمُعاصِر على أنَّهُ:"جدولةُ الدَّين".

و خَلُصَ كذلك الى أنَّه لا عَلاقة لرِبا الجاهِليّة بِربا النَّسِيئة ..والإصرارُ على جَعلِ رِبا الجاهِليّة رِبا نَسِيئَة، إنَّما هو تَحريفٌ كبيرٌ في الْمَفهومَين ، وحُيودٌ صريحٌ عن مَدلولاتِهما الشّرعيّة التي وَضعَها الشّارِع.

فَرِبا الجاهِليّة: عَقدان مُتلازمان، عَقد بيعٍ بالآجِل وعَقد دَينٍ مُرَكَّب بالذمة، بينما رِبا النَّسيئَة هو: عمليةُ مقايضةٍ أو صَرفِ مالٍ ربويٍّ بما يُعَادِله من مالٍ رَبويٍّ آخر، مع تأجيلِ أحدِ العِوضَين بلا زِيادَة، فهو بذلك عقدُ بيعٍ وليس عقدُ دينٍ..فَحصرُ الآيةِ "وحرّم الرّبا" في عَملية قرضٍ بزِيادَة ، وإلصاقُ إسمِ رِبا النَّسيئَة بها، تَشويهٌ صارخٌ للمَفهومَين، وتَغييرٌ لامَنطِقيٌّ لهما، وبلا سَنَدٍ من الكتاب والسنَّة، بل بالغَ البعضُ من المتَخَصّصين في الحُيود والتّشْويه، فَأَلْغَوا اسمَ رِبا الجاهِليّة من مُصَنّفاتِهم وكتاباتهم، وأبْدلُوه باسم (رِبا النّسيئة)، وألْصَقُوا إسمَ (ربا النّسَاءِ) بِربا النّسيئَة الْمَعروفِ مِنَ السّنّة في بُيوع الأموال الرَّبَويّة، فاعتبرُوا بذلك، رِبا النّسَاءِ هو رِبا البُيوعِ المذكورِ في السّنّة، و رِبا النَّسيئَة هو رِبا الجاهِليّة، وهو- في نظرهم وتأويلهم- رِبا الدُّيُون أو رِبا القَرضِ، علماً بأنَّ رِبا النَّسيئة ورِبا النَّساءِ إسمان لمعنىً واحد: هو تأجيل أحد العِوَضَين في البيوع الربوية..فعن بنِ عمر قال: نَهى النَّبيُّ صلّى الله عليه وسلّم عن بيعِ النَّمر حتّى يَصلُح ونَهى عن الوَرِقِ بالذَّهبِ نَسَاءً بِناجِزٍ. (العسقلاني ، ط1،ج5، 2005 ،86)، وعن عُبادَةَ بنِ الصّامتِ أنَّ رسولَ اللهِ - صلّى الله عليه وسلّم- قال:"الذَّهبُ بالذّهبِ تِبرُها و عَينُها، والفِضّةِ بالفضّةِ تِبرُها و عَينُها، والبُرُّ بالبُرِّ مُدْيٌ بمُدْيٍ، والشَّعيرُ بالشَّعيرِ مُدْيٌ بمُدْيٍ، والتَّمرُ بالتَّمرِ مُدْيٌ بمُدْيٍ، والمِلْحُ بالمِلْحِ مُدْيٌ بمُدْيٍ، فمن زادَ أو إزدادَ فقد أربى. ولا بأس ببيعِ الذّهبِ بالفِضّةِ والفضّةُ أكثرُهما يداً بيدٍ وأمّا نسيئةً فلا، ولا بأس ببيعِ البُرِّ بالشَّعيرِ والشَّعيرُ أكثرُهما يداً بيدٍ وأمّا نسيئةً فلا".(الصّدّيقي،ط1، 3349 ،2005: 1529).

وَخَلُصَ كذلك الى أنّ عِلَّةَ تَحريمِ رِبا الجاهِليّة هي عَدمُ إنظارِ الْمُعْسِرِ أوّلاً، ومِنْ بَعْدِهِ الزِّيادَة النَّاتِجَة عنه، وليست الزِّيادَة نظيرَ الأجَل فقط..إذ إنّ هذه الزِّيادَة حَاصِلةٌ في العَقدِ الأوّل وقد أحَلَّها الشارع، وأنّ تكرارَ عدمِ الإنظارِ قد يُؤَدِّي إلى الفَائِدةِ الْمُركَّبة التي تُثقِلُ كاهِلَ الْمَدِين حتّى يَعجَزَ

عن الدَّفعِ ويتَعرَّضَ للاستِعبَاد.

وخَلُصَ أيضاً إلى أنّ الهبات والخَدمات والإعَانات والقُروض التي يُرجَى من ورائها الإرْبَاء والرِّبح وزيادة المال جَائِزٌ بِنَصِّ الكتاب، وإنْ كان صاحِبُها مَحرومًا من الأجرِ والثّواب .

وخَلُصَ أيضا إلى أنّه لا بُدَّ من التّعَاطي مع مَفهوم رِبا الجاهِليّة من خلالِ ما دلَّتْ عليه النُّصوص القرآنية ، ومن خِلال ما بَيّنَتْهُ الآثار من السّنَّة ، ومِمّا وردَ عن الصّحابة والتّابِعين . وأيُّ رأيٍ أو تَصورٍ أو تفسيرٍ لا يستندُ إلى كتابٍ أو سنَّةٍ ،أو أثرٍ عن الصحابة والتابعين ، لا يُمكِنُ اعتِبَارَه دليلاً شرعيًّا، بل شاهدًا أو قرينةً، بغضِّ النظر عمّن صدرَ عنه هذا الرأيُ أو القولُ.

وقد استَخدمَ البحثُ في كلِّ ما تَوصّلَ إليه النَّهجَ العلميَّ الإستِقرائيَّ في التَّعامل مع النُّصوص آخِذًا بنظرِ الاعتِبار مُلابَساتِ الأحْدَاث في عَهدِ الرِّسالة ؛ فَسعَى إلى أنْ يَستوعبَها ويَفقَهَها في إطارِ أصُول وقَواعِد اللّغة العربيّة ، وما وردَ عن الصّحابَة والتّابعين، والإرثِ الحَضاريّ للفِقه الإسلاميِّ ، مع إجْلالِ وتقديرِ كلِّ من ساهَم فيه ، وفي إطَار الاستِشْهاد والقَرينَة والشَّرح والبَيان، من غيرِ التزامٍ ولا وَضعٍ في مَقامِ الشَريعةِ، أوتسليمٍ بالعِصْمَة،كما وتَعَاطى البَحثُ مع النّصُوص بالعَقل والمنطِق، وعدمِ التَّرديدِ اللاواعي، أو الانصياع للتَّأويلات والتَّبريرات السَّطحِيَّة السَّاذِجة، والْمُنافِية للمَنطِق. وإعمالِ العَقل في مَقاصِد الشَّارِع في عَهد الرِّسالة؛ وعَصْرَنتِها.

وعلى هذا المنهَج العلميّ الشرعيّ..سعى المقالُ إلى تشخيصِ مَقصدِ الشارعِ من تحريمِ رِبا الجاهِليّةِ، والإلمامِ بكلِّ جوانبِه، التي وَرَدَتْ في كتُبِ

الفِقه والتَّفسير ، وتلك التي لم تَرِدْ.. وذلك بهدَف الوُقوف على الصُّورة الحقيقيّة التي تَحَقَّقَت في عَهْدِ الرِّسالة مِن جِهة ، ولِتَقديمِ نُموذَجٍ لِطريقةِ التفكيرِ والتَّعاطي مع المفَاهيم الإسلاميّة بشكلٍ عامٍّ مِن جِهةٍ أُخرى .

ويوصي المقال بما يلي :

1- دَعوةُ الفُقهاء والبَاحِثين إلى النّظر في مَفهوم (رِبا الجاهِليّة) بمنظُورٍ مُعاصِرٍ، وإثْرائِه وتَأصِيلِهِ تأصِيلاً شَرعيًّا.

2- حَثُّ المجامِع الفِقهيّة ودُورِ الإفتَاء على التّعاطي مع هذا المنظُور،وطَرحِه للمناقَشة والتّداوُل بين أعضَائِها،وإقامَة المؤتَمرات والنَّدوات بِشَأنه.

3- إنشَاءُ لوبي ضغط (كتلة ضغط)، وتَهيئةُ قاعِدة شعبيّة ضاغِطة ،بهدف إجبَار الحُكومَات في كلِّ دُول العالَم، على إنظارِ الْمَدِين الْمُعْسِر، ومنعِ وحَظرِ وتَحريمِ الزِّيادة الْمَفرُوضَة على جَدْوَلةِ

الدّينِ في البُنوك والمؤسَّسَات الماليّة العالميّة، وصِياغةِ طُرقٍ أكثرَ إنسانيةٍ في التَّعامل مع حَالاتِ الإعْسَار الماليّة، واعتِبار هذه المشكِلة، مُشكِلةً إنسانيّةً واجتماعيّةً وأخلاقيّةً أكثرَ من كونها مُشكِلةً ماليّةً . كما ويَجب الضَّغط على الحُكومَات، لإلغاء كلِّ القوانين والتّعليمات الإداريّة والماليّة الخاصّة بالغَرامات التَّأخِيريَّة التَّصاعُدِيّة ، عند التَّأَخُّرِ في دفعِ الْمُستَحقَّات الحُكوميّة والإعْسَارِ فيه .

المراجع

- ابن أنس ، مالك ، الموطأ ،ج2 ، ط 2 ، (بيروت : دار العرب ، 1997م)
- البغوي ،أبو محمد ، معالم التنزيل تفسير البغوي ، (الرياض : دار طيبة ، 1411 ه) .
- البيضاوي ، ناصر الدين ، انوار التنزيل واسرار التأويل ،(بيروت : مؤسسة التاريخ العربي) .
- ابن جُزَيّ ، محمد بن أحمد ،التسهيل لعلوم التنزيل ، ط 2، (بيروت :دار الكتب العلمية ، 1995م).
- الجصاص ، أبو بكر أحمد بن علي ، أحكام القرآن، ج2، (بيروت : مؤسسة التاريخ العربي ، 1992م)
- الحجاوي، شرف الدين موسى، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، ج2، (بيروت: دار المعرفة)
- الدرديري، الطاهر محمد، تخريج الأحاديث النبوية الواردة في الْمُدوَّنَة،ج3، ط1،(مكة:جامعة أم القرى،1406ه)
- الزحيلي، وهبة، المعاملات المالية المعاصرة، ط10، (بيروت: دار الفكر، 2018م)
- السعدي،عبد الرحمن بن ناصر،تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان،ط 2،(الرياض:دار السلام ، 2002م) .
- السيوطيّ ، جلال الدين ،الدر المنثور في التفسير المأثور ، (بيروت : دار الفكر ، 2011م) .
- الصّدّيقي، محمد أشرف ، عون المعبود على شرح سنن أبي داود، ط1،(بيروت:دار ابن حزم، 2005م)
- الطبري، ابن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن الكريم(تفسير الطبري)، ط1، (القاهرة،دار هجر للطباعة،2001م).
- ابن عاشور، الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، (تونس: الدار التونسية للنشر)
- العسقلاني، أحمد بن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري،ج5،ط1،(الرياض:دارطيبة، 2005م).
- القرطبي ، أبو عبد الله محمد ،الجامع لأحكام القرآن ، ط1 ،(بيروت : دار الرسالة ، 2006م).
- القرطبي، محمد بن رشد، الْمُقدِّمات الْمُمَهِّدات، ط1، ج2، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988م) .
- القزويني، محمد بن ماجة، السنن، ط1، ج3، (دمشق:دار الرسالة العالمية، 2009م) .

❖ ابن قيم الجوزية، محمد، إعلام الموقّعين، ط1، ج3، (جدة: دار ابن الجوزي، 1423ه)

❖ ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القران العظيم، ط1، ج1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)

❖ النووي، محي الدين بن شرف، المجموع شرح المهذّب، ج9، (جدة: مكتبة الإرشاد) .

❖ النيسابوري ، مسلم ، صحيح مسلم ، الحديث : 1218 ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي) .

❖ الواحدي، أبي الحسن علي بن أحمد، الوسيط في تفسير القرآن المجيد،ط1،(بيروت:دار الكتب العلمية، 1990م).

دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة جرائم العنف الجنسي ضد المرأة

هيفاء عبدالعالي فرج

عضو هيئة تدريس بكلية القانون- جامعة طرابلس

الملخص:

تتعرض المرأة للعديد من جرائم العنف ولعل أخطرها وأشدها جسامة العنف الجنسي، التي ترقى أن تكون جريمة ضد الانسانية أو جريمة حرب ، كما يمكن عدها فعلاً من أفعال جريمة الإبادة الجماعية وفقاً لنظام روما الأساسي، وقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على دور المحكمة في حماية المرأة مما تتعرض له من عنف جنسي، خاصةً وأنها تنظر في العديد من القضايا التي تحوي هذه الجرائم.

الكلمات المفتاحية: جرائم. العنف الجنسي. المرأة. المحكمة الجنائية الدولية.

المقدمة:

تتعرض النساء- بصفتهن الفئة الأضعف - زمن السلم وزمن النزاعات المسلحة للعديد من الاعتداءات والانتهاكات الجسيمة، ويعد العنف الجنسي بكل أشكاله من أبشع الجرائم التي ترتكب في حقهن؛الأمر الذي يتطلب ضرورة متابعة مرتكبي هذه الجرائم وملاحقتهم .

وعلى الرغم من إنشاء المحكمة العسكرية الدولية لنورمبرج 1945، والمحكمة العسكرية الدولية لطوكيو 1946، فإن هاتين المحكمتين لم تبديالجرائم العنف الجنسي أي اهتمام، فالنظام الأساسي لكل منهما جاء خالياً من النص الصريح على جرائم العنف الجنسي، وقد بدأ الاهتمام بجرائم العنف الجنسي يطفو على السطح بإنشاء محكمتي يوغسلافيا السابقة 1993(الوثيقة رقمS/RES/808/1993)، ورواندا 1994(الوثيقة رقم S/RES/955/1994)، بموجب قرار من مجلس الأمن، فقد نصّ نظام محكمتي يوغسلافيا وروندا صراحةً على بعض جرائم العنف الجنسي ضمن الجرائم الداخلة في اختصاصهما ،ولعل التطور الأبرز والأهم كان بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية،التي لم يخلُ نظامها الأساسي من النص عليها(نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي تم اعتماده بموجب مؤتمرالأمم المتحدة للمفوضين المعني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في 17 يوليه 1998، الوثيقة رقم (A/CONF/183/9)، باعتبارها من أشد وأخطر الانتهاكات المرتكبة في حق المرأة، لمساءلة وعقاب مقترفي هذه الطائفة من الجرائم .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على موقف المحكمة الجنائية الدولية

من جرائم العنف الجنسي ودورها في الحدّ منها، من خلال تبيين اختصاص المحكمة بهذه الطائفة من الجرائم، و التطرق إلى بعض المحاكمات التي أجرتها بحق مرتكبيها، وتبرز الأهمية أكثر في أن الأبحاث والدراسات العربية التي تناولت مواجهة المحكمة الجنائية لجرائم العنف الجنسي التي تمس بجسد ونفسية المرأة تعد قليلة، لذلك آثرنا البحث في هذا الموضوع لإثراء المكتبة القانونية.

إشكالية البحث : تبرز إشكالية البحث في الوقوف على مدى فعالية المحكمة الجنائية الدولية في الحد من جرائم العنف الجنسي التي ترتكب في حق المرأة، حيث يثير البحث في مكافحة جرائم العنف الجنسي ضد المرأة وفقاً لنظام روما الأساسي تساؤلات عدة من أهمها، هل تمّ إدراج جرائم العنف الجنسي ضمن نصوص نظام روما الأساسي؟ وإذا تمّ إدراجها فعلا فضمن أي صورة من صور الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة تنضوي ؟ وهل بإمكان المحكمة منع الجناة من الإفلات من العقاب، أم أن الأمر لن يتغير في ظل الأعداد المتزايدة من النساء اللاتي يتعرضن للاغتصاب والاستعباد الجنسي والحمل القسري وغيرها من صور العنف الجنسي؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا بحثنا إلى مطلبين ، حيث خصصنا (المطلب الأول) لدراسة تكييف المحكمة الجنائية الدولية للعنف الجنسي المرتكب بحق المرأة، بينما سنتناول في(المطلب الثاني) المتابعة العملية للمحكمة الجنائية في ملاحقة مرتكبي جرائم العنف الجنسي، وذلك باتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل نصوص نظام روما الأساسي لمعرفة مدى فعاليتها في حماية النساء من الانتهاكات الجنسية المرتكبة في حقهن، إضافةً للمنهج النقدي كلما كان ذلك لازماً .

المطلب الأول:

التكييف القانوني للعنف الجنسي المرتكب ضد المرأة في إطار نظام روما الأساسي :

يعدّ العنف الجنسي من أشد وأخطر الانتهاكات التي ترتكب في حق المرأة، وبالنظر لأن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية اشتمل على الجرائم الأكثر خطورة في المادة 5 من نظامها الأساسي، فقد تم إدراج جرائم العنف الجنسي ضمن نصوص تلك الجرائم الخطيرة، إذ نص نظام روما الأساسي صراحةً على أفعال العنف الجنسي بصفتها جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، كما تضمنت المادة السادسة المتعلقة بإبادة الجنس بعض أشكال العنف الجنسي(محمود،2007،ص138).

وبناءً على ذلك سنتناول طبيعة جرائم العنف الجنسي ضد المرأة في نظام روما الأساسي في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فسنخصصه لدراسة أنواع وصور جرائم العنف الجنسي.

الفرع الأول – طبيعة جرائم العنف الجنسي ضد المرأة :

حدد نظام روما الأساسي في المادة الخامسة منه الجرائم التي تدخل في اختصاصه على سبيل الحصر، وهي جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان، وقد ورد النص على العنف الجنسي بوصفهجريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب، وقد يرقى إلى درجة عمل من أعمال الإبادة الجماعية.

أولاً- العنف الجنسي جريمة إبادة جماعية:

نصت المادة السادسة من نظام روما الأساسي على جريمة الإبادة الجماعية، والذي يتمثل ركنها المادي في كل عمل من شأنه أن يؤدي إلى إبادة جماعة بشرية معينة إبادة كلية أو جزئية، بالنظر إلى صفتها الوطنية أو العنصرية أو الجنسية أو الدينية، وذكرت تلك المادة الأفعال التي يتحقق بها الركن المادي للجريمة على سبيل الحصر، إذ نصت المادة المذكورة أعلاه " لغرض هذا النظام الأساس تعني الإبادة الجماعية أي فعل من الأفعال التالية يُرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه إهلاكاً كلياً أو جزئياَ:

- قتل أفراد الجماعة.
- إحداث ضرر جسدي أو نفسي خطير لأعضاء الجماعة.
- إخضاع الجماعة عمداَ لأحوال معيشية بقصد إهلاكها الفعلي كلياَ أو جزئياَ.
- فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام روما لم ينص صراحةَ في المادة 6على أفعال تمس المرأة بشكل خاص، إلا أنه يفهم تحديدًا من الفقرتين(2- 4) أن جريمة الإبادة الجماعية يمكن ارتكابها بإتيان أفعال تدخل في إطار العنف الجنسي،كإحداث ضرر جسدي أو نفسي خطير لأعضاء الجماعة، إذ يترتب على جرائم الاغتصاب واسع النطاق العديد من الأضرار الجسدية والنفسية للجماعة، بشرط أن ترتكب تلك الأفعال بقصد إهلاك جماعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية، أو في حال إعاقة التناسل داخل الجماعة، فمن الممكن أن تحدث إبادة الجنس الجماعي عن طريق القيام بفرض عدد من التدابير والتصرفات والأفعال التي من شأنها تقليل أو منع النسل داخل الجماعة،كإجبار النساء الحوامل على الإجهاض، أو إخصاء الرجال داخل جماعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية بغرض إهلاكها وتدميرها كلياَ أو جزئياَ (محمود، ص139؛ حجازي،2007،ص419- 420)

ثانياَ- العنف الجنسي جريمة ضد الإنسانية :

من خلال مطالعة نص المادة1/7 من نظام روما الأساسي ، يتضح لنا أن هناك أحد عشر فعلاً لا إنساني يعدّ جريمة ضد الإنسانية، ومن بين هذه الأفعال الاغتصاب، الاستعباد الجنسي، الإكراه على البغاء، الحمل القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة(المادة 6 من نظام روما الأساسي).

والجدير بالملاحظة أن جرائم العنف الجنسي التي تعد جرائم ضد الإنسانية لاتقتصر فقط على الاغتصاب والاستعباد الجنسي والإكراه على البغاء والحمل القسري، وإنما قد تشمل فعلاً آخر من أفعال العنف الجنسي، فجرائم العنف الجنسي التي يمكن أن تعدّ جرائم ضد الإنسانية لم ترد على سبيل الحصر في المادة السابعة؛ فالأمر متروك لتقدير المحكمة لتنظر في هذه الأفعال بناءَ على الشروط التالية:

- قيام الجاني بارتكاب عمل ذي طبيعة جنسية ضد شخص أو أكثر، بشرط أن يكون فعله ذا جسامة مقارنة بالجرائم الواردة في المادة 1/7 من نظام روما الأساسي.
- أن يرتكب الفعل في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي يوجه ضد المدنيين.
- أن يكون الجاني على علم بأن هذا السلوك هو جزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد المدنيين.

ثالثاً- العنف الجنسي جريمة حرب:

وفقاً لما ورد في المادة الثامنة من نظام روما الأساسي فإن جرائم العنف الجنسي قد تصنف جرائم حرب إذا ارتكبت أثناء النزاع المسلح الدولي أو الداخلي، فقد قضت المادة 8 بمايلي: " 1- يكون للمحكمة اختصاص فيما يتعلق بجرائم الحرب، لاسيما عندما ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم.

2- لغرض هذا النظام الأساسي، تعني جرائم الحرب:

أ- الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف 1949، أي فعل من الأفعال التالية ضد الأشخاص أو الممتلكات الذين تحميهم أحكام اتفاقية جنيف ذات الصلة:

- التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك إجراء تجارب بيولوجية.
- تعمد إحداث معاناة شديدة أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة.

ب- الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي، أي فعل من الأفعال التالية:

- الاغتصاب، أو الاستبعاد الجنسي، أو الإكراه على البغاء،أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي يشكل انتهاكاً خطيراً لاتفاقيات جنيف.

ج- في حالة وقوع نزاع مسلح غير ذي طابع دولي، الانتهاكات الجسيمة للمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع 1949، وهي أي من الأفعال التالية المرتكبة ضد أشخاص غير مشتركين فعلياً في الأعمال الحربية .

- استعمال العنف ضد الحياة والأشخاص، وبخاصة القتل بجميع أنواعه والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب.

- الاعتداء على كرامة الشخص، وبخاصة المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

- الاغتصاب، أو الاستعباد الجنسي، أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي يشكّل أيضاً انتهاكات خطيرة للمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة"

ومن خلال هذا الطرح، يتضح لنا أن نظام روما الأساسي أدرك مدى خطورة جرائم العنف الجنسي التي يستهدف الجناة من وراء ارتكابها إلى الإضرار بالعدو من خلال استهدافهم للنساء بالاغتصاب، أو الإكراه على البغاء، أو بأي صورة من صور العنف الجنسي الذي سنبينه في الفرع التالي.

الفرع الثاني- صور جرائم العنف الجنسي في نظام روما الأساسي:

بعد التعرف على تكييف جرائم العنف الجنسي في نظام روما الأساسي، بعدِّها جرائم ضد الإنسانية، وبصفتها جرائم حرب أو حتى جرائم إبادة جماعية، لابدّ لنا أن نتطرق بشيء من التفصيل لأشكال هذه الجرائم ، فنظام روما الأساسي قد أحاط بجميع صورجرائم العنف الجنسي في المادة(1/7/ز) والمادة (2/8/ ب/ 22"و د/6") ، وبالرغم من أن التعداد الوارد في هاتين الفقرتين غير وارد على سبيل الحصر، والدليل على ذلك ما ورد في عجزهما بـ" أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي"، الذي يجيز إضافة أي فعل جنسي آخر مقترن بالعنف(حجازي، ص159)، إلا أننا سنقتصر على دراسة جرائم العنف الجنسي التي وردت في نص المادتين سالفتي الذكر.

أولاً- الاغتصاب : يعدّ الاغتصاب من أشد الجرائم الجنسية، بالنظر لما ينجم عنه من أذى جسدي ونفسي بالضحية ، وقد عدد نظام روما الأساسي صور السلوك الإجرامي للاغتصاب بصفته جريمة ضد الإنسانية(م 1/7/ز)، وبصفته جريمة حرب في المادة(2/8/"ب/22""د/6").

ويتطلب لتحقق هذه الجريمة الشروط الآتية:

1- أن يعتدي مرتكب الجريمة على جسد شخص بأن يأتي سلوكاً ينشأ عنه إيلاج عضو جنسي في أي من جسم الضحية، أو إيلاج أي جسم أو أي عضو آخر في شرج الضحية أو في فتحة جهازها التناسلي مهما كان ذلك الإيلاج طفيفا.

من خلال مطالعة هذا الشرط يتضح لنا أن نظام روما الأساسي وسع في مفهوم الاغتصاب، مقارنة بما ورد في القوانين الجنائية الداخلية، فطبقاً لنص المادة 407 من ق ع ل، يشترط لتحقق جريمة المواقعة ضرورة إيلاج عضو التذكير في قبل أو دبر إنسان حي، فإيلاج غيره من الأعضاء أو الأطراف لا تتحقق به الجريمة(الأنصاري،2019،ص 398)،ولعل سبب ذلك مواجهة خطورة هذه الجريمة التي ترتكب ضد المدنيين في أوقات الحروب(حجازي،587).

2- أن يرتكب الاعتداء باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو بالقسر، من قبيل ماينجم عن الخوف من تعرض ذلك الشخص، أو غيره للعنف، أو الإكراه، أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسي، أو إساءة استعمال السلطة أو باستغلال بيئة قسرية، أو في حال الاعتداء على من يعجز عن التعبير عن حقيقة رضاه، لإصابته بعجز طبيعي، أو بسبب كبر سنه(أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائيةالدولية، وثيقة رقمICC-ASP/1/3"").

وتجدر الإشارة إلى أن الاغتصاب بصفته جريمة ضد الإنسانية يتطلب- إضافةً إلى الشرطين سالفي الذكر - ضرورة أن يرتكب السلوك جزءًا من هجوم واسع النطاق، أو منهجي، أي أن يوجه هذا الفعل ضد العديد من الضحايا، أو أن يرتكب وفقاً لخطة أوسياسة عامة(الأكيابي،2013،ص 489) ، وأن يوجه ضد سكان مدنيين(المادة 2/7/أ من نظام روما الأساسي) ، أما إذ ماارتكبت جريمة الاغتصاب بوصفها جريمة حرب فيلزم إلى جانب الشرطين السابقين ضرورة أن يصدر السلوك في سياق نزاع مسلح دولي أو داخلي ويكون مقترناً به، وأن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي ثبت وجود نزاع مسلح.

ثانياً- الاستعباد الجنسي: نصت المادة (1/7/ز) من نظام روما الأساسي على جريمة الاستعباد الجنسي بوصفها جريمة ضد الإنسانية، وفي المادة (2/8"ب/22""د/6") بوصفها جريمة حرب .

والملاحظ أن جريمة الاستعباد الجنسي لم تظهر في أية وثيقة دولية، إذ كانت تندرج ضمناً تحت جريمة الاسترقاق، فهذه المرة الأولى التي ينص عليها صراحةً في وثيقة دولية(عبدالغني،ص496).

ويتطلب لتحقق الاستعباد الجنسي بصفتهجريمة ضد الإنسانية الشروط التالية:

1- أن يمارس مرتكب الجريمة أياً من السلطات المتصلة بحق الملكية أو هذه السلطات جميعها على

شخص أو أكثر، مثل شراء أو بيع أو إعارة أو مقايضة هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص أو أن يفرض عليهم حرماناً مماثلاً من التمتع بالحرية، وقد يشمل هذا الحرمان في بعض الحالات السخرة أو استبعاد الشخص بطرق أخرى وفقاً لما تمّ النصّ عليه في الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والنظم والممارسات الشبيهة بالرق لعام 1956(أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية).

2- أن يتسبب مرتكب الجريمة في قيام الشخص أو الأشخاص بفعل أو أكثر من الأفعال ذات الطابع الجنسي.

ويتضح هنا أن جريمة الاسترقاق العادية تتحول إلى جريمة الاستعباد الجنسي في حال تسبب شخص أو عدد من الأشخاص بفعل أو أكثر من الأفعال ذات الطابع الجنسي(عبد الغني،ص497).

3- أن يرتكب هذا السلوك جزءًا من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد سكان مدنيين.

4- أن يعلم مرتكب الجريمة بأن السلوك جزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد سكان مدنيين أو ينوي أن يكون هذا السلوك جزءًا من ذلك الهجوم.

وتُعدّ جريمة الاستعباد الجنسي جريمة حرب في حال توافر الشرطين الأول والثاني سالفي الذكر، مع ارتكاب الفعل في سياق نزاع مسلح دولي أو داخلي مع علم مرتكب الجريمة بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح.

ثالثاً- الإكراه على البغاء:

يشترط ليعدَّ الإكراه على البغاء جريمة ضد الإنسانية تحقق الأركان التالية:

1- إرغام مرتكب الجريمة لشخص أو أكثر على ممارسة فعل أو أفعال ذات طابع جنسي باستعمال القوة، أو التهديد باستعمالها أو قسراً من قبيل الأفعال التي تنجم عن الخوف من التعرض للعنف أو الإكراه،أو الاحتجاز، أو القمع النفسي، أو إساءة استعمال السلطة أو باستغلال وجود بيئة قسرية أو عجز الشخص أو الأشخاص عن التعبير عن حقيقة رضاهم.

2- أن يحصل مرتكب الجريمة أو غيره، أو أن يتوقع الحصول على أموال أو فوائد أخرى لقاء تلك الأفعال ذات الطبيعة الجنسية.

3- أن يصدر السلوك في سياق هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد سكان مدنيين.

4- أن يعلم مرتكب الجريمة بأن السلوك جزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد سكان مدنيين أو أن ينوي أن يكون هذا السلوك جزءاً من ذلك الهجوم(أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية

الدولية).

يتضمن الشرطين الأول والثاني سالفي الذكر أن الإكراه على البغاء عبارة عن إخضاع المجني عليه بأي وسيلة من وسائل الضغط لتقديم خدمات جنسية إلى شخص آخر في مقابل الحصول ، أو توقع حصول الجاني أو غيره على أي نفع.

هذا وتعدّ جريمة الإكراه على البغاء جريمة حرب إذا ما ارتكب الفعل في سياق نزاع مسلح دولي أو داخلي، ويكون مقترناً به، مع علم مرتكب الجريمة بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح

رابعاً- الحمل القسري:

عرفت المادة (2/7/و) من نظام روما الأساسي الحمل القسري باعتباره جريمة ضد الإنسانية بأنه" إكراه المرأة على الحمل قسراً وعلى الولادة غير المشروعة بقصد التأثير على التكوين العرقي لأية مجموعة من السكان أو ارتكاب انتهاكات خطيرة أخرى للقانون الدولي"، ووفقاً لهذا التعريف تتضح شروط هذه الجريمة المتمثلة فيما يلي:

- أن يقوم المتهم باحتجاز امرأة حملت قسراً مدة من الزمن بحيث تصبح غير قادرة على إجهاض نفسها.
- كما يشترط ضرورة أن يكون القصد من هذا السلوك التأثير في التكوين العرقي للمجموعة التي تنتمي إليها الضحية، أو بنية ارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى للقانون الدولي .

إضافةً إلى هذين الشرطين يجب أن يصدر السلوك في سياق هجوم واسع النطاق أو ومنهجي موجه ضد سكان مدنيين، مع ضرورة علم مرتكب الجريمة بأن سلوكه جزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد سكان مدنيين، أو أن ينوي أن يكون هذا السلوك جزءاً من ذلك الهجوم.

والملاحظ أنّ جريمة الحمل القسري يمكن عدّها جريمة حرب في حال صدور السلوك في سياق نزاع مسلح دولي أو داخلي ويكون مقترناً به، مع علم مرتكب الجريمة بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح.

خامساً- التعقيم القسري:

التعقيم هو أي فعل يجعل الإنسان غير صالح للتناسل ذكراً كان أم أنثى، هذه الجريمة تتحقق في حال إذا ما تم استئصال الأعضاء البيولوجية المسؤولة عن التناسل دون أن يكون هناك ضرورة طبية، ودون رضا المجني عليه أو برضاه حال كونه تحت تأثير الاحتيال والخداع(حجازي، ص183)

ويشترط لتحقق هذه الجريمة الشروط التالية:

1- أن يحرم مرتكب الجريمة شخصاً أو أكثر من القدرة البيولوجية على الإنجاب.

2- ألايكون ذلك السلوك مبرراً طبياً أو لا يكون قد أملاه علاج في أحد المستشفيات يتلقاه الشخص المعني ، ولم يكن قد صدر بموافقة حقيقية منه

بالإضافة إلى اشتراط أن يتم ذلك كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد سكان مدنيين، وأن يكون الجاني على علم بذلك لعدها جريمة ضد الإنسانية، ولتكييفها كجريمة حرب يجب أن يصدر هذا السلوك في سياق نزاع مسلح ، مع ضرورة علم الجاني بذلك(أركان الجرائم).

المطلب الثاني:

الممارسة العملية للمحكمة الجنائية الدولية في ملاحقة مرتكبي جرائم العنف الجنسي

(حالتي جمهورية الكونغو الديمقراطية و الكوت ديفوار)

دخل نظام روما الأساسي حيز النفاذ في 2002/7/1، للنظر في جرائم حُددت حصرًا بموجب المادة الخامسة منه، بشرط ارتكابها بعد التاريخ سالف الذكر(المادة 11 من نظام روما الأساسي)، من قبل شخص طبيعي، فالفرد يعدّ مسؤولاً عن الجريمة التي يرتكبها، ولاتحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة دون مساءلته(المادتان 25، 27 من نظام روما الأساسي).

وللمحكمة الجنائية الدولية ممارسة اختصاصها بنظر جرائم العنف الجنسي في حالات محددة تتمثل إما في إحالة الجرائم المرتكبة من قبل دولة طرف في نظام روما الأساسي، أو إذا ماتمت الإحالة من قبل مجلس الأمن متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو في حال مباشرة المدعي العام للتحقيق من تلقاء نفسه.(المادة 13 من نظام روما الأساسي).

وتجدر الإشارة إلى أنه تمت إحالة عدة قضايا للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً لنظامها الأساسي، تتعلق بارتكاب عدة جرائم، وقد اختلفت هذه الإحالات بين تلك التي تمت من قبل دولة طرف في نظامها الأساسي" أوغندا- الكونغو الديمقراطية- مالي- أفريقيا الوسطى- جزر القمر- جمهورية الغابون"، وبين تلك التي تمت إحالتها من قبل مجلس الأمن" السودان- ليبيا"، وبين التي اتخذ المدعي العام قراراً فيها بمباشرة التحقيقات" كينيا- ساحل العاج" الكوت ديفوار"- جورجيا"، وسنقتصر على دراسةالقضية المحالة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقضية كوت ديفوار التي باشر المدعي العام التحقيق فيها من تلقاء نفسه لمعرفة مدى قدرة المحكمة الجنائية الدولية في ملاحقة ومعاقبة مرتكبي جرائم العنف الجنسي ضد المرأة

الفرع الأول- قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية:

تعدّ عملية التحقيق والمحاكمة في الجرائم التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هي أولى حالات التحقيق التي أجرتها المحكمة الجنائية الدولية، حيث تزامنت الوقائع التي ارتكبت في إقليم"ايتوري" شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية مع بدء سريان الولاية القضائية للمحكمة، وقد باشر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التحقيق في القضية بتاريخ 2004/6/23، على أساس الرسالة الموجهة إليه من قبل رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطيةجوزيف كابيلا بصفتها دولة من الدول الأطراف في النظام الأساسي، والتي أحال بموجبها القضية إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وسنوضح جرائم العنف الجنسي المرتكبة ضد المرأة إبان النزاع، كما سنبين إجراءات التحقيق والمحاكمة التي اتخذتها المحكمة تجاه مرتكبي هذه الجرائم.

- جرائم العنف الجنسي المرتكبة في جمهورية الكونغو : تمّ ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية في العديد من الأقاليم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن بين جرائم الحرب المرتكبة فيها أعمال الاغتصاب، فالنساء يتعرضن بانتظام لأعمال العنف الجنسي، إذ وقع عشرات الآلاف من النساء ضحايا جرائم الاغتصاب المرتكبة من قبل القوات المقاتلة ، فخلال عام 2002 سجلت حوالي 5000 حالة اغتصاب ، وتعدّ جريمة الاغتصاب أكثر الجرائم الجنسية ضرراً، بالنظر لما يترتب عنها من حمل وأمراض قد تنقل للضحية عن طريق ممارسة الجنس بطريقة قسرية (فصيح،2019،ص 145ومابعدها)،فضلاً عما يرافقها من انتهاكات أخرى كالعنف والتعذيب.

- **موقف المحكمة الجنائية تجاه مرتكبي جرائم العنف الجنسي:**

بتاريخ 23- 6- 2004 أعلن المدعي العام عن قراره بفتح تحقيق في الجرائم المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية(تقرير منظمة العفو الدولية،2005)، وبالفعل بدأت التحقيقات وذلك بزيارة محققي المحكمة لإقليم إيتوري، وتركزت التحقيقات الأولية في هذا الإقليم، وبعد جمع الأدلة الكافية ثبت تورط العديد من الأشخاص في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كتوماس لوبانغادييلو زعيم اتحاد الوطنيين الكونغوليين والقائد العام لجناحها العسكري ،وقد اتخذت الدائرة التمهيدية في 10 فبراير 2006 قراراً بتوقيفه،وذلك لاتهامه بارتكاب جرائم حرب ، متمثلة في التجنيد الطوعي أو الإلزامي للأطفال دون سن الخامسة عشرة ، واستخدامهم للمشاركة النشطة في الأعمال الحربية، وبتاريخ 17 مارس 2006ألقي القبض على السيد لوبانغا وسلم إلى المحكمة، وفي 20 مارس 2006 عقدت الدائرة التمهيدية الأولى جلسة استماع لضمان إبلاغ السيد لوبانغا بالتهم

الموجهة إليه وحقوقه بموجب نظام روما الأساسي(الوثيقة رقمA/61/217،ص7)، وقد أقرت الدائرة الابتدائية الأولى في 29 يناير 2007 التهم بحق السيد توماس لوبانغا، بصفته ضالعاً في ارتكاب جرائم حرب، تمثلت صورتها في تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة من العمر إلزامياً أو طوعياً، واستخدامهم للمشاركة في الحرب(الوثيقة رقمA/62/314 ،ص 8).

هذا وقد صدر حكم من المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 14مارس 2012، أدين فيه لوبانغا بارتكاب جرائم حرب، تمثلت في تجنيد الأطفال وضمهم للقوات المسلحة وهم دون سن الخامسة عشرة، وحكم عليه في 10 يوليو 2012 بالسجن مدة 14 عاما(الوثيقة رقم A/67/308،ص 7)، مع احتساب المدة التي قضاها السيد لوبانغا من وقت تسليمه للمحكمة في 2006 حتى يوم الحكم عليه، إعمالاً لنص المادة 2/78 من نظام روما الأساسي، هذا وقد أطلق سراحه في 15مارس 2020 لانقضاء مدة عقوبته(الوثيقة رقم/A/75/324،ص 5).

ومما يجدر التنويه إليه أنه بالرغم من وجود أدلة تؤكد ارتكاب لوبانغا أعمال اغتصاب واسترقاق جنسي في حق الأطفال المجندين، إلا أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية استبعد هذه الجرائم واقتصرعلى تجنيد الأطفال؛ الأمر الذي يترتب عليه تقييد قدرة المحكمة على تحقيق العدالة بالأخص لضحايا العنف الجنسي(الوثيقة رقم A/HRC/25/46؛ انظر كذلك منظمة الأمم المتحدة www.un.org/sexualviolenceinconflict/ar).

وفي 22 أغسطس2006 صدر أمر القبض بحق بوسكونتاغاندا، نائب القائد العام للعمليات العسكرية للقوات الوطنية لتحرير الكونغو، من قبل الدائرة التمهيدية لكونه ارتكب جرائم حرب تتعلق بالتجنيد الإجباري والطوعي لأطفال دون الخامسة عشرة، والاستعانة بهم فعلياً في الأعمال القتالية، وفي 13 يوليو 2012 أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية أمراً ثانياً بالقبض على بوسكونتاغاندا، بناءً على طلب المدعي العام، بالنظر لاتهامه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب من بينها الاغتصاب والاسترقاق الجنسي، في منطقة ايتوري(الوثيقة رقمA/67/308، ص9).

و بتاريخ 22مارس 2013، تقدم السيد بوسكو نتاغاندا طوعاً إلى المحكمة الجنائية الدولية، وكان أول مثول له أمام الدائرة الابتدائية الثانية في 26 مارس 2013(الوثيقة رقم A/68/314،ص6)، هذا وقد صدر حكم ضد السيد بوسكو من الدائرة الابتدائية السادسة للمحكمة في يوليو 2019 لاتهامه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من بينها الاغتصاب والاستعباد الجنسي ، وفي 7نوفمبر 2019 حكم على السيد نتاغاندا بالسجن لمدة 30 عاما(الوثيقة رقم/A/75/324،ص 6)،وقد أوردت

المحكمة أن السجن مدى الحياة لم تستوفَ شروطه، لذلك حكم عليه بالسجن 30 عاماً على أن تخصم مدة 6سنوات ونصف التي أمضاها في الحجز من مدة العقوبة ، استناداً إلى نص المادة 2/78 من نظام روما الأساسي.

ورغم أن العقوبة المقررة بحق بوسكو هي أقسى عقوبة تحكم بها المحكمة الجنائية الدولية حتى الآن ، كما أن هذا الأخير هو أول شخص يصدر ضده حكم في جريمة استعباد جنسي ،إلا أننا إذا ما نظرنا إلى الجرائم التي أدين بها بوسكو نتاغاندا من قتل واغتصاب واستعباد جنسي وغيرها من الجرائم ، نلحظ عدم وجود تناسب بين الجرائم المرتكبة كالاغتصاب والعنف الجنسي ،والعقوبة المقررة من قبل المحكمة، إذ كان الأجدر بالمحكمة أن تحكم عليه بأقسى العقوبة والمتمثلة في السجن المؤبد .

هذا وقد أكدت الدائرة الابتدائية الأولى في 26 سبتمبر 2008 الاتهامات الموجهة من المدعي العام إلى جيرمان كاتانغا، وماثيو نقيد جول شوي، وهما قائدان سابقان لجماعات مسلحة تنشط في منطقة إيتوري من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويدعى أن السيد كاتانغا عمل قائداً لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وعين قائداً برتبة عميد للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد وجه إلى كليهما سبع تهم بارتكاب جرائم حرب، من بينها الاسترقاق الجنسي والاغتصاب، و ثلاث تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل العمد والاغتصاب والاسترقاق الجنسي، عند هجومهم على قرية بورغو في 24 فبراير 2003(الوثيقة رقم/64/356A،ص 8)، هذا وقد بدأت المحاكمة في حق المتهمين– جيرمان كاتانغا وماثيو- في24 نوفمبر 2009 أمام الدائرة الابتدائية الثانية، واستمعت إلى بيانات أدلى بها بين 15- 23 مايو 2012 في جلسة سرية مغلقة مع تعليق الحكم في القضية، وبتاريخ 21 نوفمبر 2012تم فصل قضيتي كاتانغا وماثيو من قبل الدائرة الابتدائية الثانية(الوثيقة رقم/A/68 314 ،ص 5)، وحكمت ببراءة المتهم ماثيو من كل التهم الموجهة إليه في 18 ديسمبر 2012، وعلى الرغم من الطعن في حكم البراءة من قبل جهة الادعاء ، فإن دائرة الاستئناف أيدت قرار الدائرة الابتدائية الثانية ببراءة السيد ماثيو بتاريخ 27 فبراير 2015(الوثيقة رقم/70/350A،ص 11).

وفيما يخص قضية السيد"جيرمان كاتانغا" فبتاريخ 7مارس 2014 أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية حكماً بإدانته لارتكابه جريمة ضد الإنسانية" القتل" و جرائم حرب تمثلت في القتل،و الهجوم ضد السكان المدنيين إضافةً إلى تدمير ونهب الممتلكات التي ارتكبت في 24فبراير 2003، خلال هجومه على قرية بورغرو التي تقع في منطقة ايتوري في جمهورية الكونغو السابقة، وفيما يتعلق بجرائم

الاغتصاب والاستعباد الجنسي وتجنيد الأطفال فقد قررت المحكمة عدم مسؤولية كاتانغا عنه، (wwww.vrwg.org/downloads/1406-ar.pdf).

ومما يجدر التنويه إليه أن المحكمة الجنائية الدولية استبعدت إدانة كاتانغا عن جرائم العنف الجنسي المرتكبة ضد المرأة سواءً بعدها جرائم حرب أو ضد الإنسانية " كالاغتصاب والاستعباد الجنسي"، ولعل ذلك يعود لعدم قدرة جهة الادعاء توفير أدلة تؤكد على وجه اليقين ارتكابه لتلك الجرائم، وهذا مايستدعي ضرورة منح اهتمام أكبر لهذه الجرائم خلال مرحلة التحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

هذا وقد أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية في 23مايو 2014 حكماً(الوثيقة رقمA/71/342،ص 11)على السيد كاتانغا بالسجن 12 عاما، مع احتساب المدة التي قضاها رهن الاعتقال في المحكمة الجنائية الدولية من 2007، استناداً لأحكام المادتين77و78 من النظام الأساسي والقاعدة 145 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة، واعمالا لنص المادة 110 من نظام روما الأساسي والقاعدة 223 من القواعد الاجرائية وقواعد الاثبات فقد اتخذت دائرة الاستئناف قرارابتخفيف العقوبة، وتحديد موعد بانتهائها في 18 يناير 2016(الوثيقة رقم A/71/342،ص12).

الفرع الثاني- قضية الكوت ديفوار:

.يعود سبب النزاع الدائر في الكوت ديفوارإلى الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 2010، التي انتهت بفوز رئيس المعارضة " حسن واتارا" على حساب الرئيس المنتهية ولايته " لوران غباغبو" إذ رفض الأخير الاعتراف بهذا الانتصار، نجم عن هذا الرفض نشوب نزاع بين القوات الموالية له والقوات الموالية لحسن، وخلال هذا النزاع تعرضت العديد من النساء اللاتي اتهمن بموالاة الحسن واتارا، للاغتصاب من قبل أفراد الميلشيات الموالية لغباغبو، ومن بين ضحايا الاغتصاب لورانس بانجبرون التي قتلت وهي تقاوم اغتصابها على أيدي جنود من القوات الجمهورية في ساحل العاج تحديداً في قرية توليبلو(www.amnesty.org)، هذا وقد أبلغت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الخبير المستقل بأن الفترة من 1 مايو إلى 30 سبتمبر 2013 شهدت حوالي 168 حالة اغتصاب و94 حالة تشويه أعضاء تناسلية أنثوية(الوثيقة رقم A/HRC/25/73،ص 20).

- **إجراءات التحقيق والمحاكمة :**

بعد تقديم الرئيس حسن واتارا إعلاناً للمحكمة يسمح لها فيه ممارسة اختصاصها بالتحقيق في الجرائم المرتكبة في كوت ديفوار، وتوصل المدعي العام إلى توافر كافة المعايير المتطلبة قانوناً لإجراء

تحقيق وفقاً لنظام روما الأساسي، طلب هذا الأخير إذناً من الدائرة التمهيدية بفتح تحقيق في الجرائم المرتكبة في إقليم كوت ديفوار منذ 28 نوفمبر 2010، وقد أذنت الدائرة التمهيدية الثالثة له ببدء تحقيق في الجرائم المرتكبة في كوت ديفوار بتاريخ 3 اكتوبر 2011.

وفي 25 أكتوبر 2011 قدم المدعي العام طلباً بإصدار أمر قبض على لوران غباغبو، بعد أن توصل من خلال إجرائه للتحقيقات بأنه مرتكب لجرائم دولية، وفعلاً أصدرت الدائرة التمهيدية الثالثة أمراً بالقبض بتاريخ 23 نوفمبر 2011، وقد تم تقديمه إلى المحكمة من قبل سلطات كوت ديفوار في 30نوفمبر 2011(الوثيقة رقم A/67/308،ص 2)، هذا وقد اعتمدت الدائرة التمهيدية الأولى أربع تهم بجرائم ضد الإنسانية من بينها الاغتصاب وأفعال أخرى متصلة بالعنف الجنسي بتاريخ 12 يونيو 2014، كما تم تأكيد لائحة اتهام في حق شارل بلي قودي بتاريخ 11ديسمبر 2014 التي شملت جرائم ضد الإنسانية من بينها جريمة اغتصاب ، وفي 11 مارس 2015 ضمت الدائرة الابتدائية الأولى القضيتين بناءً على طلب الادعاء، وكلا من لوران غباغبو وشارل محتجزاً لدى المحكمة(الوثيقة رقم A/70/350،ص 16).

والجدير بالذكر أن المحكمة الجنائية بتاريخ 15يناير2019 برأت كلا من لوران غباغبو وشارل بلي قودي من جميع تهم جرائم ضد الإنسانية، وقد أمرت المحكمة الجنائية الدولية بالإفراج عنه وعن مساعده شارل، شرط الإقامة في بلد معينهذا وقد عقدت دائرة الاستئناف في 22- 24 يونيو 2020 جلسة بشأن طعن المدعية العامة في قرار الدائرة الابتدائية الأولى الصادر بتبرئة السيد غباغبو و مساعده بليه غوديه ، وما يزال الاستئناف معلقا (الوثيقة رقم A/75/324،ص9).

وفيا يخص سيمون غباغبو زوجة لوران غباغبو، فقد أصدرت الدائرة التمهيدية الثالثة مذكرة توقيف بحقها بتاريخ 29 فبراير 2012 ، لضلوعها غيرالمباشر في قضايا تتعلق بجرائم ضد الإنسانية خلال أعمال العنف التي تلت الانتخابات الرئاسية (2010- 2011)، إلا أن السلطات الإيفوارية رفضت تسليمها، وجرت محاكمتها بساحل العاج، وتمت تبرئتها من التهم المنسوبة إليها.

الخاتمة:

النتائج:

- أدرج نظام روما الأساسي جرائم العنف الجنسي ضد المرأة ضمن جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، كما أنها قد تعد جريمة ابادة جماعية.
- اشتمل نظام روما الأساسي على أفعال أخرى للعنف الجنسي لم تكن واردة في نظم المحاكم

الجنائية الدولية السابقة كالإكراه على البغاء والحمل القسري، ولا ننسى استخدامه لعبارة " أي شكل من أشكال العنف الجنسي"التي تمنح للمحكمة سلطة تقديرية للبحث في طبيعة الفعل المرتكب وما إذا كان على نفس درجة خطورة الأفعال المذكورة صراحةً بالنص.

- رغم محاولة المحكمة التصدي لمسألة إفلات الجناة - مرتكبي جرائم العنف الجنسي- من العقاب، من خلال اشتمال نظامها الأساسي على العديد من صور جرائم العنف الجنسي ، وتناول أركان كل جريمة بشكل مفصل، إلا أنها تعد غير قادرة على ذلك،إذ تتعرض النساء لأشد أصناف العنف الجنسي دون أن تتم معاقبة الجناة عليها ، ولعل محاكمة توماس لوبانغا خير دليل على ذلك، فقد تمت مساءلته عن جريمة تجنيد الأطفال فقط، بالرغم من ارتكابه جرائم اغتصاب.

التوصيات:

- نأمل من المحكمة الجنائية الدولية أن تولي اهتماماً أكبر بجرائم العنف الجنسي المرتكبة بحق المرأة، خاصةً فيما يتعلق بأعمال الفحص الأولي والتحقيق ، وكذا المحاكمة، فضلا عن العقوبات التي ينبغي ضرورة تناسبها مع بشاعة وجسامة جرائم العنف الجنسي، فنتمنى من المحكمة الجنائية الدولية أن تحكم بأقسى العقوبات ، ولعلنا لانبالغ إذا ما طالبنا بإدراج عقوبة الإعدام ضمن العقوبات الواردة في نظام المحكمة، لتطبيقهاعلى الجناة مرتكبي هذه الطائفة من الجرائم .

المراجع:

- الكتب:

1- أبو بكر الأنصاري، شرح قانون العقوبات الليبي" القسم الخاص"، جرائم الاعتداء على الأشخاص، الطبعة الثانية،2019.

2- عبدالفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، دار الكتب القانونية، 2007.

3- محمود حجازي محمود، العنف الجنسي ضد المرأة في أوقات النزاعات المسلحة، دار النهضة العربية، القاهرة،2007.

4- محمد عبد المنعم عبد الغني، الجرائم الدولية" دراسة في القانون الدولي الجنائي" الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2011.

- الرسائل :

- خضرة فصيح،الحماية الدولية للمرأة في ظل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2019.

- المقالات:

- سلوى يوسف الأكيابي، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية بين نظام روما الأساسي والمواثيق الدولية،مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 4، 2013.

- التقاريروالوثائق:

1- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الوثيقة رقم (A/CONF.183/9)

2- أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ، اعتمدت من جمعية الدول الأطراف، الدورة الأولى، 2002، وثيقة رقم (ICC-ASP/1/3)

3- القواعد الإجرائية وقواعد الاثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ، اعتمدت من جمعية الدول الأطراف، الدورة الأولى، 2002، وثيقة رقم (ICC-ASP/1/3)

4- تقرير المحكمة الجنائية الدولية للفترة 2005- 2006، الوثيقة رقم (A/61/217).

5- تقرير المحكمة الجنائية الدولية للفترة 2006- 2007، الوثيقة رقم (A/62/314).

6- تقرير المحكمة الجنائية الدولية للفترة 2008- 2009، الوثيقة رقم (A/64/356).

7- تقرير المحكمة الجنائية الدولية للفترة 2011- 2012، الوثيقة رقم (A/67/308).

8- تقرير المحكمة الجنائية الدولية للفترة 2012- 2013، الوثيقة رقم(A/68/314).

9- تقرير المحكمة الجنائية الدولية للفترة 2014- 2015، الوثيقة رقم (A/70/350).

10- تقرير المحكمة الجنائية الدولية للفترة 2015- 2016، الوثيقة رقم (A/71/342).

11- تقريرالمحكمة الجنائية الدولية للفترة 2019- 2020، الوثيقة رقم (A/75/324)

12 - تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2005، متاح على الموقع:

https://www.amnety.org/en/documents/pol10/0001/2005/en/.

13- تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2012، متاح على الموقع:

https://www.amnety.org/ar/documents/pol10/002/2012/ar.

14- التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، الدورة الخامسة والعشرون، 26ديسمبر 2013، الوثيقة رقم(A/HRC/25/46)

15- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، الدورة الخامسة والستون، 2014.(A/HRC/25/73)

16- قرار مجلس الأمن رقم(808) لسنة 1993، بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ، الوثيقة رقم (S/RES/1993/808)

17- قرار مجلس الأمن رقم 955 لسنة 1994، بشأن انشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الوثيقة رقم (S/RES/1994/955)

- شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت":

1- منظمة الأمم المتحدة، المساءلة عن جرائم العنف الجنسي وجبر الضرر الناجم عنها، متاح على الموقع : http://www.un.org/sexualviolenceinconflict/ar

2- حقوق الضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية، متاح على الموقع :

http:// wwww.vrwg.org/downloads/1406-ar.pdf ،

الوظيفة الإخبارية للمواقع الإلكترونية للفضائيات التلفزيونية الرياضية
دراسة وصفية تحليلية لموقع قنوات beIN SPORTS أنموذجا

منير طبي

جامعة العربي التبسي – تبسة، الجزائر

mounir.tabbi@univ-tebessa.dz

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على طبيعة الوظيفة الإخبارية في المواقع الفضائيات التلفزيونية موقع beIN SPORTS أنموذجا من حيث الشكل والمحتوى، حيث ينتمي هذا البحث إلى الدراسات الوصفية التي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة تحليل المحتوى للوصول إلى ذلك الهدف، وتحدد مجتمع البحث في المواقع الإلكترونية للفضائيات التلفزيونية الرياضية، وتمّ اختيار عينة قصدية متمثلة في الموقع الإلكتروني لشبكة قنوات beIN SPORTS، لمدى انتشار هذه الشبكة جماهيريا واستحواذها على معظم الأحداث الرياضية المهمة على المستويات الإقليمية والدولية، وقد خرج هذا البحث بنتائج عدة أهمها: تميز الوظيفة الإخبارية لموقع شبكة قنوات beIN SPORTS من ناحية الشكل والمحتوى بالحداثة والآنية والتنوع والدقة، فيم يعاب عليها ضعف استخدام الأنواع الصحفية وخدمات الموقع، وضعف تنوع مصادر الأخبار والتركيز على لعبة كرة القدم.

الكلمات الدالة

الوظيفة الإخبارية، المواقع الإلكترونية الرياضية، الفضائيات التلفزيونية الرياضية، beIN SPORTS.

مقدمة:

رافق التطور الملحوظ في الأقمار الصناعية والبث الفضائي في العالم، طفرة إعلامية في المنطقة العربية على مستوى تعدد وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة وحتى الإلكترونية وتخصصها، أي أن هذه الطفرة كانت على بشكل أفقي (توسع وتعدد) وبشكل عمودي (تخصص وتعمق)، وهذا ما زاد من خيارات الجمهور العربي في تلقيه محتويات إعلامية متعددة ومتخصصة، ولعل الإعلام الإلكتروني هو أحد أوجه هذه الطفرة الإعلامية، حيث يلاحظ في الآونة الأخيرة كثرة المواقع

الإلكترونية العربية بكل مجالاتها وتخصصاتها، وفي هذا البحث سوف نحاول معالجة هذا الجانب من خلال محاولة دراسة الوظيفة الإخبارية لأهم شبكة قنوات رياضية عربية من خلال موقعها الإلكتروني.

مشكلة البحث:

شكّل الإعلام المرئي العربي المتخصص - كما ذكرنا سابقا - طفرة كبيرة في السنوات الأخيرة من حيث التعمق والتوسع، وعندما نتحدث عن الإعلام الرياضي المتخصص في المنطقة العربية، وخاصة خلال السنوات الأخيرة نجد أن العيون تتجه بشكل كبير ومتفق عليه إلى شبكة قنوات beIN SPORTS الرياضية التي تتمتع بجماهيرية كبرى في الوطن العربي، لما تقدمه من عرض حصري لأهم وأكبر الأحداث الرياضية عربيا وقاريا ودوليا، ويزاحمها في ذلك موقع هذه الشبكة على الأنترنت، فكثير من المتتبعين يرون أن هذا الموقع يقدم خدمة إخبارية رياضية آنية متواصلة وشاملة، وجاء هذا البحث لمحاولة دراسة الوظيفة الإخبارية لهذا الموقع من حيث الشكل والمحتوى، وهل يقدم هذا الموقع خدمة إخبارية متميزة بالفعل، ومن هنا جاءت مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: كيف ظهرت الوظيفة الإخبارية في المواقع الفضائيات التلفزيونية موقع beIN SPORTS أنموذجا؟

تساؤلات البحث:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي للبحث قدم الباحث تساؤلين فرعيين وهما:

- كيف ظهرت الوظيفة الإخبارية في المواقع الفضائيات التلفزيونية موقع beIN SPORTS أنموذجا من حيث الشكل؟
- كيف ظهرت الوظيفة الإخبارية في المواقع الفضائيات التلفزيونية موقع beIN SPORTS أنموذجا من حيث المحتوى؟

أهمية البحث :

تنطلق أهمية هذا البحث من أهمية الرياضة نفسها وتأثيرها على الأفراد والمجتمعات، فالفرد الرياضي قوي الجسم، معافى الجسد، مهذب النفس، نقي الروح، والمجتمعات الرياضية تتميز بروابطها الاجتماعية المتينة، وتنوع علاقاتها مع الشعوب والثقافات المختلفة، وارتفاع وتيرة إنتاجيتها، كما تظهر أهمية هذا البحث في أهمية تعاظم الاهتمام بالمحتوى الرياضي وجماهيريته في الآونة الأخيرة، وكثرة الأحداث الرياضية والتغطية الإعلامية الرياضية المتنوعة والمتطورة، وكثرة المواقع

الإلكترونية التي تهتم بالمحتوى الرياضي، ما رفع من أهمية الوظيفة الإخبارية لهذه المواقع، وزيادة الاستهلاك الإخباري لمختلف المضامين والمحتويات الرياضية الإلكترونية، وهذا ما يوضح أهمية البحث في طبيعة هذه الوظيفة (الوظيفة الإخبارية) في المواقع الإلكترونية للفضائيات الرياضية بشكل خاص، فكثير من المواقع الإخبارية أخذت شهرتها من نجاح الفضائيات الرياضية التابعة لها.

أهداف البحث :

تتلخص أهداف البحث فيما يلي:

- التعرف على شكل الوظيفة الإخبارية في المواقع الفضائيات التلفزيونية موقع beIN SPORTS أنموذجا.
- التعرف على مضمون الوظيفة الإخبارية في المواقع الفضائيات التلفزيونية موقع beIN SPORTS أنموذجا.

فرضيات البحث :

- ظهرت الوظيفة الإخبارية في موقع beIN SPORTS بشكل يخدم مضمونها من حيث الآنية وتنوع الخدمات المقدمة والأنماط الصحفية المستخدمة واستخدام الوسائط المتعددة والنصوص الفائقة.
- تنوعت مضامين الوظيفة الإخبارية في موقع beIN SPORTS من حيث الشخصيات الرياضية والموضوعات ومصادرها الصحفية، فيما انحصرت أولويات الألعاب في الألعاب الجماعية وخاصة كرة القدم.

مفاهيم البحث:

- **الوظيفة الإخبارية:** إن الوظيفة الإخبارية هي التي تستطيع وسائل الإعلام أن تؤديها مباشرة وبكفاءة، وبدون وسائل الإعلام يصعب أداء هذه المهمة الأساسية في المجتمع، وجدير بالذكر أن الوظيفة الإخبارية هي من أقدم الوظائف التي قامت من أجلها وسائل الإعلام، وأن التأثيرات الناجمة عن التعرض للمادة الإخبارية في وسائل الإعلام أصبحت واسعة المدى، فالوظيفة الإخبارية أصبحت تأخذ على عاتقها مهمة الإعلام بالدرجة الأولى، ويشير ذلك إلى تزايد معدلات استهلاك الأخبار لدى الجمهور، حتى أصبح ذلك ظاهرة واضحة جدا وبخاصة في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يعكس تعاظم الدور الإخباري لوسائل الإعلام (خلف، 2014، 210)، وهنا يمكن إسقاط هذه الوظيفة على الإعلام الإلكتروني على غرار الإعلام التقليدي، فالتطور

الحاصل في الإعلام الإلكتروني وسهولة الولوج إليه، وتنوع مضامينه ووسائطه، جعل الوظيفة الإخبارية له أكثر أهمية بالنسبة للجمهور.

- **الفضائيات التلفزيونية الرياضية:** هي التلفزيونات أو القنوات التي تعتمد البث الفضائي وسيلة لنشر المحتوى الرياضي، بمختلف أنواع الألعاب الرياضية الفردية والجماعية، من خلال العرض والإخبار والتحليل والنقاش والتحقيق، بهدف الانتشار الجماهيري وتحقيق الأهداف التجارية.
- **المواقع الإلكترونية الرياضية:** هي مواقع إلكترونية على شبكة الأنترنت تقدم محتوى رياضي متنوع، بشكل تفاعلي يعرض بوسائط متعددة (نص، صوت، فيديو)، تحتوي هذه المواقع أخباراً رياضية ونصوص فائقة وخدمات أخرى، كما تحتوي على مقابلات وحوارات وتحقيقات وتقارير رياضية متنوعة.

الدراسات السابقة والمشابهة وحدود الاستفادة منها:

1 - **دراسة جليلة عبد الله خلف (2014) بعنوان "الوظيفة الإخبارية للبوابات الإلكترونية: دراسة تحليلية للبوابات الإلكترونية العربية (نسيج، محيط، البوابة)":** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الوظيفة الإخبارية للبوابات الإلكترونية من خلال نماذج عربية محددة في بوابات نسيج، محيط والبوابة، مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي وأداة تحليل المحتوى، وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج منها: نجاح البوابات الإلكترونية عينة الدراسة في تركيزها وتقاربها في تقديم المادة الإخبارية وتقديم نفسها باعتبارها بوابات إخبارية، كما استخدمت الأساليب الحديثة في تقديم الخدمات والتي تناسب البيئة الإلكترونية، كما تفاوتت هذه البوابات في استثمار التقنيات التفاعلية المتاحة في الأنترنت لتوفير المعلومات والخدمات الإخبارية للقارئ، كما حافظت هذه البوابات على طابعها الإخباري، وحظيت الشؤون العربية بأهمية تقدمت فيها على الشؤون العالمية، كما اهتمت هذه البوابات بمادة الرأي والتحليل في المقالات الصحفية، كما ضمنت البوابات الإلكترونية مواقعها أشكالاً متعددة من كتابة المحتوى الإخباري والتي تميزت بالاختصار والتكثيف، كما تميزت البوابات الإلكترونية عينة الدراسة بالتجديد والتحديث المستمر للأخبار والموضوعات، فيم أغفلت استخدام عنصرين من العناصر البنائية الإلكترونية، هما الوسائط المتعددة والرسوم ثلاثية الأبعاد، كما أن ضعف سوق المعلنين، والمنافسة بين مصادر الأخبار والمعلومات أو بوابات الأنترنت، وعدم وضوح رؤية لمستقبل الإعلام الإلكتروني، هي من أبرز التحديات التي تواجه البوابات الإلكترونية.

2 - **دراسة غسان محمد دياب محيسن (2015) بعنوان "معالجة المواقع الإلكترونية الرياضية العربية لمظاهر التعصب الرياضي دراسة تحليلية"**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معالجة المواقع الإلكترونية الرياضية العربية لمظاهر التعصب الرياضي، والتي جرى معالجتها في المواقع الإلكترونية للدراسة وهي مواقع (كووورة، ياللا كورة، الأقصى سبورت)، وقد استخدم الباحث منهج مسح محتوى وسائل الإعلام، لتحليل مضمون المواد المنشورة في مواقع الدراسة السابقة الذكر، وقد خلصت إلى عدة نتائج منها: مساهمة المواقع الإلكترونية الرياضية العربية بدور محدود في الحد من ظاهرة التعصب وشغب الجماهير، كما أنها لا تؤثر في ازدياد ظاهرة التعصب بصورة واضحة، كما استخدمت المواقع الإلكترونية الرياضية الخدمات المتاحة لديها لجذب القراء والمتصفحين، وعدم اهتمامها بالفنون الصحفية والاقتصار في معظم تناولها لموضوعات التعصب الرياضي على الخبر الصحفي بنسبة 74.7%، كما منحت هذه المواقع حرية التعبير من خلال التعليق على الموضوعات، ولكن بشروط تضمن عدم الإساءة للغير، كما يوجد مسؤولية لدى المواقع الإلكترونية الرياضية التي أجريت عليها الدراسة تمنعها من الانجرار وراء أحداث التعصب، أو تحديد موقفها من أطراف التعصب الرياضي.

3 - **دراسة مهند معين مصطفى دلول (2016) بعنوان: "المواقع الرياضية الإلكترونية في فلسطين: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة"**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع الذي تعيشه المواقع الرياضية الإلكترونية الفلسطينية، وطبيعة الخدمات التي تقدمها للجمهور الرياضي، وأبرز الموضوعات الرياضية التي تناولتها هذه المواقع، والشخصيات الرياضية الأكثر ظهورا في صفحاتها الإلكترونية، وأبرز الفنون الصحفية المستخدمة، والمميزات التي تتمتع بها هذه المواقع، والعقبات التي تواجه العاملين فيها، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقعي الدراسة (أطلس سبورت و بال جول)، وتم استخدام منهج الدراسات المسحية، وفيه استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى وأسلوب مسح أساليب الممارسة، ومنهج دراسة العلاقات المتبادلة، وفيه تمّ استخدام أسلوب المقارنة المنهجية، كما استخدم الباحث نظرية ترتيب الأولويات (الأجندة)، ونظرية القائم بالاتصال، أما أدوات الدراسة فهي استمارة تحليل المحتوى وصحيفة الاستقصاء والمقابلة، وقد خرجت هذه الدراسة التحليلية بعدة نتائج منها: زيادة اهتمام موقعي الدراسة بالألعاب الجماعية على حساب الفردية منها، ومنح كرة القدم المساحة الأكبر مد تغطيتها الصحفية، مع تركيز هذه المواقع على موضوعات المباريات ونتائجها المختلفة، أما الدراسة

الميدانية فقد خلصت إلى مجموعة من النتائج منها: تفضيل القائمين بالاتصال استخدام الخبر الرياضي على حساب الفنون الصحفية الأخرى، وإقدام العاملين في المواقع الرياضية على تجنب إضافة أسمائهم إلى بعض الأخبار خشية التعرض لمشكلات مع الجماهير المتعصبة، ووجود الصعوبات المادية والفنية في المرتبة الأولى كأبرز المشكلات والعقبات التي تواجه المواقع الرياضية الإلكترونية في فلسطين.

4 - **دراسة سامح مصطفى حسان (2018) بعنوان "تصميم المواقع الإلكترونية الرياضية المصرية: دراسة تحليلية"**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية عناصر التصميم في المواقع الرياضية المصرية على شبكة الأنترنت، وأيضا إلى تحليل الصور واستعراض المعلومات للتعرف على مدى استفادة هذه المواقع، من الوسائل والخيارات الحديثة التي تتيحها الأنترنت من أجل زيادة الفعالية، وتعتبر هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية مستخدمة المنهج التحليلي للمضمون الجرافيكي، دون التعرض للمضمون الإعلامي لعينة من المواقع الرياضية، وخلصت هذه الدراسة لعدة نتائج منها: أنه لا يوجد حرص واضح لدى المواقع الرياضية المصرية على استغلال كامل للإمكانيات المتاحة للمواقع الإلكترونية، وعدم وجود سياسة واضحة نحو التفاعلية، إضافة إلى حرص هذه المواقع على وجود ربط بمواقع التواصل الاجتماعي في مواقعها، واستخدامها لبعض الأدوات التفاعلية بصورة غير مدروسة مثل استخدام الفيديوغراف، حيث أن المواقع المصرية تستخدم الفيديو كليب، والذي لا يعبر بصورة معلوماتية عن الحدث، بل هو مجرد فيديو تسجيلي لمجريات الأحداث دون إضافة أي تعليقات مكتوبة، كما أن بعضها منقول من قنوات تلفزيونية دون أي إضافة من مصممي الفيديوغراف.

5 - **دراسة وائل إسماعيل حسن عبد الباري (2012) بعنوان "مصداقية المواقع الإخبارية على الأنترنت وعلاقتها بمستقبل الصحافة المطبوعة كما يراها الجمهور المصري"**: هدفت هذه الدراسة معالجة العلاقة بين مصداقية المواقع الإخبارية على الإنترنت ومستقبل الصحافة المطبوعة في مصر، وانطلاقا من المدخل النظري القائم على اعتماد الفرد على وسائل الإعلام ومدخل الاستخدامات والإشباعات، تم تناول هذه الدراسة من خلال استخدام منهج المسح الإعلامي لعينة عمدية من الجمهور المستخدم لشبكة الإنترنت، وخلصت هذه الدراسة لعدد من النتائج منها: أن ثلاث أرباع عينة الدراسة تتصفح المواقع الإخبارية بشكل دائم ومستمر، والربع الآخر يفضل مشاهدة القنوات الفضائية بدلا من هذه المواقع الإخبارية، وقد أعرب أكثر من

نصف المبحوثين عن اعتقادهم بأن المواقع الإخبارية أكثر مصداقية من الصحف المطبوعة، وذلك باختبار معايير المصداقية التالية (الموضوعية، الدقة، الفورية، وجودة المحتوى)، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية عكسية بين تعدد محتوى المواقع الإخبارية، ومدى إقبال الجمهور على قراءة الصحف المطبوعة، ووجود علاقة ارتباطية إيجابية بين المستوى المعرفي للجمهور باستخدام الأنترنت وتشكيل اتجاه هذا الجمهور نحو مصداقية المواقع الإخبارية.

6 - **دراسة وديع محمد العزازي (2015) بعنوان "دور المواقع الإخبارية الالكترونية في تشكيل اتجاهات المغتربين اليمنيين نحو قضايا الوطن"**: هدفت الدراسة إلى البحث في دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تشكيل اتجاهات المغتربين اليمنيين نحو قضايا الوطن، تطبيقا على عينة من اليمنيين المقيمين بالمملكة العربية السعودية، وخرجت بعدة نتائج منها: أن أغلب المغتربين اليمنيين (عينة الدراسة) تتصفح المواقع الإخبارية الإلكترونية بصفة دائماً وأحيانا وبشكل يومي، كما تستخدم عينة البحث في تصفح المواقع الاخبارية الهاتف المحمول ثم الكمبيوتر المحمول ثم الكمبيوترات المكتبية، وأكثر من نصف عينة الدراسة تفضل مواقع الأخبار التابعة لقنوات تلفزيونية محلية أو عربية، وبنسبة أقل تفضل مواقع الأخبار التابعة لوكالات أنباء، وكان من أهم اسباب اعتماد المغتربين اليمنيين بالمملكة العربية السعودية على المواقع الاخبارية الالكترونية هي: لفهم ما يجري من أحداث وقضايا داخل اليمن، لإدراك حقائق الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة في المجتمع اليمني، لسرعتها في التغطية والفورية في نقل الأحداث والقضايا المتعلقة باليمن، فيم كانت أهم القضايا التي يحرص المغتربون على متابعتها عبر المواقع الإخبارية الالكترونية على التوالي: الأوضاع الأمنية ثم الأوضاع الاقتصادية ثم أخبار جماعة الحوثي، ثم القضايا المتعلقة باستكمال تنفيذ بنود المبادرة الخليجية واتفاق السلم، ثم الأخبار المتعلقة بتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ثم أخبار الاغتيالات العسكرية والسياسية، وأن أهم التأثيرات التي حدثت للمغترب اليمني جراء اعتماده على المواقع الإخبارية الالكترونية كانت معرفية ثم وجدانية ثم سلوكية.

7 - **دراسة حاتم سليم علاونة وطارق زياد الناصر (2016) بعنوان "الصحافة الإلكترونية المتخصصة ودورها في تشكيل معارف الشباب الجامعي الأردني"**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص التحريرية والإخراجية للصحافة الإلكترونية المتخصصة، المتمثلة بطبيعة الموضوعات والأنماط الصحفية ومصادر الموضوعات وجغرافيتها، بالإضافة إلى الخصائص

الإلكترونية التي يستخدمها، ومعرفة الدور الذي تقوم به الصحافة الإلكترونية في تشكيل المعارف لدى الشباب الجامعي الأردني، واستخدمت الدراسة منهج المسح، وبالاعتماد على أداتي تحليل المحتوى والاستبانة، حيث توصلت إلى عدة نتائج منها: أن غالبية المبحوثين من الشباب يتابعون الصحف الإلكترونية المتخصصة، لأنها تعرض معلومات وأخبار جديدة في المجال الذي تكتب فيه، ثم لأنها تقدم أخبار ومعلومات نادرة ودقيقة، ثم لأنها تقدم تفاصيل كاملة عن موضوعات محددة، وأن الصحافة الإلكترونية المتخصصة في المجالات الدينية تقدمت على المجالات المتخصصة الأخرى التي يرغب الشباب بأن يكون لها صحف متخصصة، كما بينت نتائج عينة الدراسة التحليلية أنها ركزت على الموضوعات المحلية ثم العربية، وأنها لم تتجه إلى مصادر تزويد بحد ذاتها، بل اتجهت إلى إيجاد مواد صحفية منوعة تلبي رغبة القارئ واحتياجاته، ومن جهة أخرى لم تستخدم خصائص الصحافة الإلكترونية المختلفة مثل النص الفائق والوسائط المتعددة بشكل جيد، كما استطاعت إيجاد مجموعة من الأخبار والموضوعات الصحفية التي تصنف ضمن قائمة الموضوعات الرئيسية، نظرا لأهميتها وجذبها للقارئ، في حين لم تستطع إجراء تحديث هذه القائمة بشكل يومي من الموضوعات المنشورة على صفحتها الرئيسية.

وفيما يتعلق بحدود الاستفادة من الدراسات السابقة والمشابهة، فقد استفاد الباحث من الخلفية العلمية والمعرفية لها، كما ساعدته على ضبط مشكلة بحثه وتوجيهها في زاوية بحثية غير معالجة في هذه الدراسات، وعلى هذا الأساس تم صياغة تساؤلات الدراسة، ضف إلى ذلك تحديد المنهج العلمي المناسب في مثل هذه الدراسات، وأداة البحث المناسبة (أداة تحليل المحتوى)، وتحديد النظرية الموجهة للبحث، إلى جانب تحديد وحدات وفئات التحليل المناسبة لتحقيق أهداف الزاوية البحثية من جهة، وأهداف الدراسة ككل.

النظرية الموجهة للبحث:

تهتم بحوث ترتيب الأولويات (الأجندة) بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام، والجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد أولويات القضايا التي تهم المجتمع، وتفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة، والتحكم في طبيعتها ومحتواها، هذه الموضوعات تثير اهتماماً الناس تدريجياً، وتجعلهم يدركونها ويفكرون فيها ويقلقون

بشأنها، وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبياً من الموضوعات الأخرى التي لا تطرحها وسائل الإعلام (مكاوي والسيد، 2008، 288)، وتتمثل الاتجاهات البحثية لتوظيف نموذج ترتيب الأولويات (الأجندة) في: (دلول، 2016، 34)

- دراسة المضمون الاتصالي بعد نشره، وهذا يتم بتحديد الخصائص الواقعية الحقيقية التي تتسم بها الأجندة، وهذا يبرز أداء تحليل المضمون؛
- دراسة آراء واتجاهات القائمين بالعمليات الانتقائية والقائمين على وضع أجندة هذه الوسائل، وذلك من خلال المقابلات والاستبيان، ويمثل هذا المدخل أضيق المداخل لأنه يدرس آراء وتصورات حارس البوابة، وقد لا يكون بعضها صحيحا ؛
- دراسة بنية العمل الإعلامي من الداخل، بحيث يتم استخدام الملاحظة بالمشاركة لرصد معايير الانتقاء والاستبعاد.

وفي هذا البحث سوف يعتمد على هذه النظرية من خلال الاتجاه البحثي الأول، حيث سيعتمد على أداة تحليل المحتوى للتعرف على الخصائص العامة للوظيفة الإخبارية لموقع شبكة قنوات beIN SPORTS، وما هي أولوياته في ترتيب المواضيع والألعاب والشخصيات، والأنماط الصحفية والخدمات المقدمة وغيرها.

الإجراءات الميدانية للبحث:

نوع البحث والمنهج المستخدم:

ينتمي هذا البحث إلى الدراسات الوصفية التي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وفي الدراسات الإعلامية تستخدم الدراسات الوصفية لأغراض الوصف المجرد والمقارن للأفراد والجماعات، ووصف الاتجاهات والدوافع والحاجات، واستخدامات وسائل الإعلام والتفضيل والاهتمام، وكذلك وصف النظم والمؤسسات الإعلامية والوقائع والأحداث، ثم وصف وتفسير العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر وبعضها في إطار علاقات فرضية يمكن اختبارها (عبد الحميد، 2004، 13)، وفي دراستنا حاولنا وصف وتحليل الوظيفة الإخبارية لموقع شبكة قنوات beIN SPORTS من حيث الشكل والمحتوى، ووصف وتحليل وتفسير العلاقة بين الشكل والمحتوى وعناصر كل منهما في خدمة الوظيفة الإخبارية للموقع بشكل عام.

مجتمع وعينة البحث:

يعرف مجتمع البحث على أنه مجموع المفردات التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق النتائج،

ويمثل هذا المجتمع الكل أو المجموع الأكبر المجتمع المستهدف، الذي يهدف الباحث دراسته ويتم تعميم نتائج الدراسة على مفرداته (عبد الحميد، 2004، 130)، وفي هذا البحث يتحدد مجتمع البحث في المواقع الإلكترونية للفضائيات التلفزيونية الرياضية. وتعرف العينة على أنها عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل الباحث معها منهجيا، ويسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة، ويشترط في هذا العدد أن يكون ممثلا لمجتمع البحث في الخصائص والسمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع (عبد الحميد، 2004، 133)، وفي بحثنا هذا تم اختيار عينة قصدية متمثلة في الموقع الإلكتروني لشبكة قنوات beIN SPORTS، لمدى انتشار هذه الشبكة جماهيريا واستحواذها على معظم الأحداث الرياضية المهمة على المستويات الإقليمية والدولية.

أدوات جمع البيانات:

تم اختيار أداة تحليل المحتوى في هذا البحث لأنها تناسب أهداف البحث، والتي تسعى لمعرفة شكل ومضمون الوظيفة الإخبارية للمواقع الإلكترونية للفضائيات التلفزيونية الرياضية، ويعرف تحليل المحتوى على أنه مجموعة من الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى، والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني، من خلال البحث الكمي والموضوعي والمنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى (عبد الحميد، 2004، 220)، وقد مرت أداة تحليل المحتوى في هذا البحث بعدة مراحل هي:

1 - **تحديد الوحدات والفئات:**

- **الوحدات:** استخدم الباحث عدة وحدات للعد وهي: وحدة الموضوع، وحدة الكلمة أو العبارة، وحدة الشخصية، وحدة الفكرة، وحدة الزمن (الساعة)، وحدة الأيقونة.
- **الفئات:** أما بالنسبة لفئات القياس فكانت كالتالي:

✓ **فئات الموضوع:** وهي:

- **فئة نوع الموضوعات:** ويقصد بها نوعية الموضوعات الرياضية التي يقدمها الموقع (جدول ونتائج مباريات- تقديم مباريات- تحضيرات واستعدادات- أخبار وإصابات اللاعبين- لقاءات وزيارات- اجتماعات....).
- **فئة مصادر الموضوعات:** ويقصد بها من أين استقى الموقع موضوعاته الرياضية (مصدر ذاتي: مراسل، مندوب...- مصدر خارجي: وكالات أنباء، قنوات تلفزيون، صحف، إذاعات...- دون مصدر).

- **فئة تفعيل التشاركية:** ويقصد بها استخدام الموقع لخاصية تفعيل التشاركية مع مواقع التواصل الاجتماعي أم لا).
- **فئة أولويات الألعاب:** ويقصد بها ما أكثر الألعاب الرياضية أولوية في التناول (ألعاب جماعية، فردية...)
- **فئة الفاعلين:** ويقصد بها أي الشخصيات الرياضية التي يركز عليها الموقع أو تحظى باهتمام أكبر في موضوعاته (شخصيات رياضية رسمية، إداريون، لاعبون، حكام...)
- **فئة المواد الإخبارية التي تحظى بتعليقات:** ويقصد بها أي المواضيع الرياضية أكثر نصيبا في التعليقات.
- **فئة الشريط الإخباري:** والمقصود هل الشريط الإخباري موجود أم غير موجود، وإن وجد فهل يقدم تفاصيل الخبر أم لا.

✓ **فئات الشكل:**

- **فئة الأنماط الصحفية وأنواعها:** ويقصد بها أي الأنماط الصحفية أكثر استخداما في الموقع وأنواعها (خبر بسيط أو مركب، التحقيق "موضوعي، تفسيري، تحري..."، مقال "تحليلي، تفسيري..."، تقرير وأنواعه، حوار وأنواعه....).
- **فئة النطاق الجغرافي:** ويقصد بهذه الفئة المناطق الجغرافية التي تغطيها المواد الإعلامية في الموقع (عربية، دولية).
- **فئة استخدام النص الفائق:** هل الموقع يستخدم النصوص الفائقة أم لا، وإن استخدمها كم من مرة.
- **فئة الوسائط المتعددة:** ويقصد هنا إمكانية إرفاق المحتوى الإخباري بوسائط متعددة (تسجيل صوتي، فيديو...).
- **فئة مدة بقاء الأخبار:** ويقصد بهذه الفئة كم من الزمن يبقى الخبر في الموقع (ساعة، يوم، أسبوع...).
- **فئة الشكل الفني لكتابة المحتوى الإخباري:** ويقصد به كيف قدم المحتوى الإخباري (عنوان ومقدمة وتفاصيل، العنوان الرئيسي ومحتوى مختصر، عناوين رئيسية مع صور متحركة، صور فقط...).
- **فئة الخدمات المقدمة:** ويقصد بهذه ما الخدمات التي يقدمها الموقع (عروض عمل، عضوية في

الموقع، خدمة الهاتف المحمول، أجندة المباريات والأحداث، تحميل مقاطع فيديو، الاشتراكات....).

- **فئة التحديث والآنية:** ويقصد بها كم من المرات يحدث المحتوى في الموقع في 24 ساعة.

2 – الصدق والثبات:

في هذا البحث استخدم الباحث الصدق الظاهري الذي يعبر عن اتفاق المحكمين على أن المقياس أو الأداة صالحة فعلا لتحقيق الهدف الذي أعدت من أجله، ويمكن تقدير صدق المقياس أو الأداة بتقدير حدود الاتفاق بين هؤلاء المحكمين، فإذا ما اتفق المحكمون كان المقياس صادقاً بنسبة هذا الاتفاق، مع مراعاة إعادة النظر في الملاحظات التي يبديها المحكمون حول بعض التعديلات في بناء المقياس أو الأداة ومحتواه (عبد الحميد، 2004، 430)، وقد قام الباحث بتحكيم استمارة تحليل المحتوى من قبل مجموعة من المتخصصين من هيئة التدريس بالجامعة (4 محكمين)، وكانت نسبة الاتفاق بينهم أكثر من 95%، أي أن المحكمين وافقوا على أكثر من 95% من وحدات وفئات التحليل وهي نسبة اتفاق عالية، مع الأخذ بملاحظاتهم وتعديلاتهم على استمارة تحليل المحتوى.

ويتفق خبراء تحليل محتوى الإعلام على أن أنسب اختبارات ثبات التحليل هي التي تتم بطريقة إعادة الاختبار أو تعدد المحكمين أو القائمين بالاختبار، ويفضل في هذه الحالة تعدد الاختبارات بواسطة محكمين اثنين على الأقل، على نفس مادة التحليل بنفس تعليمات الترميز وقواعده، ويتم تقدير ثبات الترميز في البداية أو نتائج التحليل في النهاية، بواسطة تقدير حدود الاتفاق بين المحكمين على دقة الترميز وموضوعية (ثبات الترميز)، من خلال تطبيق عدة معادلات (عبد الحميد، 2004، 424– 425)، منها معادلة Azuroff وMayer والتي تنص على أن نسبة الاتفاق= عدد الاجابات المتفق عليها/ (عدد الإجابات المتفق عليها+ عدد الاجابات المختلف عليها) ❖ 100% (علاونة والناصر، 2016، 820)، وتوصل الباحث من خلال هذه المعادلة إلى نسبة اتفاق 80%.

مجالات البحث:

- المجال الزمني: تم إجراء هذا البحث لمدة 10 أيام خلال شهر أوت/أغسطس (من 02 إلى 11) 2020.
- المجال التوثيقي (مادة التحليل): تم إجراء هذا البحث على موقع شبكة قنوات beIN SPORTS كعينة للبحث.
-

الإطار الأدبي للبحث:

الإعلام الإلكتروني:

استطاع الإعلام الإلكتروني أن يفرض واقعا مختلفا على الصعد الإعلامية والثقافية والفكرية، فهو لا يعد تطويراً فقط لوسائل الإعلام التقليدية، وإنما وسيلة إعلامية احتوت كل ما سبقها من وسائل الإعلام، من خلال انتشار المواقع والمدونات الإلكترونية وظهور الصحف والمجلات الإلكترونية التي تصدر عبر الأنترنت، بل إن الدمج بين كل هذه الأنماط والتداخل بينها، أفرز قوالب إعلامية متنوعة ومتعددة بما لا يمكن حصره أو التنبؤ بإمكانياته، والعالم يتجه اليوم في شكل عام نحو الأنترنت وتطبيقاته في المجالات المختلفة (عوض، 2017، 2)، وقد ارتبط الإعلام الإلكتروني الجديد بالتطورات شهدتها شبكة الأنترنت، وخاصة الإمكانيات التفاعلية التي أتاحها Web 2.0، وكانت أبرز تطبيقاتها ما نشهده من شبكات اجتماعية وأدوات اتصال ومشاركة للمحتوى والأفكار والخبرات، ومع تدفق التقنيات الإعلامية الجديدة، فإن المفاهيم الإعلامية ونظم الاتصال الجماهيري أخذت أشكالا جديدة، وأجبرت الوسائل التقليدية على التكيف مع المتغيرات التي فرضتها شبكة الأنترنت، وتتعدد أشكال الإعلام الإلكتروني؛ من المواقع الإعلامية على شبكة الأنترنت، والصحافة الإلكترونية، والإذاعة الإلكترونية، والقنوات التليفزيونية الإلكترونية، وخدمات الأرشيف الإلكتروني، والإعلانات الإلكترونية، والخدمات الإعلانية الترفيهية، والمدونات، وقنوات التواصل الاجتماعي، وخدمات الهاتف الجوال، وبث خدمات الأخبار العاجلة. (الغامدي، 2012، 9)

الخدمة الإخبارية في المواقع الإلكترونية:

الخدمة الإخبارية في المواقع الإلكترونية هي مجموع الأخبار المقدمة بشكل دوري وآني، وتقديم الآراء ووجهات النظر فيم يتعلق بالأخبار وشؤون الساعة، وتفسير مغزى ومعنى الخبر، وعرض الأحداث الجارية وشؤون الساعة من خلال المقابلات والحوارات والتحقيقات (حرب، 2008، 36)، فهناك جوانب من سلطة العرض تنتقل مع الأخبار عبر شبكة الأنترنت، هذه المواقع الإخبارية تستفيد من تقنيات الإشارة إلى الأهمية النسبية للخبر على نحو وثيق الصلة بالوسائل الصحفية خارج الشبكة، تماما كما أن العديد من الأخبار على شبكة الأنترنت ترتبط بالمنافذ الإعلامية التقليدية، كما يشبه هيكل موقع الأخبار عامة الترتيب الهرمي لوسائل الإعلام التقليدية، حتى ولو تحددت هذه الهرمية أو التسلسلية بواسطة معايير محددة وواضحة، مثل الحداثة. وأهم الروايات الاخبارية التي يشار إليها خلال استخدام مرسوم ومحدد ونمط مختلف في العناوين، خاصة مع الأحداث الإخبارية المبرزة

والمشهورة، ويتضح ذلك من خلال وضع الخبر في أعلى الصفحة حيث يرمز إلى الأهمية والجدة، في حين أن الروايات الأقدم تنشر أسفل الصفحة وكذلك الأقل محورية (أنور، 2012)، وإذا بدت المواقع الإخبارية على الشبكة مماثلة للأخبار فى وسائل الإعلام التقليدية، فإن التقنية للكشف عن الفروق الجوهرية في عرض الأخبار على الشبكة عن سائر وسائل الإعلام، هي أنها لا تواجه نفس القيود، ولا تظهر نفس القيود المكانية بالأخرى، وقد سهلت الأخبار على الأنترنت لمستخدمي الأخبار أن يختاروا بكفاءة الأخبار التي تهمهم، بواسطة تيسير إضفاء الصفحة الشخصية الخاصة لكل مستفيد، وأيضا لسهولة طريقة أداء محركات البحث بإضافة خدمة الأخبار إلى خدماتها. (أيمن أنور، 2012)

المواقع الإلكترونية الرياضية ومميزاتها ومعايير جودتها:

تهدف المواقع الرياضية الإلكترونية إلى صناعة الأحداث الرياضية، ومواكبة أحدث التقنيات في تكنولوجيا الاتصال، والوصول إلى أكبر عدد من القراء المنتشرين في مختلف دول العالم، إضافة إلى تحقيق أهداف تجارية متعددة، كما يمكن القول إن المواقع الرياضية تحرص دوما على التواصل اليومي مع الحدث الرياضي، ومتابعة مجريات الأمور وتفاعلات الأحداث الرياضية المختلفة (دلول، 2016، 120)، وتتميز المواقع الإلكترونية الرياضية بعدة مميزات نذكر منها: (بومشطة، 2016، 15)

- لا تقتصر خدماتها على تتبع أخبار الرياضة على مدار الساعة، بل تقدم وتوفر معلومات رياضية ومحركات بحث، ومنتديات نقاش ومنصات إرسال للهواتف المحمولة؛
- إتاحة مصادر معلومات إضافية يمكن الرجوع إليها حول الأخبار، وتقديم الأخبار بأشكال متنوعة (صوت وفيديو ونص)، وتوفير خدمات جديدة غير متاحة في وسائل الإعلام التقليدية، وإعداد ملفات صحفية مميزة عن الأحداث المهمة، وتقديم خدمات تفاعلية مثل البريد الإلكتروني واستطلاع الرأي، إضافة إلى تحديد مصادر الأخبار والمعلومات المنشورة، ثم شهرة المؤسسة الإعلامية التي تصدر الموقع وسمعتها، ومراعاة التحديث وإتاحة الانتقال لمصادر معلومات مرجعية ومواقع ترتبط بالمادة؛
- الفورية؛ وتعني السرعة في نقل الخبر وهي بذلك تتنافس مع الفضائيات في نقل الأخبار العاجلة، وربما تسبقها في نقل تفاصيل الأخبار، خاصة وأن الفضائيات تلتزم بمواعيد نشرات ثابتة، غالبا ما تكون على رأس الساعة، وإن كانت تحاول التعويض عن ذلك من خلال الأخبار العاجلة التي تظهر على الشاشة؛
- العمق؛ فرغم أن الأخبار على المواقع الإخبارية تتميز بالجمل والفقرات القصيرة، فإن ذلك لا

يمنع من تحقيق صفة العمق من خلال الإحاطة بالقضية بالروابط التشعبية والمرفقات الملحقة بالخبر، فضلا عن إمكانية تناول القضية في الأخبار ثم التقارير ثم التحليلات وغيرها من الفنون الأخرى، وهذا يقودنا إلى النقطة التالية؛

- التنوع؛ نقصد بها قدرة المواقع الإخبارية على تقديم المادة الإعلامية في أكثر من شكل صحفي، فضلا عن الروابط والمرفقات واستخدام الوسائط المتعددة؛
- التفاعلية؛ أهم ما يميز الإعلام الجديد عموما هو التفاعلية، بحيث لم يعد المتلقي مجرد طرف سلبي يتلقى ما ينشر أو يذاع، ولكنه أصبح مشاركا من خلال التعليقات وحلقات النقاش واستطلاع الرأي والمواطن الصحفي.

في المقابل توجد عدة معايير لجودة المواقع الإلكترونية الرياضية، تهدف إلى تحسين وتجويد المحتوى الرياضي، لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الجمهور القارئ، في ظل المنافسة بين المواقع الإلكترونية الرياضية من جهة، وتطور تكنولوجيا المواقع الإلكترونية وسهولة الوصول إليها من جهة أخرى، ومن أهم هذه المعايير نجد: (العزة، د س، 5- 6)

1 - المحتوى (وتقدر درجة تقييم هذا المعيار 30٪): ويشمل: المعاصرة، ومقدار مواكبة المحتوى للتطور في المجال الموضوعي، والتحديث المستمر والدائم، ومعرفة تاريخ ظهور الملف الإلكتروني ومواعيد التحديث والتغطية المعرفية، والإشارة إذا كان المحتوى لم تكتمل معلوماته بعد، والموضوعية، والابتعاد عن أشكال التحريف المقصود بما يؤدي إلى فقدان مصداقية الموقع، ولابد أن يرافق الموضوعية الدقة في المعلومات لخلق ثقة لدى المتصفح، والتأكد من خلو المعلومة من القصور والأخطاء العلمية، وكذلك الطباعية واللغوية والنحوية ووضوح مصادر المعلومة؛

2 - التصميم (وتقدر درجة تقييم هذا المعيار 20٪): وهو أحد العناصر الرئيسية في عملية التقويم، ويقصد به: إظهار الموقع بأبهى صورة بحيث يجذب المستفيدين إليه، ومكوثه أطول مدة وتكرار زيارته مرات أخرى.

3 - التنظيم أو الترتيب (وتقدر درجة تقييم هذا المعيار 20٪): وهو من أهم عناصر عملية التقويم، ويعني المنهجية الواضحة والميسرة والمنظمة، مثل الترتيب الزمني أو الأبجدي أو الجغرافي أو الهيكل التنظيمي، وكل ذلك لغرض تسهيل مهمة المستفيد؛

4 - سهولة التعامل (وتقدر درجة تقييم هذا المعيار 30٪): وهي تعني سهولة استعمال الموقع من قبل المستفيد بغض النظر عن خلفيته العلمية، للحصول على المعلومة المطلوبة، وسرعة الإنجاز

بأقل قدر من الوقت والجهد، مما يحفز على معاودة الاستعمال وهذا يزيد من قيمة الموقع.

عرض ومناقشة النتائج :

- بالنسبة لنوع الموضوعات التي وردت في موقع شبكة قنوات beIN SPORTS نجد أن أكثرها كانت متعلقة تقديم وعرض المباريات والأحداث الرياضية وأخبار الأندية بنسبة 37.12%، يليها أخبار وإصابات اللاعبين بنسبة 28.03% ثم جدول ونتائج المباريات بنسبة 14.39% ، ثم أخبار وتعاقدات المدربين والإداريين بنسبة 12.12%، وهذا يوضح أهمية الوظيفة الإخبارية لهذا الموقع من خلال تقديم خدمة إخبارية تلم بجميع جوانب الأحداث والمباريات الرياضية، قبل وأثناء وبعد تلك الأحداث والمباريات، مما يساهم في إحاطة الجمهور الرياضي بكل ما يتعلق بأحداثه ومبارياته المفضلة، فيم كانت موضوعات تربصات وتحضيرات واستعدادات الأندية، وتنقلات وأسعار اللاعبين السوقية، والعقوبات ضعيفة بنسب 3.03% و3.03% و2.27% على التوالي، وهذا قد يرجع إلى جائحة كورونا التي أثرت على أجواء التحضيرات والاستعدادات خاصة الجماعية منها، إلى جانب تأثيرها على تنقلات اللاعبين وتأخر "المريكاتو" الصيفي المعتاد بتذبذب المباريات والأحداث الرياضية، إلى جانب انعدام أخبار اللقاءات والزيارات والاجتماعات تأثرا بهذه الجائحة.
- فيم يخص مصادر الموضوعات والأخبار الرياضية المقدمة من خلال موقع شبكة قنوات beIN SPORTS، فلم تكن متنوعة بتنوع تلك الموضوعات والأخبار الرياضية، فقد كانت المصادر الذاتية دون توضيحها (مراسل أم مندوب أم موفد) تشكل 55.33% من المصادر، وهذا يعطي مؤشرات على إمكانيات الموقع في الاعتماد على مصادره الذاتية في تغطية الأحداث الرياضية المختلفة، فيم كانت المصادر الخارجية موجودة بنسبة 41.74% والتي تمثلت بالأساس في وكالت الأنباء (وكالة الأنباء الفرنسية ووكالة رويترز)، مع غياب تام للقنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية أو الصحف والمجلات أو المواقع الإلكترونية أو المتحدثين والناطقين الإعلاميين كمصادر إعلامية، وهذا قد يفسر بشبكة المراسلين المنتشرين في مختلف عواصم الأحداث الرياضية، وفي حالة نقص المعلومات أو غيابها فالموقع يعتمد على وكالات الأنباء، لمزيد من المصداقية والدقة والآنية، وهذا ما تفسره نسبة الأخبار الرياضية دون مصدر التي مثلت نسبة 2.91%، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قارناها بالنسب السابقة.
- بالنسبة للتشاركية في الموقع فهي مفعلة في كل الأخبار والموضوعات الرياضية، عبر مواقع

"فيسبوك" و"تويتر" و"واتساب" بنسبة 29.57% لكل منهم، وبنسبة أقل موقعي "يوتيوب" و"انستغرام" 5.63% لكل منهما، وهذا يعطي مؤشراً قوياً على مدى أهمية التشاركية وتفعيلها في الموقع مع أهم مواقع التواصل الاجتماعي انتشارا، لمزيد من التفاعلية بين مختلف شرائح الجمهور الرياضي، بهدف صناعة مكان دائم لأخبار الموقع على مختلف مواقع التواص الاجتماعي، وتعود الجمهور على هذا الأمر يجعل الموقع وأخباره جزءاً لا يتجزأ من العادات والأنماط الرياضية للجمهور الرياضي.

- يركز موقع شبكة قنوات beIN SPORTS على الألعاب الجماعية بنسبة كبيرة جدا 93.06%، مع التركيز على كرة القدم بنسبة 89.36% ثم كرة السلة بنسبة 10.63% من مجموع الألعاب الجماعية، وهذا يعود بالأساس التغطية الإعلامية الحصرية والفريدة والمتميزة لأغلب الدوريات الوطنية والقارية والعالمية في كل القارات في كرة القدم، والتي كثيراً ما ينجذب إليها الجمهور ويتابعها بشكل دائم بل منهم من هم مناصرون لأندية هذه الدوريات بكل شغف، إلى جانب البث الحصري لمنافسات دور السلة الأمريكي NBA، والذي يعتبر أقوى دوري كرة سلة في العالم ويتميز بمتابعة عالمية كبيرة، أما الألعاب الفردية فكانت نسبتها ضعيفة في الظهور على الموقع خلال فترة التحليل حيث مثلت نسبة 6.93%، وكانت في مقدمتها سباق السيارات بنسبة 42.85% ثم ألعاب القوى بنسبة 28.57% ثم التنس وسباق الدراجات النارية بنسبة 14.28% لكل منهما من مجموع الألعاب الفردية، وهذا الضعف في الظهور يرجع بشكل أساس لضعف جماهيرية هذه الألعاب مقارنة بالألعاب الجماعية وبالتحديد كرة القدم.
- بالنسبة للفاعلين (الشخصيات) في الموقع ظهر أن اللاعبين هم أكثر الفاعلين بنسبة 63.89% ثم المدربون بنسبة 17.89% ثم الإداريون (رؤساء نوادي، رؤساء اتحادات، وكلاء لاعبين...) بنسبة 11.82%، وهذا يرجع بالأساس إلى أن تلك الشخصيات هي أكثر الشخصيات الرياضية ارتباطا بالرياضات الفردية والجماعية على حد سواء، والتي يمكن أن تؤثر في ارتفاع أو انخفاض مستوى اللاعب أو النادي أو الاتحاد، من خلال مختلف تصريحاتها ونشاطاتها وتحركاتها في سبيل الوصول إلى الأحسن والأفضل، فيم كانت هناك عدة شخصيات رياضية (الحكام بنسبة 0.31%)، أو شخصيات لها صلة بالرياضة (صحفيون وأطباء وجماهير بنسبة 5.43%) ضعيفة الظهور في الموقع، فإذا كان ضعف ظهور الحكام مبرراً إلا في حالة سوء لإدارة المباريات، فإن ضعف ظهور الأطباء كان غير مبرر؛ لأن موضوع إصابات اللاعبين قد احتل المرتبة الثانية في

فئة الموضوعات الأكثر ظهوراً في الموقع، إلى جانب الصحفيين الرياضيين الذي لم يظهروا بشكل كبير لا كفاعلين في الأخبار أو الأحداث أو كمصادر لها، فيما لم تظهر الشخصيات الرياضية الرسمية تماما في الموقع، وهذا قد يعود لتأثر الحركة الرياضية إجمالا بجائحة كورونا، فيما كان هناك ظهور ضعيف جدا لبعض الشخصيات غير الرياضية، والتي تمثل بالأساس في رئيس الوزراء الهولندي وقراراته حول الحجر الصحي، الذي أثر على الحركة الرياضية في هولندا.

- ما ميز موقع شبكة قنوات beIN SPORTS هو خلوه تماما من الشريط الإخباري، الذي يميز كثير من المواقع الإلكترونية بشكل عام والمواقع الإلكترونية الرياضية بشكل خاص، والذي يقدم الأخبار الهامة والعاجلة والتي تستدعي جذب اهتمام الجمهور، واختفاؤه من الموقع يستدعي كذلك تشويش ذهني للمتصفح وبذل جهد ووقت إضافي للبحث عن أهم أخبار الموقع، يضاف إلى هذا الأمر ملاحظة غياب تام لأي تعليقات على أي نوع من الأنواع الصحفية الواردة في الموقع، سواء تعليق على أخبار أو تقارير أو مقالات أو تحقيقات أو حوارات، وهذا قد يرجع لاحتمالين إما أن المواضيع المطروحة في الموقع لم تجلب اهتماماً كبيراً للجمهور ما يجعله يكتفي بالقراءة فقط وعدم التفاعل معها، أو أن تلك المواضيع قد أحاطت بكل تفاصيل وجوانب وأبعاد وزوايا الأخبار والأحداث الرياضية، الأمر الذي لا يستدعي أحيانا كثيرة التفاعل مع المحتوى المقدم.
- بالنسبة للأنماط الصحفية وأنواعها التي وردت في الموقع فكانت أكثر من نصفها من الأخبار بنسبة 57.26%، وتنوعت بين الأخبار المركبة بنسبة 52.23% والأخبار البسيطة بنسبة 47.67%، وهذا يؤكد على أن الخبر هو الحجر الأساس للوظيفة الإخبارية لموقع شبكة قنوات beIN SPORTS، وذلك من خلال احتلال الأخبار المرتبة الأولى في الأنماط الصحفية ورودا في الموقع مقارنة بالأنماط الأخرى، إلى جانب تنوع تلك الأخبار بين البسيطة والمركبة، والذي يعطي مؤشر على تنوع الخدمة الإخبارية بين الأخبار البسيطة التي تعرض حدثا واحدا، والأخبار المركبة التي تعرض عدة أحداث مترابطة فيم بينها لتقدم خبراً شاملاً متعدد الزوايا والأبعاد، فيما كان التقرير هو ثاني نمط صحفي بعد الخبر ظهورا في الموقع بنسبة 38.46%، ويعود هذا إلى وجوب وجود هذا النمط بعد كل المباريات أو الأحداث الرياضية، لتقديم مزيد من الشرح والتفسير والتحليل لبعض التفاصيل التي كانت غائبة في الأخبار، فيما ظهر الحوار كنمط صحفي بنسبة ضئيلة جدا 4.27% (حوار الرأي)، وظهر ذلك من خلال الحوارات مع بعض

اللاعبين أو المدربين قبل وبعد المباريات للتعليق عن نتيجة وأحداث تلك المباريات، فيما اختفت تماما أنواع الحوار الأخرى (حوار الشخصية وحوار المعلومة)، إلى جانب عدم ظهور أنماط صحفية أخرى مثل المقال بنوعيه (التحليلي والنقدي) والتحقيق بأنواعه (الخلفية، الاستعلام، البحث أو التحري، التوقع، والهروب)، وهذا قد يرجع بالأساس إلى أن الخدمة الإخبارية للموقع ترتكز بالأساس على الأخبار بالدرجة الأولى ثم على التقارير، وأن باقي الأنماط الصحفية ترتكز بالأساس على الرأي والتعليق والتحليل والتفسير والاستنتاج، وهي عمليات قد تؤثر على اتجاه الخدمة الإخبارية بشكل عام.

- غلبت المواضيع الرياضية الدولية على العربية في موقع شبكة قنوات beIN SPORTS، حيث ظهرت المواضيع الدولية بنسبة 91.81% مقابل 8.18% للمواضيع العربية، وهذا يفسر بالأساس إلى أن معظم الأحداث الرياضية التي استمرت أثناء جائحة كورونا كانت خرج حدود المنطقة العربية، من خلال مختلف الألعاب الجماعية والفردية المختلفة في كثير من دول العالم، فيم كانت الأحداث الرياضية العربية مقتصرة على إكمال بعض الجولات المتبقية من الدوريات المحلية، في بعض الألعاب الجماعية وخاصة منها كرة القدم.
- استخدمت النصوص الفائقة بشكل كبير في كل مواضيع الموقع، على غرار الوسائط المتعددة الملحقة بالأخبار والتقارير الرياضية، حيث كانت الصور بالصدارة بنسبة 55.65% تلاها الفيديو بنسبة 44.34%، فيم غابت التسجيلات الصوتية والفلاش تماما، وهذا قد يرجع بالأساس إلى أهمية الصورة والفيديو في دعم الأخبار والتقارير الرياضية مقارنة بالتسجيلات الصوتية والفلاش، إلى جانب أن كلا من الصور ومقاطع الفيديو تعطي نوعا من الواقعية والقرب من الأحداث الرياضية بالنسبة للجمهور.
- بالنسبة لمدة بقاء الأخبار في موقع شبكة قنوات beIN SPORTS، فقد كانت 61.29% من المواضيع الرياضية تبقى ليوم واحد، فيم كانت 38.70% من تلك المواضيع تبقى لأكثر من يوم، فيم اختفت المواضيع التي تبقى لأقل من ساعة أو لأكثر من يومين، وهذا يعطي مؤشراً قوياً على مدى مواكبة وآنية الموقع في التغطية الإخبارية وتجديد أخباره تقريبا كل 24 ساعة، مع ملاحظة أن المواضيع الرياضية التي تبقى أكثر من 24 ساعة، هي في غالب الأحوال مواضيع مصدرها وكالات الأنباء وليس مصادر ذاتية للموقع، وهذا ما تؤكده فئة الآنية والتحديث حيث أظهرت النتائج أن الموقع يقوم بتحديث مضمونه بين 4 إلى 10 مرات خلال 24 ساعة خلال

فترة التحليل، وهذا حسب طبيعة الأحداث الرياضية وأهميتها، ففي اليوم الأول من التحليل تم تحديث الموقع 10 مرات، وفي اليوم الثاني (10 مرات)، وفي اليوم الثالث (6 مرات)، وفي اليوم الرابع (7 مرات)، وفي اليوم الخامس (10 مرات)، وفي اليوم السادس (10 مرات)، وفي اليوم السابع (7 مرات)، وفي اليوم الثامن (7 مرات)، وفي اليوم التاسع (4 مرات)، وفي اليوم العاشر والأخير (8 مرات).

- أظهرت نتائج الدراسة التحليلية لموقع شبكة قنوات beIN SPORTS خلال فترة التحليل فيما يتعلق بالشكل الفني لكتابة المحتوى الإخباري، غلبة شكل "عنوان ومقدمة وتفاصيل" على المحتويات الإخبارية في الموقع بنسبة 66.34%، يليه شكل "عناوين رئيسية مع صورة متحركة" بنسبة 28.84%، وهذا يؤكد النتائج السابقة حول أن الموقع يقدم أخباراً وتقارير رياضية مفصلة، وأن الموقع كذلك يرتكز بشكل كبير على الوسائط المتعددة في دعم محتوياته الإخبارية، حيث إن معظم محتوياته تأخذ شكلاً عنوان بارز ومقدمة تمهيدية تحمل شيئا من الغموض الإيجابي تتلوها تفاصيل تشرح الأخبار أو التقارير، أو تأخذ شكل عناوين رئيسية بارزة مع صور متحركة تحاول تفسير وشرح وتفسير تلك العناوين، لمزيد من المعرفة والإحاطة والإدراك لما يحدث في الحركة الرياضية، وهذا ما تؤكده نسب الأشكال الفنية الأخرى في كتابة المحتوى الإخباري التي كانت ضعيفة في الموقع، مثل شكل "العنوان الرئيسي مع محتوى مختصر" بنسبة 2.88%، وشكل "عناوين رئيسية مع نص" بنسبة 1.92%، فيم غاب شكل "صور فقط" تماما.
- بالنسبة للخدمات المقدمة في الموقع فكانت هناك خدمات معينة دون أخرى، فكانت أكبر نسبة لخدمات الاشتراك في شبكة قنوات beIN SPORTS بنسبة 47.48%، من خلال 11 أيقونة ثابتة و4 أيقونات متحركة متمثلة في إعلانات مارة، وتأتي بالدرجة الثانية خدمة أجندة المباريات والأحداث بنسبة 43.47% من خلال 10 أيقونات ثابتة، في مقابل خدمة العضوية في الموقع وخدمة محرك البحث من خلال أيقونة واحدة لكل منهما، فيم لا وجود لعدة خدمات مهمة مثل خدمة الهاتف المحمول والاستفتاءات والروابط، إلى جانب خدمات أخرى مثل خدمة عروض العمل والأرشيف والمسابقات.

اختبار الفرضيات:

بالنسبة الفرضية الأولى ثبت صحتها نسبياً، من خلال التحديث المستمر والآني للموقع عدة مرات في

اليوم، واستخدام النصوص الفائقة بشكل كبير في كل مواضيع الموقع، على غرار الوسائط المتعددة الملحقة بالأخبار والتقارير الرياضية، وتنوع محدود في الأنماط الصحفية من أخبار وتقارير وحوارات، فيما لم تكن هناك خدمات متنوعة على الموقع تلبي رغبات مختلف فئات وقطاعات الجمهور الرياضي العربي.

بالنسبة للفرضية الثانية ثبت صحتها نسبيا من خلال تنوع الشخصيات الفاعلة في محتويات الموقع الرياضية، من لاعبين ومدربين وإداريين (رؤساء نوادي، رؤساء اتحادات، وكلاء لاعبين...)، وبشكل أقل الحكام الصحفيين والأطباء والجماهير، إلى جانب تنوع الموضوعات الرياضية في الموقع من تقديم وعرض المباريات والأحداث الرياضية وأخبار الأندية، وأخبار وإصابات اللاعبين، وأخبار وتعاقدات المدربين والإداريين وغيرها، فيم لم تكن مصادر الأخبار في الموقع متنوعة، حيث توقفت على المصادر الذاتية للموقع ووكالات الأنباء دون غيرها من المصادر الأخرى، إلى جانب انحصار أولويات الألعاب في الألعاب الجماعية وخاصة كرة القدم.

النتائج العامة للدراسة:

تميزت الوظيفة الإخبارية لموقع شبكة قنوات beIN SPORTS من ناحية الشكل بالتحديث المستمر والآني لمحتويات الموقع بشكل متكرر في اليوم الواحد، إلى جانب استخدام النصوص الفائقة بشكل كبير على غرار الوسائط المتعددة من صور وفيديوهات والملحقة بالأخبار والتقارير الرياضية، دون نسيان التنوع المحدود في الأنماط الصحفية من أخبار وتقارير وحوارات، وغياب بعض الأنواع الأخرى مثل التحقيقات والتحاليل والتعاليق التي يمكن أن تسهم في دعم الوظيفة الإخبارية لموقع الشبكة، يضاف إلى ذلك ضعف الخدمات المقدمة في الموقع وانحصاره في بعض الخدمات دون غيرها.

تميزت الوظيفة الإخبارية لموقع شبكة قنوات beIN SPORTS من ناحية المحتوى بتنوع الشخصيات الفاعلة من لاعبين ومدربين وإداريين وبشكل أقل حكام وصحفيين وأطباء وجماهير، إلى جانب تنوع الموضوعات الرياضية في الموقع من تقديم وعرض المباريات والأحداث الرياضية وأخبار الأندية، وأخبار وإصابات اللاعبين وغيرها، فيم لم تكن مصادر الأخبار في الموقع متنوعة، حيث توقفت على المصادر الذاتية للموقع ووكالات الأنباء دون غيرها من المصادر الأخرى، وهذا ما قد يؤثر على الوظيفة الإخبارية للموقع، فتنوع المصادر الإخبارية يعطي نوع من الثقة لدى الجمهور عكس الاعتماد على مصدر أو اثنين، إلى جانب انحصار تركيز الألعاب في الموقع على الألعاب الجماعية وخاصة كرة القدم، دون غير ها من الألعاب والتي كانت بشكل قليل مقارنة بلعبة كرة القدم.

خاتمة:

أخيرا وليس آخراً يبدو أن الإعلام الإلكتروني كغيره من أشكال الإعلام يمر هو الآخر بمرحلة تحول، هذه الأخيرة تسببت فيها مختلف التطورات التكنولوجية الحديثة، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في التأثير على مخرجات هذا النوع من الإعلام، إلى جانب ذلك نجد التطورات الصحية والمتمثلة في جائحة كورونا، والتي أثرت على الحركة الرياضية المحلية والإقليمية والدولية، والتي بدورها أثرت في الخدمة الإخبارية للمواقع الإلكترونية الرياضية، من حيث طبيعة المحتوى الإخباري وصناعة الأخبار وتحريرها.

المراجع

- أنور ياسمين أيمن (2012)، خدمة المعلومات الإخبارية على شبكة الأنترنت ، مجلة journal cybrarians، العدد الثامن والعشرون، على الرابط:
- http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=615:news&catid=254:studies&Itemid=88
- بومشطة. نوال يوسف (2016)، المعالجة الإعلامية لانخفاض أسعار البترول في المواقع الإلكترونية للفضائيات الإخبارية الجزيرة نت والعربية نت أنموذجا، دراسة مقدمة للمنتدى السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، الإعلام والاقتصاد...تكامل الأدوار في خدمة التنمية، الرياض، على الرابط :
- https://samc.ksu.edu.sa/sites/samc.ksu.edu.sa/files/imce_images/bhth-nwl_bwmsht.pdf
- حرب. قبلان عبده قبلان (2008)، اتجاهات المشاهدين نحو البرامج والخدمة الإخبارية في التلفزيون الأردني، رسالة ماجستير، قسم الإعلام، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- حسان. سامح مصطفى (2018)، تصميم المواقع الإلكترونية الرياضية المصرية: دراسة تحليلية، مجلة العمارة والفنون، المجلد الثالث، العدد العاشر، الجمعية العربية للحضارة والفنون الإسلامية، القاهرة، على الرابط :
- https://www.aaciaegypt.com/wp-content/uploads/2018/04/تصميم-المواقع-الإلكترونية-الرياضية-المصرية.pdf
- خلف. جليلة عبد الله (2014)، الوظيفة الإخبارية للبوابات الإلكترونية: دراسة تحليلية للبوابات الإلكترونية العربية (نسيج، محيط، البوابة)، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.
- دلول. مهند معين مصطفى (2016)، المواقع الرياضية الإلكترونية في فلسطين " دراسة تحليلية وميدانية مقارنة"، رسالة ماجستير، قسم الصحافة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية غزة،

فلسطين.

- عبد الباري. وائل إسماعيل حسن (2012)، مصداقية المواقع الإخبارية على الأنترنت وعلاقتها بمستقبل الصحافة المطبوعة كما يراها الجمهور المصري، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين.
- عبد الحميد. محمد (2004)، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، ط2.
- العزازي. وديع محمد (2015)، دور المواقع الإخبارية الالكترونية في تشكيل اتجاهات المغتربين اليمنيين نحو قضايا الوطن، موقع ريسيرش جايت، على الرابط:
https://www.researchgate.net/publication/309154726_dwr_almwaq_alakhbaryt_alalktrwnyt_fy_tshkyl_atjahat_almghtrbyn_alymnyyn_nhw_qdaya_alwtn
- لعزة. فراس محمد (دون سنة)، معايير جودة المواقع الإلكترونية وتصنيفها، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، على الرابط https://www.zuj.edu.jo/Arabic/pdf/Quality/study5.pdf
- علاونة. حاتم سليم والناصر. طارق زياد (2016)، الصحافة الإلكترونية المتخصصة ودورها في تشكيل معارف الشباب الجامعي الأردني، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث والأربعون، العدد الثاني، الجامعة الأردنية، الأردن، على الرابط :
https://journals.ju.edu.jo/DirasatHum/article/download/6261/6614.
- عوض. أمل فوزي أحمد (2017)، الإعلام الإلكتروني والاتجاهات الدولية في المواجهة التشريعية، في بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع لكلية الحقوق بجامعة طنطا، 23- 24 أفريل، جمهورية مصر العربية.
- الغامدي. قينان عبد الله (2012)، التوافق والتنافر بين الإعـــلام التقليدي والإعلام الإلكتروني، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة (الإعلام والأمن الإلكتروني)، جامعـــة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، على الرابط
https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/56125/التوافق%20والتنافر%20بين%20الإعلام%20التقليدي%20والإعلام%20الإلكتروني.pdf?sequence=1&isAllowed=y
- محيسن. غسان محمد دياب (2015)، معالجة المواقع الإلكترونية الرياضية العربية لمظاهر التعصب الرياضي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.
- مكاوي. حسن عماد والسيد. ليلى حسين (2008)، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، ط6- 7، القاهرة.

القبائل الليبية والصحراء الكبرى في العصور القديمة بين الامتداد والامتزاج

عبدالسلام محمد علي قويدر

كلية التربية جامعة الزيتونة

الملخص:

حقيقة الأمر ومنذ البداية لا يمكن القول بتميز القبائل الليبية القديمة عن غيرها، فهي منذ ظهورها في الصحراء الكبرى عاشت على ما تجود به الطبيعة، من مكونات حجرية وأخشاب وعظام أصبحت شواهد على حياتها، علي مر العصور من ما قبل التاريخ، وحتى العصور التاريخية، ودونت أعمالها وممارساتها على جدران الكهوف وصخورها في مناطق استقرارها، بذلك كتبت تاريخها، وقد ظهرت للعيان من خلال زيارات وأبحاث ودراسات قام بها الباحثون من بينهم ماكبرنيMc Burey، وفروبينوس Frobenius، وهنرى لوث؛حيث اكتشفوا الأدوات الحجرية والعظام المستخدمة في وسط وشمال وجنوب الصحراء، فزان والأكاكاس، وشمالا في مناطق ترهونة وبني وليد وغريان وفي الجنوب الشرقي منطقة العوينات الحدودية بين ليبيا وبلاد النيل والسودان، وهم بذلك يثبتون امتداد هذه القبائل وامتزاجها مع الغير في فترات زمنية موغلة في القدم، وأن الوحدة الحضارية كانت متجذرة فيها، وعملية الامتداد كانت موجودة ولا تفصلها حدود ولا عراقيل، كان من نتائجها التمازج الحضاري، حيث إن جميع الشواهد والقرائن الموجودة حتى هذا التاريخ ومقارنتها بما عاصرها لدى الشعوب الأخرى يظهر التشابه الذي يصل في بعضه لمرحلة التطابق.

المقدمة :

تم اختيار هذا العنوان بعد أن كتب الكثيرون عن العلاقات الليبية بسكان بلاد النيل دون التطرق لعملية الامتداد التي تحركت فيها هذه القبائل اتجاه الغرب والشمال والجنوب، وكانت سبباً في وجودها وامتزاجها في فترات متعاقبة مع شعوب وقبائل مجاورة لها.

تعريف بالكلمات :

الأصل : أصَلَ الشيءَ:جعل له أصلاً ثابتاً يبني عليه (المعجم الوسيط)

الامتداد: النسب: عراقته (المعجم الوسيط)

الامتداد : يقال مدد الشيءُ : بسطهُ وطوله. (المعاني الجامع)

الامتزاج: لغة مزج الشراب ونحوه مزجاً: خلطه بغيره(المعجم الوسيط)تمازج الشراب والماء: اختلطا(المعجم الوسيط)

أهمية الموضوع : تكمن في إبراز عملية التمدد والتمازج التي كانت تربط القبائل الليبية القديمة بالصحراء الكبرى، ووجودها فيها وعمرها التاريخي الذي سبق تدوين التاريخ من خلال تلك الشواهد والبقايا التي امتدت على طول وعرض المناطق التي استقرت فيها.

تنحسر إشكالية هذا البحث فيما يمثله الامتداد والامتزاج للقبائل الليبية القديمة بالصحراء الكبرى والشعوب المجاورة لها عبر فترات تاريخية متعددة،من خلال هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من الأسئلة، كانت على النحو التالي :-

1_ متى بدأ الارتباط التاريخي والمكاني بين القبائل الليبية القديمة والصحراء الكبرى؟

2_ ما هي الأسباب التي جعلت القبائل الليبية القديمة تدخل مرحلة الامتداد؟

4_ ما مظاهر الامتزاج بين القبائل الليبية القديمة والشعوب المجاورة لها ؟

المنهج: يستدعي هذا البحث اتباع المنهج التحليلي باستحضار الأحداث وتلك الشواهد والدلائل ومن ثم تحليل مضمونها وإجراء مقارنات بغية الوصول لنتائج تنبثق من واقع تلك القبائل والفترات الزمنية التي عاشوا فيها بحيث تكون معطيات جديدة تفتح أفاقاً لدارسين جدد.

الإطار الجغرافي :

أساس هذا البحث القبائل الليبية القديمة، التي لا يمكن تحديد موقعها الجغرافي بدقة خلال الفترة الزمنية المراد الحديث عنها، حيث ينحسر هذا البحث في المنطقة الممتدة من خط طول10 إلى خط طول32 شرقاً،ويضم في طياته الصحراء الليبية وأجزاء من الصحراء الغربية،وأيضاً أجزاء من الصحراء العربية والنوبية، وشمالاً من خط عرض34 إلى مدار السرطان جنوباً .

من المعلوم أن هذه الحدود قريبة الزمن إذ لم تكن موجودة في تلك الفترة، ومعظم القبائل كانت تجوب الأرض بحثاً عن مناطق استقرار ملائمة لها، وحسب البيئة الطبيعية المناسبة، فهي تنتقل من الشمال للجنوب ومن الشرق للغرب وبالعكس، بدون موانع تذكر.

الدراسات السابقة: جاءت الوثائق والنصوص المصرية القديمة في أولوية الدراسات التي ذكرت هذه القبائل(على الرغم من شكوك الباحث في مدى مصداقية البعض منها) إلا أنه من باب الأمانة العلمية لابد من ذكرها وتفحصها، أما المرتبة الثانية فقد كانت للمؤرخين والكتاب الإغريق منهم

هوميروس وهيردودت وديدور الصقلي وبليني، فقد تمّ ذكر بعض القبائل الليبية في كتاباتهم منهم من استقى معلوماته من كتابات السابقين، وبعضهم كانت مصادره شفاهية، فتدخل بذلك في طائلة الشكوك، تم يأتي دور الدراسات الحديثة التي اعتمدت في مجملها على الوثائق والنصوص والمؤرخين سالفي الذكر حيث جاءت نتائج دراساتهم وفق معطيات فرضها الواقع والزمن.

لا يخفي على الجميع أن موضوع القبائل الليبية قد استحوذ على اهتمام العديد من دارسي التاريخ القديم خلال هذا القرن،وظهرت فيه الكثير من الآراء التي انحسرت في مجملها في علاقات هذه القبائل مع جيرانها، حتى أن الباحث تعتريه بين الحين والآخر هواجس توحي له بعدم قدرته على إيجاد معلومات مؤكدة يمكن أن يستفيد منها البعض، وتأتي بما هو جديد؛ غير أن ذلك لم يُثنيه عن الاستمرار في طرح النظريات والمعطيات والشواهد وتحليلها ومقارنتها وإظهار نتائج تخدم **مضمون هذا البحث.**

تم تقسيم هذا البحث إلى مجموعة عناوين من أجل المحافظة على الترتيب التاريخي والإجابة على الأسئلة السابقة .

الأصل التاريخي والمكاني للقبائل الليبية القديمة.

امتداد القبائل الليبية القديمة بالصحراء الكبرى.

مظاهر امتزاج القبائل الليبية القديمة بالشعوب المجاورة .

الأصل التاريخي والمكاني للقبائل الليبية القديمة :

الأصل التاريخي:

تعددت النظريات والآراء حول وجود الإنسان وأصله، منها النظرية القائلة بالأصل العربي لسكان الشمال الإفريقي(الليبيين) فقد نسبت هذه النظرية أصل هؤلاء السكان لمنطقة شبه الجزيرة العربية، (نظرية أرنولد توينبي A.Toynbee وأيضا ج.كامبس) حين ذكرت بأن هذه المنطقة منطقة استقرار سبقت عملية التدوين بالآف السنين وبسبب الزيادة الهائلة في عدد السكان بدأت عملية الهجرة، التي نرى أنها تمثل مرحلة الامتداد الأولى باتجاه إفريقيا خلال عصر الأوليجوسين Oligocene بعد أن انحسرت مياه البحر، وقد سلكت هذه الهجرات طرقاً عدة عبر باب المندب والأخرى عبر شبة جزيرة سيناء حتى وصلوا إلى أماكن استقرارهم الجديدة التي شهدت بحضارتهم فيما بعد، وأصبحت أعمالهم من الأدلة القوية على عملية الامتداد والاستقرار (المبار ،2001، ص35). كان من بين من نادى بهذه النظرية العالم الانجليزي ستو؛ حين يذكر بأن جماعة السان

هم من أقدم المجموعات البشرية بإفريقيا قد جاؤوا لإفريقيا من آسيا بفريقين متميزين أطلق على الأول جماعة سان الرسامين والثاني جماعة سان النقاشين، ووصلوا لإفريقيا حين اجتازوا البحر الأحمر عبر باب المندب واجتازوا الغابات الاستوائية حتى وصلوا إلى مناطق بإفريقيا الجنوبية (ولدروج،1980،ص282). هذا القول يؤيد انحيازنا للنظرية نتيجة لتوحد وتشابه تلك الأعمال (الرسومات الصخرية) في العديد من المناطق التي مر بها ذلك الإنسان القديم واستقر بها خلال فترة زمنية محددة، وهي أعمال لم يصاحبها أي نوع من الكتابات بجميع مناطق تواجدها، غير أن مأخذنا على هذه النظرية ينحسر في حجم الأعمال وكثرتها في الصحراء الكبرى فعددها يفوق ما وجد في مناطق أخرى، فقد بلغت المواقع التي تحتوي تلك الرسومات والنقوش حوالي 30 ألف موقع موزعة على امتداد الصحراء الكبرى(بن عثمان،مغيث.2017. ص18)وإذا ما قورنت برسومات جبل العوينات الشرقية فهي قليلة، وقد تعددت الآراء محاولةً وضع فترة زمنية لهذه الرسومات منها ما جاء في دراسات اوبيرماير Obermair حين ذكر بأن العصر الحجري القديم Neolithic بمنطقة الصحراء يمكن أن يحدد زمنيا ما بين 6000- 5000ق.م وهو بذلك يكون معاصراً للحضارات التي قامت في بلاد النيل(ما قبل الأسرات)منها البداري (حارش،1988، ص15)وتستمر الاكتشافات حيث عمل فريق مختصين من جامعة جرنوبيل الفرنسية ومجموعة باحثين من مراقبة بنغازي بمسح أثري كانت نتائجه اكتشاف أكثر من 3000 نقش بواحة بزيمة تعود في معظمها لما يعرف بفترة الجمال، كما تم أيضاً اكتشاف رسوم صخرية لمجموعة من الأشكال الآدمية والحيوانية ترجع لما يعرف بفترة الأبقار(الورفلي،2011، ص2). وكهف هوافطيح الذي اكتشف من قبل تشارلز ماكبرني في حوالي خمسينيات القرن الماضي فهو مثال على تواجد الإنسان الليبي القديم منذ العصر الحجري بكافة مراحله في هذا الكهف الذي يقع في منطقة الجبل الأخضر شمال شرق ليبيا الحالية، ومن خلال الحفر به على عمق 14 متر يظهر تتابع الاستيطان البشري، ويعطيه الخصوصية ليصبح من أكثر مواقع ما قبل التاريخ أهمية في شمال إفريقيا، وأن عملية الاستيطان قد تعود إلى 200000 سنة(بوبطانة، 2011، ص8).بالإضافة لذلك هناك حقفة الطيرة وحقفة الضبعة، التي مرت بفترات ما قبل التاريخ، وأصبحت من أهم المواقع في الشرق الليبي الذي كان شاهداً على حياة الإنسان فيه.

أما في العصر الحجري القديم الأسفل فقد عثر على مجموعة من الأدوات تقدر بسبع فؤوس يدوية، تعكس التواجد الأشولي المتأخر، كما كان للعصر الحجري القديم الأوسط وجود تمثل في مجموعة

من اللباب والشظايا وجدت في وادي سلايب(الهدار، 2006، ص 42).وبرزت عدة ثقافات جديدة خلال العصر الحجري القديم الأعلى عبرت عن وجود هذا الإنسان الليبي القديم منها الثقافة الضبعانية والوهرانية والقفصية، (وهي امتداد متصل مع الصحراء الغربية حدث خلاله تمازج بهذه الثقافات على طول الصحراء كان منه المادي والفكري)إذ يلاحظ انتقاله من مرحلة التقاط الطعام إلى مرحلة إنتاجه، كما أصبح لديه نوع من التقدير لبعض مظاهر الطبيعة لاعتقاده بوجود قوى كامنة تُسير هذه الطبيعة(عيسي، 2012، ص3).بالإضافة لذلك فقد تم اكتشاف موقع أطلق عليه وادي تاجنت❖ يمتد لأكثر من 20كيلو متر ليصب في نهاية الأمر في وادي سوف أنجلة، تبرز أهمية هذا الموقع (وادي تاجنت) لكونه من أهم المواقع التي تعود إلى فترة العصور الحجرية، عثر منه على مجموعة من النقوش تصل لحوالي أكثر من 30 نقش تُمثل فترات زمنية متعددة تظهرها تلك الأساليب والألوان المستخدمة فيها، هذا ما يدفعنا إلى الانحياز لمن ينادي بقدم وجود الإنسان الليبي وانتقاله بأفكاره وعاداته من مكان إلى آخر كلما دعته الظروف لذلك،وما يشاهد من مناظر تصويرية في هذا الموقع تمثل نقوشاً يغلب عليها الثيران والزرافات، مشابة لتلك المواقع الموجودة في الجنوب الصحراوي في الأكاكاس وتعتبر امتداداً لفترات متعددة (الهوني، 2014، ص2).يزيد تواصل الإنسان الليبي القديم وارتباطه بموطنه منذ فترات سبقت تدوين التاريخ بمواقع أخرى كانت وما زالت شاهدة على ذلك ومنها منخفض الملفا الشهير❖❖ برزت فيه مناظر تصويرية لعدة أبقار وآثار أقدام وعربة، يعتقد بأنها كانت تُجر بواسطة الثيران، ومشاهد لحيوانات تشبه الماعز أو الودان (التواتي،2017، ص 2).

يستمر ذكر المواقع الأثرية القديمة التي دلت على عملية الامتداد الحضاري بين الإنسان القديم حيث يطالعنا كهف الوحوش❖❖❖ الذي يرجع عهده إلى عصور ما قبل التاريخ بمجموعة من الصور تصل لحوالي 5000 صورة مرسومة لأشكال بشرية راقصة وحيوانات غريبة بلا رأس، استخدمت فيها الألوان، كان البعض منها محفوراً في الصخر، هذا ما يزيد الاعتقاد بأن الامتداد والتمازج كان على امتداد العصور القديمة تتحكم فيه العوامل الطبيعية والجغرافية (رياض، 2015، ص12).يرى جيان ديزنج في نفس الاتجاه بأن الليبيين القدماء كانوا ينتمون لثلاثة عناصر سكانية استقرت في فترات متتالية هم أصحاب الثقافة العاتيرية، وأصحاب الثقافة القفصية ثم أصحاب العصر الحجري الحديث، وبالرغم من ذكره لأصل هذه الثقافات وانتمائها لهذه المنطقة إلاَ أنه يقف في صف من نادوا بالأصل الشرقي لهم، وأن الجماعات السكانية التي ظهرت في العصر

الحجري الحديث كان وجودها بالمنطقة منذ منتصف الألف الخامسة ق.م، ومن جانب آخر يذكر فلندرز بتري بأن سكان الوادي (بلاد النيل) في مجملهم كانوا من مهاجرين خرجوا من الصحراء الكبرى،يرجح بأنها مرحلة الامتداد الثانية عكس الهجرة الأولى ظهرت فيها عملية التمازج واضحة في كل جوانب الحياة على دفعات متتالية؛ استمرت في التدافع حتى زمن العصور التاريخية(عيسي، 2009، ص ص1_4)، بذلك فإن قدم هذه القبائل كان متجذرا وقائماً على أسس الانتماء السليمة والموحدة، ويذكر مصطفى كمال عبد العليم بأن تلك الجماعات السكانية أو القبائل التي تقطن مناطق ليبيا القديمة هي صاحبة حضارة على درجة كبيرة من المهارة والحيوية استطاعت أن تمتد خلال فترات زمنية قديمة إلى مناطق بلاد النيل عبر العديد من الواحات(تعتبر أداة ربط مباشرة) المنتشرة على امتداد الصحراء حتى وصلت لواحة الخارجة (عبد العليم، 1966، ص3).

ما سبق يقودنا للقول بأن الأخذ بالنظرية الأولى(نظرية الأصل؛ منطقة شبه الجزيرة العربية) ممكن؛ ولكن حدوثه كان خلال فترات زمنية قديمة سبقت عصر البلايستوسين❖❖❖❖(أدوار العصر الحجري القديم) لأن وجود هذه القبائل في الصحراء الكبرى كان أقدم بفترات زمنية طويلة، ودليل ذلك هو تلك الرسومات والنقوش الصخرية التي يرجح بأنها عاصرت الميوسين(عصر سابق للبلايستوسين) فلو تم الاتفاق مع هذه النظرية بأن سبب الهجرة الأولى(شبة الجزيرة العربية) ازدحام السكان وعبورهم شمالاً وجنوباً وغرباً فمن الطبيعي أن يجتازوا إلى الصحراء الكبرى بسبب عدم تمكنهم من الاستقرار الدائم خاصة في وجود مستنقعات وادي النيل ، بالإضافة لأن مناخ الصحراء في تلك الفترة عامل يساعد على الاستقرار، ويؤيد ابن خلدون تلك النظرية وحدوثها حين يذكر بأن هؤلاء(البربر) قد قدموا من جنوب جزيرة العرب وينسبهم لجدهم الأول مازيغ (المشرفي، 1969، ص23)، وبذلك يصح القول بقدم هذه القبائل الليبية وانتمائها لتلك المناطق التي استمرت لفترات زمنية مناطق استقطاب يرجح بأنها سبقت البلايستوسين وتقلص فيه امتدادها فترة من الزمن عاش فيها الإنسان حياته الخاصة، وحين أصبحت هذه المناطق طاردة وتغيرت الهجرة إلى العكسية باتجاه الشرق،(يرجح بأنها مرحلة ثانية لامتداد القبائل الليبية صوب الشرق) وما يدل على ذلك التشابه في الرسومات الصخرية ووسائل العيش التي اتضحت عند سكان هذه المناطق الجديدة فأعاد امتدادها حتى وصل نهر النيل، عبر الواحات الممتدة في الصحراء حتى الفيوم.

الأصل المكاني :

قسم العلماء الصحراء الكبرى(شكل1) إلى ثلاث مناطق كبيرة، أطلق على الأولى الصحراء الغربية الكبرى؛تبدأ من ساحل الأطلسي غرباً وتمتد حتى خط الطول 18شرقاً، أما المنطقة الثانية فهي الصحراء الليبية(موطن القبائل الليبية) وتمتد من حيث تنتهي الصحراء الغربية؛أي: بعد خط الطول 18 وحتى حدود نهر النيل؛ المنطقة الثالثة الصحراء العربية والنوبية ما بين نهر النيل والبحر الأحمر(باقر، 1968،ص7. العقون، 2020ص،240)، وتمتد ما بين جنوب مصر بعد أسوان وشمال السودان؛ من الشلال الأول إلى الشلال السادس، وتنقسم إلى قسمين النوبة السفلى والنوبة العليا(دقيل، 2019، ص1)مما يهيئها أن تكون منطقة عبور لهذه القبائل وتمثل مرحلة الامتداد الأولى تأييداً لنظرية توينبي.

وإذا ما أخذنا من البداية بقول باول جراتسيوسي بأن كل الأعمال الفنية التي قام بها الإنسان في مناطق تواجده وفتراتها الأولى صنعت بأدوات حجرية(شكل2)وهي مستمدة من واقع حياته (جراتسيوسي، 2008، ص33)، فهذا يدعونا لتأييد القول بأسبقية العصور الحجرية عن الرسوم والنقوش الصخرية، وتكون هي نقطة الانطلاق.

إن نظرية (توينبي) تدعونا لتتبع مراحل الانتقال والمحطات التي توقفت فيها هذه القبائل من نقطة الانتقال الأولى، وأصبحت شاهدة على ذلك إذ وجدت العديد من رسومات ذلك الإنسان القديم على طول خط السير حتى وصوله للصحراء التي كانت في تلك الفترة منطقة استقطاب نتيجة لمناخها الملائم للسكن والاستقرار.

وإذا ما بدأنا بالصحراء الغربية(الأولى) فإنها قد مرت كغيرها من مناطق الصحراء الكبرى بفترات العصور الحجرية، حيث وجدت العديد من المواقع التي برهنت على ذلك من المحيط الأطلسي غرباً حتى خط العرض سابق الذكر؛كان من بينها موقع يطلق عليه كهف عبد الرحمن بالدار البيضاء وعين الحنش في سطيف❖❖❖❖❖، وعرباوة في سهول المغرب الشمالية ودور الدوم، ومحجر دبرية، وهي جميعها تمثل أقدم مواقع للصناعات الحجرية في الشمال الإفريقي.وأقدم استيطان بشري في هذا المكان؛فقد تميز العصر الحجري القديم الأوسط، بثقافة جديدة أطلق عليها الثقافة العاترية❖❖❖❖❖❖، ومنه امتدت لمناطق الصحراء الليبية واندمجت فيها، وبرهان ذلك ما وجد من مواقع منها وادي ماصودا، ووادي درنة، بمنطقة الجبل الأخضر في الشرق الليبي التي تم الكشف عنها ؛من طرف ماك برني(مهران، 1990،ص ص 9_13).

يذكر أن عصر البليستوسين قدم منح فرصة العيش والاستقرار بسبب مناخه الذي تميز بارتفاع الحرارة ورطوبة، وقد وصلت مجموعة من الحيوانات لهذه الصحراء مثل الفيلة ووحيد القرن وأفراس النهر، وأن وجود عظامها بهذه المواقع دليلٌ على ذلك (اكصيل،2007 ص68).

تجدر الإشارة هنا للتدليل بالمجاري المائية الموجودة في الوديان الصخرية قديماً، حيث تظهر فيها القدور الصخرية (أحواض مائية) وهي مصقولة على تلك السطوح الصخرية (جراتسيوسي، 2008، ص28). كما أن مناخ العصر الحجري الحديث الذي مرت به الصحراء في فتراته المتأخرة كان قد هيأ فرصة الاستقرار بوجود تلك الحيوانات التي تعتمد على وفرة المياه، فجسدت في تلك الرسومات الصخرية التي وجدت في بعض المواقع، كما مرت الصحراء الليبية (الثانية) بنفس العصور الحجرية،فوجود الأدوات والأسلحة القديمة يدلل على ذلك، كما أن انتقال هذه الأدوات والأسلحة لبلاد النيل يدلل على عملية الامتداد من الغرب إلى الشرق في فترات متأخرة،ودون العديد من المؤرخين في القرن الخامس ق.م. وما بعد (هيرودوت، واسترابو، وديودور الصقلي) بأن مناطق الصحراء الداخلية كانت جرداء وتغلب عليها الرمال الصحراوية،وهي لا تصلح للاستيطان البشري، خلال تلك الفترة (اكصيل،2007،ص ص69_72).يرجح بأن هؤلاء المؤرخين قد عاصروا تلك الفترات الزمنية التي تعتبر فترات متأخرة عندما إنتاب المناخ الصحراوي والجفاف تلك الصحراء، فدونوا ما نظروه وسمعوه.

يذكر عند بعض المؤرخين ومن بينهم هيرودوت أن من استوطن مناطق الصحراء الكبرى وخاصة الجنوب الليبي هي قبائل تأصلت من ثلاث سلالات منذ زمن بعيد، منهم البوشمن وهي قبائل الفزازنة في شرق وادي الآجال، والجرمنت الذين دونت حضارتهم في العديد من الكتابات، بالإضافة للإثيوبيين في الجنوب الغربي (الزدام،2009،ص23).

وإذا ما أخذنا أحد هذه القبائل نجد بأن هناك الكثير من الآراء التي ذكرت حول أصلهم وتسميتهم(الجرمنت) إلا أن الشيء الثابت أنهم أحد القبائل الليبية التي سكنت (الصحراء الغربية) منذ زمن موغل في القدم، وبالرغم من هذا التعدد ألا أن القول الأقرب هو أصلهم الليبي،واتضح ذلك من خلال البقايا العظمية التي تبين أن هناك أوجه شبة بين الجرامنت القدماء وبين سكان الجنوب الليبي حاليا(مصطفى، والعقون، 2020، ص،24).

تساند المصادر في بلاد النيل عملية الامتداد المتواصلة حين تذكر بأن اللوبيين (سكان الشمال الإفريقي) هم وحدة حضارية عرقية واحدة، وأن كل ما يقطن في الأماكن الغربية هم وحدة عرقية

متشابهة، مع تباين تقاليدها وأوضاعها. ومع مرور الزمن أصبح التأثير متبادلاً بين الجانبين.(عيساوي،2010،ص ص19_21).

إن أول ذكر للقبائل الليبية القديمة التي سكنت الصحراء الليبية جاء في وثائق بلاد النيل التصويرية القديمة التي لم تصاحبها أي نوع من أنواع الكتابات،ويرجح بأن ذلك قد يرجع لعدم اكتمال الكتابة، وإنما هي رموز وعلامات وأشياء تم تفسيرها على أنها تخص الليبيين القدماء أو اتصف بها الليبيون وتميزوا بها عن غيرهم، وانتقلت معهم من مناطق استقرارهم الأولى،منها قراب ستر العورة والريشات وبعض العلامات التي وضعت على أجسادهم كالوشم، من هذه اللوحات التصويرية مقبض سكين جبل العرق ولوحة التحنو ولوحة نعرمر (التي هي في حقيقة الأمر وحسب اعتقادنا يدور حولها الكثير من الشكوك ومدى ارتباطها بالقبائل الليبية القديمة والأدلة على ذلك كثيرة وهي خارج موضوع البحث،وأن امتزاج القبائل الليبية ببلاد النيل جاء مؤيداً للنص الراجع لزمن الملك مرنبتاح 1220ق.م من حكام الأسرة التاسعة عشر، التي حكمت بلاد النيل في النصف الثاني من القرن الثالث عشر ق.م، والذي دون كغيره انتصاراته على هذه القبائل التي أطلق عليها لفظ (الليبو)بما يعرف بنصوص الكرنك(بازامة، ليبيا.1975، ص29)، وذلك حين فكرت هذه القبائل في الامتداد شرقا صوب بلاد النيل في فترات متأخرة.

وإذا ما نظرنا إلى تداول هذا اللفظ (الليبو) فيما بعد في الكثير من اللغات (كالعبرية والفينيقية واليونانية واللاتينية) وكثرة الآراء حوله يدل على عراقة هذه القبائل وأصالتها وارتباطها بهذه البقعة الجغرافية التي تحدد الرسومات الصخرية حدودها للباحثين والجغرافيين (بازامة،2012، ص3).

يرجح أن ما ظهر في الصحراء الكبرى من رسومات ونقوش صخرية عبرت بوضوح عن الحياة اليومية التي كان يعيشها هؤلاء السكان حيث شوهدت الرسومات الآدمية التي كانت تمارس حياتها بكل عفوية وانتماء؛ رُسمت تلك الأجسام وهى تمارس عمليات الصيد والرقص؛ وتظهر فيها خطوطاً حول الخصر فسرت على أنها قراب ستر العورة، وخطوط فوق الرأس فسرت على أنها ريشات(شكل3)، وقد وصفت هذه الرسومات من طرف فروبينوس Frobenius بأنها نفذت بيد ماهرة،لها خبرة ودراية واسعة (جراتسيوسي،2008، ص17)، أصبحت فيما بعد ميزة للقبائل الليبية القديمة وأنتقلت بها للشمال،ومثلت مراحل سبقت العديد من الشعوب المجاورة منهم سكان بلاد النيل بألآف السنين، (موري، 1979،ص157)،لم يبق ذلك الأثر متمثلاً في الصحراء فقط بل تعدى ذلك، وخاصة عندما

بدأ الجفاف يدب فيها حيث وسعت تلك القبائل امتدادها صوب الشمال فقد وجدت تلك الرسومات على طول الأماكن الصحراوية من الجنوب في فزان(شكل4)وجبل العوينات(شكل5) إلى الشمال الشرقي والغربي منها كاف المتكية في القريات ومنطقة ابيار مجيء، وبالقرب من عين الشرشارة بترهونة(شكل6)، وميداديب ووادي الخيل بمزدة(شكل7)(جراتسيوسي،2008، ص22)،بالإضافة لما وجد من نقوش صخرية بالمنطقة الشرقية إذ عثر في وادي جازا (زازا) على مجموعة من النقوش ترجع لفترة ظهور الحصان(الهدار، 2006،ص43)، وهذا أن دل على شئ فإنما يدل على قدم وانتماء هذه القبائل مكانياً وتاريخياً،ولم يقتصر امتدادها إلى الشمال بل توجه صوب الشرق (بلاد النيل) وأظهرت تلك الرسومات الجدارية القديمة تلك الميزات منها قراب العورة والريشات.

ومما يزيد من تأكيد قدم هذه القبائل وانتماءها هو ذكرها زمن هيرودوت حين قسم سكان ليبيا إلى قسمين الأول أطلق عليه السكان المهاجرين والثاني السكان الأصليين(Herodotus, iv,42)، وهؤلاء هم من يعنونا في هذا المقام حيث توضح الإشارة بأن هناك سكان أصليين لابد وأن تكون لهم عادات وتقاليد وأفكار مارسوها وكانت شاهدة على حياتهم اليومية وسبل العيش لديهم.

بالإضافة لذلك فأن هناك محطة أخرى يمكن من خلالها تأكيد عمليات الامتداد والتمازج حيث أن تلك الرسومات التي وجدت يظهر فيها التعبير عن فكرة استئناس وتدجين الحيوانات واضحة للعيان، ومنها تبرز ظاهرة اجتماعية مثلت مرحلة الاستقرار ونشوء المجتمعات الصغيرة، وتغيرت تلك الرسومات لتظهر الواقع الحياتي لذلك الإنسان بعيداً عن الخيال السابق(الفقي، 2010، ص38).

تشير العديد من الحفريات التي أجريت في كهف هوا فطيح إلى أن الليبيين القدماء قد استوطنوا المنطقة الشرقية من ليبيا القديمة منذ العصر الحجري القديم، ويؤكد هيرودوت في مجمل كتاباته على أن الليبيين هم من السكان الأصليين الذين وجدهم الإغريق عندما قدموا لهذه المناطق(عبد العليم، 1966، ص 3).

وإذا ما بحثنا في الاسم (ليبيا)نجد تعدد الآراء حوله، ومنهم بعض علماء المشرق العربي حيث نجدهم في كتاباتهم يتحدثون عن (لوبية) كمنطقة إدارية من مصر الغربية، وهذا الذكر ربما جاء في فترات تاريخية متأخرة، وإن كان ذكرهم للوبية قد جاء عند حديثهم عن السكان القدامى لبرقة وبلاد المغرب، ولم يأتِ عند حديثهم عن بلاد النيل (بازامة،1975، ص ص 16- 17)،

مما يزيد من الاعتقاد بالقدم المكاني لهذه القبائل تلك القبور الفردية التي عثر عليها في الكثير من المناطق في الشرق الليبي(كيرينايكي) وهي بهذه الهيئة توحي بأنها ابتكار محلي اقتضته في تلك

الفترة الطبيعة الجيولوجية ولم يحدث بتأثيرات أجنبية (الهدار،2006، ص80).

امتداد القبائل الليبية القديمة بالصحراء الكبرى:

القبائل الليبية هي جزء من تلك المجموعات التي استقرت على امتداد الصحراء التي كانت في فترة من تاريخ الأرض منطقة جذب، ولم يتم حتى هذا الوقت تحديد أصل وجودها، وإنما هي نظريات ذكرت وفق معطيات فسرت على طبيعتها ومنها النظرية سابقة الذكر.

يذكر ه.ج.هوجو أن الجماعات البشرية الأولى التي استقرت خلال العصر الحجري الحديث في الصحراء الوسطى هي امتداد لتلك الجماعات التي ظهرت على ضفاف النيل، وقد انتقلت من الشرق للغرب ثم الشمال، واستطاعت الوصول إلى منطقة الهوقار وتاسيلي وغيرها(لوصيف، وآخرون، 2017،ص15).وهذا يتوافق مع النظرية الأولى القائلة بالأصل العربي لسكان مناطق الشمال الإفريقي.

كما يرى بعض الباحثين منهم (ماكس بلانكنهورن) أن هناك نهراً قديما أطلق عليه النيل الليبي وهو محاذي في مجراه للنيل الحالي،ويدلل على ذلك بالرواسب النهرية وحفريات المياه العذبة والأشجار المتحجرة في بعض المناطق من الصحراء الغربية، وظهر في خارطة بطليموس نهر يطلق عليه الفرع البوتي (ببلاد النيل)، يختلف عن بقية الفروع ويربط مجراه بالعرض من الغرب إلى الشرق، منطلقاً من فرع الهرقلي في أقصى الغرب (سليم، 2000، ص34)، ويبدو أنه سمي بذلك نسبة لتلك الأسطورة القديمة التي تتحدث عن بطولات هرقل في الغرب من بلاد النيل، وتمنحنا فرصة لتأييد الرأي القائل بوجود النيل الليبي القديم الذي ينطلق من الغرب في اتجاه الشرق، وقد يكون له دور في سير تلك الهجرات القديمة وانتقال تلك الثقافات وانتشارها بالمنطقة.

لقد صرح العديد من الباحثين من بينهم العالم الألماني ليوفروبينيوس وأنمرمان بأن المكاسب الثقافية تبث عن طريق الهجرات، وإن التركيب العرقي لبلاد النيل كان متشعباً، هذا قد يكون بسبب تلك الهجرات التي وصلت لتلك البلاد نتيجة موجة الجفاف التي انتابت الصحراء خلال مراحل متتابعة، فاختلطت تلك القبائل والمجموعات مع بعضها البعض، وتأثرت الواحدة بالأخرى (أولدروج 1980، ص ص 282- 287).هذا الرأي تثبته تلك التماثيل والصور لسكان بلاد النيل زمن الدولة القديمة حيث يلاحظ عليها صفات العرق الزنجي، وجاء في كتابات البعض ومنهم بيركت، وحزين، وإبراهيم رزقانة، أن سطح الأرض قد انخفض خلال أواسط العصر الحجري الحديث، وقد ساد هذه المنطقة (بلاد النيل) جفافاً تدريجياً أدى لتغير بالمناخ، وفرض على الإنسان

ظروف معيشية جديدة،جعلته يفكر في استئناس الحيوان(شكل 8) الذي كان يعيش معه بنفس البيئة، ومن ثم عمل على استصلاح الأراضي المحيطة به من أجل الحصول على غذائه، وممارسة حياته اليومية بما توفره الطبيعة(درويش، ب/ت، ص3).

تُعد أرض بلاد النيل من الناحية الجيولوجية جزءاً من كتلة (الصحراء العربية النوبية) التي ذكرت سابقاً، وهي جزء من الصحراء الكبرى والأراضي الإفريقية، وقد ظهرت نتيجة التفاعل بين التطور الجيولوجي القاري في الجنوب والتطور الجيولوجي في الشمال(سليم، 2000، ص31).

إن الدارس لحضارة البداري يشاهد ذلك التمازج الكبير بينها وبين سكان الصحراء الغربية، ويعتقد بأن هذا الامتزاج قد جاء عن طريق جبل العوينات، حيث يعتبر منطقة التقاء حضاري يضم بلاد النيل والأراضي الليبية وبلاد النوبة(فخري ،2012، ص33).ومن الأدلة على ذلك وجود تشابه في بعض المسميات فهناك مسمى جبل العوينات في أقصى الجنوب الشرقي من الأراضي الليبية وأيضاً مسمى مشابه في أقصى الغرب يطلق عليه العوينات.

إن ما وجد من مخلفات لأجسام سكان بلاد النيل (أصحاب حضارة البداري) خلال الفترات التي سبقت تدوين التاريخ؛أظهرت ما كان لهم من صفات إذ إن أجسامهم كانت نحيفة ومتوسطو الطول، وبشرتهم بنية وجماجمهم ضيقة وشعورهم متموجة وداكنة، وهذه الأوصاف استطاع العلماء الوصول إليها بالرغم من ندرة ما عثر عليه وخاصة في مناطق الجنوبية (الدريد، 1996، ص50).

تجدر الإشارة هنا إلى أن بلاد النيل قد مرت كغيرها من البلدان بعصور جيولوجية قبل أن تصبح آهلة بالسكان حيث كانت مياه البحر المتوسط تصل إلى جنوب أسنا خلال العصر الإيوسين Eocene وبمرور الزمن حدث انحسار لمياه البحر أدى لارتفاع الأراضي في بلاد النيل خلال العصر الأوليجوسين Oligocene وفي عصر الميوسين Miocene اتخذ نهر النيل مجراه،وشقت روافده في الصحراء الشرقية والصحراء الغربية (فخري،2012، ص29). وكان في عصور ما قبل التاريخ نهراً عاصياً لا يستطيع إنسان ذلك الزمان السيطرة عليه من حيث الفيضانات التي تأتي بانسيابه أو ما يترك خلفه من مستنقعات لا تمنح فرصة العيش وممارسة الحياة الطبيعة(الدريد، 1996، ص44) .بالإضافة لذلك فقد ترك هذا النهر نتيجة لانحساره وزيادة عمقه العديد من المدرجات التي أصبحت بمرور الزمن مكان يأوي إليه إنسان❖❖❖❖❖❖❖ تلك الفترة (فخري ،2012، ص29).وهذا ما نشاهده في منطقة المنيا جنوب القاهرة بما يسمي مقابر بني حسن؛بمقارنة مع تلك الرسومات والنقوش الصخرية التي وجدت في الصحراء الكبرى وعمرها الزمني.يرجح القول بأسبقية

حضارة الصحراء عن غيرها، بالإضافة لذلك فإن معظم المصادر تدون أن خطوات العمل الزراعي كبذر البذور ونضوجها ومن ثم حصادها لم تكن معروفة لدى هؤلاء السكان وأنما جاءت من مناطق آسيوية(الدريد، 1996، ص44).وهذا القول يذهب بنا إلى تأييد نظرية الهجرات الأولى (نظرية شبة الجزيرة العربية) ووصول هؤلاء المهاجرين عبر باب المندب إلى أراضي بلاد النيل وعملوا من خلال خبرتهم على محاولة تجفيف بعض المستنقعات المائية التي يتركها فيضان النهر(الدريد، 1996،ص42)ومارسوا حياة الاستقرار خلال العصور القديمة، وبدخول مرحلة الجفاف والتصحر لمنطقة الصحراء الكبرى بدأ أولئك السكان في الهجرة شمالاً وشرقاً للبحث عن مناطق أكثر استقرار حيث وجدت آثارهم في تلك المناطق ودلت على وصولهم في فترات متأخرة،وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقدم حضارة في شمال بلاد النيل هى حضارة الفيوم، وأن من قاموا بهذه الحضارة هم سكان نزحوا من المناطق الغربية واستقروا على حواف البحيرة(فخري ،2012، ص31).

مظاهر امتزاج القبائل الليبية القديمة بالشعوب المجاورة لها:

التمازج اللغوي والفني :

ترجع عملية الامتزاج التي حدثت للقبائل الليبية القديمة مع الشعوب المجاورة لها لمجموعة من الأسباب السياسية منها والاقتصادية والدينية والاجتماعية، وقد تمت هذه العملية (الامتزاج الثاني) خلال فترات تاريخية متتابعة أعقبت فترات التصحر الذي انتاب الصحراء.

تتباين مظاهر الامتزاج في العديد من جوانب الحياة؛ فاللغة والأدب جزء من الحياة الاجتماعية؛ واللغة الليبية القديمة كانت ترجع في أصولها لما يعرف بالأبجدية اللوبية القديمة، التي انتشرت في الشمالي الإفريقي وجنوبه، بالإضافة لقربها من لغة سكان بلاد النيل، وأيضاً ما يعرف بالعربية القديمة بفروعها المتعددة منها الخط المسند، وقد استدلوا علي ذلك ببعض الشواهد التي كانت توضع علي القبور(الدراجي.(2007. ص55_56).

توحدت القبائل الليبية القديمة في العديد من الألفاظ اللغوية حيث نلاحظ ذلك في استخدامهم لكلمات مثل(ترذن وتيمزين) وتعني القمح والشعير وشاع استعمالها على امتداد الصحراء من سكان بلاد النيل شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً(العربي، (2008، ص 31)،، وهذا ما يقودنا للقول بقوة التمازج الكبير فيما بينها.

بالإضافة لذلك الامتزاج اللغوي هناك أيضا الامتزاج الفني، تمثل في الرسومات التصويرية التي استطاع الإنسان الليبي القديم أن يجسدها على جدران الكهوف والمغارات والمقابر، وتصبح شاهداً على

ما كان يقوم به في حياته اليومية، ولوحظ بأن هناك تقارباً شديداً بين هذه الرسومات على امتداد الصحراء، وهذا دليل على سيادة حضارة واحدة في هذه المناطق خلال فترات زمنية متعددة شملت العديد من العصور (الدراجي.2007.ص 71).

لقد وصلت عملية الامتزاج الاجتماعي للأثاث والحلي حيث انتقلت للشعوب المجاورة عن طريق الهجرات والمعاملات التجارية بينها وبين الشعوب في الجنوب وبلاد النيل، وأيضاً مناطق جنوب المتوسط، وأصبح ذلك الأثاث وتلك الحلي بأشكالها المختلفة دليلاً على تنوع الثقافات، وامتزجت الموسيقي والغناء كذلك، بين الغرب والشرق فآلة الشبابة (المزمار) وكذلك الرباب ذي وترين كانت معروفة لديهم، كما أن التمازج لم يقتصر على ذلك بل امتد إلى الجنوب ويذكر الدراجي نقلا عن حسن حسني عبد الوهاب" ربما قلدوا فيها أغاني الزنوج المحيطين بهم ناحية الجنوب ـ الصحراء الكبرى والسودان" (الدراجي.2007. ص ص 81- 88). وهذا دليل على تلك العمليات التي كانت تحدث في فترات زمنية متعددة.

ظهرت تلك الرسومات القديمة التي تزينت بها كهوف سكان الصحراء قديما ما كان يستخدم في المجتمع الليبي القديم من أدوات ومعدات منها ما يعرف بالهراوة والعصا، التي استخدمت كأداة للصيد والمبارزة (اكصيل 2007،ص 37).هذا ما نشاهده أيضاً في الكثير من المناظر التي تزينت بها مقابر سكان بلاد النيل، ومن الجائز القول بأن التمازج كان موجوداً في هذا الاتجاه وأدلة وقرائن ذلك موجودة ومثبتة.

إن ما تم العثور عليها في مقابر الجرمنت يتطابق كثيراً مع ما دونته مصادر بلاد النيل عن القبائل الليبية القديمة وخاصة من ناحية الملبس حيث لبس الجرمنت في فترات مبكرة الجلد، ثم عرف القماش وصنعت منه الملابس فكانت عبارة عن عباءات فضفاضة تغطي ثوباً قصيراً حتى الركبة، ومثبتة عند الخصر، كما تزينوا بلبس الريش على الرؤوس .وأيضاً استخدموا حزام جلدي لستر العورة (الدراوي، 2019، ص552).

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الليبيين (سكان غرب النيل) كانوا يستعملون الشفرات الخشبية المعقوفة (البومران) وشوهدت أيضاً عند سكان بلاد النيل،وامتد استخدام هذا النوع من السلاح إلى العصور التاريخية حيث يذكر سيليوس إيطاليكوس أن الماصيين Maces كانوا يحملون في ايديهم سلاحاً محدباً (اكصيل، 2007، ص ص 42- 43).

زاد هذا التمازج بين القبائل الليبية وسكان بلاد النيل في فترات تاريخية متأخرة هذا ما نلاحظه عند

ذكر سكلاوس في كتابه وصف ليبيا ومصر "وبعد هؤلاء الليفوأيغبتي(الليبوأيغبتي، الليبو مصريون)"(بطوليميوس، 2004،ص71) ومن هذا القول تتضح عملية الامتزاج بين الليبيين وجيرانهم سكان بلاد النيل. وصلت إلى ملية المصاهرة؛ ودليل ذلك الزواج الذي تم في بداية حكم الأسرة الثانية والعشرين الليبية، مثلما حدث بين الليبيين والقادمين الفينيقيين فقد أطلق عليهم الليبوفينيقي .

يعتقد بأن عملية الامتزاج للقبائل الليبية خلال العصر الحجري الحديث، لم تقتصر على الاتجاه الشرقي فقط بل امتدت شمالاً، فقد استقروا في سهل ميسارا جنوب جزيرة كريت، واستدلوا على ذلك بتلك المواصفات التي اشتركوا فيها مع سكان الجزيرة، منها الجنس، فوصفوا بأن جماجمهم مستطيلة، ووجوههم مستديرة، وأيضاً قصار القامة.(الحاسي،2012.ص40-41).

تجدر الإشارة إلى أن جزيرة كريت لم تسكن أو تعمر من الإنسان خلال العصر الحجري القديم والوسيط، فلم توجد أي أنواع من الآثار تؤكد هذا الوجود خلال هذه العصور (الحاسي. 2012 .ص49).

هذا مما يمنح فرصة تأييد الامتداد الليبي في الشمال، وتعمير هذه الجزيرة وذلك لأسبقية وجود القبائل الليبية في الشمال الإفريقي وتواصلها المباشر مع غيرها .

إن الليبيين القدماء كانوا يضعون الوشم على أجسادهم كعلامات تميزهم عن بعضهم البعض حتى أصبح لكل قبيلة وشم خاص بها(المشرفي، 1969، ص 31) .غير أن هذه العادات قد تغيرت بمرور الزمن، وذلك بأن أصبح الوشم يستخدم في أكثر حالته للزينة وهي في مجملها تحمل دلالات دينية.

إذا ما انتقلنا إلى الامتداد صوب الشمال نجده واضحاً من خلال ذلك التمازج الأسري الذي تم بين الرجال الفينيقيين والنساء الليبيات خاصة التجار منهم حيث تكونت أسر جديدة كانت نتائجها مشتركة للطرفين،وانفتح الليبيين على العالم الخارجي، وأصبحت المرأة الليبية تتمتع بمكانة مرموقة واحترام متبادل ولها حرية الامتلاك والاستقلالية، وحق تولي بعض المناصب منها السياسية والدينية(أقنيبر،2019،ص79) .

لقد كان هناك تمازج سياسي حدث حوالي 3300ق.م حين ذكرت الوثائق والنصوص المتعلقة بسكان بلاد النيل،(سابقة الذكر) أن سكان المناطق الغربية لبلاد النيل(الليبيين) كانوا معروفين بشدتهم وباسهم في القتال مما أجبر حكامهم على استقطابهم ليكونوا عناصر فاعلة في الجيش حيث تشكلت منها مفارز قتالية زمن الملك رمسيس الثاني واستمر الحال حتى زمن الملك رمسيس الثالث الذي

عمل على استرضائهم بأن منحهم حوالي 1189ق.م أماكن إقامة لهم في الدلتا (الدراجي. 2007. ص 108) وأصبحوا بذلك من سكان بلاد النيل .

بالإضافة لذلك فقد تمت عملية التمازج مع الشمال أيضاً خلال القرن الثالث عشر ق.م بين هذه القبائل وبين ما يسمى بشعوب البحر التي تذكر بأنها قد اتحدت مع بعضها من أجل غزو بلاد النيل والسيطرة عليها(الدراجي.2007. ص118).

يستمر التمازج الحضاري بين ليبيا القديمة وبلاد النيل زمن السيطرة الإغريقية، هذا ما نجده في تلك الأسطورة التي أوردها الإغريق حين ذكروا بأن ليبيا هي ابنة ابافو Epafo ازيس المصرية ملكة مصر وعروس فوسيدون نبتون حيث اختطفتها هيرا في ليلة زفافها وعملت على إخفائها في الصحراء غيرة منها(بازامة، 2012،ص3).

كما كان هناك تمازج في الحياة الاجتماعية عند سكان الصحراء الكبرى بمواقعها الثلاث سابقة الذكر؛فلم تكن بمنأ عن الغير فهي امتداد متواصل بقدر الحاجة، وتركيبة هذا المجتمع نجدها كغيرها من المجتمعات؛ فإذا طبقنا ذلك على أحد القبائل الليبية القديمة(الجرامنت) نجد أنه مجتمع يتقاسمه الحضر الذين يسكنون المدن والواحات، والبدو وهم أبناء العشائر يتنقلون من مكان إلى أخر، بحثاً عن الماء والزرع، كذلك هناك ما يعرف بالعبيد أسندت إليهم الخدمات العامة والخاصة، ولا ننسى أن مكانة المرأة كانت محفوظة، وما دل على ذلك هو نوع الأثاث الجنائزي الذي وجد في قبورهن(الدراوي، 2019، ص551).

التمازج الاقتصادي:

يرجح من خلال أعمال التنقيب الأثري التي قامت في مناطق الجنوب الليبي وخاصة في فزان بأن هناك تمازجاً اقتصادياً بني على التعامل التجاري بين سكان الجنوب الليبي وبعض الحضارات المجاورة لهم في تلك الفترة؛ حيث ثم العثور على بعض المخلفات المستوردة من مناطق الجوار بلاد النيل والسودان والإغريق، كان هذا التمازج قد جدث نتيجة التبادل التجاري ربط بين الحضارات القديمة (الزدام،2009، ص58).

وترجح العينات التي تمً الكشف عنها بواسطة التحليل الكربوني الإشعاعي، بأن سكان الجنوب الليبي كانوا على علم ومعرفة بكثير من الطرق الزراعية، وقد تقدموا في هذه الحرفة حيث وجدت العديد من التشكيلات من الإنتاج الزراعي، بالإضافة لأصناف عديدة من الأعشاب، ترجع لحوالي الألف الأول ق.م (الزدام،2009، ص64).

كان التمازج الاقتصادي الفينيقي واضحاً في المجال الزراعي؛لأنه كان معروفا عليهم بأنهم قد أدخلوا العديد من المزروعات الحمضية، وزاد اهتمامهم بالتجارة بالإضافة لتربية الأغنام والدواجن والطيور وهي ما كانت معروفة عند السكان الأصليين (أقنيبر ،2019،ص80).

زد على ذلك معرفتهم بطرق الري المائي أو ما يعرف بالفغارات(شكل8) التي استغلت في مجال الزراعة ودلت على معرفة هؤلاء السكان بهذه الحرف منذ زمن بعيد(الزدام، 2009،ص24).

كما أكدت عمليات التنقيب التي حدثت في صحراء مصر الغربية أيضاً أن سكان هذه المناطق قد استخدموا ما يعرف بالفغارات في مجال الزراعة وري المحاصيل، خلال فترات زمنية متتابعة، وهذه الأعمال قد عرفت عند سكان المناطق الجنوبية من الأراضي الليبية، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على عملية الامتداد الذي كان متبادلاً بين هؤلاء السكان (الزدام،2009، ص80).

إن حرفة الزراعة كانت حرفة قديمة ومتجذرة لدى هذه القبائل؛ إذ يذكر شوفاليي بأن كل الدلائل تشير إلى أن جميع المنشآت الفلاحية التي أنشئت في عهد الرومان كانت ترجع لأصول محلية مارستها هذه القبائل قبل مجيء الرومان وغيرهم (العربي، 2008، ص ص 29- 30).

إذا ما رجعنا لمصادر بلاد النيل وكتاباتها عن القبائل الليبية القديمة وخوضها العديد من الحروب ضدها، وتلك الغنائم التي تحصل عليها ملوك بلاد النيل من بينها السيوف، يجدر بناء القول بمعرفة هذه القبائل ومنهم الجرمنت للمعادن، وأكد ذلك ما وجد من أفران خاصة بخلط النحاس، وبعض مخلفات لصهر الحديد، بالإضافة لوجود بعض الأفران لتنقية الفضة(الدراوي، 2019، ص550).

تجدر الإشارة للقول بأن سكان بلاد النيل قد عرفوا معدن النحاس وعرفوا كذلك عملية طرقه، وهذا ما تم مشاهدته عند أصحاب حضارة البداري، كذلك فقد استخدموا أيضاً بعض الحلي التي تزينت بحبات من الفيروز والعقيق والكوارتز، كما عرفوا بيض النعام واستخدموه في الزينة (فخري ،2012، ص 34).

إن الليبيين القدماء قد عرفوا استعمال المعادن منذ فترة قديمة حيث كان من بين أسلحتهم القديمة ما يعرف بالرمح الذي ظهر في الكثير من الرسوم الصخرية وهى مثلثة الشكل وبها الكثير من النتوءات التي تظهر في وسطها، وقد أكد الكثير من الكتاب ذلك منهم هيرودوت(العربي، 2008، ص 38).

التمازج العقائدي :

كانت القبائل الليبية كغيرها من الشعوب على امتداد الصحراء الكبرى لديها ال2015، في وجود قوى كامنة وعليا اعتقدوا بأنها لها عليهم الحكم والسلطان؛ فسعوا كغيرهم لارضائها واستعطافها ومحاولة التقرب منها، ويرجح بأن هذا الاعتقاد قد يرجع لتلك التغيرات الكونية التي يشاهدها الإنسان الليبي القديم، بالإضافة لذلك فقد رسخ لديه الاعتقاد بالروحانيات، وهذا ما استدل به هيرودوت حين ذكر بأن هناك رياحاً جنوبية قد أدت لإهلاك قبائل البسيلي، ويذكر الميار أن بليني قد استدل على ذلك بقوله: حين ذكر بأن هناك صخرة في واحة سيوة كانت مقدسة من قبل السكان وأن من يلمسها سوف يسبب في إثارة العواصف الرملية (الميار، 2000 ،ص 65).

إن الناظر للحياة الدينية التي مارسها سكان ليبيا القديمة وبلاد النيل يشاهد ذلك التمازج العقائدي الموحد الذي في حقيقة الأمر لا يمكن تحديده بفترة زمنية معينة، لكن المؤكد فيه أن سكان المنطقتين كانوا يعبدون مظاهر الطبيعة، من بينها القمر التي تعتبر من أقدم المظاهر التي عبدت لدى سكان بلاد النيل، وهذا ما نشهد عند سكان ليبيا القديمة أيضاً، وذكر هيرودوت ذلك في العديد من كتاباته (Herodotus,Iv,188).كما ذكر سابقا.

إن الإله أمون كان إله لواحة سيوة الليبية قبل أن تضم لبلاد النيل منذ منتصف القرن السادس ق.م، وقد ألحقها هيرودوت عندما وضع خريطته من بين الأراضي الليبية (بن سالم، 2015 ، ص61).

يزيد تأكيد هيرودوت على ذلك الأصل والتواصل حين يذكر بأن القبائل الشرقية من ليبيا القديمة كانت لهم عاداتهم وتقاليدهم تتشابه مع عادات وتقاليد سكان بلاد النيل، وقد استدل بقضية امتناع الليبيات عن أكل لحم الخنزير(Herodotus,Iv,186) الذي يعرف عند سكان بلاد النيل بحيوان ست المقدس.

إذا ما نظرنا إلى عبادة الإله أمون وفترة ظهورها نجد بأنها قد ظهرت خلال عصر الدولة الوسطى(1650/2100ق.م) في بلاد النيل(منازيل، ب/ت، ص 71). وهذا يدعونا إلى القول بأن هذه العبادة قد وصلت لهذه المنطقة (القبائل الليبية) خلال فترات تاريخية متأخرة.

مما يزيد من هذه القرائن اعتقاد الكثير من سكان الغرب بالروحانيات؛فعبدوا مظاهر الطبيعة وجعلوها في مصاف الآلهة، وعبادة الإله أمون الذي ذاع سيطه في واحة سيوة الليبية منذ العصور القديمة؛ منها انتشر بصورة كبيرة في العصور المتأخرة باتجاه العديد من المناطق وواحات بلاد النيل، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الليبيين القدماء قد مارسوا أيضاً عبادة أرواح الأسلاف المؤلهة، واستدل

ميلا على ذلك حين ذكر بأن أهالي منطقة أوجلة كانوا ينامون على قبور أسلافهم، وذلك من أجل الحصول على استشارة ما؛ من خلال النوم على قبورهم، واتفق هيرودوت مع ميلا بهذا الاتجاه(الميار، 2001 ،ص ص 65- 66).

كما بنيت عقيدتهم على تقديرهم أسلافهم وتخليدهم؛إذ يلاحظ على بعض القبائل تسمية القبيلة باسم الجد الأول؛ منهم نسامون جد النسامونيس، وبسيليوس جد البسيلي، وجرامس جد الجرامنت(الدراوي، 2019، ص ص552_553).

لقد كانت رموز الديانة القديمة الثور والحية والكباش من ضمن الديانة الليبية القديمة، وهي مشاهدة أيضاً في ديانات المناطق المجاورة، وقد تمازجت فيما بينها حيث نشاهد رموزها التصويرية قد أصبحت لها قدسيتها لدي العديد من الشعوب ، وهي في الأساس ذات منبع يدلل على أصالة وتواجد وروح الانتماء لدي تلك القبائل(الراشدي، 2015، ص 3).

مما لا شك فيه أن الليبيين قديما قد استخدموا الوشم على أجسادهم وهذا ما أكدته الرسومات في بلاد النيل حيث صورت الزعماء الليبيين وهم يحملون وشم على أذرعهم ونسب هذا الوشم للآلهة تانيت.

وهذا في حقيقة الأمر يؤكد قدم الليبيين وارتباطهم بهذه الآلهة، وخاصة عندما نلاحظ بأن سكان بلاد النيل لم تظهر لهم أي نوع من الرسومات تحمل وشماً أو رسماً على الأجساد، إذن فهي عادة أصيلة عند السكان الليبيين،وعرف عن الليبيين منذ فترات موغلة في القديم عادة صبغ الأبدان، يعتقد بأن لها طقوس تمنح الأجسام وقاية من الأمراض وكذلك تطهر الأبدان، واستدل على ذلك بأن هناك العديد من المدقات أو الأحجار عليها آثار مواد ملونة كالمغرة الحمراء (اكصيل،2007، ص ص16- 14).

وإذا ما عملنا عملية ربط الماضي بالحاضر يظهر لنا أن استخدام ما يعرف بالحنة حديثا هو امتداد طبيعي انتقل عبر أجيال تغيرت معه طبيعة طقوسه فأصبح من أدوات الزينة.ويرجح بأن عادة تحريم أكل لحم الخنزير لم تقتصر على مناطق معينة في الصحراء وإنما تمددت حتى وصلت للشعوب الفينيقية شمالاً، وهذا ما كان معروفاً عند القبائل الليبية القديمة حسب قول هيرودوت، بالإضافة لذلك فقد مارس سكان قرطاجة عادات الوشم حيث لاحظ ذلك على العديد من التماثيل الخاصة بالآلهة تانيت، ومنها ما وجد في مدينة لبدة إذ يرجع تاريخه إلى القرن الثاني ق.م وهي من العادات الليبية القديمة(أقنيبر ،2019،ص ص80_81) .

الخاتمة:

تم فيما تقدم استعراض جزءاً الحياة. القبائل الليبية القديمة في الصحراء الكبرى وامتدادها عبر هذه الصحراء شمالا وجنوبا وشرقا وغربا ، وذلك وفقا لما جاء عند الكثير من المؤرخين، خلال فترات شملت ما قبل التاريخ بنقوشه ورسوماته، والعصور الحجرية وأقسامها، والحديثة باستصلاح الأراضي الزراعية واستئناس الحيوانات، وما ترتب على ذلك من امتداد لثقافات كانت بدايته بتلك الفترة التي سبقت تدوين التاريخ،فعملية الامتداد وما تبعها من امتزاج كانت تحدث خلال فترات متتابعة،كان للطبيعة والجغرافيا دوركبير فيها وتوجيه تلك الهجرات في اتجاهات مختلفة.

كانت نتائجها علي النحو التالي :

إثبات أن عملية الامتداد كانت متجذرة منذ فترات قديمة.

لم تكن هناك حدود جغرافية تشكل حاجزا أمام هذه القبائل .

صاحب عملية الامتداد تمازج بين هذه القبائل والشعوب المجاورة .

شمل هذه التمازج جميع جوانب الحياة .

إثبات أن العصور الحجرية كانت سابقة لتلك الرسومات والنقوش الصخرية .

التوصيات:

1_ العمل على استحداث إدارة مختصة في البحث والتنقيب وفق تخصص دقيق يهتم بدراسات الصحراء الكبرى وفترات ما قبل التاريخ؛ وذلك لإظهار المزيد من المعلومات على حضارة الليبيين في الصحراء.

2_ إقامة الدورات التدريبية طويلة الأمد لعناصر وطنية متخصصة بالتاريخ القديم، مع الاستعانة بالمنقبين وخبراء الآثار.

3_تشجيع هواة الرحلات الاستكشافية ودعمهم وتوثيق رحلاتهم وتدوينها.

الملاحق :

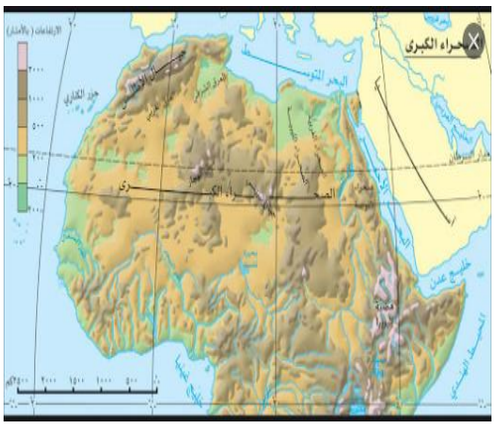

(شكل 1)الصحراء الكبرىwww.arab-ency.com.syالاطلاع 2021.2.9

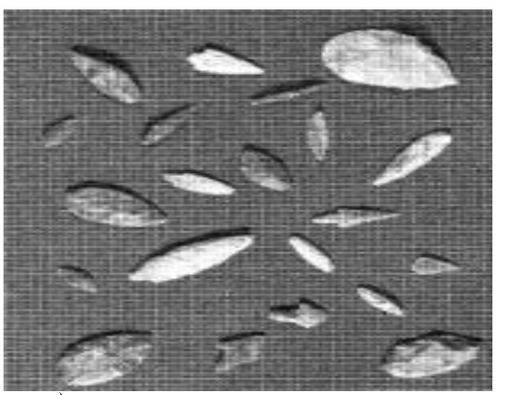

(شكل 2) أدوات وأسلحة تعود للعصور الحجرية بالشمال الإفريقي(باول. 2008ص25).

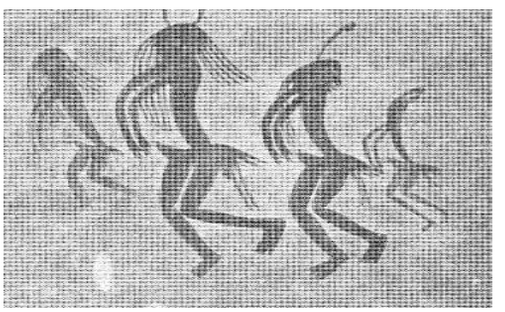

(شكل3) صور لأشخاص يرقصون عليهم تسريحة الشعر وأحزمة حول الخصر خطوط فوق الرأس (باول.2008.ص108)

(شكل4) نقش لثور قرونه للإمام وادي متخندوش الجنوب الليبي www.doa.ly2021.2.9

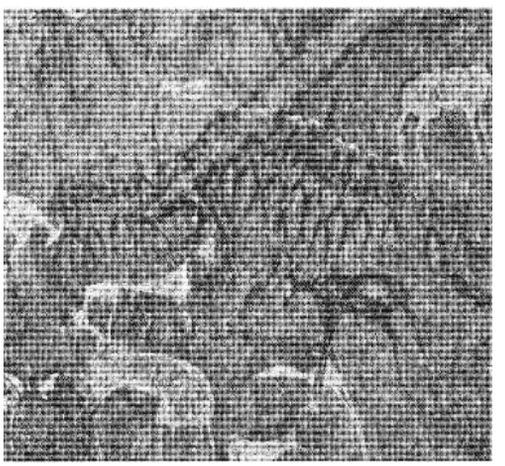

(شكل5) رسومات أبقار ومجموعة من الأشخاص يرقصون ورؤوسهم مزينة بزخارف أو بغطاء رأس،العوينات (باول،2008.ص116).

(شكل6) رسم لثور تتوجه قرونه للأمام بالقرب من عين الشرشارة .تصوير الباحث

(شكل7) رسم لثور تتوجه قرونه للأعلىوادي الخيل مزدة (الشريف.2010.ص185)

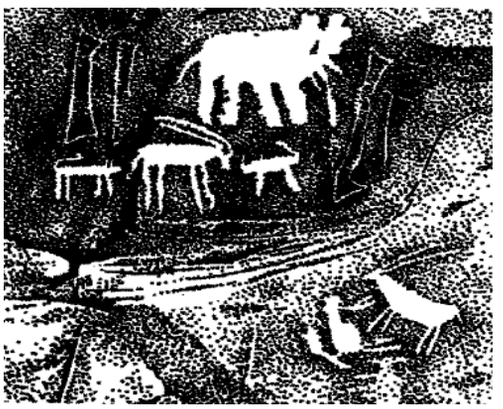

(شكل8) رسومات صخرية لمجموعة حيوانات جنوب بلاد النيل ، الصعيد (الدريد.1996.ص 40)

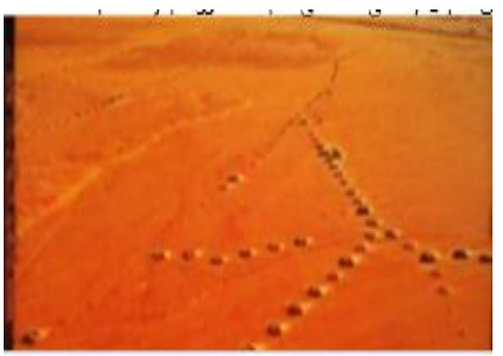

(شكل9) الفغارات بوادي الآجال (خاتمي مصطفى، مجلة عصور الجديدة، المجلد 10 العدد 1 مارس 2020)

هوامش البحث

❖ يقع هذا الوادي إلى الجنوب الغربي من مدينة هون الحديثة، راجع (الأمين على الأمين الهوني).

❖❖يقع هذا المنخفض شرق المنطقة السكنية (الجغبوب) قرابة 30كيلو متر على الحدود المصرية، راجع(إدريس التواتي، آفاق أثرية العدد 20/21)

❖❖❖ كهف الوحوش يقع على بعد عشرة كيلو متر من كهف السباحين، في الحدود الجنوبية الغربية لمصر مع كل من ليبيا والسودان وقد تم اكتشافه في عام 2002. راجع(زينب عبد التواب، مجلة كان التاريخية، ص12) .

❖❖❖❖البلايستوسين (Pleistocene).(الزمن الجيولوجي الرابع) (العصر الجليدي في أوروبا، والعصر المطير في أقاليم الصحراء) وهي فترة زمنية امتدت من 2.588.000إلى700.11 ق.م وقد مرت بها فترات جليدية متكررة وهي أول فترة من فترات العصر الرباعي وتتوافق نهايته مع نهاية العصر الجليدي الأخير،ونهاية العصر الحجري القديم.راجع(خنيش عبدالفتاح،2013، ص5).

❖❖❖❖❖سطيف، الجزائر، راجع(مهران، محمد بيومي،1990،ص9).

❖❖❖❖❖❖ ينسب هذا الموقع لبئر العاتر في وادي جبانة قرب قسطنطينة على الحدود التونسية الجزائرية، راجع(مهران، محمد بيومي،1990،ص11).

❖❖❖❖❖❖❖تمت مشاهدة هذه المدرجات في جبال بني حسن بما يعرف بمقابر بني حسن عند الزيارة في عام 2016م.راجع(أحمد فخري، مصر الفرعونية، ص29).

قائمة المصادر والمراجع

- Herodotus, IV,

- اقنيبر، محمد ميلاد.(2019). العلاقات الاجتماعية بين الفينيقيين والسكان الأصليين في إقليم المدن الثلاث. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد 8. ديسمبر.

- اكصيل، اصطيفان.(2007). تاريخ شمال إفريقيا القديم. ج6 .المعارف الجديدة.

- أولدورج، د.(1980). الهجرات والاختلافات السلوكية واللغوية. تاريخ إفريقيا العام. المجلد الأول.

- بازامة، محمد مصطفى.(1975). ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية. ط2. منشورات مكتبة قورينا.

- بازامة، محمد.(2012). أوراق من الماضي. آفاق أثرية. العدد 10. السنة الأولى.

- باقر، طه.(1968). عصور ما قبل التاريخ في ليبيا وعلاقتها بأصول الحضارات القديمة. ليبيا في التاريخ . المؤتمر التاريخي.

- بطوليميوس، كلاوديوس.(2004).جغرافية كلاوديوس بطوليميوس. وصف ليبيا (قارة إفريقيا) ومصر.ت/محمد المبروك الدويب. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

- بن سالم، صالح.(2015). عبادة الإله آمون والإلهة تانيت في بلاد المغرب القديم بين الأصل المحلي والاحتواء الأجنبي. مجلة كان التاريخية. السنة الثامنة. العدد الثلاثون. ديسمبر .

- بن صراي، حمد محمد.(2009).العلاقات الحضارية بين شبة الجزيرة العربية والساحل الشرقي لإفريقيا من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي.ط1.رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق.

- بن عثمان، مغيث محمد العربي. (2017). رمزية الحيوان في الفن التشكيلي الجزائري.الجزائر. جامعة أبوبكر بلقايد. رسالة ماجستير غير منشورة.

- بوبطانة، إيناس محمد.(2011). حفريات جديدة في كهف هوا أفطيح قرب سوسة. آفاق أثرية. العدد 4- 5. السنة الأولى.

- جراتسيوسي، باول.(2008).دليل الفن الصخري في الصحراء الليبية. بنغازي.منشورات جامعة قاريونس.

- حارش، محمد الهادي.(1988). أصول عبادة أمون في المغرب القديم. مجلة الدراسات التاريخية. العدد الرابع. السنة الثالثة .

- درويش، مهابة.(ب/ت) الزراعة والري في مصر القديمة. مكتبة الإسكندرية.

- دقيل، حسين.(2019). آثار النوبة الواقع والمأمول، المعهد المصري للدراسات، مايو .

- راشدى، فرج محمود.(2015). التواجد الليبي في المجتمع المصري القديم. المجلة الليبية العالمية. العدد الرابع. ديسمبر .

- رياض، زينب عبد التواب .(2015).الكهف بين الحياة والموت في عصور ما قبل التاريخ. مجلة كان التاريخية. العدد 30. السنة الثامنة .

- سليم، أحمد أمين.(2000). العصور الحجرية وما قبل الأسرات في مصر والشرق الأدنى القديم. دار المعرفة الجامعية.

- عبد العليم، مصطفى كمال.(1966). دراسات في تاريخ ليبيا القديم. منشورات الجامعة الليبية.

- عبد الفتاح، خنيش. (2013).التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية. رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة قسنطينة. الجزائر.

- عقون، محمد العربي.(2008). الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- عيساوي، مها.(2010). المجتمع اللوبي في بلاد المغرب من عصور ما قبل التاريخ إلى عشية الفتح الإسلامي. أطروحة دكتوراه غير منشورة.الجزائر: جامعة منتوري.

- عيسى، محمد على.(2009). الجذور التاريخية لسكان المغرب القديم من خلال المصادر الأثرية والأنثروبولوجية واللغوية. دار الأصالة والمعاصرة. ط1.

- عيسى، محمد على.(2012). مواقع أثرية ليبية ترجع لعصور ما قبل التاريخ. آفاق أثرية. العدد9. السنة الأولى.

- فخري، أحمد.(2012). مصر الفرعونية موجز تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى عام 332قبل الميلاد. ط2. مكتبة الأسرة.

- التواتي، إدريس.(2017). آثار ما قبل التاريخ في منطقة الجغبوب، آفاق أثرية، العدد 21/20. السنة الخامسة.

- الحاسي، عطية إبريك مؤمن.(2012). كريت ودورها في تاريخ البحر المتوسط، بنغازي: جامعة بنغازي، ماجستير غير منشورة.

- الدراجي، بوزياني. (2007) القبائل الأمازيغية أدوارها مواطنها أعيانها. ج 1. الجزائر. دار الكتاب العربي.

- الدراوي، محمد علي.(2019).الجرامنت ومظاهرهم الحضارية من خلال المصادر الأدبية والمعطيات الأثرية. مجلة العلوم الإنسانية. مارس.

- الدريد، سير يل.(1996). الحضارة المصرية من عصور ما قبل التاريخ حتى نهاية الدولة القديمة. ط2 الدار المصرية اللبنانية.

- الزادم، نجلاء عبد الله.(2009). الجرمنت وعلاقاتهم السياسية والتجارية مع المدن الساحلية خلال العصر الروماني. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة المرقب.

- الشريف، عز الدين أحمد الفقي.(2010). الفن الصخري في عصور ما قبل التاريخ في المنطقة الشمالية الغربية من ليبيا .رسالة ماجستير غير منشورة. طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا.

- لوصيف، موري. ونوال، مكي.(2017). قبائل الغرامنت ودورها الحضاري. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجيلاني بونعامة.

- المشرقي، محمد محي الدين.(1969). إفريقيا الشمالية في العصر القديم. ط4. دار الكتب العربية.

- الميار، عبد الحفيظ فضيل.(2001). الحضارة الفينيقية في ليبيا. طرابلس:منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. ط1.

- الهدار، خالد محمد.(2006). دراسة القبور الفردية وأثاثها الجنائزي في تأخيرا. م1. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

- الهوني، الأمين على الأمين.(2014). اكتشاف آثار ما قبل التاريخ بوادي تاجنت قرب هون. آفاق أثرية. العدد 19. السنة الرابعة.

- الورفلي، أكرم جمعة.(2011). استكشافات جديدة في الفن الصخري في جنوب شرق ليبيا. آفاق أثرية. العدد 10، السنة الأولي.

- مصطفى، خاتمي. والعقون، أم الخير.(2020). صورة مملكة جرمة في ليبيا القديمة من خلال الآثار المادية والمصادر الأدبية. مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية. م 12.العدد 1. جانفي. السنة الثانية عشر.

- مناويل، إيمان عشم.(2014). الآلهة في الصحراء الغربية منذ العصر المتأخر حتى نهاية العصر اليوناني والروماني. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الآثار. القاهرة،

- مهران، محمد بيومي.(1990). المغرب القديم. دار المعرفة الجامعية.

- موري، فابريشيو.(1979). الصحراء الكبرى، حول تاريخ الرسوم الصخرية في الصحراء الكبرى. منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

التنظيمات الشعبية بمصر في عهد المماليك (الحرافيش انموذجاً)

نعيمة عبدالسلام أبوشاقور

جامعة المرقب

الملخص:

تركز اهتمام معظم المؤرخين المسلمين بمختلف طبقاتهم حول النخب والبناء السلطوي متضمناً سيرتهم السياسية والشخصية وانجازاتهم المختلفة، وكان مصير كتابة تاريخ الطبقات العامة أو من عُرفوا بالمناسر والزعار والعيارون والشطار والحرافيش قليلاً، إلا إن ذلك لا يعني اختفاء ذكرهم بشكل نهائي، إذ وجدت بعض المصنفات التاريخية التي عالجت التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، وحاولت الخروج بنظرية تستوعب حركة التاريخ ومسببات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

ولئن كانت المصادر التاريخية التي أولت اهتمامها بالنخب كثيرة، أسهمت في تقديم مادة علمية رصينة انتثرت بين ثناياها أخبار العامة، فقد وجدت أعمال مبهرة بالفعل ومتميزة حملت وجهة نظر عميقة ومبدعة حول حركة التاريخ وتأثير مختلف الطبقات الاجتماعية فيه، منها على سبيل المثال فيما يتعلق بتاريخ مصر أعمال المقريزي وهي: جملة من المصادر التاريخية ذات البعد المختلف والملهم من بينها كتاب (إغاثة الأمة بكشف الغمة) و(كتاب السلوك في دول الملوك) و(الخطط المقريزية)، ولدينا كذلك كتاب محمد بن خليل الأسدي، المعنون بـ (التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار).

من هذا المنطلق فإن الكتابة من جانب البحّاث في مجال التاريخ الاجتماعي والاقتصادي قليل، نتيجة صعوبة الحصول على المادة العلمية، إلا أن ذلك لا يعني عدم إمكانية البحث في هذه الجزئية، وهو ما تحاول هذه الدراسة تأكيده حيث إن موضوعها له علاقة بواحدة من الفئات الاجتماعية المهمشة وتحديداً الحرافيش، وهي فئة اجتماعية غامضة ولكنها موجودة وإن كانت غير محددة المعالم بشكل كافٍ، لذا سيكون دور هذه الدراسة تسليط الضوء عليها ومحاولة فهمها وتحديدها ومعرفة تنظيمها ومتابعة أحوالها بل وتأثيرها في المجتمع المصري في العهد المملوكي.

وسيعتمد الباحث على المنهج التاريخي الوصفي، محاولة نقد النصوص ومعرفة أبعادها، مع الاعتماد قدر الإمكان على النصوص التاريخية المهتمة بهذه الفئة، ومحاولة تحليل نصوصها للوصول

إلى فهم طبيعتها.

المقدمة:

يغلب الحديث في مصادرنا عن الفقراء بشكل عام دون تقسيمهم إلى فئات محددة باستثناء التقسيم الاجتماعي المعروف والمتمثل بالأرامل والأيتام الذين فقدوا معيلهم وهو الزوج أو الأب أو الأخ أو الابن رغم أن مصطلح الفقراء يشمل الرجال كذلك ممن لا مال لهم، وهم الذين لا يجدون وظائف تدر عليهم مبالغ مالية تمكنهم من العيش الكريم(ابن منظور، (د.ت)، 3444- 3445)، ولكن التدقيق في المصادر يجعل الباحث يدرك وجود فئات أخرى من الفقراء لهم تسميات أخرى مختلفة.

قسم المقريزي المجتمع المصري إلى سبع طبقات، الأولى: أهل الدولة أو السياسيون، والثانية: التجار الأغنياء، والثالثة: الباعة وهم متوسطو الحال من التجار، والرابعة: الفلاحون من سكان الأرياف والقرى، والخامسة: الفقراء ومعظمهم من الفقهاء وطلاب العلم وكثير من أجناد الحلقة وغيرهم، والسادسة: أرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن، والسابعة: المتسولون(المقريزي،2007م، 147)، كما أورد لفظاً آخر معبراً عن حالة الفقر التي يعاني منها الناس، وهو لفظ الصعلوك(المقريزي،2007م، 95)، الذي يعني لغوياً الفقير الذي لا مال له(ابن منظور،(د.ت)، 2451)، وأورد كذلك لفظاً ثالثاً معبراً عن الفقراء وهو المتجملون، ويعني الفقير الذي لا يظهر فقره للناس(المقريزي، إغاثة الأمة، 103)، كما وصفهم بأهل الخصاصة (المقريزي، 2007م، 150).

إن عدم اهتمام المصادر الإسلامية بالفئات الاجتماعية ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني أو ما يطلق عليهم العامة أو الفقراء يجعل الحديث عنهم يتم في سياق محدد وضمن نطاق النخب الاجتماعية أو في معرض الحديث عنهم، كأن يكون عند الحديث عن أعمال الخير التي يقوم بها أحد السلاطين أو أبنائهم أو الأمراء أو المشائخ كالإنفاق على العامة أو الفقراء، حيث كان السلاطين والأمراء يقربون الفقراء، وينفقون عليهم، ويحرصون على تأسيس المدارس والمساجد والخوانق للصوفية والخانات للسبيل، وترك أوقاف للمجاورين لها، وذلك لمنحهم مظهراً اجتماعياً جيداً، حيث يعتقد بعضهم أن بناء المنشآت الدينية جاء وسيلة للتقرب إلى الناس، وتقديم أنفسهم بأنهم متدينون بينما تصرفاتهم في الواقع تعكس شيئا غير ذلك(محمد، 2011م، 36).

تقدم المصادر التاريخية المطلع عليها نماذج كثيرة للتدليل على ما سبقت الإشارة إليه على سبيل المثال لا الحصر منها: رواية عن السلطان الملك الأشرف أنه لما عزم التوجه إلى عكا أمر بجمع القراء والعلماء والقضاة والأعيان بتربة والده السلطان الملك المنصور، وتصدّق بكمية كبيرة من المال

والثياب، وفرّق على القراء والفقراء مالاً كثيراً، وفرّق في أهل المدارس والزوايا والخوانق والربط مالاً وثياباً، ثم عاد إلى قلعة الجبل واستقل ركابه منها (النويري،2004م، ج31، 125).

كما رُوي عن الصاحب الوزير بهاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن سليم المعروف بابن حنا أنه كان حسن الظن بالفقراء، كثير الإكرام لهم ولا يملّ من حوائجهم، ويتشفع الناس عنده بهم فلا يردهم، وقد بنى هو وأولاده الأبنية العظيمة والمساكن البديعة والمنتزهات، وعمّر مدرسة بزقاق القناديل بمصر، ووقف عليها أوقافاً وكان كثير الصدقة(النويري، 2004م، ج 30، 248- 249؛ ابن كثير، 1992م، ج 18، 327؛ ابن بطوطة، 1997م، 214، 216، 225- 227).

وكان الأمير عز الدين أيبك الأفرم الصالحي أمير جاندار(*) كثير الخير والإحسان إلى خلق الله حيث بنى المدارس والمساجد والجوامع، وله مدرسة موقوفة على طائفة الشافعية في أسنا وهي منطقة من أعمال قوص، وله مدرسة أخرى على ساحل البحر، بنى بجوارها مسجد يجتمع فيه الفقراء القرندلية في شهر رمضان من كل سنة، فيذبح لهم في كل يوم رأس غنم، وما يحتاجون إليه من التوابل والخبز(النويري، 2004م، ج 30، 248- 249).

وذُكر أن الشيخ الصالح ضياء الدين محمد المعروف بالمعبدي كان ينفق على الفقراء الواردين، ويقدم لهم الأطعمة الفاخرة ويفرجهم في المنتزهات(النويري، (د.ت)، ج 33، 185)، ويوجد للفقراء ذكر عند الحديث عن عادة التفرج التي يمارسها العامة عند حدوث احتفال أو مرور لموكب السلطان لحظه خروجه من قصره باتجاه الميدان، أو إلى أي مكان أخر يقصده لاسيما أوقات الخروج المتعلقة بالرحلات اليومية التي يعلم العامة مواعيدها فينتظرونها بهدف التفرج على موكب السلطان(النويري، (د.ت)، ج 33، 13، 177)، أو اغتنام فرصة مروره لتقديم الشكوى له (اليوسفي، 1986م، 371).

وقد ذُكر الفقراء عند الحديث عن الانتفاضات وحالات السلب والنهب التي يقومون بها في حالة اختلال الأمن، منها ما روي عنالخلل الأمني الذي وقع في القاهرة وضواحيها عام (633هـ/1235م) ووصل إلى القلعة حين قامت عصابة من المناسر والشلوح – كما يصفها المصدر- بالقتل والنهب وتعرضوا للعربان عند القلعة وحدث صياح وارتفعت الأصوات، فسمعها السلطان بيبرس وحين جاءه التقرير الصباحي لم يجد فيه ذكر للحادثة، فأنكر على متولي القاهرة عدم

(*) **أمير جاندار:** لقب للذي يستأذن على السلطان والأمراء في أيام المواكب عند الجلوس بدار العدل فلا يسمح بالدخول إلا لمن يثق فيه، (دهمان، 1990م، 20)؛ القرندلية أو القرندرية: هي طائفة معروفة والقرندرية تعني الذين يحلقون لحاهم وحواجبهم نسبة إلى الشيخ جمال الدين الساوي، وقرندرية بالعربية أما بالفارسية فهي قلندرية: وهم جماعة من الدراويش التانهين لا تخلو جماعتهم من تطرف (ابن بطوطة، ج 1، 199).

ذكره لها، فعلل الأمر بأن نوابه وعددهم ثلاثة وأربعون نائباً لم يطلعوه عليها، فأصدر السلطان أمراً بقطع أيديهم فمات بعضهم جراء ذلك (النويري، 2004م، ج 30، 71- 72).

كما ورد ذكرهم كذلك عندما حُملت جثة الأمير جمال الدين آقش الرومي الحسامي إلى القاهرة، فتجمع عدد كبير من الغوغاء والعامة والسوقة –كما ذكر المصدر- تحت القلعة وقاموا بسب الملك المظفر، فأمسك بعضهم وضُربوا وطيف بهم، فلم يرتدعوا مما جعل السلطان يجلس مجلساً عاماً، ويحضر الخليفة المستكفي بالله حيث جدد له البيعة وكتب كتاباً بذلك وقرئ على المنابر فنادى العامة من كل جانب ليس لنا سلطان سوى الملك الناصر (النويري، (د.ت)، ج 32،108- 109)، ويبدو أن سبب رفضهم سلطنة الملك المظفر بيبرس الجاشنكير يرجع لربطهم بين تملكه وقصور نهر النيل عام (709هـ/1309م) المرتبط بتدني الحالة الاقتصادية(ابن تغري بردي، 1997م، ج2، 61).

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه السياق يتعلق برؤية حركات العامة وثوراتهم ما إذا كانت قد شكلت بعداً أيديولوجيا يتضمن موقفا فكريا، أم أنها وكما يعتقد بعض الباحثين مجرد صياح للجوعى(عاشور، 1992م، 27)، ولا تحمل فكرة إصلاحية، وإنما كانت محاولة لإثارة الشغب للحصول على مكاسب مادية أثناء غياب الأمن، مستخدمين أخباراً كاذبة، حيث رُوي أن العامة أثاروا الشغب في الإسكندرية عام (727هـ/1326م) وهاجموا أحد القصاص، فتدخل متولي الإسكندرية وأطلق السهام على العامة، فطلب قاضي الثغر عماد الدين الكندي من متولى الثغر التوقف ولكنه رفض فقال للعامة: قد حل لكم قتالهم، مما أسفر عنه زيادة تحركات العامة التي دفعتهم إلى مهاجمة دار ريس الخلافة وإخراج من بالسجن من معتقلين ومنهم مجموعة من الأمراء، وقتل عدد من العامة في هذه الفتنة، فتدخل السلطان وتمكن من القضاء على التمرد(النويري، (د.ت)، ج 33، 177- 178).

وبينت حادثة أخرى بعض حالات تمرد العامة حيث أخبروا الأمير ايدغمش أن صوفية الأعاجم بخانقاه قوصون يرمون الناس بالنشاب، وأشاعوا أن الأمير ايدغمش أمرهم بنهبها، فنهبوها وخربوها، وهاجموا في يوم آخر بيت القاضي الحنفي البغدادي ونهبوا كل محتوياته ،واعتدوا على القاضي بالضرب وأخرجوه من بيته(ابن تغري بردي، 1997م، 72- 73)، وكان النهب يتم غالباً في حالة حدوث المجاعات، كما حدث ذلك عندما فُقد الخبز وحدثت مجاعة عام (736هـ/1335م)(اليوسفي، 1986م، 300).

تم الربط بين الفقراء وبعض الفئات الاجتماعية الذين أُطلق عليهم مصطلح الطبقات الشعبية، وهم مجموعة كبيرة من الباعة، والسوقة، والسقائين والمكاريين، والمعدمين، أو أشباه المعدمين، وهم يمثلون من وجهة نظر بعضهم جميع الرعايا ممن سكن المدن باستثناء رجال القلم، فيما عرّفهم بعضهم الآخر بأنهم أهل المهن والصنائع والتجار والخدم والجند واللصوص والعيارين، والشطار(الوقاد، 1999م، 23)، بالإضافة إلى المتصوفة وهم من الفقراء الذين سكنوا الزوايا المعروفة في مصر بالخوانق، وقد ذكر ابن بطوطة أن كل زاوية بمصر كانت مخصصة لطائفة معينة من الفقراء، وهم أهل أدب ومعرفة بطريقة التصوف، وقد خُصصت لهم مقادير محددة من الطعام والكسوة، ومرتب شهري قُدر في زمانه ما بين عشرين إلى ثلاثين درهما للشخص الواحد، فضلاً عن الحلوى والسكر والصابون وأجرة الحمام وزيت الاستصباح، وكانت بعض الخوانق مخصصة للعزاب وأخرى للمتزوجين(ابن بطوطة، 1997م، 204)، كما كان بعض من الجند البطالين يقيمون بها(النويري، (د.ت)، ج 32، ص 97).

لقد عمل الفقراء في مهن متعددة منها حرفة الطبخ، والقصابة (الجزارة)، والباقلانيون الذين يبيعون الباقلاء، الرواسون الذين يبيعون رؤوس الأغنام، وصناع الحلوى، واللبانيون الذين يبيعون اللبن ومشتقاته، والخواصون الذين يصنعون القفف من سعف النخيل، والقفاصون الذين يصنعون الأقفاص من الجريد، والحلاقون والفاخرانيون الذين يصنعون الأواني الفخارية وغيرهم، والتي لم يكن مردودها المالي كبيراً مما ساعد على انتشار الفقر(الوقاد، 1999م، 134–139).

اتخذت الطبقات الشعبية من أسوار القاهرة وحدودها مأوى لها، وأقامت أكواخاً خشبية وعزب الصفيح للإقامة فيها، بينما تزايد الحرافيش بشوارع القاهرة، وغطت أجسادهم شبه العارية الثياب المقطعة، وبلغ عددهم بين خمسين ومائة ألف شخص يعيشون في العراء، وكتب الرحالة فريسكوبالدي الذي زار القاهرة عام (785هـ/1383م) أنه كان ينام بها أكثر من مائة ألف شخص في العراء بسبب الحاجة إلى المساكن، وينقل الرحالة البندقي الإيطالي سيمون سيجولي (الذي زار مصر خلال القرن 8ه/14م) عن تاجر مسيحي قوله: أن بها أكثر من خمسين ألف نسمة لا يملكون سقفاً يأويهم ليلاً، فينامون على المصاطب التي تبنى خارج الدكاكين أو المساكن، ولاحظ جوزفانجيستل الذي زار مصر عامي (887- 888هـ/1482- 1483م)، أن كثيراً من الناس يعيشون في خيام المدينة، وفي حفر الأرض بسبب نقص المساكن (عاشور، 1992م، 62- 63).

كما لاحظ الرحالة دؤوب الذي زار مصر أثناء عهد سلاطين المماليك وجود عدد كبير من

الفقراء ليس لهم مأوى في النهار والليل سوى الطرقات، وأنهم يهيمون فيها وأجسادهم شبه عارية، وكان هناك تفاوت في تقدير عددهم حيث قُدروا ما بين خمسين ألف ومئة ألف، وقد اندهش برنارد دي بريدنباخ (القرن 9ه/15م) من كثرة الشحاذين بالقاهرة، الذين أحاطوا به طلباً للإحسان منه ((عاشور، 1992م، 45)، ويعد الحرافيش من بين الفئات التي تصلح أن نطلق عليها مصطلح الطبقات الشعبية وتتكون من المعدمين والمتسولين ممن ليس لهم حرفة محددة معروفة تدر عليهم أموالاً.

تعريف الحرافيش:

تعرف الحرفشة لغوياً: بأنها غلظة أو فظاظة، أو قلة تهديب، وتعني حالة الرجل من سفلة الناس وأراذلهم (دوزي، 1981م، ج 3، ص 135)، ويقال "احرنفش الديك: تهيأ للقتال... وكذلك الرجل إذا تهيأ للقتال والغضب والشر... واحرنفشت الرجال إذا صرع بعضهم بعضاً، والمحرفش للشر: تهيأ له"(ابن منظور، (د.ت)، مادة (حرفش)، 840)، وهي عبارات تدل على الشرير أو الذي يقوم بأفعال شريرة.

ويجمع حرفوش على حرافيش وحرافشة، وهي الكلمة الصحيحة وليس حدفوش كما يستخدمها بعضهم، فيقال: كان ذميم الخلق حرفوشاً، وليس ذميم الخلق حدفوشاً، وفي معجم ألكالا تقابل كلمة حرفوش لفظة (Roncero) وهي لفظة تعني متشرداً، متسكعاً، لأنه يترجم الكلمة إلى زُلاع، وهي عنده كذلك (Mostenco) وتعني كذلك متشرداً ومتسكعاً (دوزي، 1981م، ج 3، 135- 136)، ويعرّف بأنه الذي ليس بصاحب صنعة أو حرفة، ولا يملك دكاناً (دهمان، 1990م، 60).

والحرفوش مصطلح ظهر منذ العهد الأيوبي، وهو يعبر عن فرقة شعبية من الرجالة في الجيش الأيوبي وفق أحد الآراء (محمد، 2011م، 22)، فيما يعتقد آخر أنه لقب اتصل منذ بداية العصر الأيوبي بجماعة من أحط طبقات المجتمع، أكثرهم من الشحاذين والمعوقين والمصابين ببعض العاهات، تميزوا بألبستهم الرثة ونزعتهم إلى الهرطقة واستعدادهم للثورة والفتنة في كل ظرف، ويُعتقد أن الحرافيش كانوا موجودين قبل هذه التاريخ ولكنهم حملوا أسماء مختلفة مثل: العيارين والشطار والزعار وغيرها(الخطيب، 1996م، 141)، واستمروا موجودين خلال عهد المماليك (النويري، (د.ت)، ج 33، 10، 12؛ اليوسفي، 1986م، 300، 398- 399، 450).

بيد أن كل حي توجد له خصوصية مصانة بفعل شبان ينظمون أنفسهم في شكل مجموعة (زعار- عيارون- فتيان) لهم بعض المثل الأخلاقية، وتصفهم السير الشعبية بالشجاعة والمروءة، ومن

مهامهم تحقيق مآرب العامة كلما دعت الضرورة، فهم مجموعة من الصعاليك والشطار والفتيان والزعار والحرافيش وأصحاب المهن الحقيرة وأشباهم من المعدمين والفقراء والجياع والعاطلين الذين عاشوا في فقر، ولهم القدرة على الاقتصاص من الفئة الأعلى سياسياً واجتماعياً عن طريق اللصوصية والسيف أو التدبير وبمقدورهم تهييج العامة بشكل جماعي (عاشور، 1992م، 97).

نماذج من تنظيمات الفقراء في العهد المملوكي:

نلمس من خلال بعض الروايات أن الفقراء نجحوا في تنظيم أنفسهم في جماعات محددة تحمل فكرة واضحة خلال العهد المملوكي، فقد ذكرت رواية تعود لعام (706هـ/1306م) أن فقيراً أعجمياً اسمه براق جاء إلى دمشق ومعه مجموعة من الفقراء، وكان لهم شعار يتمثل في حلق اللحية مع الإبقاء على الشارب، ويرتدون كلاوت من اللباد الأبيض وفوقها عمامة وفوق الكلاوت قرون ومعهم أجراس، فأنزلهم نائب السلطنة بالمنيبيع، ورتب لهم راتباً كثيراً ثم توجه براق إلى القدس ورغب في دخول الديار المصرية فلم يؤذن له فرجع، وكان لهم عقوبات منها أن من أخر الصلاة عن وقتها ضرب أربعين سوطاً، وتذكر رواية أخرى أن الشيخ تقي الدين الرجيحي بن سابق بن هلال بن يونس كان شيخ الفقراء اليونسية بدمشق، الأمر الذي يرجح وجود نوع من التنظيم لبعض الفقراء في بعض ولايات الدولة المملوكية (النويري، (د.ت)، ج 32، 91، 101)، كما يذكر أن الشيخ نجد الدين الاقصرائي نسبة إلى مدينة أقصرة من بلاد الروم كان يلقب بشيخ شيوخ الفقراء بديار مصر (ابن بطوطة، 1997م، ج 1، 219)، مما يدلل على وجود محاولات تنظيمية داخل مصر نفسها.

الحرافيش خلال العهد المملوكي:

أطلق مصطلح الحرافيش في عهد المماليك على مجموعة من الفقراء الذين امتهنوا النهب والسرقة،وانتظموا في تنظيمات شعبية (ابن دقماق، 1985م، ج 2، 142، 176)، ولعل أول ذكر لهم في المصادر المطلع عليها كان في عهد السلطان الظاهر بيبرس وتحديداً عام (661هـ/1263م)، وذلك حين غلت الأسعار، وعدمت الغلة، فجمع السلطان الحرافيش وعدهم، وقسمهم فأخذ لنفسه خمسمائة، ولولده الملك السعيد خمسمائة، ولنائبه بيبلكالخازندارثلاثمائة، وفرق البقية على الأمراء، وأمر يعطى كل حرفوش في كل يوم رطلين خبز (ابن دقماق، 1985م، ج 2، 142، 72)، كما أنهم كانوا يترصدون الأمراء في الطرق، ويستهزئون بهم في حالة تعرضهم للمصادرة من قبل الجهاز الإداري (ابن الفرات، (د.ت)، ج 8، 177).

وقد ذكر ابن بطوطة أن الحرافيش "طائفة كبيرة أهل صلابة وجوه ودعارة" (ابن بطوطة،

1997م، ج 1، 214)، كانوا يحصلون على معونة من الأمراء، مثل: الأمير طُشط الذي سجنه السلطان قلاوون "فاجتمع من الحرافيش آلاف ووقفوا بأسفل القلعة، ونادوا بلسان واحد: يا أعرج النحس، يعنون الملك الناصر سيف الدين قلاوون أخرجه فأخرجه من محبسه"(ابن بطوطة، 1997م، ج 1، 214)، الأمر الذي يدل على كبر حجم الحرافيش، وقدرتهم على الضغط على السلاطين للوصول إلى بعض الاستحقاقات والمطالب، رغم وجود من يعتقد أن الحرافيش لم يتمكنوا من إلزام السلاطين بتحقيق مطالبهم (الوقاد، 1999م، 164) ، وهو ما تنفيه رواية ابن بطوطة السابقة.

أصبح الحرافيش أصحاب سطوة تخشاها السلاطين (الوقاد، 1999م، 44)، وقد استفاد العوام من منازعات أمراء المماليك الذين حاولوا اكتساب العامة إلى جانبهم كما حدث عام (707هـ/1307م) وكذلك حينما اشتدت المنافسة بين الناصري ومنطاش عام (781هـ/1379م) فتقرب منطاش من العوام (الوقاد، 1999م، 45)، أضف إلى ذلك انضمام بعض الأمراء إلى الحرافيش كالأمير بيليك الذي كان أحد مماليك السلطان بيبرس وحين أصبح فقيراً انضم إلى الحرافيش (ابن إياس، 2008م، ج1، ق 2، 99، 112)، فضلاً عن علاقة الأمير طشط بالحرافيش (ابن بطوطة، 1997م، 24).

ويُعتقد أن تزايد عدد الحرافيش جاء نتيجة سياسة الدولة الاقتصادية، والتي أسهمت في زيادة الضرائب المفروضة على الفئات المعدمة، مما دفع كثيراً منهم إلى هجرة قراهم باتجاه المدن وتحولهم إلى حرافيش (المقريزي، 2007م، 118).

لم يكن الحرافيش مجرد مجموعة فقيرة دافعت عن حقوقها باستخدام عدة وسائل منها التدخل في عدم تنفيذ العقوبات التي حكم بها السلاطين على بعض الأمراء الذين كانوا يقدمون الدعم للحرافيش، وإنما امتهنوا السلب والنهب في حالات الحرب، حيث يبدو أنهم كانوا يرافقون الجيوش المملوكية بهدف الحصول على جزء من الغنائم عن طريق السلب، فقد ورد في أحداث عام (680هـ/1281م) أنهم رافقوا جيش المماليك لمحاربة المغول في الشام، ونهبوا كميات كبيرة من الأقمشة والأمتعة والخزائن والسلاح (ابن تغري بردي، 1992م، ج 7، 259).

إن عمل الحرافيش في السلب والنهب قد لا يكون مبرراً كافياً لتغليب صفة العشوائية عليهم، إذ يبدو أنهم حاولوا تنظيم أنفسهم في شكل مشيخة، يقودها شخص منهم حيث ذكر ضمن أحداث عام (850هـ/1446م)، أن شخصاً اسمه حسن تولى المشيخة، بعد شخص آخر، اسمه أبوبكر عن طريق بذل مال له (السخاوي، 2002م، ج 1، 303)، مما يعطيها صفة تنظيمية، وإن كانت

بدايتها، قد اتسمت بشيء من العفوية، رغم أن بعضهم يعتقد أن السلاطين قد استحدثوا لكبيرهم منصب سلطان الحرافيش بهدف ضبط هذه الجماعة من باب الحد من طغيانهم تجاه الدولة نتيجة نزعتهم للهرطقة واستعدادهم للثورة والفتنة في كل ظرف (الخطيب، 1996م، 141).

وتعتقد الباحثة أن تنظيم الحرافيش يشبه إلى حد كبير العيارين والشطار، الذين ظهروا في بغداد خلال الصراع الذي دار بين الأمين والمأمون، فقد نشأت تفسيرات كثيرة لظهورهم، منهم من يجعلهم حركة اجتماعية ثورية بين العامة، ظهرت بسبب التباين الاقتصادي، وسوء الوضع المعيشي، مما يصنف ثورتهم بأنها جاءت ضد الطبقة الثرية، والتجار في الأسواق، والسلطة وممثليها، فيما يرى أخر أنهم كانوا فئة فقيرة من الطبقة العامة المحرومة، التي وقفت في مواجهة الطبقة المترفة الغنية، لذا كانت في بدايتها عبارة عن تجمعات بشرية غفيرة، تعاني غلاء المعيشة ويمزقها الجهل والتشرد، وتهدف إلى تحسين أوضاعها المهنية الاقتصادية والاجتماعية (الدوري، 1995م، 108–111؛ عارف، 2011م، مج 7، ع 25، 154).

كما أنها لا تختلف في توجهها عن تنظيم الصعاليك الذي قاده عروة بن الورد، فقد كان يُسمى عروة الصعاليك، لأنه كان يجمع الفقراء في حظيرة فيرزقهم مما يغنمه، (ابن منظور، (د.ت)، مادة (صعلك)، ص 2452)، حيث يعتقد أن وجود القيادة أو الزعامة كان من أجل دوره في توزيع ما يحصلون عليه من أموال بطريقة عادلة عليهم، ولهم اهتمام بالفقراء والأقوياء منهم يهتمون بالضعفاء محققين نوعاً من التآلف والتضامن الاجتماعي (Gibb T. p 54 Note 169، ابن بطوطة، 1997م، ج 1، 214).

بدأ الحرافيش يميلون إلى تنظيم صفوفهم وتبني رؤى وأفكار جديدة ثورية تحمل مفاهيم نفعية من خلال الاستعانة بقيادات من المماليك السلطانية، ولعل ذلك يرجع إلى وجود مصالح مشتركة لدي الطرفين، إذ يبين أحد النصوص ضمن أحداث عام (841هـ/1437م) أن أحد المماليك السلطانية وهو دولات خُجا الظاهري والي القاهرة ومحتسبها، الذي يرجع أصله إلى الجنس التركي، ويعتبر من جملة الحرافيش المماليك السلطانية، حيث يعطي هذا النص للحرافيش بعدا أخر من خلال تصنيفهم بأنهم حرافيش المماليك السلطانية، الأمر الذي يدل على وجود تصنيفات مختلفة للحرافيش من بينها الحرافيش السلطانية، وتضيف الرواية وصفاً للحرفوش دولات خُجا بأنه من أوباش مماليك الظاهر برقوق، ولعل تلك الصفة تنبع من سوء الخلق الذي اتصف به (ابن تغري بردي، 1992م، ج 14، 369- 370).

إن اختيار الحرفوش دولات خُجا رغم صفاته السيئة لبعض المناصب في دولة المماليك يرجع لسياسته في قمع المفسدين حيث ولاه السلطان الأشرف الكشف ببعض الأقاليم، فأباد المفسدين وقويت حرمته، فصار ينقله من وظيفة إلى أخرى حتى ولاه القاهرة مرتين ثم ولاه الحبسة بها (ابن تغري بردي، 1992م، ج 14، 370).

إن شخصية الحرفوش دولات خُجا مثيرة للجدل بشكل كبير، إذ إنها تطرح تساؤلات متعددة حول النظام المملوكي من ناحية، وهي معبرة من سياسة دولة المماليك من ناحية ثانية، فابن تغري بردي يصف الحرفوش دولات خُجا بأنه كان جاهلاً وظالماً وفاسقاً وخبيثاً، وأنه ولي حسبة القاهرة رغم عدم إسلامه (ابن تغري بردي، 1992م، ج 14، 274، 370)، رغم أن الحسبة ولاية قائمة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمن شروط المحتسب أن يكون عالماً من أهل الاجتهاد ليجتهد رأيه (الحنبلي، 2000م، 285)، ومن المنطلق الشرعي لا يمكن تولية الحسبة لمحتسب غير مسلم، ولكن بسبب إعراض السلطان عن الاهتمام بها أصبح المحتسب يقدم رشاوى لتوليها، ولم يعد لها أهمية بين الناس (الماوردي، (د.ت)، 339)، ولعل ذلك ما دفع السلطان الأشرف برسباي إلى اختيار الحرفوش دولات خُجا لمنصب الحسبة، حيث تذكر الرواية أن الطاعون الذي انتشر في القاهرة جعل الناس تميل إلى القول بأن السبب يكمن في انتشار المفاسد بها مما جعل السلطان الأشرف برسباي يختار دولات خُجا لمنصب الحسبة، الأمر الذي نتج عنه منع النساء من الخروج للأسواق بسبب تبرجهن، وأذن للإماء والعجائز فحسب بالخروج لقضاء الحوائج ومنع السيدات من الخروج إلا للحمامات العامة على ألا يبقين بها إلى الليل (ابن تغري بردي، 1992م، ج 14، 274- 275).

تقدم رواية ابن تغري بردي دلائل عن الخلل الذي نشأ في نظام التربية المملوكي والذي بدأ واضحا في عهد المماليك الجراكسة، فالمماليك السلطانية يمثلون العمود الفقري للجيش المملوكي، وترجع قوتهم إلى تلقيهم تربية جيدة في الطباق أتاحت لهم الحصول على تربية راقية ذات مستوى عال ومحترف في الفنون القتالية فضلا عن حفظهم القرآن الكريم وتعليمهم أحكام الدين الإسلامي (ضومط، 1980م، 29).

إن إدراج أوباش المماليك السلطانية في نظام الحرفشة يجعل تنظيمهم لا يمثل فقط وجهة نظر الفقراء أو العامة، وإنما يمثل وجهة نظر كل من له مصلحة من الجند البطالين الذين لم يتحصلوا على أخباز أو ممن أراد الحصول على مكاسب معينة من خلال الانضمام إليها (النويري، (د.ت)، ج33، 10).

ولعل الربط بينهم وبين عملية النهب التي تناولتها المصادر جاءت بسبب الرغبة في تشويه الهدف الذي نادى به الحرافيش، لاسيما والحرافشة كانت تنظيما يفوق ما يمكن اعتباره حركة عرضية، فقد أورد ابن إياس في أحداث عام (793هـ/1391م) وفاة علي بن علي الجعيدي، الذي وصفه بسلطان الحرافيش، وله حرمة وافرة عليهم، فلم يخلفه أحد بعده (ابن إياس، 2008م، ج1، ق 2، 442)، مما يدل على قوة تنظيمهم، وكثرة أعدادهم (ابن بطوطة، 1997م، 214)، وإن كان النص يرجح أن تنظيم الحرافيش قد اختل وضعف بعد عام (793هـ/1391م).

ويمكن استنتاج أن تنظيم الحرافيش، قد بدأ باعتباره حركة قام بها الفقراء، بهدف محاولتهم تحسين وضعهم المعيشي، من خلال الحصول على القوت، باستخدام النهب والسلب، ولكنه تحول إلى حركة تحمل فكراً ثورياً، مما جعله يزداد قوة بفعل من انضم إليه، ممن لديهم مطالب محددة، تتجاوز الحصول على الغذاء، إذ كانت لهم مواقف أخرى منها رأيهم في سياسة السلطان الناصر محمد بن قلاوون مع النصارى، وذلك في أحداث عام (721هـ/1321م) (النويري، (د.ت)، ج33، 12)، كما أن الدولة أسهمت في تزايد عدد المنضمين له، بسبب عدم محاولتها معالجة الفقر الذي عاني منه كثير من المصريين آنذاك، من فئات اجتماعية واقتصادية مختلفة، واقتصرت معالجتهم على إعطائهم القوت، لاسيما خلال الأزمات، ولم تقدم معالجة واضحة ومحددة، تقضي من خلالها على حالة الفقر التي عاني منها المصريون بسبب عدم قدرتها أو رغبتها في معالجتها(*).

كانت أعمال الخير والإحسان التي تقوم بها السلطة الحاكمة من السلطان والأمراء والأغنياء تهدف إلى السيطرة على الخلل الاجتماعي الذي يسببه الفقراء لاسيما العاطلون منهم وهي على شكل صدقات ذات دور مهم في حياة الفقراء، وكفلت الأوقاف حياة طيبة لطلاب العلم ورواتب شهرية ومخصصات سنوية بالأعياد ومقررات الخبز واللحم، كما أن كثيراً من أموال الأوقاف تنفق على يتامى المسلمين على شكل رواتب نقدية أو أطعمة (محمد، 2011م، 115- 116، 125).

استخدم الفقراء أساليب كثيرة للتعبير عن سخطهم ومعارضتهم للسلطة الحاكمة منها المظاهرات التي تملأ الشوارع في حالة انعدام الحصول على المواد الغذائية والمجاعات فضلاً عن السخرية باستعمال الرموز والأشعار والأمثال الشعبية أو خيال الظل (محمد، 2011م، 130-

(*)معظم المعالجات التي قام بها السلاطين تمثلت في تفريق الطعام على الفقراء أو دعم السعر بصورة مرحلية فضلا عن التعديل الضريبي الذي لا يستمر فترة طويلة، وإنما يكون قد وضع لأجل امتصاص نقمة العامة؛ ينُظر: ابن دقماق، 1985م، ج2، 72، 237؛ المقريزي، 1997م، ج 2، 5؛ ابن إياس، 2006م، 117-118.

131)، كما أنهم شكلوا خطراً على بعض رجالات الدولة بسبب سياستهم التعسفية، مما جعل الدولة تلجأ إلى دفن الولاة الظالمين في مقابر النصارى خوفا عليهم من استخراج جثتهم وحرقها، وقام العوام بثورة عام (820هـ/1417م) بسبب ظلم واليهم فحلقوا لحيته وشهروه على جمل والمغنيات تغني عليه ثم قتلوه، وجعل السلاطين للفقراء نصيبا من ثروتهم للتزلف لديهم منها تغسيل موتاهم وتوزيع الخبز عليهم (عاشور، 1992م، 46).

لقد عالج سلاطين المماليك الاضطرابات التي قامت بها الطبقات الشعبية بعدة طرق تمثلت الأولى في إجبار الحرافيش على العمل بالسخرة في بناء الجسور السلطانية أو العمارة كنوع من العقوبة على تجاسرهم على القيام بأعمال معارضة للسلطة الحاكمة (النويري، (د.ت)، ج33، 19- 178؛ اليوسفي، 1986م، 450).

والثانية: اتسمت بتفريق الهبات على الحرافيش أو توزيعهم على الأمراء للإنفاق عليهم أثناء حدوث مجاعات، وهو ما حدث في عهد السلطان بيبرس وتحديداً عام (661هـ/1263م) (ابن دقماق، 1985م، ج2، 72)، وفي عام (912ه/1506م) أمر السلطان قنصوه الغوري "بأن تجمع الفقراء والحرافيش عند سلم المدرج، فاجتمع هناك الجمّ الغفير من الفقراء والحرافيش، ونزل السلطان بنفسه...وصار يعطي لكل إنسان من الفقراء من رجل وامرأة، وكبير وصغير أشرفياً ذهباً، فوقع الازدحام بين الفقراء حتى قتل منهم في ذلك اليوم ثلاثة أنفار من شدة ازدحامهم" (ابن إياس، 2008م، ج 4، 94)، كما قام عام (914ه/1508م) "بجمع الحرافيش فاجتمع هناك السواد الأعظم من الرجال والنساء، ففرّق في كل واحد منهم نصفين فضة، فقيل أنه فرّق في ذلك اليوم نحواً من أربعمائة دينار" (ابن إياس، 2008م، ج 4، 141).

أما الطريقة الثالثة فجاءت على شكل التخفيف من العبء الضريبي عن طريق إلغاء بعض الضرائب بين الفترة والثانية، ومن بين الضرائب التي تم إلغاؤها في مراحل تاريخية مختلفة زكاة الدولبة، ومكس مقرر الحوائص والبغال، ورسوم الولاية، ومقرر السجون، وحقوق السودان، وضمان القراريط، ومكس القمح، ومقرر رسوم الأفراح، وضمان الأغاني، وحقوق القينات، ومكس ساحل الغلة، ومكس مقرر الأردب، ومتوفر الجراريف، وضمان بحيرة البقر في القاهرة، ومكس نصف السمسرة، وكشف المراكب وتعريف الغلال بمنية ابن خصيب وهي ضريبة تجبى من أهل البرلس وشوري وبلطيم على صيدهم الأسماك، وضمان المزر وهو نبيذ مُصنّع من الذرة والقمح والشعير، وضمان الحشيش والخمور، ورسوم الولاية من أعمال الدقهلية والمرتاحية، وزكاة الدولة، ومكس المبشر،

وجباية وفاء النيل التي تجبى من كل أهل مصر، ومقرر طرح الفراريج، ومقرر الفرسان والأقصاب والمعاصر، ومقرر المشاعلية وغيرها(ابن دقماق، 1985م، ج 2، 155، 238؛ ابن أيبك الدواداري، 1970م، 92؛ المقريزي، 1998م، ج1، 256- 228، 304- 307؛ المقريزي، 1997م، ج 2، 122)، مع ملاحظة أن هناك تذبذب في مسألة الإلغاء وإعادة فرض نفس الضرائب كلما احتاجت الدولة إلى الأموال، وكانت هذه الضرائب تشكل عبئاً كبيراً على دافعي الضرائب الذين كان معظمهم من الفقراء.

لقد قامت الدولة بتقديم بعض الخدمات المجانية للفقراء بالإضافة إلى بناء بعض المؤسسات الخيرية كالخوانق وغيرها، فقد كان من بين العمائر الخدمية البيمارستانات المخصصة للصدقة التي يحصل المرضى من الفقراء على العلاج المجاني فيها، فضلاً عن حصولهم على الأدوية دون مقابل (اليوسفي، 1986م، 355).

حاول السلاطين القضاء على الفساد الذي كان عاملاً مهماً في زيادة المظالم كالمكوس والضرائب، فعملت الدولة على مهاجمة أوكار الفساد للتفريج عن العامة، وطبقت إجراءات اقتصادية من جانبها: كالتسعير، وإلزام الخبازين والطحانين بفتح حوانيتهم، فضلاً عن دور المحتسب في مراقبة السوق ومعاقبة الأشخاص الذين لا يلتزمون بأعمالهم بصورة صحيحة حيث يقوم المحتسب بختم القدور، ومراقبة المكاييل والموازين، ومتابعة المطففين، وفحص الخبز للتعرف على وزنه وغيرها من الأعمال التي يقوم بها (محمد، 2011م، 153).

ويتضح من الروايات التاريخية المطلع عليها، وجود دور كبير للحرافيش في الفوضى الداخلية التي تحدث بين الحين والآخر ضد بعض السياسات التي يطبقها سلاطين المماليك، وذلك بالمشاركة في الفتن التي جاءت رداً على بعض تصرفات بعض أمراء المماليك ضد الفئات الشعبية، أو في محاولة للتسبب بحدوث فتنة تسهم في وجود حالة من الفوضى تساعدهم على القيام بعمليات نهب لما يمكن الوصول إليه من أموال تخص مجموعات متنوعة من الفئات الاجتماعية مثل الأمراء والتجار وغيرهم (محمد، 2011م، 140- 142)، وتكمن خطورة بعض انتفاضاتهم في أنها تتم في حالات الحرب، الأمر الذي يربك الجيش ويسهم في حدوث حالة تمرد (اليوسفي، 1986م، 398- 399).

ويمكن القول بأن دافع الاضطرابات قد يكون محاولة لتفريغ مشاعر السخط والتمرد الكامنة في نفوسهم ضد رموز السلطة بسبب أن مظاهر التكافل الاجتماعي التي يقوم بها السلاطين

تجاه فئة الحرافيش لم تكن ثابتة ودورها مؤقت يعمل على التخفيف من أعبائهم الاجتماعية والاقتصادية دون معالجتها (الوقاد، 1999م، 166).

إن المحاولات الإصلاحية التي قام بها السلاطين لم تكن معالجات نهائية، وإنما ترتبط بالحالات التي تمت معالجتها وتتسم في بعض الأحيان بأنها قابلة للتجريب، ويمكن تقديم نموذجاً يرجع لعهد السلطان الظاهر بيبرس تمثل في مجموعة إجراءات اعتمدها عندما ارتفعت الأسعار عام (662هـ/1263م) منها: أنه وضع أسعاراً للسلع الغذائية مما نتج عنه زيادة الأسعار وفقدان الخبز من الأسعار، ثم عقد اجتماعاً مع الفقراء عند أبواب القلعة حيث تبين له من خلال المناقشة خطأ سياسته، فذهب إلى دار العدل وألغى تسعير السلع الغذائية، وأصدر أمراً بفتح الأهراء وأن يباع مقدار خمسمائة أردب مقسماً على ويبتين(*) لكل فقير لاسيما الضعفاء والأرامل، وطلب من الحجاب إعداد قوائم بأسماء الفقراء الموجودين عند أبواب القلعة، وأرسل آخرين لإعداد قوائم بالفقراء المقيمين في القاهرة والفسطاط وحواضرهما، كما قام بتقسيم الفقراء إلى مجموعات، فأخذ لنفسه مجموعة ولنواب ابنه السعيد مجموعة أخرى، وأعطى لكل أمير وفق إمكانياته مجموعة منهم، وكذلك الأجناد ومماليك الحلقة والمقدمين والبحرية وذلك للإنفاق عليهم لمدة ثلاثة أشهر على أن يعطى كل فقير نصف درهم، ويبدأ الإنفاق في اليوم التالي (النويري،2004م، ج 30، 59)، وقد نتج عن سياسته انخفاض في الأسعار وكثرة في الخبز (النويري،2004م، ج 30، 60).

بين نص للمقريزي مؤرخ بعام (696هـ/1296م)، وذلك عند حديثه عن الغلاء الذي حدث في عهد السلطان كتبغا، أنه قد سبق حدوث الغلاء مجموعة من المعالجات وذلك عام (695هـ/1295م)، تضمنت خطوات منها كسر بحر أبي منجا قبل آوانه بثلاثة أيام، خوفاً من نقص المياه في نهر النيل، وإخراج الغلال من الأهراء، وتفريقها على المخابز والجرايات، حيث حددت لكل صاحب جراية ست جرايات في شهرين، ومصادرة الولاة والمباشرين، وطرح البضائع على التجار بأثمان عالية (المقريزي، 2007م، 106- 107)، ويبدو أن هذه السياسة لم تنجح، لذا حدث الغلاء عام (696هـ/1296م)، وساءت الحالة المعيشية، واختفت السلع الغذائية، أمر السلطان بجمع الفقراء وذوي الحاجات وفرقهم على الأمراء، فأرسل إلى أمير المائة مائة فقير، وإلى أمير الخمسين خمسين فقيراً، ولأمير العشرة عشرة فقراء(المقريزي، 2007م، 109).

(*) الويبة: مقياسحجم قدره أربعة وعشرون مُداً، (دهمان، 1990م، 156).

أسهمت سياسة طرح البضائع على التجار في الإضرار بالتجار الصغار، مما أدى إلى انتقال الأغنياء ممن خسر أمواله إلى الطبقة الفقيرة، بالإضافة إلى انعكاس ذلك الأمر بشكل مباشر على الأسعار، كما أن الشراقي(*) يؤدي بطبيعة الحال إلى تناقص الغلات الزراعية بما يؤثر على العامة.

على أنه قد لا يكون من الصواب ربط الحرفشة بالانهيار الاقتصادي لدولة المماليك، ذلك أننا نجد هذه الفئة موجودة حتى خلال مراحل ازدهارها، إذ إن المرحلة الأولى من حكم المماليك قد شهدت انتعاشاً اقتصادياً مهماً ولكن ذلك لم يمنع من وجود أزمات أفرزت انتفاضات ضد الوضع الاقتصادي (النويري،2004م، ج 30، 59- 60).

لقد أصبح التدهور الاقتصادي في مصر خلال النصف الثاني من حكم المماليك والمعروف بحكم المماليك الجراكسة واضحاً بسبب قصور الإنتاج الزراعي عن الوفاء بحاجة البلاد من ناحية، وكثرة اختفاء الخبز والقمح بشكل ملحوظ من ناحية ثانية (محمد، 2011م، 27)، إذ اعتبر الخبز مؤشراً مهماً يوضح استقرار أحوال الطبقات الشعبية اليومية، وهو ما دعا المصادر التاريخية إلى الاهتمام بالحديث عنه وعن توفر القمح من عدمه، وذكرت أن الخبز كان متوفراً في النصف الأول من عصر المماليك، في حين عانت الأسواق من نقصه في النصف الثاني منه (الوقاد، 1999م، 133- 134)، فضلا عن تقلص النشاط التجاري الداخلي، وانكماش السوق، وانهيار النظام النقدي، الأمر الذي أدى إلى حدوث الفتن والاضطرابات، وفقدان الحكام السيطرة على مقاليد الأمور.

ساعدت عوامل كثيرة على خراب واضمحلال القرى من أهمها: انقطاع مياه الري من الوصول إليها وغرق المساكن لارتفاع الفيضان، أو قطع جسور النيل، وتسلط الرمال على أرض القرى المجاورة للصحارى، نتيجة الرياح بالإضافة إلى الضرائب الهائلة، وتكليف الأهالي بأعمال السخرة (محمد، 2011م، 25)، مما دفع بعض الطبقات الشعبية إلى الانضمام إلى الحرافيش، وكانت الضرائب سبباً من الأسباب الأساسية في إثارة الطبقات الشعبية حتى وإن كان فرضها جاء بسبب تجهيز الجيش للدفاع عن البلاد (الوقاد، 1999م، 126- 127).

أسفر اعتماد اقتصاد مصر على فيضان نهر النيل في تشارك كل المجتمع المصري بمختلف طبقاته في الأزمات التي يخلّفها انخفاض معدل المياه فيه، وبذلك يصبح الفقر حالة مجتمعية وليست فردية فضلا عن أنها مؤقتة تنتهي بعودة نهر النيل إلى معدله الطبيعي، ولكن تأثيرها يختلف

(*) **الشراقي**: كل أرض لم يصل إليها الماء، إما لقصور النيل أو علو الأرض، أو سُد طريق الماء عنها، (المقريزي، 1998م، ج 1، ص 289).

باختلاف القدرة المالية لكل فئة من المجتمع، ونتج عن حالة الفقر التي عاشها الحرافيش بأن تحولوا إلى التسول، وأصبحت كلمة الحرافيش في العهد المملوكي ذات مدلول عام، أطلق على كل الفقراء سواء كانوا من الحرافيش في المدلول الخاص أو السوقة وأصحاب الحرف الدنيئة(محمد، 2011م، 22، 38).

لم يستمر تنظيم الحرافيش في المحافظة على أفكاره، وإنما بدأ الحرافيش يمتهنون التسول أو الشحاذة، حيث ذكر السبكي أن "كثير من الحرافيش اتخذوا السؤال صناعة فيسألون من غير حاجة ويقعدون على أبواب المساجد يشحذون المصلين ولا يدخلون للصلاة معهم" (السبكي، 1980م، 212).

لقد احترف بعض الحرافيش التسول في الأماكن العامة بخاصة المساجد في أيام الجمع والأعياد، مستخدمين كشف عوراتهم لاستدرار عطف الناس، واتخذ بعضهم مظاهر التدين الزائفة لاسترقاق قلوب المارة، وكانت عادة التسول تبدأ بالشحاذة بالحاجة ثم تتحول إلى حرفة (محمد، 2011م، 95- 96).

وقد انتقد السبكي الشحاذة التي مارسها الحرافيش في الطرقات مبيناً أحوالهم في نص مهم جاء فيه "كان من الممكن أن يخرس لسانه فيعجز عن السؤال ويقعده فيعجزه عن السعي ويقطع يديه فيعجز عن مدها إلى غير ذلك، فعليه أن لا يلحّ في المساءلة بل يتقي الله سبحانه ويحمل في الطلب، وكثير من الحرافيش اتخذوا السؤال صناعة فيسألون عن غير حاجة، ويقعدون على أبواب المساجد يشحذون المصليين ولا يدخلون للصلاة معهم، ومنهم من يقسم على الناس في سؤاله بما تقشعر الجلود عن ذكره وكل ذلك منكر، وبعضهم يستغيث بأعلى صوته لوجه الله: فلس، وقد جاء في الحديث لا يسأل بوجه الله إلا الجنة، وبعضهم يقول بشيبة أبي بكر: فلس، فانظر ماذا يسألون من الحقير وبما يستشفعون من العظيم، ويراهم النصارى واليهود ويرون المسلمين وربما يعطوهم شيئا فيتشمتون ويسخرون، وربما كان المسلم معذوراً في المنع والكافر لا يفهم، إلا أن المسلمين لا يكترثون بذلك ورأى في مثل هذا الشحاذ أن يضرب بالسياط حتى يرجع عن ذكر الله تعالى، وذكر شيبة أبي بكر ونحو ذلك في هذا المقام، ومنهم من يكشف عورته ويمشي عرياناً بين الناس يوهم أنه لا يجد ما يستر عورته إلى غير ذلك من حيلهم ومكرهم وخديعتهم"(السبكي، 1980م، 211- 213).

كان لانتشار الفقر والفاقة واليأس في أواخر العهد المملوكي دور في إقبال كثيرمن الناس على التصوف فراراً من ظلم المماليك، فضمت الخوانق والربط والزوايا عدداً كبيراً من الدخلاء الذين انخرطوا في التصوف فراراً من الحياة القاسية، وليس رغبة في الانقطاع للتدين، فانصرفوا عن

الدين، وبحثوا عن ملذات الحياة حتى أن أحدهم يرتبط بأكثر من خانقاه طمعاً في المال (عاشور، 1992م، 193).

الخاتمة:

إن عدم اهتمام المصادر التاريخية بالنخب الاجتماعية لا يعني عدم وجود معلومات عن بقية الطبقات الاجتماعية التي ظهرت في مصر خلال العهد المملوكي، ومن بين هذه الفئات الاجتماعية المهمشة نجد الحرافيش، وهو مصطلح أُطلق في الفترة الأيوبية على فرقة شعبية من المشاة الرجالة الذي يرافقون الجيش الأيوبي، ثم أصبح يعبر عن فئة من الشحاذين والمعوقين والمصابين ببعض العاهات، والتي تعتبر من أحط طبقات المجتمع، الذين تميزوا بألبستهم الرثة ونزعتهم إلى الهرطقة واستعدادهم للثورة والفتنة في كل ظرف، وامتهنوا النهب والسرقة.

ظهر أول ذكر للحرافيش في عهد المماليك خلال عهد السلطان الظاهر بيبرس، وهم مجموعة فقيرة دافعت عن حقوقها باستخدام عدة وسائل منها التدخل في عدم تنفيذ العقوبات التي حكم بها السلاطين على بعض الأمراء الذين كانوا يقدمون الدعم للحرافيش، كما أنهم امتهنوا السلب والنهب في حالات الحرب، ويبدو أنهم كانوا يرافقون الجيوش المملوكية بهدف الحصول على جزء من الغنائم عن طريق السلب.

لقد تمكن الحرافيش من تنظيم أنفسهم في جماعات تحمل فكرة واضحة خلال العهد المملوكي، وكان لهم قيادات تدافع عن مصالحهم، كما كانت لهم مشيخة يقودها شخص منهم حيث ذكر ضمن أحداث عام (850هـ/1446م)، أن اسمه كان حسن، وأنه تولى المشيخة بعد شخص آخر اسمه أبوبكر عن طريق بذل مال له، ويُعتقد أن السلاطين قد استحدثوا لكبيرهم منصب سلطان الحرافيش بهدف ضبط هذه الجماعة من باب الحد من طغيانهم تجاه الدولة نتيجة نزعتهم للهرطقة واستعدادهم للثورة والفتنة في كل ظرف.

استطاع الحرافيش تبني رؤى وأفكار جديدة ثورية تحمل مفاهيم نفعية من خلال الاستعانة بقيادات من المماليك السلطانية من بينهم دولات خُجا الظاهري أحد المماليك السلطانية، الذي كان والي القاهرة ومحتسبها حيث تولى الحبسة عام (841هـ/1437م)، وتبين الروايات التاريخية أنه كان من أوباش المماليك السلطانية، لذا أصبحت الحرفشة تمثل وجهة نظر كل من له مصلحة من الجند البطالين الذين لم يتحصلوا على أخباز، أو ممن أراد الحصول على مكاسب معينة من خلال الانضمام إليها.

لقد بدأ تنظيم الحرافيش كحركة قام بها الفقراء لتحسين وضعهم المعيشي، والحصول على القوت باستخدام النهب والسلب، ولكنه تحول إلى حركة تحمل فكراً ثورياً، وازداد قوة بفعل من انضم إليه ممن يحمل فكرة تتجاوز مجرد الحصول على الغذاء.

ساعدت الدولة في تزايد عدد المنضمين للحرافيش نتيجة عدم محاولتها القضاء على الفقر الذي عانى منه كثير من المصريين آنذاك بطريقة ناجحة، حيث اقتصروا على إعطائهم القوت خلال الازمات، دون تقدم معالجة واضحة ومحددة للتخلص من الفقر، بسبب عدم قدرتها أو رغبتها في ذلك.

وكان من بين المعالجات القضاء على الفساد في الجهاز الإداري والمالي، وتطبيق اجراءات اقتصادية للقضاء على الأزمات كالتسعير وإلزام الخبازين والطحانين بفتح حوانيتهم، فضلا عن دور المحتسب في مراقبة السوق، ومعاقبة الأشخاص الذين لا يلتزمون بأعمالهم بصورة صحيحة، وهذه المحاولات الإصلاحية لم تكن معالجات نهائية، وإنما ترتبط بالحالات التي تمت معالجتها وتتسم في بعض الأحيان بأنها قابلة للتجريب.

لم يستمر تنظيم الحرافيش في المحافظة على أفكاره، وإنما تحول الحرافيش إلى متسولين يرتدون ثياباً رثة ممزقة، ويجلسون على أبواب المساجد، وهم يمدون أيديهم طلباً للمال أو الطعام، وقام بعضهم بالانضمام إلى المتصوفة في الخوانق رغبة منهم في الحصول على حياة كريمة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- المصادر:

1. ابن الفرات، محمد بن عبد الرحيم، تاريخ ابن الفرات، نشر: حسن محمد الشماع، الناشر جامعة البصرة، بغداد، (د.ت)، ج 8.
2. ابن إياس، محمد بن أحمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، ط 3، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2008م، ج1، ق 2.
3. ابن إياس، محمد بن أحمد،جواهر السلوك في أمر الخلفاء والملوك، تحقيق وتعليق: محمد زينهم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2006م.
4. ابن أيبك الدواداري، أبي بكر بن عبد الله، الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية (كنز الدرر وجامع الغرر)، تحقيق: أولرخهارمان، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1970م.
5. ابن بطوطة، محمد بن عبدالله اللواتي، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق

وتقديم: عبد الهادي التازي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1997م.

6. ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدمه وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، ج7.

7. ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف، مورد اللطافة في من ولي السلطة والخلافة، تحقيق ودراسة وتعليق: نبيل محمد عبدالعزيز أحمد، دار الكتب العلمية، 1997م.

8. ابن دقماق، إبراهيم بن محمد بن إيدمر، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين علي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1985م، ج2.

9. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق: محمد عبدالعزيز النجار، ط1، دار الغد العربي، القاهرة، 1992م، ج 18.

10. ابن منظور، جمال الدين أو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: عبدالله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

11. الحنبلي، محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، تصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

12. السبكي، أبي نصر عبد الوهاب، معيد النعم ومبيد النقم، تصحيح وطبع: داوود ولهلم موهرمن، ليدن، بريل، 1980م.

13. السخاوي، محمد بن عبدالرحمن، التبر المسبوك في ذيل السلوك، تحقيق: نجوى مصطفى كامل، لبيبة إبراهيم مصطفى، مراجعة: سعيد عبدالفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2002م، ج1.

14. الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، ط1، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ت).

15. المقريزي، أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دراسة وتحقيق: كرم حلمي فرحات، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2007م.

16. المقريزي، أحمد بن علي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

17. المقريزي، أحمد بن علي،المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحقيق: محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، ط1، مكتبة مدبولي، 1998م.

18. النويري، أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، (د.ت)، ج 32، 33.

19. النويري، أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: نجيب مصطفى فواز، حكمت كشلي فواز، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 2004م، ج 30، 31.

20. اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق: أحمد حطيط، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1986م.

ثانيا- المراجع:

1. الخطيب، مصطفى عبد الكريم، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1،مؤسسة الرسالة، 1996م.

2. دهمان، محمد أحمد، معجم الألفاظ التاريخيةفي العصر المملوكي، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1410ه/1990م..

3. الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995م.

4. دوزي، رينهارت، تكملة المعاجم العربية، تعريب وتعليق: محمد سليم النعيمي ط1، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1981م، ج 3.

5. ضومط، أنطوان خليل، الدولة المملوكية- التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1980م.

6. عاشور، سعيد عبد الفتاح، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992م.

7. الوقاد، محاسن محمد، الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (648- 923ه/1250-1517م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين (152)، فرع الصحافة، 1999م.

8. عارف، رفاه تقي الدين، العامة في بغداد في العصر العباسي الأول والثاني (132-334ه/749- 946م)، (مجلة سر من رأى، بغداد، السنة السابعة)، مج 7، ع 25، 2011م.

9. محمد، أحمد عبد الرزاق عبد العزيز، الفقراء في القاهرة في القرنين السادس والسابع الهجريين – الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة الزقازيق، 2011م.

الترجمة التجارية (ترجمة النص التجاري) في مدينة الخمس – ليبيا من 2000 إلى 2020

عبدالله محمد ضو

قسم اللغة الانجليزية - كلية الآداب

جامعة المرقب – الخمس – ليبيا

abdulladaw53@gmail.com

المستخلص

الترجمة التجارية نشاط يزداد نموًا في عصر العولمة اليوم،وتقدم هذه الورقة وصفًا لحركة الترجمة التجارية التي تطورت بصورة واضحة خلال العشرين سنة الماضية في مدينة الخمس – ليبيا، كما تقدم هذه الورقة باختصار أهمية ودور التعريب والحاجة إلى الترجمة التجارية في مدينة الخمس، فقد تزايد الطلب على الترجمة نتيجة لعوامل معينة مما ساعد على ازدهار الترجمة التجارية خلال الفترة من 2000 إلى 2020. وحيث إن الدراسة دراسة نظرية، فإن الباحث استخدم المنهج الوصفي التحليلي (descriptivestudy)لدراسة وتحقيق الوثائق المتعلقة بالموضوع، وقد اختار عينة الدراسة "الفاتورة المبدئية" باعتبارها أنموذجًا"عينة عشوائية" تمثل عددًا كبيرًا من النصوص التجارية المشابهة، وتمّإجراء التعليقات اللازمة على الترجمة العملية للنص التجاري، كما تشير الدراسة إلى بعض المشاكل والتحديات التي تواجه الطلاب عند الترجمة، أما نتائج الدراسةفهي مبنية على الخبرة الشخصية، والممارسة العملية للترجمة مع الطلاب ومع مستخدمي الترجمة، بالإضافة إلى استخلاص الآراء من طالبي الترجمة ومستخدميها الترجمة في منطقة الخمس، كما أن النتائج تفيد الطالب والمترجم المبتدئ في كيفية التعامل مع النص التجاري والخطوات التي ينبغي اتباعها عند الترجمة، والاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند اختيار المكافئ الترجمي، وأيضًا تقدم الدراسةبعض النصائح لحل مشاكل ترجمة النص التجاري، ومنها الحفاظ على القالب الفني للمادة التجارية وترجمتها كاملة، وتخلص هذه الورقة إلى اقتراح التوصيات التي من شأنها تطوير وتحسين الترجمة التجارية.

1- المقدمة:

أصبحت اللغة الإنجليزية خاصة في القرن الواحد والعشرين لغة عالمية يتحدث ويكتب بها ملايين البشر في جميع أنحاء العام، وليس في بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية فقط (Ayish Mohamed, 1992)فهي اللغة الأولى في العلاقات التجارية الدولية، وفي المؤسسات السياسية الدوليةوالثقافة والتعليم والإعلام، وحيث إن جميع المستندات المتعلقة بالتعامل التجاري بين ليبيا، والعالم الخارجي، تحرر من الشركات الأجنبية بالخارج باللغة الإنجليزية؛ونظرا لأن المعاملات الإدارية المستنديةفي الدوائر الرسمية الليبية لا بد وأن تكون مترجمة إلى العربية بموجب القانون رقم 1984/12، من هنا أتت فكرة إعداد هذه الورقة البحثية عن تعريب النص التجاري في مدينة الخمس، والتركيز على الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية وبالعكس، كإحدى المهارات التي يجب أن يكتسبها طلاب الترجمة، والمترجمون المبتدئون.

وبالرغم من أن الترجمة التجارية تعد وسيلة التواصل والتعامل التجاري بين ليبيا وغيرها من دول العالم التي تربطها بها علاقات تجارية فقد ازدهرت خلال الفترة من 1990 إلى 2000، وذلك في مدن طرابلس، والخمس، وزليتن، ومصراته، إلا أن المكتبة الليبية تكاد تخلو من أبحاث تؤرخ وترصد حركة الترجمة – ليس فقط في مدينة الخمس– ولكن أيضًا في المدن الليبية الأخرى، لهذا أصبحت الحاجة ماسة لإرشاد الدارسين والمتدربين إلى أسس تدريس هذه الترجمة ومصادرها وتطبيقاتها المختلفة(Daw, 2004).

تهدف هذه الورقة البحثية إلي بيان حركة الترجمة ورصدها ووصفهافي مدينة الخمس، وشرح كيفية التعامل مع النص التجاري، ومهارة ترجمته من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربيةبتطبيق استراتيجيات الترجمة التي نادى بها علماء الترجمة مثل (كاتفورد، ونايدا، وبيتر نيومارك، وكريستينا نورف، وباسل حاتم،ومنى بيكر ... وغيرهم) بمراعاة الغرض الذي ترجمت من أجله، ولمن توجه إليه الترجمة، ووضع طالبي الترجمة، واختيار المكافئ الترجمي حتى تؤدي الترجمة الغرض الذي طلبت من أجله.

1 - مفهوم النص التجاري:

تعني كلمة "النص" "Text" بصفة عامة :"كلمات المؤلف الأصلية، وتعني أيضًا "المتن" وهو الجزء الأساسي من الكتاب مجردًا من الهوامش والمقدمة والملاحق (Baalbaki 2008: 1217)

وقد يكون النص عبارة ، أو جملة، أو فقرة، أو جزءاً، أو فصلا من كتاب، وتشمل كلمة "النص" أنواعامن النصوص،منها: النص القانوني، والنص الطبي، والنص العلمي، والنص الأدبي ...إلخ، وعندما تضاف الصفة الإخبارية إلى كلمة "النص" فإنهاتصفه وتميزه عن غيره من النصوص، فعبارة "النص التجاري" تتعلق بمفهوم التجارة أو الأعمال التي يمارسها الفرد أو الشركة وفقا للأصول المهنية والقانونية، ويقصد بكلمة "التجارة"- عموما - مبادلة البضائع: البيع والشراء، والكلمة تنطوي على عمليات التخزين، والنقل، والتموين وما إلى ذلك، ومنها: القانون التجاري الذي يحوي مجموعة الأنظمة، والقوانين، التي تنظم وتحكم مختلف الأنشطة التجارية (Ghattas 114-115 :Nabih 1982).

والترجمة تعني نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية وأن يكون المصطلح المقابل مناسبا نطقاً وصياغةً خاليًا من الشذوذ والاغراب. أما التعريب اذا لم يوفق الدارس إلى الترجمة وهو أسلوب مشروع، وله أحكامه، وضوابطه التي تعني في الأساس اخضاع المصطلح الأجنبي لشيء من التعديل والتغيير في بنيته لتطابق النظم الصوتية والصرفية في العربية. فالتعريب تابع للترجمة وتال لها متى كانت الترجمة الدقيقة عصية .

وحسب رأي(المعني، مسلم.1959)، فإن الحديث عن الترجمةوالتعريب أصبح عن واقع الترجمة ليس في ليبيا فقط؛ بل في عالمنا العربي،ففي هذا الإطار تعددت التعريفات المستخدمة للتعريب إذ ذهب البعض إلى تعريف التعريب على أنه استخدام العرب ألفاظا أعجمية على طريقتهم في النطق واللفظ. لذا نجد العديد من الألفاظ الأجنبية دخلت العربية واستساغها اللسان العربي وأصبحت متداولة في مختلف ميادين الحياة. كان مصطلح التعريب يفي الترجمة بمختلف أنواعها من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وهكذا تكون كلمة تعريب مرادفة لكلمة ترجمة، من خلال هذا نجد أن هذه التعريفات المختلفة تتوافق وبصورة كبيرة مع الترجمة أيا كان نوعها، وبالتالي يمكن القول إن الترجمة والتعريب وجهان لنفس العملة، ويتمثل تأثير الترجمة في إثراء اللغة العربية بآلاف المفردات في العلوم، والتكنولوجيا، والفنون عن طريق التعريب.وفي رأيي،مصطلح التعريب أعم وأشمل من الترجمة لأنه يهدف الى استخدام المفردات العربية بأي وسيلة كانت والابتعاد عن استخداماالمفردات الأجنبية بقدر الامكان.

وترجمة النص التجاري هو نقله وتحويله الى العربية بدقة وأمان، وتقديمه للجهات الرسمية التي ستتعامل معه على أنه يمثل النص الأصلي، أي أن المترجم يمزج بين الترجمة وبين مهارة إعداد وصياغة النص المترجملتقديمه للجهات طالبة الترجمةبحيث يكون واضح المعالم لا غموض فيه، ولا نقص يعتريه، إذ إن الترجمة الحرفية لا تؤدي الهدف والغرض من النص، ولكنها قد تعقد الأمور،

وتسبب إرباكا أو تأخيرا في إجراءات المعاملة الإدارية، وقد يتطلب الأمر أحيانا إعادة صياغة ما تمت ترجمته بلغة تناسب مختلف المستويات الوظيفية للمؤسسات الحكومية التي تتعامل مع الترجمة التجارية، وأذكر هنا - على سبيل المثال- الجهاتالتي تطلب الترجمة هي: مراقبة الاقتصاد والتجارة في الخمس، المصارف التجارية في منطقة الخمس وهي: (1) المصرف التجاري الوطني – فرع الخمس، (2) مصرف الجمهورية – فرع الخمس، وكالة الميناء بالخمس، ومصرف الجمهورية - فرع سوق الخميس، الخمس، (3) ومصرف الوحدة - فرع الخمس، وفرع مسلاته، وفرع قصر الأخيار، (4) ومصرف الصحارى- فرع الخمس، وفرع سوق الخميس وفرع قصر الأخيار، (5) ومصرف شمال أفريقيا – فرع الخمس، (6) وإدارة مركز جمرك ميناء الخمس البحري، (7) ومركز الرقابة على الأغذية والأدوية بميناء الخمس ... إلخ، وغيرها من الجهات التي قد تطلب الترجمة.

أما المستندات التجارية التي تتطلب الترجمة، فأذكر منها على سبيل المثال: الفاتورة التجارية، و(بوليصة) وثيقة الشحن، وعقد البيع، وشهادة المنشأ، وقائمة المحتويات، وشهادة التفتيش.... الخ، وتبين هذه الورقة البحثية الدور الذي تؤديهالترجمة التجارية في التواصل الثقافي بين ليبيا والعالم الخارجي من خلال رصد العوامل التي أدت إلى ازدهار الترجمة التجارية وانتشارها بين فئات المجتمع الليبي وشرائحهمن تجار وموظفين وإداريين ... إلخ.

وفي الترجمة التجارية، تزود هذه الورقة البحثية طلاب الترجمة بخريطة مفصلة لمصادر الترجمة التجارية في منطقة الخمس وضواحيها، حيث تصل المستندات التجارية من مختلف دول العالم تحمل في طياتها طرق وأساليب التعامل التجاري التي تتم بين المصَدر والمسْتوردْ، وبالرغم من أن هناك شبه اتفاق دولي حول توحيد الشروط والاتفاقيات التجارية بين المصَدروالمسْتوردْ في جميع أنحاء العالم إلا أن هناك اختلافات جوهرية تظهر بين شركة وأخرى حتى في نفس الدولة المصدرة، بل يصل هذا الاختلاف في الشروط والاتفاقيات التجارية حتى فيما بين الشركات المصدرة لنفس السلعة في الدولة نفسها (كما سنرى في عرضنا للجانب التطبيقي من هذه الدراسة) وهو ما يعد مصدرًا لا ينضب من مصادر الترجمة التجارية، كما يوضح الإمكانات والتسهيلات التي تتيحها شبكة "الإنترنت"باعتبارها مصدرًا سريعًا ومهمًامن مصادر الترجمة وكيفية الاستفادة منها.

ويتضمن الإطار النظري أيضا أنواع الترجمة التجارية مؤكدا على ضرورة إدراك الفروق الأساسية بين تعريب نص أدبي، أو نص تجاري، أو نص قانوني، ويضع عددا من الأسس التي ينبغي مراعاتها في عملية الترجمة التجارية في اختيار الكلمات المكافئة وطريقة صياغتها، ومع اختلاف أنواع

الترجمة فإن هذه الورقة تعتبر مُدخلا لدراسة الترجمة التجارية، حيث تركز على ترجمة النص التجاري باعتباره المادة الخبرية الأساسية التي يتطلب ترجمتها وتوضيحها لطالبي ومستخدمي الترجمة، وفي هذا الإطار، يقدم الباحث نموذجا تطبيقيا يوضح كيف تتم عملية تعريب وترجمة مصطلحات وعبارات في النص التجاري.

وإذا كنت آمل أن تسد هذه المحاولة المتواضعة نقصًا ملحوظًا في مكتبة الترجمة للمرحلة الجامعية، فإنني أتوق إلى أن يستفيد من هذه الدراسة طلبة مادة الترجمة، والمترجمون المبتدئون الذين يمارسون مهنة الترجمة القانونية من جهة، والمهتمون برصد وتسجيل حركة الترجمة في مدينة الخمس من جهة أخرى.بقي أن أذكر الفضل في إصدار هذه الورقة البحثية يعود إلى طلاب قسم اللغة الانجليزية بكلية الآداب بالخمس الذين شجعوني على كتابة هذه الورقة وتقديم نبذة عن المحاضرات التي ألقيتها عليهم والتطبيقات العملية التي أجريناها معا خلال السنوات الدراسية الفارطة للقارئ الكريم حتى تعم الفائدة، كما أذكر بالتقدير بعض الزملاء الذين دفعوني للكتابة عن هذا الموضوع.

2- أهمية الترجمة التجارية:

لقد أصبحت الترجمة بجميع أنواعهاموضع اهتمام العديد من الدول لما لها من دور بارز في نقل المعارف والمصطلحات وتبادلها بين مختلف اللغات والحضارات والشعوب، إذ إنها تعتبر من الركائز الأساسية لعمليات التطوير والتنمية في العديد من بلدان العالم، ولا تقتصر الترجمة على مجال معين دون آخر وإنما تشمل كافة المجالات لتقوم بدورها في عملية النقل والتبادل المعرفي والتي عرفتها البشرية منذ أقدم العصور.ويتمثل تأثير الترجمة التجارية في إثراء اللغة العربية بالمفردات والمصطلحات التجارية. كما أسهم الانفتاح التجاري وانتشار التكنولوجيا في تنمية الوعي بقيمة الترجمة ودورها وفعاليتها، ولعلي أخلص إلى القول بأن الترجمة وسيطٌ مهمٌ وفاعلٌ في عملية التعامل التجاري بين الدول.

إن ظهور الترجمة باعتبارها علمًا مستقلًا بذاته مثل ما هو الحال في مجالات اللغات الأخرى نتج عنه ظهور نظريات مختلفة مثل (نظرية كاتفورد 1965، ونايدا 1974، وبيتر نيومارك 1988... وغيرهم)، تعاقبت على مدار الخمسة عقود الماضية وما نجم عن انتشار الدورات المتخصصة في مجالي الترجمة والترجمة الفورية على المستوى الجامعي ومستوى الدراسات العليا، وكذلك انتشار المؤتمرات والكتب والدوريات حول الترجمة في مختلف اللغات(Mundey 2001)، و تكمن

أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

عرض عينة من المستندات التجارية التي توضح حركة الترجمة في الفترة المحددة في الدراسة. وتبين تحليلالترجمة فيه مع الطلبة وتقييم تأثير الاختلافات في اختيار المكافئات الترجمية في اللغتين المصْدر والهدف ليس فقط على الطلبة المتدربين،ولكن أيضا على طالبي ومستخدمي الترجمة.نتائج هذه الدراسة تفيد الطالب والمترجم المبتدئ على التعرف على المنهجية التي ينبغي اتباعهاعند ترجمة النص التجاري.

3- الحاجة إلى الترجمةفي مدينة الخمس:

تعد الترجمة (المنصوري 2015) حلقة وصل بين مختلف الثقافات وأركز هنا على الترجمة التجارية في وقتنا الحاضر وبالذات في الفترة من بداية 2000 حتى تاريخ كتابة هذه الورقة، كما اكتسبت الترجمة التجارية أهميةً بارزةً خلال هذه الفترة نظرا لحجمطلبات الترجمة وغزارة وأنواع المستندات المطلوبة للترجمة؛ لأنها مطلوبة لتسهيل الإجراءات الجمركية، والإدارية، والقانونية.

لقد ظهرت الحاجة إلى الترجمة التجارية في ليبيا للعديد من الأسباب، أهمها: نمو العلاقات الاقتصادية والتجارية بصورة كبيرة بين الدول، ورغبة دولة ليبيا في تطوير وتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي مع العالم الخارجي، وتنسيق جهودها في سبيل النهوض بمقومات الحضارة المختلفة. ولعل من الأمور المهمة التي باتت تستحوذ على اهتمام العديد من الدول هي مسألة الترجمة وذلك لما لها من دور مهم وفاعل في رقي ونهضة هذه البلدان لتلحق بركب التقدم.

وعلى الرغم من أن الطلب على الترجمة التجارية في مدينة الخمس كان محدودًا في الماضي؛ لأن مراكز المؤسسات الخدمية التي كانت تطلب الترجمة متواجدة فقط في المدن الرئيسية الكبرى مثل طرابلس وبنغازي، حيث تتواجد فيها مقار الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة ومقار الشركات الأجنبية وكذلك السفارات والقنصليات العربية والأجنبية التي كانت تطلب مثل هذه الترجمات، إلا أن هذا الطلب قد تزايد بصورة متسارعة منذ تسعينيات القرن الماضي نتيجة للحاجة الماسة للترجمة لأغراض إدارية وتجارية.

ولعل ما يميز الترجمة التجارية في وقتنا الحالي عن أنواع الترجمات الأخرى هو الطلب المتزايد عليها منقبل الأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة وذلك لتسهيل الإجراءات الإدارية والجمركية وتبسيط حركة الاستيراد والتصدير التي من شأنها تحقيق الغرض الذي من أجله تطلب الترجمة.

4- الإطار المكاني للدراسة: موقع مدينة الخمس الجغرافي والإداري :

تقع مدينة الخمس شرقي مدينة طرابلس بمسافة حوالي 120 كم على ساحل البحر المتوسط، وتعتبر المركز الإداري (مقر المحافظة) للمناطق المجاورة لها وهي: غنيمة – العلوص – قصر الأخيار – القره بوللي – مسلاتة – ترهونة – بني وليد – سوق الخميس – الخمس، وتمتاز مدينة الخمس من الناحية السياحية باحتوائها على أكبر المدن الأثرية في ليبيا وهي: لبدة الكبرى، وفيلا سيلين، ويعد ميناء الخمس التجاري من أهم مصادر الانتعاش الاقتصادي والتجاري بها، ومما يزيد من أهمية موقعها الجغرافي والاقتصادي توسطها بين مدن ذات وزن تجاري كبير في ليبيا مثل: طرابلس، وزليتن، ومصراته حيث يتم استيراد كثير من البضائع عن طريق ميناء الخمس التجاري.

5- الإطار الزمني للدراسة :

هذه الورقة حلقة وصل للدراسة السابقة(Daw 2004) التي كانت عن ازدهار الترجمة التجارية في مدن: طرابلس، والخمس، وزليتن، ومصراته خلال الفترة من 1990 إلى 2000، حيث تبين هذه الدراسة امتداد حركة الترجمة في مدينة الخمس وذلك خلال الفترة من 2000 إلى 2020، وأركز هنا على الترجمة التجارية في وقتنا الحاضر وبالذات في الفترة من بداية 2000 حتى تاريخ كتابة هذه الورقة، وذلك لتزايد حجم الطلب على الترجمة وتعدد المستندات المطلوبة للترجمة وأنواعها، وأهمية ترجمتها في الأغراض الإدارية والقانونية.

6- عوامل ازدهار الترجمة التجارية في مدينة الخمس :

لعل من أسباب ازدهار الترجمة التجارية في مدينة الخمس هو موقعها الجغرافي، ووجود الميناء التجاري بها، والانفتاح التجاري على العالم الذي تشهده الدولة الليبية، وقد بينت الدراسة السابقة (1990- 2000) هذا الانفتاح التجاري وأعتبرته عاملاً مهماً من عوامل ازدهار الترجمة التجارية في مدن: طرابلس، والخمس، وزليتن، ومصراته حيث كثر الطلب على الترجمة والمترجمين.

ويعد الانفتاح التجاري على العالم دافعًا مشجعًا للشباب للتوجه لدراسة اللغات الأجنبية وذلك بسبب ازدياد الطلب على الترجمة والمترجمين، فعلى سبيل المثال، كان عدد طلبة قسم اللغة الإنجليزية في كلية الآداب - الخمس لا يتعدى مائتي طالب وطالبة في العام الدراسي 2004-2005، فقد وصل العدد في سنة 2010- 2011 إلى ما يقرب من 800 طالب وطالبة، وهذه الزيادة في عدد الطلاب الراغبين في دراسة اللغة الإنجليزية ليس في مدينة الخمس فقط بل أيضًا في مدينة طرابلس، فقد أشار البروفيسور جمال جابر في دراسته (Giabe 2005) أن عدد طلبة قسم اللغة

الإنجليزية في جامعة طرابلس خلال العام الدراسي 2000- 2001 كان حوالي 1000 طالب وطالبة.

كما يعتبر القانون رقم 1984/12 الصادر عن الدولة الليبية أحد العوامل الرئيسة لانتعاش الترجمة في ليبيا، حيث أكد على ضرورة ترجمة جميع المستندات التجارية، والإدارية، والطبية، والقانونية الصادرة باللغة الأجنبية إلى اللغة العربية، وألزم القانون جميع الشركات والمؤسسات الأجنبية الموجودة في ليبيا بتعيين مترجم ليبي ليقوم بمهمة الترجمة إلى اللغة العربية، وهذا ما شجع كثير من الشباب الليبي للتوجه لدراسة اللغات الأجنبية.

ونتيجة للحاجة لتعلم اللغات الأجنبية وتزايد الطلب عليها في الخمس، قامت جامعة المرقب بالخمس خلال السنوات الماضية بإنشاء مركز اللغات الأجنبية بالخمس، وافتتاح أقسام تدريس اللغات الأجنبية الأخرى إضافة إلى الإنجليزية، فقدتم تأسيس قسم اللغة الإيطالية في كلية الآداب - الخمس، وقسم للغة الفرنسية في كلية التربية بسوق الخميس - الخمس، وذلك لتغطية الحاجة من المدرسين لتدريس اللغات الأجنبية في التعليم العام في ليبيا، وتلبية لاحتياجات تعليم اللغات الأجنبية في ليبيا، أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السنوات القليلة الماضية قرارات بإنشاء كليات للغات في عدد من الجامعات الليبية ومن بينها كلية اللغات في جامعة المرقب- الخمس.

7- واقع الترجمة في الخمس :

نظرا للتقدم الهائل في مجال الاتصالات والعولمة التي جعلت من هذا العالم وكأنه قرية صغيرة تزداد الحاجة أكثر فأكثر إلى الترجمة؛ إذ لا يمكن للقطاعات الصناعية والتجارية أن تتطور دون الاطلاع على ما يدور حولها في مجالات التقدم العلمي والفني في مختلف أرجاء العالم، وبالرغم من هذا، فلم تقم أي من المؤسسات الحكوميةفي الخمس– التي تتعامل مع العالم الخارجي وتطلب الترجمة – بإضفاء الصبغة الإدارية عليها بإنشاء أقسام للترجمة ضمن مقراتها الإدارية. وإذا ما نظرنا لوضع الترجمة التجارية في الوقت الراهن، فإن الطلب عليها يتمثل في:مؤسسات القطاع العام والدوائر الحكومية الأخرى التي لها اتصالٌ مباشرٌ بالمجالات التجارية والإدارية، مثل مراقبة الاقتصاد والتجارة، والمصارف التجارية، ومصلحة الجوازات ... إلخ. وفيمؤسسات القطاع الخاص المختلفة مثل: (شركة لبدة للصناعات الغذائية بالخمس، والشركة الأهلية للإسمنت بالخمس، وشركة الكشاف الجديد لاستيراد المواد الغذائية بالخمس... وغيرهم) نتيجة للدور الكبير الذي تقوم به في النهوض

بالاقتصاد، فلم نعلم أن قامت إحدى هذه المؤسسات بتوظيف مترجمين يعملون بصورة كاملة أو جزئية لديها بحيث يتولون مهام الترجمة (باستثناء شركة لبدة للصناعات الغذائية بالخمس التي وجدنا لها رسالة موجهة إلى من يهمه الأمر تفيد بأن لديها موظفاً مهنته: مترجمٌ)، بل إن هذه المؤسسات تلجأ إلى مكاتب الترجمة الخاصة المستقلة في مدينة الخمس أو غيرها من المدن المجاورة، وفي العادة تقوم هذه المكاتب بترجمة النصوص التجارية والفنية والإدارية التي لها علاقة بنشاطها.

وبالرغم من ازدياد الطلب ليس فقط على الترجمة التجارية في الخمس،بل أيضًا على الترجمة الإدارية والأكاديمية من مختلف القطاعات والأفراد، إلا أنه لا تتوفر دراسة متكاملةً وشاملةً لكافة نشاطات الترجمة - حسب علمي - حتى الوقت الحاضر، إذ لا يوجد سجلٌ دقيقٌ لكثير من أعمال الترجمة التي يتم القيام بها سواء كان ذلك بالمؤسسات العامة أو الخاصة، أو مكاتب الترجمة (باستثناء مكتب ضو للترجمة القانونية بالخمس) الذي يحتفظ بعدد كبير من نسخ المستندات التجارية، والإدارية، والأكاديمية، فجميع أعمال الترجمة يتم حفظها فور الانتهاء منها في محفوظات هذه المؤسسات، ولا يتم نشرها أو الاطلاع عليها إلا ضمن دائرة ضيقة، بالإضافة إلى ذلك لا تحتفظ العديد من هذه المؤسسات بسجلات واضحة لعدد وعناوين المستندات التي تمت ترجمتها،وهذا بدوره يشكل ازدواجيةً في العمل وعدم الاستفادة من هذه الأعمال من قبل مؤسسات أخرى.

وحيث إن الطلب على الترجمة قد تزايد أكثَر فأكثرَ، فإن دور الترجمة والتعريب يجب أن يتسع أكثر ليشمل جميع أصناف المعرفة حتى نحافظ على لغتنا العربية وثقافتنا الإسلامية، وهذا لن يتحقق إلا بوجود عزم صادق وجهد حثيث لتوثيق وتصنيف الترجمة بجميع أنواعها، وبالأخص في ترجمة العلوم والمعارف، ومن هنا، يتجلى دور الترجمة في تعزيز التعريب والنهوض بلغتنا العربية، فبالقدر الذي نقوم فيه بالترجمة في مجالات مختلفة بقدر ما نزيد من استخدام لغتنا العربية بما يخدم أغراض التعريب المنشودة. وخلاصة القول، إن زيادة الترجمة ستجعل الحصول على المعلومة بلغتنا العربية سهلة المنال وخصوصا في عصر الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم. (المعني، مسلم.1959)

8- منهجية تدريس النص التجاري :

تقوم منهجية تدريس النص التجاري على عملية مشتركة بين الطلاب والأستاذ، وهي عملية تعليمية تدريبية متداخلة يتخللها الحوار والنقاش والتفاعل الايجابي بين الأستاذ وطلبته، وكل منهما له دور أساسي في هذه العملية. وينبغي تحليل النص من وجهة واقعية كما اقترح

(Nida1964)، بمعنى أن تراعى الأمور الواقعية والعملية للجهات التي ستتعامل مع الترجمة. وقد استندت في ترجمتي على نظرية اللغة الوظيفية لـ (بوهلر Buhler) كما اقتبسها (Jacobson)1966باعتبارها النظرية المطبقة بشكل يحقق الفائدة القصوى من الترجمة، وحيث إن (بوهلر) قسَم وظائف اللغة الرئيسية إلى ثلاثة أقسام: الوظيفة التعبيرية، والوظيفة الإعلامية، والوظيفة الوصفية، إلا أنني اتبعت الوظيفة الوصفية التي تشير إلى قدرة اللغة على شرح مظاهرها الخاصة بها وقد ثبتت وظائف اللغة على أنها أكثر الطرق ملاءمة لرؤية نص الترجمة (غزالة،(مترجم) 2006: 65).

9- مصادر النص التجاري:

أهم مصادر النص التجاري هي :الشركات التجارية الأجنبية التي تتعامل مع السوق الليبي، والمكاتب التجارية ببعض القنصليات بالسفارات الأجنبية التي تطلب مستندات من الشركات الليبية لغرض الحصول على تأشيرة السفر والتفاوض التجاري وإبرام العقود التجارية، وفي هذه الحالة يتم ترجمة الوثائق التجارية والإدارية الليبية إلى اللغة الإنجليزية، فمثلا عند سفر التاجر الليبي سواء أكان فردًا أم شخصًا اعتباريًاإلى إحدى الدول الأجنبية، فإنه يتوجب عليه ترجمة عدد من الوثائق إلى اللغة الإنجليزية وذلك حتى يتم منحه التأشيرة المطلوبة والمستندات المطلوبة عادة، مثل: الرخصة التجارية - السجل التجاري - عقد تأسيس الشركة - شهادة إثبات سجل صناعي - شهادة قيد بالغرفة التجارية - رسالة إدارية - تفويض قانوني ... إلخ.

10- أنواع الترجمة التجارية:

تتمثل أنواع الترجمة التجارية في ترجمة "إيميلات" عناوين البريد الإلكترونية التجارية - والمراسلات التجارية - والفواتير المبدئية التجارية- والاعتمادات المستندية - ووثائق الشحن - وشهادات المنشأ- وقوائم المحتويات - ومستندات الحصول على التأشيرة - وشهادات التفتيش على البضاعة ... إلخ.

11- أهمية ترجمة المستندات المطلوبة لفتح الاعتماد المستندي :

وضع مصرف ليبيا المركزي عدة شروط وضوابط لفتح الاعتماد المستندي، وما يهمنا منها في هذا الشأن هو تقديم فاتورة مبدئية مترجمة من الشركة المصنعة أو الشركة التجارية البائعة موجهة إلى الشركة الليبية المستوردة أو التاجر،وسنقوم بتعريف وتوصيف الفاتورة المبدئية وإلقاء الضوء عليها – باعتبارها أساس المعاملة التجارية بين الطرفين (البائع – والمشتري)، ولأنها تبين

الأسس والقواعد التي ينبغي أن تكون مذكورة في كل فاتورة – التي يجب أن تترجم إلى اللغة العربية أيضًا – حتى تكون واضحةً ومفهومةً للمشتري بالدرجة الأولى، ثم إلى الجهات الإدارية المحلية التي ستتعامل مع المستند بالدرجة الثانية، فإذا نقص ركن من أركان الفاتورة المبدئية في الأساس، أو أن المترجم أخفق في ترجمة أحد الشروط ترجمةً دقيقةً وواضحةً، فإنه قد يقع خلاف بين الطرفين المتعاقدين، وقد يصل الأمر بينهما إلى خصام قانوني أو إداري مما يترتب عليه المطالبة بدفع تعويضات مادية كبيرة، وقد يكون المترجم متورطًا أو سببًا في الخصام بسبب عدم دقته في الترجمة مما قد يعرضه للمساءلة القانونية أيضًا. وعليه، فالترجمة التجارية تتطلب الدقة والمهارة في اختيار المكافئات الترجمية الصحيحة التي لا تحتمل التأويل أو التفسير،فاللغة التجارية هدفها الوضوح والبيان وليست لغة أدب أو شعر تترك العنان للخيال والتصور.

12- تعريف الفاتورة المبدئية:

الفاتورة المبدئية عبارة عن مستند أساسي (وثيقة رسمية قانونية) في المعاملة التجارية، وتصدر الفاتورة المبدئية من الشركة المصدرة أو المصنع موجهة إلى الشركة المستوردة، وفي المجال التجاري عموما تعني عبارة"الفاتورة المبدئية " قائمة بالتكاليف أو الرسوم يقدمها شخص باع بضاعةً أو أدى عملاً أو خدمة أو ما شابه ذلك إلى شخص آخر كان قد اتفق معه على دفع الثمن المقرر، وهذه الفاتورة تحتوى على قائمة بالبنود التي يطلب الدفع عنها، وأسعار كل وحدة من الوحدات المشمولة في الثمن الإجمالي وبيان شروط البيع"(Ghattas Nabih 1982:57&302).

وحيث إن العملية التجارية ترتكز على الفاتورة المبدئية بما تحتوي عليه من أسس وأحكام وشروط وبيان وتفاصيل،ونظرا لأن السلطات الإدارية المعنية - في الخمس - تشترط ترجمة الفاتورة المبدئية ترجمةً قانونيةً، وذلك حتى يعرف المطلع على الفاتورة ما تحتوى عليه من بيان، وتفاصيل، وشروط، وأحكام، فإن الباحث سيحاول بيان وشرح هذه الوثيقة باعتبارها المستند الأساسي للمعاملة التجارية، وفيما يلي توضيحٌ لأهم الشروط الموجودة في أي فاتورة مبدئية وتحليلها، ودور الترجمة فيها لأنها هي الأساس في أي عملية تجارية، ولأن كل فقرة موجودة في العرض التجاري "الفاتورة المبدئية" لها دلالتها وأهميتها الخاصة، فمثلاً:

1.13- اسم الشركة الموردة وعنوانها:

من الأصول الإدارية والقانونية المتعارف عليها أن الشركة سواءٌأكانت مملوكة لفرد أم لمجموعة أفراد أو جهات فهي تعتبر جهةً اعتباريةً، ولها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، وذات مسئولية

محددة، وتحمل اسمًا وشعارًا وعلامةً تجاريةً تدل عليها، وتميزها عن غيرها، وباعتبارها جهة اعتبارية لابد أن يكون لها عنوان كامل، ومقر إداري ثابت، وعناوين فروعها ومصانعها – إن وجدت – في داخل الدولة أو خارجها.هذه المعلومات يجب أن تكون واضحة على ورقة تحمل اسم وشعار الشركة، وهي بيانات مهمة جدًا لأي شركة لكي تثبت مدى مصداقيتها، وتعزز ثقة المشتري والزبون للتعامل معها.

من هنا تأتى أهمية ترجمة اسم الشركة وعنوانها واضحا وكاملا لمعرفة جنسيتها، حتى يتم التأكد من أنها ليست مدرجة في قائمة المقاطعة العربية لإسرائيل، وأنها ليست أمًا أو فرعًا لشركة إسرائيلية، أو يدخل فيها رأسمال إسرائيلي، أو تتعامل مع العدو الصهيوني، وذلك بموجب اتفاقية مقاطعة العدو الصهيوني، ولهذا، بمجرد استلام الفاتورة المبدئية أو العرض التجاري من الشركة يتم التواصل مع مكتب خاص يسمى (مكتب مقاطعة العدو الصهيوني) تابع لمصلحة الجمارك للحصول على إفادة من أن هذه الشركة مسموح بالتعامل معها.

2.13- رقم الفاتورة المبدئية :

نادرًا ما نجد فاتورة مبدئية بدون رقم أو رمز معين يدل على أن هذا الرقم خاص بزبون محدد، فرقم الفاتورة يميزها عن غيرها حتى لو كانت تحمل نفس البضاعة ولنفس الشخص، ولكن يوجد اختلاف في الأسعار أو في التاريخ أو في الشروط الأخرى، فوجود رقم الفاتورة مهم جدًا حتى لا تتكرر الفاتورة مع شخص آخر، ولا يحصل أي لبس عند تسليم المستندات للمصرف لغرض فتح الاعتماد المستندي، ونظام ترقيم الفاتورة يختلف من شركة إلى أخرى، فنجد بعض الشركات تضع أرقاما، وغيرها تضع رموزا، وبعضها يضع أرقامًا ورموزًا، وهذه الرموز والأرقام تعتبر تمييزًا لإدارة كل شركة لتنظيم عملية التواصل مع الزبون وطريقة الرجوع إليه، ويلاحظ أيضًا أنبعض الشركات تضع رقمًا إشاريًا ورمزًا للمرسل إليه أيضا مثل (Our reference No.)و(Your reference No.)، وذلك لتسهيل الرجوع والإشارة إليه.

3.13- شرط تسليم البضاعة:

لابد من توضيح شرط تسليم البضاعة في الفاتورة المبدئية Ghattas Nabih (1982:2018) وكذلك في الترجمة بحيث يتم اتفاق بين البائع والمشتري على كيفية وطريقة تسليم البضاعة، ومن المعلوم- تجاريًا- أن هناك ثلاث حالات لشرط تسليم البضاعةوهي: (C&F), (F.O.B), (C.I.F)، ولتوضيح هذه الحالات: (1) الحالة الأولى: "فوب" (F.O.B)وهي اختصار للعبارة الانجليزية التالية (Free on Board) وتعني بالعربية "التسليم على ظهر الباخرة"، بمعنى أن

الشركة المصدرة تنقل البضاعة وتوصلها إلى الباخرة في ميناء التصدير وينتهي دورها. (2) أما الحالة الثانية: "سي وإف" (C&F) وتعني أن البضاعة ومصاريف الشحن مدفوعة قيمتهما إلى ميناء المدينة التي يرغبها المستلم. (3) الحالة الثالثة: "سي آي إف"(CIF) وهي اختصار للعبارة الإنجليزية التالية (Cost, Insurance and Freight)، وتعني أن البضاعة، وتكلفة الشحن، وتغطية التأمين البحري خالصة واصلة إلى ميناء التسليم.

4.13- شروط الاعتماد المستندي:

لا بد أن يكون الاعتماد المستندي معززًا (confirmed)(بمعنى معترف به ومصدق عليه من مصرف أوروبي)، وبعض الشركات الأجنبية تشترط أن يكون المصرف الليبي من الدرجة الأولى (first rank bank)، وإن الاعتماد المستندي (Letter of credit) غير قابل للإلغاء أو الترجيع (irrevocable)، وأن يدفع عند الاطلاع (at sight) عند تقديم مستندات الشحن إلى المصرف المراسل بشرط أن تكون مستوفية للشروط.

5.13- موعد تسليم البضاعة:

موعد تسليم البضاعة لا بد أن يكون محددًا بفترة معينة وهي نفس الفترة التي يكون فيها الاعتماد نافذًا، وعادة ما تكون خلال 3 أشهر، فإذا تأخر تسليم البضاعة عن الموعد المحدد، فإن الأمر يتطلب مراسلات بين المصرف الفاتح للاعتماد والمصرف المراسل لغرض تمديد الاعتماد، ويكون دور المترجم هنا ضرورياً ؛ لأنه سيقوم بترجمة تلك المستندات ويسهل الإجراءات بين الطرفين.

6.13- صلاحية الفاتورة المبدئية:

صلاحية الفاتورة المبدئية لا بد أن تكون محددة من قبل مصْدر الفاتورة؛ لأن الأسعار متقلبة ومتغيرة، وذلك حتى لا يحدث أي مشاكل بين الزبون والشركة الموردة، فعلى الزبون أن يفتح الاعتماد المستندي خلال فترة الصلاحية وإلا فإن الأسعار ستتغير- وعادة ما تكون مرتفعة - وسيترتب على ذلك دفع مبالغ إضافية.

من خلال هذا العرض المختصر تتضح أهمية ترجمة النص التجاري، ودور المترجم للنص التجاري الذي يعد دوراً مهما في هذه العملية التجارية، حيث يتم عن طريقه مراسلة الشركات الأجنبية، وطلب العروض والفواتير المبدئية، و"الكتالوجات" اللازمة لها، كما يقوم المترجم بإعداد المراسلات اللازمة للعملية التجارية حتى النهاية. (ملحق: نموذج للنص التجاري "الفاتورة المبدئية" مع الترجمة).

14- دور الترجمة التجارية في النهوض بعجلة الاقتصاد:

أصبح دور المترجم مهمًا جدًا في تسهيل وتسيير العملية التجارية، إذ إنه الشخص المؤهل– مهنيًا - لفهم محتويات تلك المراسلات والفواتير، ولديه من الخبرة والكفاءة ما تجعله قادرًا على تفسير أي مصطلح أو عبارة غامضة في تلك المستندات،ومن خلال تتبع الخطوات التي يقوم بها أثناء عملية الترجمة تتضح مدى مهارة المترجم ليس فقط في اختيار المكافئ الترجمي ولكن أيضا من خلال إدراك ووعي ما قد يترتب على الترجمة من تبعاتإدارية أو قانونية، ومن هنا أدرك الناس أهمية تعلم اللغات الأجنبية فبدأوا في توجيه أبنائهم إلى تعلم اللغات الأجنبية لما لها من فوائد تعود عليهم بالنفع في مستقبل حياتهم.

15- المشاكل التي تواجه مترجم النص التجاري:

ترجمة النص التجاري لها تحدياتها،ولا يتغلب على هذه التحديات إلا من ينتبه إلى كل مفردة في النص التجاري، ويعي مدلولاتها اللغوية، ويدرك تداعياتها الإدارية والقانونية إذا ما ترجمت حرفيا، والنقاط التالية توضح بعضًا من هذه التحديات:

- **تحديد** مكان **استلام البضاعة**: مثلا- تجد في الفاتورة المبدئية شرط تسليم البضاعة وهو أن إجمالي سعر البضاعة يشمل مصاريف الشحن واصل ليبيا، وهذا الشرط يسبب مشكلة للمستورد – فمثلا: مقر المؤسسة الصناعية للمستورد في الخمس ويقوم المصدر بشحن البضاعة إلى ميناء طرابلس أو مصراته أو بنغازي أو طبرق – على أساس أن هذه الموانئ كلها في ليبيا – وأنها قريبة من مقر المستورد، وهذا الإجراء يسبب عبء النقل من الميناء إلى مقر المؤسسة على المستورد مما قد يسبب مشكلة، خاصة إذا كانت الشحنة تحتوي على عدد كبير من الحاويات أو البضائع.
- **اختلاف تغطية قيمة التأمين البحري**: بعض شركات التصدير توضح بيان قيمة البضاعة وتكلفة الشحن ولا تذكر قيمة تغطية تأمين البضاعة أثناء الشحن، وهل هي من ضمن تكلفة الشحن أم أنها ستدفع منفصلة؟، وهنا على المترجم أن ينتبه إلى مثل هذه الجزئيات التي قد تبدو في ظاهرها بسيطة، لكنها قد تكلف كثيرًا من المصاريف وتسبب مشكلة بين المالشحنBill ورد، ودور المترجم هنا أن يوضح للمستورد هذه النقطة، وينبهه إلى ما قد يترتب عليها من التزامات وتداعيات، ومن هنا فإن دور المترجم ليس فقط الترجمة والنقل؛ بل التوضيح والتفسير لبعض المصطلحات، وهكذا أصبح دور المترجم مهمًا لعامة الناس فنجدهم يأتون للمترجم للاستشارات والنصائح.

- **وجود المصطلحات التجارية** واستخدام مختصرات لتلك المصطلحات مثل (L/C) وتعني "خطاب اعتماد مستنديLetter of Credit"، و(B/L)وتعني "وثيقة الشحن Bill of Lading" ....وغيرها. وهـذه المختصرات تسمى في الإنجليزيةبـ (Abbreviations)، وبالرغم من أن معظم المصطلحات التجارية متفق عليها ومتعارف على مفهومها دوليا إلا أنه في بعض الأحيان يتم استخدام رموزا خاصة بسلعة معينة أو بشركة محددة، وهنا على المترجم أن ينتبه لهذه الأمور ويستخدم مهارته وخبرته في التمييز بين المصطلح المتعارف عليه والمصطلح المستخدم في حالات معينة.

من الإشكاليات التي قد تواجه مترجم النص التجاري – كتابة نصوص بلغة "ركيكة" أي لا توجد فيها تركيبات لغوية صحيحة – حيث إن كاتب ومحرر الفاتورة هو عادة ما يكون شخصا تجاريًاولا يهتم للتركيبات اللغوية السليمة بقدر اهتمامه بالغرض التجاري الذي يكتب من أجله، وهذا تجده واضحا من خلال قراءة النص، وتدرك بمهارتك الفنية أن كاتب الفاتورةلا يتقن الإنجليزية، وهذا ملاحظ كثيرا في الفواتير التي تأتي من الصين وكوريا وغيرها من البلدان الغير ناطقة بالإنجليزية، ولهذا، وحرصا من الشركات الأجنبية المصدرة، فإن بعض شركات التصدير الأجنبية تبين في الفاتورة التجارية أنه إذا طرأ خلاف بين الطرفين حول بعض البنود، فإنه يتم اللجوء إلى المحاكم في الدولة المصدرة.

16- التحديات التي تواجه المترجمين:

- عدم وجود جمعية خاصة بالمترجمين ترعى حقوقهم وتعتني بشؤونهم.
- عدم وجود مراكز أو مؤسسات خاصة لتدريب المترجمين.
- عدم وجود مراقبة للجودة على الترجمة في مدينة الخمس.

17- التوصيات :

- توثيق النصوص المترجمة والقانوني.لجهة المختصة؛ لأنها تؤرخ الحدث في فترة زمنية محددة حتى يتمكن المختصون من دراسة حركة الترجمة في ليبيا وتقييمها مستقبلًا.
- استخدام تقنية المعلومات لأنها مهمة في تنظيم وحفظ ونشر المعرفة.
- إنشاء مراكز متخصصة لتدريب المترجمين.
- المزيد من الاهتمام بالترجمة والمترجمين في ليبيا، وتشجيع المترجمين على إجراء الدراسات لتغطية أنواع أخرى من دراسات الترجمة مثل ترجمة النص الإداري، والنص الأكاديمي،

والنص الطبي، والنص الأدبي، والنص القانوني ... إلخ.

18- الخاتمة :

وهكذا نرى أنه كلما انتعشت التجارة وكثرت المستندات والشروط التجارية كلما زاد الطلب على الترجمة والمترجمين،ومن خلال الوصف التحليلي للدراسة وتحقيق الوثائق المتعلقة بالموضوع والمراقبة (Observation)واستخدام (Pilotstudy)كإحدى الطرق البحثية لاستنباط المعلومات بالإضافة إلى السرد المذكور أعلاه، يتضح جليا أن الانفتاح التجاري على العالم الخارجي يعد أحد العوامل التي أدت إلى ازدهارالترجمة في الفترة من 2000 إلى 2020 في مدينة الخمس.

وحيث إن هذه الدراسة نظرية، فإن الباحث استخدم الأسلوب الوصفي التحليلي – مستندا على الخبرة العملية والمشاركة في الترجمة المهنية – قبل وأثناء فترة الدراسة؛ بالإضافة إلى تجميع آراء طالبي الترجمة، ومستخدميها،وأخذ آراء وأفكار الخبراء والمهتمين.

إن الهدف من هذه الدراسة هو بيان ورصد حركة الترجمة التجارية في مدينة الخمس،وتقييمها خلال فترة الدراسة من خلال تحليل ودراسة الوثائق والمستندات التي يتم التعامل بها مع الجهات الإدارية ذات العلاقة، وتكمن أهمية الدراسة في عرض عينة من النصوص التجارية التي تمثل حركة الترجمة في الفترة المغطاة في الدراسة، وذلك بتحليل المستندات وتقييم تأثيرها على الجهات التي تطلب وتستخدم الترجمة،والتدريب على الترجمة. أما نتائج الدراسة، فإنها تفيد الطالب والمترجم المبتدئ في كيفية التعامل مع النص التجاري، وتوضح الخطوات التي يجب اتباعها عند ترجمة النص التجاري، والاعتبارات التي ينبغي أخذها في الحسبان عند اختيار المكافئ حتى تخرج الترجمة خالية من أي ملابسات أو أخطاء، كما توضح الدراسة بعض الصعوبات التي تواجه مترجم النص التجاري وتخلص إلى التوصيات التي من شأنها تطوير وتحسين الترجمة التجارية.وحيث إن أحد أهداف الترجمة هو بناء جسور الثقافة والتعاون بين الأمم وتطوير التعاون الدولي،فالمطلوب المزيد من الاهتمام بالترجمة والمترجمين في ليبيا، وبما أن هذه الدراسة تناولت فترة زمنية محددة وهي 2000- 2020، فإن دراسات أخرى يجب أن تجرى لتغطية أنواع أخرى من الترجمات، مثلا: ترجمة النص الإداري، أو النص الطبي، أو النص الأكاديمي ...إلخ، وتوصي هذه الورقة بالعمل على توثيق وتسجيل حركة الترجمة في مدينة الخمس.

المصادر باللغة العربية:

1 - بسام، بركة (2012) الترجمة إلى العربية: دورها في تعزيز الثقافة وبناء الهوية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول من مجلة "صيف 2012": ص ص90- 96.

2 - ديداوي، محمد (1992) علم الترجمة بين النظرية والتطبيق، سوسة (تونس): دار المعارف للطباعة والنشر.

3 - صناعة الترجمة في المملكة العربية السعودية - مركز دراسات الوحدة العربية: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، بيروت، أغسطس 1982 - جامعة الملك سعود، ندوة تعميم التعريب وتطوير الترجمة في المملكة العربية السعودية،الرياض 1998.

4 - غزالة، حسن (مترجم) (2006) الجامع في الترجمة Textbook of Translation: A تأليف بيتر نيومارك (Peter Newmark)، ترجمة بروفيسور حسن غزالة ، الطبعة الأولى، بيروت: دار مكتبة الهلال.

5 - كاتفورد، ج. سي (1991) نحو نظرية لغوية في الترجمة، ترجمة خليفة العزابي ومحي الدين حميدي.

6 - المعني، مسلم. (1959) الترجمة العلمية ودورها في دعم مسيرة التعريب في الوطن العربي، عمان: جامعة السلطان قابوس. نشرت في: Citroen, I.J. (1959) "The translation of Texts dealing with applied Science" in Babel Vol. 5, No. 1; 2 Marchuk, Y. (1984) "Scientific and technical translation and the all-union translation center"

7 - المنصوري، محمد (2015): "الترجمة في الدراسات الجامعية: أقوم المسالك للارتقاء المعرفي ومواكبة المستجدات" كتاب أيام في الترجمة، تونس: المركز الوطني للترجمة.

المصادر الأجنبية للترجمة: The Translation References

Ayish, Mohamed (1992), Journalism Skills in English: A News Writing Textbook for Journalism Student in the Arab World, Amman Shukayr & Akasheh.

Baalbaki, Munir & Ramzi (2008), Al-Mawrid Al-Hadeeth: A Modern English–Arabic Dictionary. Beirut: Dar El-Elm Lilmalayin.

Catford, John. (1965)A Linguistic Theory of Translation. London: Oxford University Press.

Daw, Abdulla (2004) The Flourishing of Business Translation in Libya during the Period 1990-2000, un published MA thesis. Tripoli, Libyan Academy.

Delisle, J. (1988) Translation: An Interpretive Approach (Trans. P. Logan and M. Creepy), Ottawa.

Ghattas Nabih, (1982).English –Arabic Dictionary of Economics, Business & Finance. Beirut: Libarie du Liban.

Giaber, Jamal (2019) Translation: Theory, Methodology and Practice. Al-Falah Books

Giaber, Jamal. (2005). The Increasing Role of Translation in Libyan Politics and BusinessActivities.In International Journal of Arabic-English Studies (IJEAS),

vol. 6, 2005, Amman, Jordan.181-188.

Hatim, Basil (2001). Teaching and Researching Translation. London: Pearson Education Limited.

Jacobson, Roman (1966).On Linguistics Aspects of Translation.In Reuben Brower (Ed.).*On Translation*. New York Oxford University Press

Mundey, Jeremy (2001). Introducing Translation Studies: Theories and Applications. London and New York: Routledge.

Newmark, Peter (1988) A Textbook of Translation. New York: Prentice Hall.

Nida, E. A. Eugene (1964). Toward a Science of Translating with Special Reference to Principles and Procedures Involved in Bible Translation. Leiden: Brill.

Owens, Rachel (1996) The Translator's Handbook.3rd ed. London: Aslip

Warendore, J.C. S. (1963) 'Responsibility and Liability of the Translator'. Babel, IV, No 4, pp 81-85.

Williams, J. & Chesterman, A. (2002). The Map: A Beginner's Guide to Doing Research in Translation Studies. ST Jerome Publishing.

ملحق : صور ضوئية لعينة الفاتورة المبدئية مع الترجمة الخاصة بها.

ملحق

نموذج لترجمة النص التجاري "الفاتورة المبدئية المرفقة"

شركة تري مارين الدولية Tri Marine

International, Spain S. L Unipersonal
Rodriguez Arias, 23 1.Dpto 7
48011- بلباو – (اسبانيا)

فاتورة مبدئية S16963/LIBY/17.2

بتاريخ:2017/06/14

باسم : شركة ليبية .....ليبيا بالدولار.....

الكمية	البيـان	سعر الوحدة	الإجمالي
..... طن متري	تونه كتلة "يا لو فيش" مجمدة – مسبقة الطبخ تنظيف واحد بدون قطع أو شرائح اتش اس كود:(1604.14)	..... $/ للطن	..... $
الإجمالي خالص مصاريف الشحن والتأمين واصل الخمس - ليبيا بالدولار الأمريكي			..... $

(بالحروف فقط ..... دولار أمريكي)

يفتح الاعتماد لصالح : رابو بنك – فرع سنغافورة

Rabobank, Singapore Branch
38 Beach Road, #31-11 -Singapore 189767

سويفت : RABOSGSG

رقم حساب المستفيد : 627398-5409-01

المستفيد : شركة تري مارين الدولية - اسبانيا

Tri Marine International Spain S.
15 Fishery Port Road, Jurong Industrial Estate
Singapore 619735

الاعتماد المستندي يتضمن الآتي:

- التحويل المصرفي مسموح به - الاعتماد المستندي بالتفاوض.
- تاريخ ومكان الصلاحية - دولة المستفيد/ 30 نوفمبر 2017
- تجزئة الشحن: مسموح بها.
- نقل الشحنة من باخرة إلى أخرى مسموح به.
- الشحن إلى الخمس – ليبيا.
- الشحن على ظهر الباخرة من موانئ صينية عن طريق حاويات مبردة حتى تصل إلى ميناء الخمس.

المستندات المطلوبة

- 3/3 بوالص شحن أصلية - الفاتورة التجارية الأصلية من 3 نسخ موقعة من المستفيد
- 3 نسخ من قائمة التعبئة.
- عدد 1 شهادة صحية، وعدد 1 شهادة التأمين الأصلية وعدد 1 شهادة المنشأ.
- تقرير بالإشراف والتفتيش على الشحن - إقرار التصدير الأصلي يثبت أن البضاعة تم شحنها إلى ليبيا.
- إقرار من المستفيد يبين شهادة سلامة الدلفين - وعدد 1 شهادة تحليل المعادن الثقيلة ونسخة من إفادة قبطان الباخرة – وعدد 1 شهادة الوزن الأصلي – وعدد 1 بيان الشحن – وعدد 1 شهادة التحليل – وعدد 1 شهادة الفحص – وعدد 1 التقرير الإشعاعي - وشهادة التطهير بالبخار.
- إقرار من خط الشحن بأن الباخرة غير محظورة من الدخول إلى الموانئ الليبية سيتم إرساله إلى طالب الاعتماد.
- تعزيز الاعتماد يتم استلامه قبل الإنتاج.
- أي كشط أو أخطاء في الكتابة التي لا تؤثر على الكمية والقيمة لا ينظر إليها. تقديم المستندات خلال 37 يوما بعد تاريخ الشحن وفي غضون صلاحية الاعتماد: مقبول.
- مستندات الطرف الثالث باستثناء الفاتورة: مقبولة.

شروط الدفع : بموجب اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء ومعزز لدى مصرف اسباني للمبلغ بالدولار الأمريكي.

بلد المنشأ : الصين

مواعيد الشحن : ستكون من 10- 13 حاوية في الشهر.

اسم المصدر : أي مصنع في الصين - القطع المنتجة من "سكيبجاك" من تونة كاملة تزن (1.5 كجم فما فوق).

توقيع وختم الشركة،

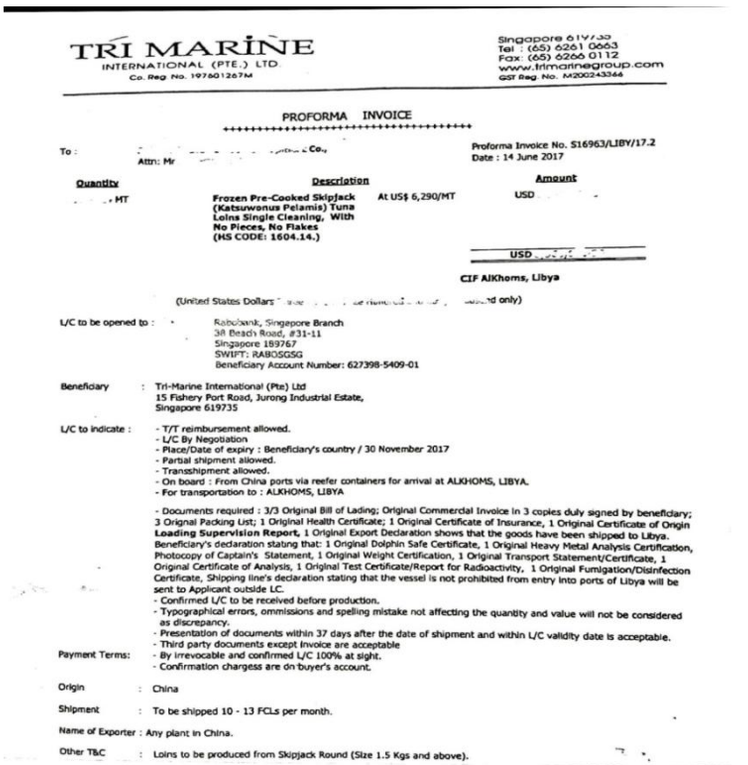

TRI MARINE
INTERNATIONAL (PTE.) LTD.
Co. Reg. No. 197601267M

Singapore 619735
Tel : (65) 6261 0663
Fax: (65) 6266 0112
www.trimarinegroup.com
GST Reg. No. M200243344

PROFORMA INVOICE

To : Co.,
Attn: Mr

Proforma Invoice No. S16963/LIBY/17.2
Date : 14 June 2017

Quantity	Description		Amount
MT	Frozen Pre-Cooked Skipjack (Katsuwonus Pelamis) Tuna Loins Single Cleaning, With No Pieces, No Flakes (HS CODE: 1604.14.)	At US$ 6,290/MT	USD
			USD

CIF AlKhoms, Libya

(United States Dollars only)

L/C to be opened to : Rabobank, Singapore Branch
38 Beach Road, #31-11
Singapore 189767
SWIFT: RABOSGSG
Beneficiary Account Number: 627398-5409-01

Beneficiary : Tri-Marine International (Pte) Ltd
15 Fishery Port Road, Jurong Industrial Estate,
Singapore 619735

L/C to indicate :
- T/T reimbursement allowed.
- L/C By Negotiation
- Place/Date of expiry : Beneficiary's country / 30 November 2017
- Partial shipment allowed.
- Transshipment allowed.
- On board : From China ports via reefer containers for arrival at ALKHOMS, LIBYA.
- For transportation to : ALKHOMS, LIBYA

- Documents required : 3/3 Original Bill of Lading; Original Commercial Invoice in 3 copies duly signed by beneficiary; 3 Original Packing List; 1 Original Health Certificate; 1 Original Certificate of Insurance, 1 Original Certificate of Origin **Loading Supervision Report,** 1 Original Export Declaration shows that the goods have been shipped to Libya. Beneficiary's declaration stating that: 1 Original Dolphin Safe Certificate, 1 Original Heavy Metal Analysis Certification, Photocopy of Captain's Statement, 1 Original Weight Certification, 1 Original Transport Statement/Certificate, 1 Original Certificate of Analysis, 1 Original Test Certificate/Report for Radioactivity, 1 Original Fumigation/Disinfection Certificate, Shipping line's declaration stating that the vessel is not prohibited from entry into ports of Libya will be sent to Applicant outside LC.
- Confirmed L/C to be received before production.
- Typographical errors, ommissions and spelling mistake not affecting the quantity and value will not be considered as discrepancy.
- Presentation of documents within 37 days after the date of shipment and within L/C validity date is acceptable.
- Third party documents except invoice are acceptable

Payment Terms:
- By irrevocable and confirmed L/C 100% at sight.
- Confirmation chargess are on buyer's account.

Origin : China

Shipment : To be shipped 10 - 13 FCLs per month.

Name of Exporter : Any plant in China.

Other T&C : Loins to be produced from Skipjack Round (Size 1.5 Kgs and above).

Urbanization and Urban Sprawl Issues in The City Structure of Tripoli The Capital of Libya

Department of Geography, Faculty of Al-Awata, Azzaytuna University
Dr. Ali Irhuma Abubrig
E-mail: (ali6466733@gmail.com) (bub_nan@yahoo.com)

ملخص

يعد التحضر ظاهرة دولية وهو أحد اهم وأكثر الأنشطة البشرية تأثيرًا في جميع أنحاء العالم اليوم وعلى الأجيال القادمة مما يؤثر على جودة الحياة الحضرية وأدائها التنموي المستدام إن التوسع الحضري في العالم النامي والناشئ، وخاصة في أفريقيا، يظهر بمعدل كبير مما يهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يؤدي الزحف العمراني إلى خلق أنماط تنمية حضرية غير مستدامة من الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادي وفي هذه الدراسة تتضح القوى الدافعة وديناميكيات النمو السريع مع التركيز على الأسباب والعواقب الرئيسية للانفجار الحضري والتدهور البيئي وتحول نمط المدينة والتحول الديموغرافي، لذلك كان الاهتمام الرئيسي لهذه الورقة هو تحديد مدى تأثير قضايا التحضر والزحف العمراني بشكل مباشر أو غير مباشر على هيكل وأسلوب الحياة في مدينة طرابلس الليبية ويرجع ذلك إلى أن العديد من المناطق الحضرية شهدت على مر السنوات السابقة نمواً عشوائياً غير مسبوق وانفجار سكاني أدى إلى استنفاذ المرافق الاجتماعية ولتحقيق هذا الهدف يتم استخدام طريقة مميزة تستند إلى إجراء مقابلات شخصية متعمقة مع السلطات المحلية تشمل خبراء التخطيط والزراعة ، وكذلك الأساتذة في المؤسسات الأكاديمية كما يستخدم التحليل الواسع للمستندات والوثائق الأرشيفية لتقديم فرص مختلفة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول النمو الحضري العشوائي.

Abstract

Urbanization is a global phenomenon it's one of the most influence human activities over the world both today and by future generations, impacting the elements of quality of urban life and its sustainable development performance. Urbanization in the developing and emerging world, particularly in Africa is appearing at an extraordinary rate and it threatens the attainment of the goals of sustainable development. Urban sprawl has led to unsustainable rapid urban expansion patterns from socio-economic and environmental issues. This original study examines the Driving Forces (hereafter referred to as DFs) and circumstances of the rapid urbanization process, discussing the main reasons and impacts of the urban explosion, serious damage environment, city patterns, and demographic transformation. The main concern of this paper therefore was to determine how urbanization and urban sprawl issues have direct or indirect impacts on the structure and lifestyle of the city of Tripoli Libya. The implications of this urbanization challenge in many developing countries are diverse socio-economic, cultural, and environmental issues. To address this aim, a qualitative approach is used through in-depth face-to-face interviews with the local authority, ordinary people, planning and agricultural experts, and university professors as well as decision-makers. A mixed-method approach was adopted for the analysis of archival documents to present different opportunities for obtaining as much information as possible on urban

growth. The findings and discussion indicate the ineffectiveness and/ or non-implementation of planning strategies, political conflict, and economic prosperity that are rising with the rapid urbanization process. The study finds that the majority of developing world cities are in urgent need of practical policy and strategic urban development plans that could address and control the uncontrolled growth of urban settlements and unplanned urban expansion.

Keywords: *(DFs); urbanization; population explosion; environmental deterioration; structure of the city*

Introduction

Urbanization sprawl symbolizes the pattern of dominant growth in urban areas Abubrig (2012). Therefore, it is one of the global and common phenomena in urban areas undergoing rapid urban expansion. Many studies on the reasons for urban sprawl reveal deep insights into sustainable management of the urban alterations that change the patterns and structure of the cities. However, due to the very rapid population growth and economic prosperity that have taken place in recent decades, cities all over the world particularly in the developing countries have expanded very rapidly Sahana, (2018). In this regard, this highlights that with the rising population and urbanization, the pattern of urban land use/cover and peri-urban have significantly changed and such has driven many environmental challenges. Therefore, the urban sprawl processes and consequences have become an issue of growing concern as a result of the continuous trend of worldwide urban expansion. In several places, peri-urban land use is changing rapidly from agriculture to housing and other services as a result of multiple (DFs) Rizzo, (2014). Therefore, the (DFs) are involved provision of infrastructure, industry development, and construction of settlement, while the natural factors, policies, population, economy, and technology are associated with the potential factors (Fan et al. 2014).

The rapid alterations of land use/cover than ever before, particularly in developing nations, are often characterized by rampant urban sprawling, consumption of farmland, and a rise in the rate of deforestation, leading to the loss of farming land, and the degradation of green areas (Hisham et al. 2019). According to Yasin et al. (2021), urbanization sprawl has a nasty pattern of development spreading further from the urban centers, it occurs in the peri-urban areas in the form of radial line development, leapfrogging, ribbon and the grid patterns of nearby feeder streets, as is the case with some commercial and informal settlements in Tripoli, which are widely spread. Abubrig (2016) elaborated that the urban fringes are constantly experiencing unauthorized changes in land uses, which are officially supposed to follow a planning scheme that is weak in content and implementation. Consequently, areas impacted by the urban sprawl that suffer from a lack of access to basic infrastructure, utilities, and services such as proactive urban planning have poor public health, poor road access, a shortage of water, and an unstable electricity supply. Liu et al. (2017) argued that rapid urbanization occurs when cities attract dwellers migrants from rural areas who come in search of education or work due to economic growth and urban job creation is absent in the rural area. As a consequence of this, since 1990th many newcomers from rural to the city of Tripoli disproportionately settle down in slums or informal and random settlements in the peri-urban areas to get a better life. Accordingly, uncontrolled and inefficient urban dispersion occurs in the peripheral areas, so the difference between

rural and urban areas is increasingly blurred, and the resulting reclassification of rural areas to peri-urban or urban. A large share of the new urban inhabitants is expected to live in peripheral areas, as well as in interconnected towns. Gradually, rural-urban areas are less separate spaces in their own right (FAO UN, 2023).

The intricate structure of cities around the world has resulted in complicated patterns of land use/cover. Before the 1950s, rapid urbanization had occurred in developed countries, which increased urban development and a significant reduction in arable lands (Firman, 1997). The occurrence and impacts of urban sprawl have been the subject of numerous academic research mainly due to the challenges posed by the continued and tremendous rise in urbanization, particularly in developing countries. In fact, in recent years, urbanization in developing countries has been faster than that in developed countries (Youssef, 2007). Sprawl is usually considered to be one of the effects of urbanization, although an accurate analysis needs to be conducted as to what is legitimate urbanization in developing nations and the undesirable expansion of cities. Thus, controlling the urbanization process and making sustainable development need accurate information about urban growth patterns processes, and drivers (Jiang et al, 2010). Cities and Metropolitan areas are growing rapidly urbanization all over the world due to the rapid population growth in developing nations. Unfortunately, this rapid growth has resulted in decaying infrastructure, poor planning uncontrollable urban expansion (urban-sprawl) of highly informal ad-hoc settlements, negative socioeconomic and environmental impacts, global climate and ecosystem changes as well as consumption of arable land (Angotti 1993; López et al. 2001; Huang et al. 2009). As Abubrig (2012) stated the growing volume of urban migrants upset the equilibrium of both rural and urban life.

Hence, the urban demographic transformation influences and is influenced by many trends such as economic development worldwide where globalization is tying cities to each other through international networks. While it may not be possible to distinguish between the space of population growth and economic growth, technology has had a strong influence on urban growth. In Arabic cities, the principal cause for increasing built-up environments is the inhabitants. Social and economic factors as well as cultural diversity play decisive roles in ordering and forming urban areas (Mubarak, 2004). Most cities in Libya are inspecting to raise the exchange values of urban land use/cover by stimulating and sustaining urban growth. Urban expansion in Libya generally is not based on a clear strategy and comprehensive policies are absent. From the 14th century to the beginning of the 20th century, Libya was controlled by several civilizations: Islamic, Italian, and, in even earlier history, Phoenician, Carthaginian, Greek, Roman, Spanish, Vandal, and Byzantine civilizations (Shawesh 2000). As a result, urban planning and the form of most Libyan cities are deeply influenced by external ideologies and planning methods from foreign countries. In the opinion of Abubrig (2016), the expansion and proliferation of the modern city belong to the commercial cultures that shape public life; therefore, arcades and department stores are consumer activities that are significant developments of the modern city and many other retail places.

The rapid rate of urban population growth is due to demographic factors such as natural increases and high levels of international migration, which is fuelled by the exploitation of the country's oil revenues. Cities of Libya have received migrants from foreign

countries; mostly those within the continent of Africa. EBB (2011), describes Libya as a nation of cities: "For all its recent history, dating back to the end of World War II and the period of independence which followed at the outset of the second half of the 20th century, the Libyan society has been steadfastly shaped into a flourishing urban system, perhaps reaching a stage of maturity, though by developing countries` standards, at the turn of the 21stcentury when the great majority of the population lived in urban settlements (EBB, 2011)". The demographic characteristics symbolize immigration (rural–urban, internal/external - international) of the population towards adjacent areas of the cities, and this helped to raise population growth, thus increasing their needs for services and infrastructure to meet sustainable growth. For instance, sanitation, transport, water, land costs, and deterioration of the urban environment (Al-Tellawy, 1995). It may not be possible to differentiate between the space of population growth and the space of economic growth; this means that they complement each other. Indeed, the socio-economic and cultural transformation has taken place under the veil of globalization (Graham, 2001).

Urbanization sprawl is a consequence of cheap open and public space available outside the city. For example, ownership of an automobile, the ability to own a house, the wish for a single family to possess a home, and overcapacity within urban areas are some of the major reasons identified as reasons for the sprawl of urban areas. Consequently, uncontrolled and unplanned urban expansion and population growth including a shift from rural to urban areas have been the main reason driving the growth or sprawl of the city. During the outward expansion of Tripoli, city agencies provided poor planning and individuals neglected planning policies. The rate of urbanizing Tripoli has led to the spread of sprawls into areas that were originally for agricultural land and natural habitats. The following literature examines the urban sprawl (DFs), reasons, the effects of rapid expansion, and city's structure transformation to address the main powers that derived from the city's rapid urbanization, and additionally to understand the consequences of these alterations on the city structure and its patterns.

Study Area

This paper is a case study conducted in Tripoli, which is the largest city in Libya. It is known for it’s the capital and primary hub of the state's cultural identity is a colored mosaic, a harmonious and intertwined blend of African, Moroccan, Amaziggh, Islamic Arabian cultures, and those of the Mediterranean. Uncontrolled and unplanned urban growth or sprawl is resulting in haphazard development towards the outskirts areas, which is affecting green areas. Thus, the solution will be expansion at the expense of the formation of suburbs, which allow people to live in a reasonably pleasant location away from the pollution and poverty of the inner city, although continuing to work in economically flourishing urban areas. This period of urban evolution represented the start of the decentralization growth that characterizes cities today (Gillham, 2002). This study, as no previous study has done right now, contributes to finding solutions in order to address unplanned urban expansion and how to sustain them considering the rising population of the city. While the population of the city increased from one million and four hundred thousand to two million people between 2011 and 2020. Urban landscape, ecological, and environmental problems have been the main challenges because the urbanization process increases air and water pollution from residential activities, waste management, and transportation, which regularly exceeds

environmental quality standards or the target for sustainability. Thus, cities should balance the socio-economic and environmental needs of present and future generations.

Recently, the growth in Tripoli city has led to an incredible increase in urbanization in the form of new districts, towns and housing, but it is generally influenced by Western planning principles. The rapid urbanization process in Libya, as in many places, has culminated in many socio-economic and demographic problems. Libya's urbanization process, like other developing countries, has caused dire physical problems, as well as, acute socio-economic challenges. Urban sprawl in the city of Tripoli is a consequence of the widespread unplanned building development in the suburbs. As a result, the road infrastructure in and around the city is fostering urbanisation in the suburban areas; besides, new buildings are being massively constructed in all directions across the ring roads sides. As a consequence of this mass influx, a massive alteration in the residential complex style has been spotted. Additionally, the size of the city has been increased considerably.

Methodology

This section has presented the methodology of the study; the qualitative method was adopted to formulate a more in-depth analysis to collect as much information as required for the study. The qualitative study allows us to build a holistic, detailed description and analysis of the factors associated with human behavior in its natural environment, such as social, cultural, and political moods in which they exist (Smith And Short 2001). This investigation could be accomplished by using a diversity of techniques, including interviews, observations, and analysis of archival documents. In the qualitative method, interviews face-to-face can give relevant data about the subject under investigation by asking interviewees to converse about their lives, and experiences and, most importantly, to understand the insights of the respondents as used in this study. In this respect, I have invited more than 30 participants from various backgrounds. The selection of interviewees was carefully planned, particularly those working in government departments. The people were selected based on being experts, residents and/or decision-makers. In around 25 in-depth interview cases consents to conduct interviews were received, which could be adequate to obtain the desired level of precision in the informants. Respondents were interviewed on the subject through the exchange of views between the researcher and the interviewees. This method gauged the opinions of respondents towards changes in the areas of study and their suggestions for alternatives to the proposal if they had a somewhat negative opinion. Discussions with the residents also concentrated on whether intensification in Tripoli is likely to be a long-term success or failure and how that could affect their livelihood. Issues surrounding their satisfaction with housing, infrastructure, the current governance structure, and the state of the environment were also discussed. The snowball sampling method was used to identify individuals for interviews in the study. In this regard, the selection of respondents was based on choosing one respondent as a starting point and then asking him or her to recommend other suitable respondents. This method has proven useful especially when interviewing government officials, decision-makers, and local planners. Applying this sampling frame enabled me to focus on those who had considerable experience or a close interest in the research topic, as demonstrated by the staff of Tripoli University. In the snowball sample outlined above, a diversity of ages and level of education of the participants was taken into consideration. This plays an

important role in ensuring that the aspirations of the study are achieved.

The qualitative data was analyzed by content analysis, which involves collating a number of textual data together to identify emerging issues and generate different issues contained in the dataset. A semi-structured technique was used to achieve the aims of the study and to make the interviews successful. Before carrying out the interviews, participants were fully informed about the nature and purpose of the study. Consequently, it has presented the clarifications of (DFs), impacts of urban growth (sprawl), patterns, and socio-economic and political influences. The checklist of related questions and aims designed in an interview guide is also added. The aim is to realize how these concepts can be used in the interpretation of respondents interviewed.

This paper argues that the imbalances in the rapid urbanization of Libya (as Developing Country / Middle East and North Africa MENA) can be remedied by developing and applying Holistic Planning Urbanism (HPU) for the sustainability of Libyan cities' urban environment. Recently, several voices demanded the adoption of planning and growth theories that are both compatible with (Developing Country Societies) and in line with modernity. Thus, a holistic and planning approach to urbanism is advocated, by examining contemporary, post-industrial, and post-colonial physical growth together with the socio-economic, political, and cultural developments shaping sub-urban city growth. The main task of this theory is to select a methodology with a literature review to combine them (Teddlie and Tashakkori, 2011). To conduct this study, comprehensive data were collected through face-to-face interviews with planning and agricultural experts, ordinary people, the official of office urban planning, and other participants associated with urban development. As well as the decisive role that is played by professors and experts in the academic institutions as respondents in the interviews. The appointments of participants have been arranged through making calls. The participants were informed that their participation was voluntary and that they could terminate it at any time, also, anonymity and confidentiality. Since the interviews were conducted in Libya where Arabic is the native language (local dialect), translation of the recorded audio data to English was an issue that was given serious attention. In terms of recording the interview permission was taken from some participants, whilst it was unacceptable in other some cases, owing to personal and cultural circumstances. The keywords and points have been highlighted in different colors. Classify and discuss the data collection and analysis process it would follow according to the study questions provided to achieve the objectives of the study, and then, the data created by the coding process to categorize the variables in the study.

In this study by Snowball, 25 volunteers participated in the interview session. The highest-educated participant was a doctoral degree holder (PhD). This indicates that some of the participants have full knowledge of this field of study. I believe that the participants have provided realistic and honest answers to the questions asked. Moreover, they frequently shared their experience because most of them were relevant to the study area which is under investigation. The interview meetings began in June 2019, and it procedure was conducted at a time and place that was convenient for the participants; the interview was conducted in a very professional and friendly process. Farther the maximum interview session was between 30m/1h.

Data Analysis

As previously indicated, the analysis of interviews and documents that are not

quantitative was organized around content analysis. Each interview was first translated, transcribed, and then analyzed manually. Kohlbacher (2005) noticed that content analysis was one of the earliest approaches to the analysis of documentary materials. Thus, the ideas, opinions, and experiences of the interviewees are extracted from the interview transcript. To achieve this, certain steps were taken: such as translating the interviews into English from Arabic, preparing a clear text transcription from the translated interviews, and the analysis of the text transcriptions by which the keywords, phrases, and paragraphs relevant to the inquiry are marked and highlighted in different colors. Therefore, the purpose of content analysis is a grouping strategy to get insights concerning the frequency and patterns of factors that affect urbanization which is the scenario under consideration in this paper. In this study, the approach of interview technique was selected to be effective in collecting data and to obtain a response to research questions to achieve the objectives of the study. The main objective was to reinforce an understanding of how urbanization (urban sprawl) issues affect city structure in Tripoli.

The scheme embraces many-phase processes (grouping large chunks) of data into logical classifications. The information in the form of transcribed interviews was coded using content analysis procedures. The coding procedures adhere to the guidelines recommended by Hisham et al. (2019) this method is divided into group data, which is grounded in responses to similar questions, in fact (the open-ended questions were mostly the same for all respondents, and then, the responses were similar enough). Moreover, through the process of frequently comparing the data and classifications during and after the collection process of data, significant themes appeared from the data collection. The appeared themes were discussed in this study. The topics are based on each other to establish a holistic understanding of urbanization sprawl issues on Tripoli's city structure from the perspective of professors and experts in the academic field of urban planning. Generally, the content and thematic analysis strategy was embraced to examine associated research variables, based on information collected via semi-structured interviews. Driving Forces (DFs) for urbanization (urban sprawl) were a pattern of the city development, causes of urban sprawl, the impact of urban sprawl, and the political and economic long-term influence of urban sprawl on Tripoli's city structure.

Driving Forces (DFs) For Urban Sprawl

This part mainly attempts to find out the (DFs) for urbanization expansion (urban sprawl beyond its original and previous boundaries) that has led to extraordinary alteration of Tripoli city structure. Founded on a thorough review of the relevant literature. The drivers have been classified into three categories socio-economic, and environmental (physical) dimensions. Whereas the drivers behind urban sprawl are several, it is so hard to determine which forces are the most influential. This is so because drivers are context-dependent and could differ from place to place. However, it can be argued that point is socio-economic and environmental factors may contribute to a virtual reduction in the demand for space in the urban area, while demand may increase in the peripheries. Thus urban sprawl can be understood as the process by which this expansion takes place. The (DFs) of the dynamics of land "use/cover", therefore bio-physical drivers include characteristics and processes of the natural environment, for example, weather and climate variations, landforms, topography,

spatial configuration, natural disasters, vegetation succession, soil type, drainage patterns, and availability of natural resources. The social and economic (DFs) can be determined by land resource employment to cater the human needs. This type can be classified into four types: economic, political, technological, and cultural. Thus, these (DFs) are closely related, and interact with each other, such as economic and political.

Nonetheless, many studies have distinguished the (DFs) in diverse manners based on different case studies, such as the decentralization process after economic reform, demographic transformation and population explosion, types of direct investments, increase in urban resident incomes, the lack of urban governance and limited power of municipal governments; weak law enforcement, rise in demand of housing units, very rapid economic development, and alteration in land use regulation (Bürgi, et al. 2004).

Concerning the main study aim, the research questions posed by the author: What extent is the city of Tripoli sprawled? "And" What are the main drivers and causes of sprawl that have led to a significant alteration in the city structure of Tripoli? For the first question, more than 75% of participants reported that the common type of urban sprawl is unplanned sprawl as a result of prevalent commercial development along major roads and widespread housing for low-income households, among others. Most of the developing countries cities, including the MENA cities, are characterized by low densities, peripheral sprawl, and economies dominated by informal activities and squatter settlements with limited services, as in the case of Tripoli, which has led to the consumption of agricultural land for urbanization purpose. While 25% of participants have no idea about the answer to the first question. There may be other less obvious urbanization (sprawl) types that deserve to be studied in the future.

In the context of the second question, the fieldwork respondents reported that a total of 25 participants were surveyed for this study. Among them, 40% believe that due to political conflict, corrupt power structures, powerless administrations, and the looting of public finances causes seem to have heavier weight behind the urban explosion. A conversation with planning officials, and academic professionals exposed the lack of adequate compensation and provision of alternative accommodation to people whose houses have been sequestered by the government for re-development and were forced to live outside Tripoli. Whereas 35%, believe that the economic drivers include issues like the low price of farmlands, low commuting, and the low price of fuel, while 25% reported that the social drivers such as the increasing rate of urban population and the influx of Internal and transnational migration are responsible part for urbanization sprawl and that has significantly resulted to the unprecedented changes of the city structure of Tripoli.

To explore the current pattern of progress and historical development of the city, around 40% out of the total 25 participants were of the view that the sub-urban pattern is dominant in structure in the city development. While 35%, 15%, and 10% were of the view that disordered patterns, organic patterns, and geometric patterns separately are the main pattern in the city of Tripoli. Given this, the new road networks could be perceived as among the reasons for the distinct transformation in the current city pattern.

There were progressively fewer fragmented urban areas in an earlier stage of urbanization in the 1990s, as conceptualized in Figure (1), where the city area in different stages was presented by different colors, liters, and numbers. As illustrated in

Figure (2) the urban area of the city increased substantially during 1970th to 2012th, thus urbanisation (sprawl) mainly took place along sides of the main entrance road in the most of open directions of the city of Tripoli particularly after the year of 2005 since the lifting of the United Nations (UN) sanctions upon the country. The results found in this part show that un-regulated and unplanned development has been spread out in different access of the urban areas, particularly in the urban peripheral areas of the city. The lack of a clearly defined land policy, poor law enforcement, and insufficient and ineffective planning control tools are considered the main reasons that prompted the sprawl in the capital city of Libya. Hence, the city has suffered from uncontrolled, and unbalanced development, from too rapid growth and the continuing alteration. On the one hand, urban sprawl can be perceived, as usually happening when urban planning is not well controlled, turns open spaces into built spaces, and degrades the environment, on the other hand, sprawl tends to occur where property values are lower on the edge of urban centers. The development and expansion of urban patterns are the main drivers of land use/cover sprawling. The dense road network of the city has impelled accessibility from the rural to urban areas, which in the researcher's view has resulted in the urbanisation of Tripoli and other cities. The road network supports the expansion of housing and makes it easy for many businesses to operate in remote office parks far from conventional places of work (Behan et al., 2008). Consequently, buildings are erected without planning permits or recourse to master plans, a situation similar to the pre-independence period when master plans did not exist.

In brief, urban sprawl has a nasty pattern of development spreading further from the city, it occurs in the peri-urban areas in the form of radial line development, leapfrogging, ribbon, and the grid patterns of nearby feeder streets, as is the case with some commercial and informal settlements in Tripoli, which are widely spread.

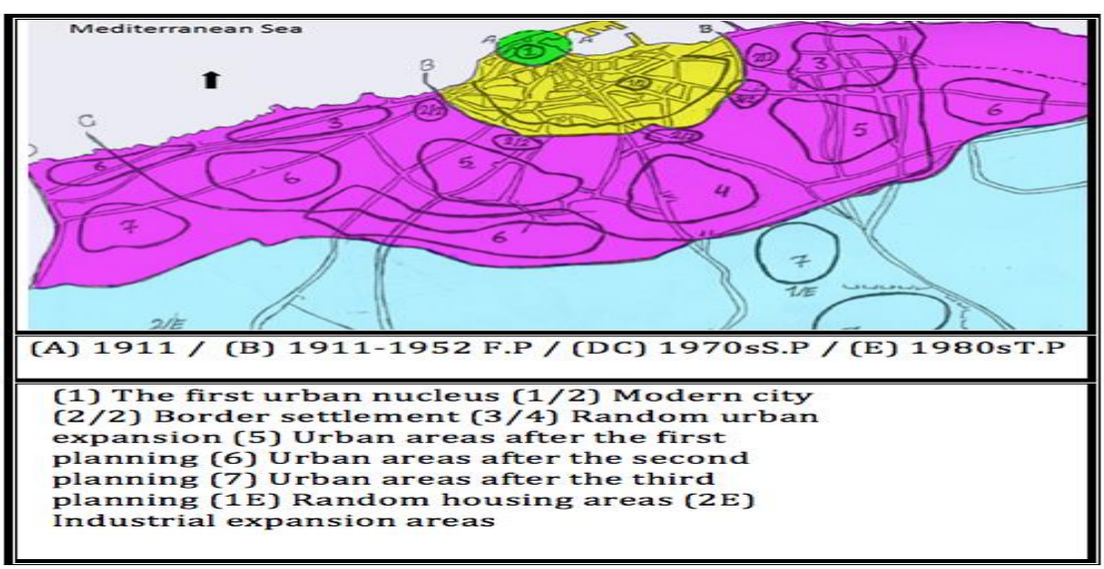

Figure (1) Sketch map of the development of the city structure of Tripoli. Source: Urban Planning (1988). Modified by Abubrig (2013)

Urban growth or sprawl refers to the development and expansion of urbanization

beyond its original and prior boundaries. It also involves the conversion of adjacent areas that have previously been used for other purposes into urban areas. In Libya, one of the negative effects is the lack of vegetation areas that are based on the highest quality land. These areas are often very scarce since, in total, the percent of arable land in Libya does not exceed 3% (Polservice, 1980). This defines the research, whose focus is the phenomenon that is horizontal and random expansion (sprawl). Horizontal urban expansion is considered to be the main reason for the degradation of green areas. For instance, before 1911, the population of Tripoli living in the ancient city (after the period of city walls) did not exceed 30,000, whereas the population in1973 reached approximately 663,000 (Almabrok, 1990). In many parts, Tripoli has experienced unplanned and informal rapid expansion of urbanization sprawl. For example, according to the analysis of Landsat Image Thematic Mapper, Tripoli's built-up area has increased from 10,536.7 ha in 1976 to 18,064.4 ha in 1989, and once again to 26, 229.7 ha in 2001(Abubrig 2012). The rise in the settlement area has accelerated and has led to the loss of farming land in the areas surrounding the city (El-Tantawi, 2005).

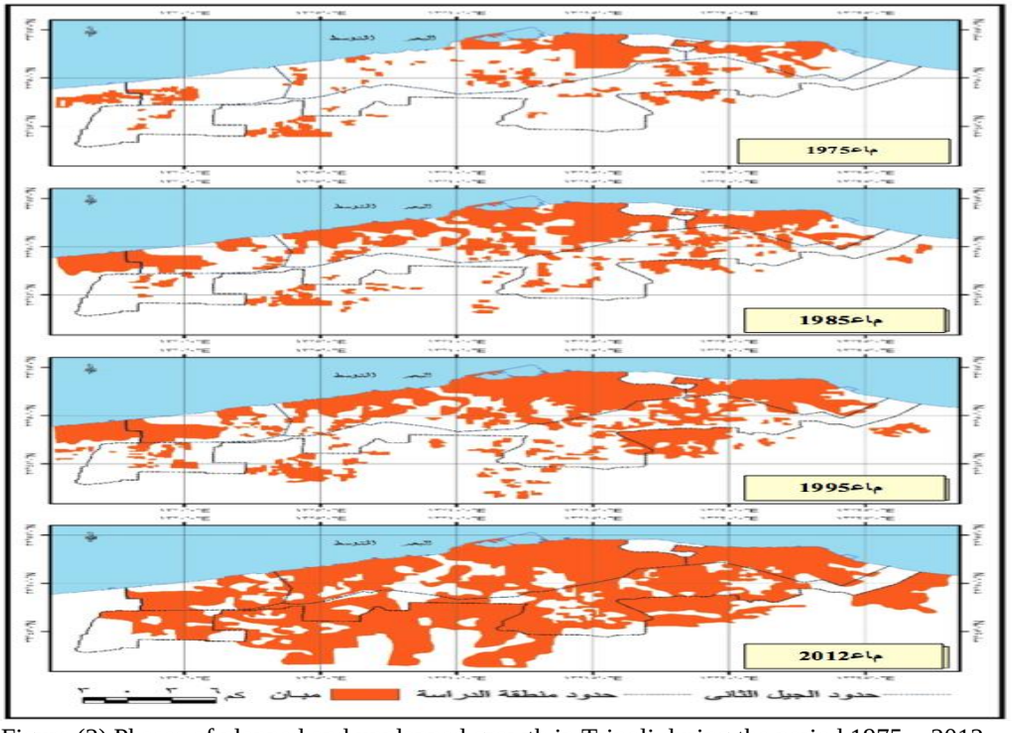

Figure (2) Phases of planned and unplanned growth in Tripoli during the period 1975 – 2012
Source: Prepared by Intisar Al-Zanan based on maps of the city, Urban Planning Authority.

Between (1975 – 2012) urban areas grew largely toward the east, west, and south and along main roads in suburban areas, whereas the new urbanization sprawl has been occurring especially rapidly over the green belt including the limited forest, arable, and grasslands. When most of the lands surrounding the city already suffered from both human and physical effects, particularly the dominance of the desert that makes up roughly 90% of the total Libyan area (Attwairi, 2015). Regarding the factors that control unplanned growth or sprawl, it is clear that the quality of the land, its location, and the surrounding areas are at the forefront. It is noticeable that the most important

factors that determine the trends of growth and unplanned expansion in the greater Tripoli city are primarily due to the use of land in neighboring areas. For the city, the trends of growth and expansion of the city paralleled with the planning lines of transportation and roads, especially in the areas of the uncultivated lands and the margins of forests surrounding the city. Viana, et al. (2019) have argued urbanization sprawl is not only unplanned and uncontrolled urban expansion, but it is also regarded with negative connotations associated with complicated resource consumption and depletion like land, water, air, health, and the like. In context, the expansion of the urbanization process is closely linked to the economic development of Libya. Urban growth or sprawl was enhanced due to oil wealth and the country's development agenda of modernization and competitiveness. This phenomenon, especially oil production, gave rise to urban growth by people from within and outside the country. At the same time, living standards are falling in particularly neglected areas in the country, as the population is increasing and urban areas are expanding (Abubrig 2012).

Thus, the causes of urban sprawl are quite similar to (DFs). Both the causes and drivers of urban sprawl are exceedingly interrelated, compatible, and reinforce each other. However, it is important to understand that (DFs) enhance urban growth whether sprawl occurs or not, while the cause for urban sprawl must induce unexpected and uncontrolled growth. Given the causes, a total of 25 participants were interviewed for this study. Half of them were of the view that poor decision-making and unimplementation problems of master plan. Half of the rest participants were of the view that the high rate of urban population growth is due to migration and natural increase, while the rest of them reported the sudden withdrawal of the state from affordable and adequate housing provision and horizontal urban growth patterns are all considered to be the main significant causes for urban sprawl in Tripoli city.

According to some of the responses gathered during interviews, the gap between public awareness of urban regulations and rules in Libya and the citizens has led to an imbalance in policies and plans of urban management, while some of the participants reported that the look for living space and economic conditions, combined with people's strong desire to escape from urban life for a more comfortable life, are some of the pulling factors for sprawl on the outskirts of the city. From the above mentioned all are the underlying causes of urban sprawl and the presence of some or a combination of all will lead to haphazard development of urban centers that manifests in development patterns to form urban sprawl.

As a result of this study, the rapid urbanization of the city is adding to massive pressures on housing, services, public facilities, infrastructure, and jobs to cater to the increasing demands and needs of the residents. Thus, due to substantial changes in the demography and a huge increase in population (internal-external migrants) statistics who were looking for job opportunities, well-being, and better services that can be founded in Tripoli. Moreover, the fact that the city has become an attractive place is highlighted by the migrants. The considerable alteration in the structure and pattern of the city has been reflected by population dynamics, predominantly in the housing sector. However, the housing sector should be transforming from focusing on housing provision to a more holistic approach incorporating sustainable urban development. The rapid development due to the fast urbanization and urban expansion, population explosion, modern lifestyle, and rapid growth of the economy of the city of Tripoli are

essential factors that resulted in the considerable alteration in the structure of the city and model of residential patterns, and social structure in urban areas. These factors contribute to the challenges that local authorities are facing especially in housing areas. Therefore the pressures of the continuous increase in population growth and rapid urbanisation of Tripoli city are gradually altering the surrounding environment and neighborhoods. To accommodate the growing population and infrastructure, the city is expanding towards the fringes to accommodate the growth, a phenomenon known as urban sprawl. That's because usually sprawls occur on the surrounding urban fringe, along major highways, or at the edge of urban areas (Abubrig 2012).

As already indicated above, migration from other internal areas of the country has come in knowledge to be among the causes of urbanization sprawl in the city. Therefore, objective factors of expulsion from rural areas characterized by low standards of living have forced residents to flee to the cities in proportions much larger than existing possibilities, and it is driven by other factors such as job opportunities, unemployment, wealth prospects, the rising income of the people, and demand of more residences. The shift of population from small cities and adjacent rural areas to large cities in the developing world is a consequence of the bias of government planning and policies towards large cities. Hence, rapid urbanization happens when economic growth and urban job creation are absent in rural areas, it seems perplexing that so many rural inhabitants choose to become urban residents, and end up in slums, which do not necessarily offer better living conditions than rural areas, that can be occurred by a variety of different which including that the salary of unskilled employees in rural areas is very low when compared to the wages of city workers, high living standard and improved infrastructure. The city is thus a center of attraction for people, but is furthermore a place of expulsion, as a result of factors such as congestion, expensive cost of living, overcrowding, and others. Therefore the consequence of this repulsion from the metropolitan areas is that people quest for alternative places, which are usually the peri-urban areas to accommodate the growth, a phenomenon known as sprawl. This scenario is now occurring in the city of Tripoli just like occurring in many of the developing world’s cities.

Urban Sprawl Effects

The results of this study are similar to reported trends in other peri-urban areas in MENA, where dwellers are poor, new arrivals to the city, or searching for more space for their families. Thus urbanization sprawl is a consequence of very cheap open and public space available outside the city. For instance, ownership of an automobile, the ability to own a house, the wish for a single family to possess a home, and overcapacity within urban areas are some of the major causes identified as reasons for the sprawl of urban areas. Burchell et al., (2002) stressed that both the operating and capital costs of urban sprawl development are more costly than compact city development. For example, urban sprawl in the United States is a form of urban growth producing unrestricted outward urban expansion into the periphery. It may also be due to uncontrolled planning by a local authority or as a result of prevalent commercial development along major roads and widespread housing for low-income households, among others. Most of the African and Asian cities, including the MENA cities, are characterized by low densities, peripheral sprawl, and economies dominated by informal activities and squatter settlements with limited services, as in the case of

Tripoli (United Nations Habitat, 2009).

There are many negative consequences of urban sprawl; it is considered uneconomical, inequitable environmentally inefficient, and insensitive (Carruthers, 2002). There is a high cost of providing infrastructure because it promotes segregation and social division through housing markets. The consumption of natural resources such as forestry and farmlands keeps rising as the sprawl continues to expand, thereby adding pressure to available resources (Brueckner, 2000; Carruthers, 2002; Smart Growth, 2001; Whitehead et al., 2006). An urban development strategy that seeks to direct growth in a coordinated manner with distinct policy targets appears to be the road to sustained urban growth. An urban growth strategy should include many options like urban containment techniques, infrastructure sufficiency requirements, population caps, and so forth that will shift from growth to contraction. An obvious example of how to manage an urban development pattern can be seen in Portland, Oregon's urban growth boundary, which limits growth to protected lands outside the border. So successful was this at one time that Richardson and Gordon (2001) claimed, "Portland has the reputation of being the municipal pioneer of sustainable development". During the outward expansion of Tripoli, city agencies provided poor planning and individuals neglected planning policies. The rate of urbanizing Tripoli has led to the spread of sprawls into areas that were originally for agricultural land and natural habitats.

Urban sprawl is an economic, spatial, and social phenomenon affecting many cities across the globe. Fact from the literature indicates that the influences of sprawl have both "positive and negative externalities" (Chiguvi and Kgathi-Thite 2022). Hence, the negative influences of sprawl are classified into four dimensions: Economic such as severe shortage of affordable housing, household mortgage debt, rising unemployment, low income, transportation commuting issues, price of land impaired, insufficient investment, higher infrastructure, and public service costs. Social such as poverty, lack of opportunities, psychological problems, drugs, crime, violence, and others, and higher costs for transport associated with commuting for families, mobility issues such as traffic congestion, reduction in social interaction, car dependency instead of public transport, reduction in food production and self-sufficiency. Planning (laws and policy) such as lack of public transport, poorer connectivity, traffic congestion, unplanned growth and un-coordinated development, unequal distribution of public amenities, and formation of dormitory towns (isolated or leapfrogging towns). Environmental such as loss of vegetation, increased (air, noise, light, water) pollution, loss of productive agricultural land, energy and climate change, environmental impacts through transformation, degradation, and fragmentation of urban areas.

On the counter, urban sprawl may have positive benefits on the sense of economic growth, such as buildings constructed in locations in which land is inexpensive, affordable housing or store rentals, increase in value of the property, taxes accrual and urban expansion, and employment in housing and infrastructure construction generates economic activity, also lower land values are considered the main driver of development patterns, and road network improvement and easier accessibility which facilitate the movement of local people to meet their daily needs, as well as the move of various types of entrepreneurial activity outside the urban area borders brings economic interest. Given this, a total of 25 participants were surveyed for this study. Among them, 35% reported that economic dimensions such as severe shortage of affordable,

increasing unemployment, loss of income, and inadequate investment. While 28%, 20%, and 17% of the participants were of the view that social dimensions such as poverty, lack of opportunities, missing cultural identity, psychological problems also environmental dimensions such as impacts through transformation, degradation, and fragmentation of urban areas and planning dimension such as unplanned growth and un-coordinated development, unequal distribution of public amenities, formation of dormitory towns separately are included in the influences of urban sprawl in the city. There are equally other important factors mentioned among the above reasons that influence the city structure in Tripoli.

Another interpretation from the above findings is that emerging as fast-growing and unplanned cities dominated by overcrowded informal settlements haphazardly situated close to urban growth centers, such as the central business district and commercial and industrial areas. Consequently, the cities have a complex mix of urban land use/cover types (e.g., residential, industrial, commercial, public, etc), usually displaying disordered spatial patterns (Simwanda & Murayama, 2017). Similarly, even though urban centers cover only a small proportion of the world's land surface (Revi et al 2014) the random and sporadic expansion has considerably altered the natural landscape and created massive environmental and social influences. Hence, the inescapable repercussions of this occurrence are the spatial urban expansion and development beyond the boundaries of the city to cater to the growing urban inhabitants.

Conclusion

In this study, we examined real (1975 - 2012) and simulated future scenarios of experiencing considerable expansion in the rapidly urbanizing city of Tripoli, Libya. Evidence from the findings reveals that as fast-growing and unplanned cities dominated by overcrowded informal settlements haphazardly situated close to urban growth centers rapid urbanization threatened urban sustainability in the city and also that the growing volume of urban migrants upset the equilibrium of both rural and urban. There is a consensus that urbanization is an irrepressible and unstoppable process; thus the explicit impacts of rapid urbanization are undesirable processes of urban land use. Therefore, searching amongst the actual (DFs) for urban growth or sprawl is critical for understanding the dynamic urbanization process. Emphasizing the factors, causes and consequences behind the sprawl delivers profound insights in proposing new guidelines to enable sustainable development based on urban planning for the future.

The conclusion drawn from the above findings is that the reasons for the rapid, unwanted, and uncontrolled urbanization are multiplied and mutually connected, particularly after the year 2005 since the lifting of the (UN) sanctions upon the country. And also sprawl tends to occur where property values are lower on the edge of urban centers. Hence, urban area increased about four-fold in the past few, decades, during this period, Tripoli city has witnessed considerable change in its structure. In general, expansion urbanization has sustained to be promoted by its own dynamics processes. Urbanization sprawl has a nasty pattern of development spreading further from the city, it occurs in the peri-urban areas in the form of radial line development, leapfrogging, ribbon, and the grid patterns of nearby feeder streets, as is the case with some commercial and informal settlements in Tripoli, which are widely spread. However, rapid growth and urban expansion of informal / un-planning settlements and

neighborhoods have resulted in negative socioeconomic and environmental impacts, such as low quality of urban life global climate and ecosystem changes, transportation issues, poor housing as well as consumption of arable land. To obtain the optimum results of the study, the qualitative approach was adopted to formulate a more in-depth analysis to collect multiple sources of evidence. The qualitative method allows investigating the human behavior of their natural surroundings, such as social, cultural, and political dimensions. In the qualitative method, interviews face-to-face can give relevant data about the subject under investigation by asking interviewees to converse about their lives, and experiences and, most importantly, to understand the insights of the respondents as used in this study.

This study is, therefore, a substantive investigation that enriches the study of urbanism and urban sprawl and how it influences the developing world's city structure, and most importantly in proposing new guidelines and recommendations. This paper makes a significant contribution to existing knowledge in the wider literature on urban geography in general and MENA city's urbanization sprawl in particular. It can provide important guidelines for decision-makers, planners, and experts in planning and urban development processes in Libya, and the developing countries in general.

Recommendations

- Developing world cities are in urgent need of practical policy and strategic urban development plans that could address and control the uncontrolled expansion of urban settlement and unplanned urban growth.
- Reviewing the master plan and consulting experts, academic university professors, developers, and community groups and organizations to update the strategies and policies to meet the community needs according to residents.
- Creating and adopting new policies that have a positive influence on agricultural incomes on urban fringes may have a direct effect on reducing the outward sprawl of cities.
- New mechanisms are needed to monitor urban sprawl, measuring the land use/cover characteristics and their distribution, and the extent of urbanization.
- The local authorities have also to be able to formulate specific policies to encourage high-rise buildings (choosing to build apartments instead of single houses), which do not require big plots like single-type building house that spatially covers a larger area.
- Strengthening the role of the local authorities in urban settlements is vital in planning development to accomplish the desired sustainable future of urban development instead of just providing public services.
- In light of the study outcomes, the urban management in the city of Tripoli was suffering from weakness in content and implementation due to institutional weakness.
- Planners and decision-makers must continuously monitor the implementation of the villages' development to ensure adherence to the master plan and review the plans in a cycle of every five years is a legal requirement for all local plans.

References

Abubrig, A. (2012). Towards A Holistic Islamic Urbanism: Planning For Tripoli In The New

Libya. PHD Thesis. September 2012. Department of Geography. University of Leicester. UK.
Abubrig, A. (2016). Urban Growth and Sustainability in Tripoli - Libya. University Bulletin – ISSUE No.- 259 - 18- Vol. (2).
Almabrok, M. (1990) Libyan human geography, second ed. University of Garunes, Bani-Ghazi
Al-Tellawy, A., (1995). Urban sprawl and its effect on agricultural land. Amman: The High Council of Technological Sciences.
Al-Zanan, I., (2020). based on maps of the city of Tripoli, Urban Planning Authority during the years 1975-1985-1995-2010
Angotti, T. (1993). Metropolis 2000: Planning, poverty and politics. London: Routledge.
Attwairi, A. M., (2015). Analyzing Urban Growth and Management for the City of Tripoli, Libya. Unpublished PhD Thesis. University of Kansas.
Behan, K., Maoh, H. and Kanaroglou, P., (2008). Smart growth strategies, transportation and urban sprawl: simulated futures for Hamilton Ontario. The Canadian Geographer, 5(3), pp. 291-308.
Brueckner, J. A., (2000). Urban Sprawl, Diagnosis and Remedies. International Regional Science Review, 23, pp.160-171.
Burchell, R., et al., (2002). The costs of sprawl— (2000). Transportation Research Board. Washington, DC: National Academy Press.
Bürgi, M.; Hersperger, A.M.; Schneeberger, N. (2004). Driving forces of landscape change—Current and new directions. Landsc. Ecol. 2004, 19, 857–868.
Carruthers, J. I., (2002). The impacts of state growth management programmes: A comparative analysis. Urban Studies, 39(11), pp. 1959–1982
Chiguvi D and Kgathi-Thite D, (2022). Analysis of the Positive and Negative Effects of Urban Dprawl and Dwelling Transformation in Urban Cities: Case Study of Tati siding village in BOTSWANA. Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues. Volume 25, Special Issue 2, 2022
EBB, M.M, (2011). Libya: a nation of cities. Libyan Youth Movement (Shabab Libya) Available at: http://shabablibya.org/news/libya-a-nation-of-cities Posted 4 May 2011. [Accessed 12 September 2011].
El-Tantawi, M., (2005). Change in Libya and Desertification of Jifara Plain Using Geographical Information System and Remote Sensing Techniques.
Fan, F.L.; Fan, W (2014). Understanding spatial-temporal urban expansion pattern (1990–2009) using impervious surface data and landscape indexes: A case study in Guangzhou (China). J. Appl. Remote Sens. 2014, 8, 083609.
FAO UN. (2023). The State of Food Security and Nutrition in the World Urbanization, agrifood systems transformation and healthy diets across the rural–urban continuum. https://www.fao.org/documents/card/en?details=cc3017en
Firman, T. (1997). Land conversion and urban development in the northern region of West Java, Indonesia. Urban Studies, 34, 1027–1046.
Graham, S. (2001). The city as socio-technical process Networked mobilities and urban social inequalities. Routledge. London.
Hisham S J*, Rebaz Z J A, Lu Y and Yu W (2019). Urbanization and Urban Sprawl Issues in City Structure: A Case of the Sulaymaniah Iraqi Kurdistan Region. School of Architecture and Fine Art, Dalian University of Technology, Dalian 116024, China; sustainability article.
Huang, B., Zhang, L., &Wu, B. (2009). Spatiotemporal analysis of rural–urban land conversion. International Journal of Geographical Information Science, 23, 379–398.
Jiang, B., & Yao, X. (2010). Geospatial analysis and modelling of urban structure and dynamics (Vol. 99, p. 440). Springer: Netherlands.
Kohlbacher, F., (2005). The Use of Qualitative Content Analysis in Case Study Research. Forum Qualitative Sozialforschung / Forum: Qualitative Social Research, 7(1), Art. 21.

Liu, M.; Tang, C.Y.; Tang, H.R.; Shi, S.N. (2017). The Controlling Effects of on Newly-increased Construction Land Expansion under General Land Use Planning—A Case Study of Guiping City, Guangxi. Guangdong Land Sci.

López, E., Bocco, G., Mendoza, M., & Duhau, E. (2001). Predicting land-cover and land-use change in the urban fringe: a case in Morelia city, Mexico. Landscape and Urban Planning, 55, 271–285.

Mubarak, F.A., (2004). Urban growth boundary policy and residential suburbanisation: Riyadh, Saudi Arabia, Habitat International, 28, pp. 567–591.

Polservice- Fadecow., (1980). Tripoli region development plans, report NO, TF2, Warsaw. Final report 1980-2000. Tajore Branch. Tripoli. Libya

Revi, A., Satterthwaite, D., Aragón-Durand, F., & Corfee-Morlot, J (2014). Urban Areas in Climate Change: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change.

Richardson, H.W, and Gordon, P., (2001). Sustainable Portland? A critique and Los Angeles Counterpoint. ACSP Conference, Cleveland, Ohio, November 10, 2001.

Rizzo, A (2014). Rapid urban development and national master planning in Arab Gulf countries. Qatar as a case study.

Sahana, M., Hong, H. & Sajjad, H (2018). Analyzing urban spatial patterns and trend of urban growth using urban sprawl matrix: A study on Kolkata urban agglomeration,
India. Sci. Total Environ. 2018, 628–629, 1557–1566.

Simwanda, M., &Murayama, Y. (2017). Spatiotemporal patterns of urban land use change in the rapidly growing city of Lusaka, Zambia: Implications for sustainable urban development, Sustainable Cities and Society, Volume 39,2018.

Smart Growth., 2001

Smith, C.; Short, P.M. (2001). Integrating Technology to Improve the Efficiency of Qualitative Data Analysis—A Note on Methods. Qual. Sociol., 24, 401–407

Teddlie, C., & Tashakkori, A. (2011). Mixed methods research. Denzin, Norman; Lincoln, Yvonna (eds.), 285-300.

United Nations Habitat (2009). Planning sustainable cities global report on human settlements 2009. London: United Nations.

Viana, C. M., Oliveira, S., Oliveira, S. C., & Rocha, J. (2019). Land Use/Land Cover Change Detection and Urban Sprawl Analysis. In Hamid Reza Pourghasemi & Candan Gokceoglu (Eds.), Spatial Modeling in GIS and R for Earth and Environmental Sciences. Amsterdam: Elsevier Inc.

Whitehead, M., Jones, M. and Jones, R., (2006). Spatializing the Ecological Leviathan: Territorial Strategies and the Production of Regional Natures. Geography Annual, 88 B (1), pp.49–65.

Yasin M.Y, Mariney Mohd Yusoff M.M, Abdullah J, and Noor N.M (2021) Urban sprawl literature review: Definition and driving force. Department of Geography, University Malaya. Faculty of Architecture, Planning and Survey, University Technology MARA Kuliyyah of Architecture and Environmental Design, International Islamic University Malaysia.

Youssef, M. M., (2007). Promoting sustainable urban development under conditions of rapid metropolitan growth: the case of greater cairo. Unpublished PhD Thesis. The University of Liverpool, Uk

On Some New Types of Totally Closed Functions

Amna Mohamed Abdelgader Ahmad

Department of Mathematics, Faculty of Sciences, Almergib University, AlKhums, Libya

Abstract

The aim of this paper is to introduce and study totally closed functions in topological spaces. Some weak and strong forms of this kind of functions are introduced and studied. Several results and properties are investigated and proven.

الملخص:

في هذا البحث، قدمنا دراسة لأنواع مختلفة من الدوال المغلقة كليا ودرسنا العلاقة فيما بينها. قدمنا تعريفا لهذه الأنواع من الدوال بالإضافة إلى دراسة عدة خواص لهذا الدوال و برهنة العديد من النظريات.

1. Introduction

N. Levine [8] in 1963 introduced the concept of semi-open sets, he defined a subset A of a topological space X to be semi-open if there exists an open set U in X such that $U \subseteq A \subseteq \overline{U}$. The complement of a semi-open set is semi-closed. He also introduced the concept of semi-continuous functions. Biswas [2] defined and studied the notion of semi-open functions. Irresolute functions and semi-homeomorphisms were introduced and investigated by Crossly and Hildebrand [5]. Nour [11] defined totally semi-continuous functions. Benchalli and Neeli in [1] introduced and studied semi-totally continuous and semi-totally open functions. Pre semi-closed mapping concept was introduced by Garg and Shivaraj in [7].

The purpose of this paper is to introduce and investigate new types of closed functions; we define totally closed functions and define weak and strong forms of this type of functions. We prove some results in this connection.

2. Preliminaries

Definition 1. Let X and Y be topological spaces. A function $f : X \to Y$ is said to be:

1) semi-continuous [8] if the inverse image of each open subset of Y is semi-open in X.

2) semi-open [2] if $f(U)$ is semi- open in Y for each open set U in X.

3) semi-closed [3] if $f(U)$ is semi- closed in Y for each closed set U in X.

4) totally semi-continuous [11] if the inverse image of every open subset of Y is semi- clopen in X .

5) pre semi-open [5] if the image of every semi-open set in X is semi-open in Y.

6) pre semi-closed [5] if the image of every semi-closed set in X is semi-closed in Y.

7) semi-totally open [1] if the image of every semi-open set in X is clopen in Y.

8) irresolute [5] if the inverse image of every semi- open set in Y is semi-open in X.

Definition 2. [5] The semi-closure of a set A in X is the intersection of all semi-closed sets that contains A; this set is denoted by $\underline{A}$.

Definition 3. [5] The semi-interior of a set A in X is the union of all semi-open sets of X contained in A; this set is denoted by $A_\circ$.

Definition 4. A topological space X is said to be

1) semi-T_0[9] if for each pair of distinct points in X, there exists a semi-open set containing one point but not the other.

2) semi-T_1 [9] if for each pair of distinct points x and y of X, there exist semi-open sets U and V such that $x \in U, y \notin U$ and $x \notin V, y \in V$.

3) semi-T_2 [9] if for each pair of distinct points x and y of X, there exist semi-open sets U and V such that $x \in U, y \in V$ and $U \cap V = \emptyset$.

4) s-normal [10] if each pair of non-empty disjoint closed sets can be separated by disjoint semi-open sets.

5) s-regular [9] if for each closed set F of X and each $x \notin F$, there exist disjoint semi-open sets U and V such that $F \subseteq U$ and $x \in V$.

3. Main Results

In this section, new types of totally closed functions are introduced. Also, some relations between these types of functions are obtained. Several results and properties are investigated and proven.

Definition 5. A function $f : X \to Y$ is said to be totally closed if the image of every closed set in X is clopen in Y.

Definition 6. A function $f : X \to Y$ is said to be totally semi-closed if the image of every closed set in X is semi-clopen in Y.

Definition 7. A function $f : X \to Y$ is said to be semi-totally closed if the image of every semi-closed set in X is clopen in Y.

Definition 8. A function $f : X \to Y$ is said to be totally pre semi-closed if the image of every semi-closed set in X is semi-clopen in Y.

Theorem 1. (1) Every semi-totally closed function is totally closed and every totally closed function is totally semi-closed.

(2) Every semi-totally closed function is totally pre semi-closed and every totally pre semi-closed function is totally semi-closed.

Proof. The proof of (1) and (2) follows directly from the fact that every clopen set is also semi-clopen and every closed set is also semi-closed.

Observation 1. The converse of Theorem 1 is not true as shown by the following examples.

Example 1. Let $X = \{1,2,3\}$ and $\tau = \{\phi, X, \{1\}, \{3\}\{1,3\}\}$. Let $Y = \{1,2,3,4\}$ and $\tau^* = \{\phi, Y, \{1\}, \{1,3\}, \{3\}\}$. The function $f: (X, \tau) \to (Y, \tau^*)$ defined by $f(1) = 2, f(2) = 1, f(3) = 4$ is totally semi-closed but not totally pre semi-closed nor totally closed.

Example 2. Let $X = \{1,2,3\}$, $\tau = \{\phi, X, \{2,3\}\}$ and $\tau^* = \{\phi, X, \{1\}, \{1,3\}, \{3\}\}$. Let $f: (X, \tau) \to (X, \tau^*)$ be the function defined by $f(x) = x$. f is a totally pre semi-closed function, but f is not semi-totally closed because $\{1\}$ is a semi-closed set in X and $f(\{1\})$ is not clopen in X.

Example 3. Let $X = \{1,2,3,4\}$ and $\tau = \{\phi, X, \{1\}, \{1,3\}\}$. Let $Y = \{1,2,3\}$ and $\tau^* = \{\phi, Y, \{1\}, \{1,3\}, \{3\}, \{1,2\}\}$. The function $f: (X, \tau) \to (Y, \tau^*)$ defined by $f(1) = f(2) = 1$, $f(3) = 3, f(4) = 2$ is totally closed but not semi- totally closed.

The following diagram illustrates the relation between the different forms of totally closed functions and also other types of closed functions.

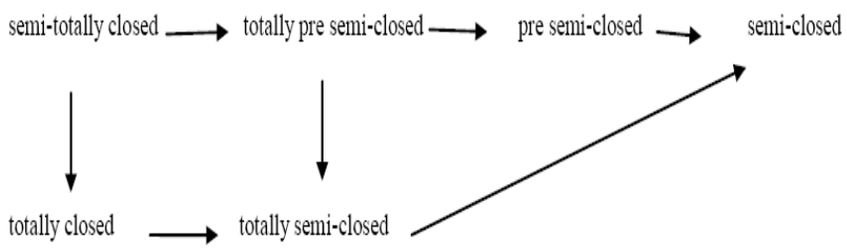

Theorem 2. (1) The composition of two totally closed functions is totally closed.

(2) The composition of two semi-totally closed functions is semi-totally closed.

(3) The composition of two totally pre semi-closed functions is totally pre semi-closed.

Proof. (1) Let $f : X \to Y$ and $g : Y \to Z$ be totally closed functions. Let F be closed in X, then $f(F)$ is clopen (and hence is closed) in Y since f is totally closed. Hence, $g(f(U)) = (g \circ f)(U)$ is clopen in Z since g is totally closed. The proof of (2) and (3) follows in the same way.

Observation 2. The composition of two totally semi-closed functions do not need to be totally semi-closed as shown by:

Example 4. Let $X=\{a,b,c\}, \tau=\{\phi,X,\{b,c\}\}$ and $\tau'=\{\phi,X,\{a\},\{c\},\{a,c\}\}$. Let $Y=\{a,b,c,d\}$ and $\tau^*=\{\phi,Y,\{a\},\{a,c\},\{c\}\}$. The function $g:(X,\tau)\to(X,\tau')$ defined by $g(x)=x$ is totally semi-closed. Also, the function $f:(X,\tau')\to(Y,\tau^*)$ defined by $f(a)=b, f(b)=a, f(c)=d$ is totally semi-closed. But the composition $f\circ g:(X,\tau)\to(Y,\tau^*)$ is not a totally semi-closed function because $(f\circ g)(\{a\})=\{b\}$ and $\{b\}$ is not semi-clopen in Y although $\{a\}$ is closed in X.

Similarly to Theorem 2, we can prove the following.

Theorem 3. Let $f: X\to Y$ and $g: Y\to Z$ be functions then:

(1) if f is totally closed and g is semi-totally closed (resp. totally semi-closed, totally pre semi-closed) then $g\circ f$ is totally closed (resp. totally semi-closed, totally semi-closed).

(2) if f is semi-totally closed and g is totally closed (resp. totally semi-closed, totally pre semi-closed) then $g\circ f$ is semi-totally closed (resp. totally pre semi-closed, totally pre semi-closed).

(3) if f is totally semi-closed and g is semi-totally closed (resp. totally pre semi-closed) then $g\circ f$ is totally closed (resp. totally semi-closed).

(4) if f is totally pre semi-closed and g is semi-totally closed then $g\circ f$ is semi-totally closed.

The proof of the following theorem is obvious and hence omitted.

Theorem 4. If $f: X\to Y$ is totally closed (resp. totally semi-closed) function and A is a closed subset of X, then the restriction function $f|A: A\to Y$ is also totally closed (resp. totally semi-closed).

Theorem 5. A function $f: X\to Y$ is totally closed (resp. totally pre semi-closed) if and only if for all $A\subseteq X$, $\overline{f(A)}\subseteq f(\bar{A})$ and $f(A)\subseteq(f(\bar{A}))^{\circ}$ (resp. $\underline{f(A)}\subseteq f(\underline{A})$ and $f(A)\subseteq(f(\underline{A}))_{\circ}$).

Proof. Let $f : X \to Y$ be a totally closed function and $A \subseteq X$. Since $A \subseteq \bar{A}$, then $f(A) \subseteq f(\bar{A})$. Since $f(\bar{A})$ is clopen in Y then we have $\overline{f(A)} \subseteq \overline{f(\bar{A})} = f(\bar{A})$ and $f(A) \subseteq f(\bar{A}) = (f(\bar{A}))^{\circ}$.

Conversely, suppose that for all $A \subseteq X$, $\overline{f(A)} \subseteq f(\bar{A})$ and $f(A) \subseteq (f(\bar{A}))^{\circ}$. Let B be a closed subset of X, then $\overline{f(B)} \subseteq f(\bar{B}) = f(B)$, so $f(B)$ is closed in Y. Also, $f(B) \subseteq \left(f(\bar{B})\right)^{\circ} = (f(B))^{\circ}$, so $f(B)$ is also open. Therefore B is clopen in Y.

Definition 9. A function $f : X \to Y$ is said to be totally open (resp. totally semi-open, totally pre semi-open) if the image of every open (resp. open, semi-open) set in X is clopen (resp. semi-clopen, semi-clopen) in Y.

The proof of the following theorem is obvious.

Theorem 6. A bijection $f: X \to Y$ is totally closed (resp. totally semi-closed, semi-totally closed, totally pre semi-closed) if and only if it is totally open (resp. totally semi-open, semi-totally open, totally pre semi-open).

Theorem 7. If $f : X \to Y$ is a totally closed (resp. totally semi-closed, semi-totally closed, totally pre semi-closed) bijection and X is a T_2 space (resp. T_2 space, semi-T_2 space, semi-T_2space) then Y is a T_2 space (resp. semi- T_2 space, T_2space, semi-T_2space).

Proof. Let $f : X \to Y$ be a totally closed bijection and let $x, y \in Y$ be distinct points, so $f^{-1}(x) \neq f^{-1}(y)$. Since X is a T_2-space, there exist disjoint open sets U and V such that $f^{-1}(x) \in U$ and $f^{-1}(y) \in V$. Since f is a totally closed bijection and From Theorem 6, $f(U), f(V)$ are disjoint open sets and $x \in f(U)$, $y \in f(V)$.

Corollary 1. If $f : X \to Y$ is a totally closed (resp. totally semi-closed, semi-totally closed, totally pre semi-closed) bijection and X is a T_i space (resp. T_i space, semi-$T_i$space, semi-$T_i$space), $i = 0,1$, then Y is a T_i space (resp. semi- T_i space, T_i space, semi-$T_i$space).

Theorem 8. Let $f : X \to Y$ be a continuous injection, if f is totally closed or semi-totally closed then X is a normal space.

Proof. Let F_1 and F_2 be disjoint closed sets in X. If f is a totally closed (or semi-totally closed) injection, then $f(F_1)$, $f(F_2)$ are disjoint clopen sets in Y and $F_1 = f^{-1}(f(F_1))$, $F_2 = f^{-1}(f(F_2))$. Since f is continuous, F_1 and F_2 are open sets, hence the proof is complete.

Similarly, we can prove the following theorem.

Theorem 9. Let $f : X \to Y$ be an irresolute injection, if f is totally semi-closed or totally pre semi-closed then X is an s-normal space.

Theorem 10. Let X be a T_1 space and $f : X \to Y$ be a continuous injection. If f is totally closed or semi-totally closed then X is also regular.

Proof. Let F be a closed set in X and $x \notin F$. Since X is a T_1 space, $\{x\}$ is closed in X. The rest of the proof is similar to that of Theorem 8.

Theorem 11. Let X be a T_1 space and $f : X \to Y$ be an irresolute injection. If f is totally semi-closed or totally pre semi-closed then X is also s-regular.

References

[1] Benchalli, S.S. and Neeli, U. I., Semi-Totally Continuous Functions in Topological spaces, *Inter. Math. Forum,* **6**(10) (2011), 479-492.

[2] Biswas, N., On Some Mappings in Topological Spaces, *Bull. Calcutta Math. Soc.*, **61**(1969), 127-135.

[3] Biswas, N., Characterization of semi-continuous mappings, *Atti. Accad.*

Naz. Lience. Rend.Cl. Sci. Fis. Mat. Nat., (8)**48** (1970), 399 - 402.

[4] Crossley, S.G. And Hildebrand, S.K., Semi-closure, *Texas, J. Sci.*, **22**(1971), 99 - 102.

[5] Crossley, S.G. and Hildebr, S. K., Semi Topological properties, *Fund. Math.*, **74**(1972), 233-254.

[6] Engelking, R, *General topology*, volume 6 of Sigma Series in Pure Mathematics. Heldermann Verlag, Berlin, second edition, 1989.

[7] Garg, G. L. and Shivaraj D., Pre semiclosed Mappings, *Periodica. Math. Hung*., **19** (1988), 97-106.

[8] Levine, N., Semi-open sets and semi-continuity in topological spaces, *Amer. Math. Monthly.,* **70** (1963), 36 – 41.

[9] Maheshwari, S. N. and Prasad, R., Some new separation axioms, *Ann. Soc. Sci. Bruxelles* ., **89**(3) (1975), 395 – 407.

[10] Maheshwari, S. N. and Prasad, R., On s-normal spaces, *Bull. Math. Soc. Sci. R. S. Roumanie,* **22** (1978), 27.

[11] Nour, T. M., Totally semi-continuous functions, *Indian J. PureAppl. Math.*, **26**(7)(1995), 675 - 678.

A comparative study between some physiological parameters for diabetic and non-diabetic renal failure patients in Al-Zawiya Center for the treatment of kidney diseases

Ali Azbida[1], Mohamed Mftah Zayed[2] , Fawzia Kahbar[3] and Zaher Abdel Salam[4]

1- Faculty of Medical Technology, Azzaytouna University. 2 - Awlad Ali High Institute of Science and Technology 3- Faculty of Education - Al-Zawia University. 4- Al-Zawia center for the treatment of kidney diseases

المستخلص:

الخلفية والهدف: مرض الكلى المزمن (CKD) هو تحول أو تلف تدريجي ولا رجعة فيه يؤدي إلى الفشل الكلوي، وفي الغالب يكون كنتيجة لمضاعفات داء السكري. والجدير بالذكر أن معدل انتشار مرض الكلى المزمن في ليبيا ما يزال غير معروف. لذلك هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة نتائج بعض المتغيرات الفسيولوجية عند مرضى الفشل الكلوي المصابين بداء السكري وغير المصابين بداء السكري والذين يجرون جلسات غسيل الكلى في مركز الزاوية لعلاج أمراض الكلى.

طريقة البحث: تمت مراجعة نتائج التحاليل الطبية لـ 120 مريضاً (70 ذكر و 50 أنثى) من سجلات المركز. حيث أخذ متوسط نتائج التحاليل لكل مريض بشكل منفصل للمتغيرات التالية: الهيموجلوبية (Hbg)، الصوديوم (Na)، البوتاسيوم (K) والكلوريد (Cl).

النتائج: وقد أظهرت النتائج أن 98.33٪ من الحالات كان معدل الهيموجلوبين لديها منخفضاً. وقد وجد أن 33.33٪ من الحالات لديها مستويات منخفضة من الصوديوم. بالإضافة إلى تسجيل مستويات عالية من البوتاسيوم عند 16.66٪ من الحالات المصابة بالفشل الكلوي المصحوب بمرض السكري وعند 28.33٪ من غير المصابين بالسكري. وأخيراً، فإن 38.34٪ من الحالات المصابة بداء السكري و 20.00٪ من غير المصابين بالسكري لديهم قيم منخفضة الكلوريد.

الاستنتاجات: أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود اختلافات في العديد من المتغيرات الفسيولوجية لدى مرضى الفشل الكلوي، وقد كانت التغيرات أكثر وضوحاً لدى مرضى السكر المصحوبين بالفشل الكلوي.

Abstract:

Background and objective: Chronic Kidney Disease (CKD) is a progressive and irreversible illness resulting in renal failure that mostly caused by diabetes mellitus complications. It is worth mentioning that

prevalence of CKD in Libya is still unknown. Therefore this study aimed to compare the results of some physiological variables cohort of diabetic and non-diabetic renal failure patients, who are receiving dialysis sessions at Al-Zawia Center for the treatment of kidney diseases. **Methods:** The medical analyses results for 120 patients (70 males & 50 females) were reviewed from the Center records. The average results for each patient were taken separately for the following parameters: (Hbg), (Na), (K) and (Cl). **Results:** The results showed that 98.33% of cases had a low Hbg rate. Also 33.33% of studied cases had low Na levels. High level of K at 16.66% of diabetic cases and in 28.33% of non-diabetics. Finally, 38.34% of diabetics and 20.00% of non-diabetics had low Cl values. **Conclusions:** In this study, the results showed that there were differences in many physiological parameters in patients with renal failure, the changes was more pronounced in patients who are diabetics in combination with renal failure.

Keywords: *Chronic Kidney Disease, chronic Kidney or Renal failure, Diabetes mellitus, and Al-Zawia center for the treatment of renal diseases.*

Introduction:

Chronic Kidney Disease (CKD), also known as chronic Kidney or Renal failure, is a progressive and irreversible disease which is characterized by kidney damage and decreased in renal functions, it can be a temporary (often acute) or a chronic condition. CKD is considered as a serious health problem throughout the world, decreased renal function refers to abnormality of detoxification, often assessed as creatinine clearance or glomerular filtration rate **(Levey *et al* 2007; Hsu and Chertow 2000)**.

The common risk factors for CKD in Arabian countries are hypertension, diabetes mellitus, and obesity **(Farag *et al* 2012)**. Renal disease is a common finding in diabetics **(Canadian Institute for Health Information 2011)**. Diabetes mellitus is a growing epidemic, and it is the most common cause of CKD as well as renal failure. In diabetics, the diabetic nephropathy affects approximately 20–40 % of cases, making it one of the most common complications related to diabetes **(ADA 2015)**. The classic description of diabetic nephropathy is defined as a progressive increase in proteinuria in people with longstanding diabetes followed by declining in renal function that eventually can lead to end stage renal disease (ESRD) **(Lemley *et al***

2000). Key risk factors for diabetic nephropathy include having diabetes for long time, poor glycemic control, hypertension, obesity and cigarette smoking **(Philip *et al* 2013)**.

Renal diseases can be a particularly life devastating complications, as it is associated with significant reductions in both length and quality of life **(Bell *et al* 2001).** A variety of kidney diseases can be seen in people with diabetes, including diabetic nephropathy, ischemic damage associated with vascular disease and high blood pressure. **(Mazzucco *et al* 2002)**. The total number of patients suffering from chronic renal failure in the Middle East is about 100000, with a prevalence rate of 430 patients per million population **(Najafi 2009)**. The overall prevalence of diabetes in 200 Egyptians with chronic kidney disease was 69% **(Alghaythi *et al* 2018)**.

DM can lead to a myriad of long-term health complications such as coronary heart disease, renal failure and stroke **(Health Promotion Board, Singapore 2011)**. DM is estimated by the World Health Organization (WHO) that 3% of the world's population (194 million) have diabetes and the prevalence is expected to double by the year 2025 to 6.3% **(Wild *et al* 2004)**. In Libya, according to the World Health Organization (WHO), it is estimated that there were 88,000 diabetics in 2000, and this ratio is expected to reach 245,000 by 2030, and according to local epidemiological studies, the prevalence of known diabetes patients over the age of 20 years is 3.8%. **(Kadiki *et al* 1999)**. As of 50% of type 2 diabetic patients were unaware of their diabetes "undiagnosed", the actual prevalence is probably higher, for instance, in the town of Tajoura, the west part of Libya; 7.9% of all adult members of 1094 randomly selected families (2996 persons aged between 20 and 75 years) had diabetes **(The National Board for Scientific Re-search 2001)**. In Benghazi, in the eastern part of Libya, screening of randomly selected group of 868 subjects revealed that about 23% above the age of 20 years were glucose intolerant, two-thirds had diabetes and the rest had impaired glucose tolerance **Kadiki *et al* 2001)**.

There is a rising trend of ESRD due to DM. The proportion of diabetics among new ESRD patients increased from 48.2% in 1999 to 63.5% in 2011 **(Health Promotion Board, Singapore 2013)**.

In Surman and Subrata, the results of biochemical tests showed a significant increase in the levels of triglycerides, cholesterol, urea, creatinine, potassium and sodium ions, while the rise in the blood uric acid level was mild **(Sukinah and Asma 2019)**.

The exact prevalence of CKD in Libya is unknown, the ESRD in Libya is a major health problem where the incidence rate is one of the highest in the world, the total adult cases was reached 2417 in 2016, where 624/million of population undergoing dialysis as a result of ESRD, and it is expected that the number of dialysis patients will increase to 7667 in 2024 **(Alashek 2016)**.

Aim of the study:

The present study aimed to compare the results of some physiological variables (parameters) among a sample of diabetic and non-diabetic renal failure patients, who are having dialysis sessions at Al-Zawia Center for the treatment of kidney diseases.

Subject and methods:

Study population: The study was conducted on 120 patients with renal failure who are receiving dialysis sessions at Al-Zawia center for the treatment of renal diseases. The number of male cases in this study was 70 patients (35 suffering from renal failure with diabetes mellitus; and 35 suffering from renal failure alone). While the number of female cases was 50 (25 of them suffering from renal failure with diabetes; 25 suffering from renal failure only). So equally 60 cases for those suffering from renal failure and diabetes, and who are suffering from renal failure without diabetes.

The cases were divided into two age groups: the first group included the patients who are aged of 40 years or older, which represent 81 cases (56 males and 25 females), while the second group included patients who are less than 40 years, that represent 39 cases (14 male and 25 female) as shown in table 1.

Table 1- Distribution of patients suffering from renal failure accompanied with diabetes mellitus and patients suffering from renal failure with no diabetes mellitus according to age groups and gender.

Sex	Diabetics			Non-diabetics		
	≥ 40	< 40	Total	≥ 40	< 40	Total
Male	33 (55.00%)	02 (03.33%)	35 (58.33%)	23 (38.33%)	12 (20.00%)	35 (58.33%)
Female	23 (38.33%)	02 (03.33%)	25 (41.66%)	02 (03.33%)	23 (38.33%)	25 (41.66%)
Total	56 (93.33%)	04 (06.66%)	60 (100%)	25 (41.66%)	35 (58.33%)	60 (100%)

Data collection: The results of the medical analyses for patients were collected from the records of Al-Zawia Center for the treatment of renal diseases during the period from 01/07/2017 to 31/12/2017. The average results for each patient were taken separately for the following parameters: hemoglobin (Hbg), Urea, creatinine, sodium (Na), Potassium (K) and chloride (Cl).

Statistical analysis: The Statistical Package for Social Science version 10 (SPSS) software for biostatic analysis was used to achieve valid and reliable results obtained in this study. Data were then presented in tables and figures. P value of less than 0.05 was considered significant.

Results:

The results of the current study showed that hemoglobin (Hbg) levels were low in all diabetics included in this study (males and females). While among non-diabetic patients, the results showed that all males and 23 (92.00%) females had a reduction in Hbg. Meanwhile, 2 females (less than 40 years) had a normal level of Hbg as described in table 2.

Table 2- describes the hemoglobin levels among non-diabetes according to age groups and gender.

		Age group				
		≥ 40		< 40		Total
		Normal	Low	Normal	Low	
Sex	Male	0 (0%)	23 (65.71%)	0 (0%)	12 (34.29%)	35
	Female	0 (0%)	02 (08.00%)	02 (08.00%)	21 (84.00%)	25
	Total	0 (0%)	25 (41.67%)	02 (03.33%)	33 (55.00%)	60

As depicted in table 3, the results of sodium (Na) in diabetics were low in 11 (31.43%) out 35 males who belong to the first age group, but the number

of cases that had normal Na level were 24. In regard to females Na levels were low in 6 (24.00%) out of 25 cases, (4 in first age group and 2 in second age group), while the normal Na levels found in 19 cases.

Table 3- elucidate the distribution of sodium levels among diabetics according to age groups and gender.

		Age group				Total
		≥ 40		< 40		
		Normal	Low	Normal	Low	
Sex	Male	22 (62.86%)	11 (31.43%)	02 (05.71%)	00	35
	Female	19 (76.00%)	04 (16.00%)	0 (0%)	02 (08.00%)	25
	Total	41 (68.34%)	15 (25.00%)	02 (03.33%)	02 (03.33%)	60

As described in table 4, in non-diabetic males 10 (28.57%) out of 35 had low Na rates (6 cases in first age group and 4 in second age group), however 25 had normal Na levels. Conversely, 13 (52.00%) out of 25 females recorded low levels (2 cases in first age group and 11 in second age group), while 12 cases had normal Na levels.

Table 4- explains the distribution of sodium levels among non-diabetics according to age groups and gender.

		Age group				Total
		≥ 40		< 40		
		Normal	Low	Normal	Low	
Sex	Male	17 (48.57%)	06 (17.14%)	08 (22.86%)	04 (11.43%)	35
	Female	0 (0%)	02 (08.00%)	12 (48.00%)	11 (44.00%)	25
	Total	17 (28.33%)	08 (13.33%)	20 (33.34%)	15 (25.00%)	60

The results of Potassium (K) levels in diabetic patients were high in 4 (11.43%) out of 35 males, all of them belong to first age group, whereas 31 cases had normal K levels. In females, the K levels were high in 6 (24.00%) out of 25, (4 of whom belong to first age group and 2 to the second age group) and there were 19 cases had normal K levels. All of these results were shown in table 5.

Table 5- illustrates the results of potassium in diabetics according to patient's age groups and gender.

		Age group				Total
		≥ 40		< 40		
		Normal	High	Normal	High	
Sex	Male	29 (82.86%)	04 (11.43%)	02 (05.71%)	0 (0%)	35
	Female	19 (76.00%)	04 (16.00%)	0 (0%)	02 (08.00%)	25
	Total	48 (80.00%)	08 (13.34%)	02 (03.33%)	02 (03.33%)	60

Table 6 shows that the levels of K in non-diabetics were high in 8 (22.86%) out of 35 males (7 of them belongs to the first age group and 1 to the second age group) in compare to females, 9 (36.00%) out of 25 had high K levels (2 of whom belongs to first age group and 7 to the second age group.

Table 6- shows the distribution of potassium levels among non-diabetics according to age groups and gender.

		Age group				Total
		≥ 40		< 40		
		Normal	High	Normal	High	
Sex	Male	16 (45.71%)	07 (20.00%)	11 (31.43%)	01 (02.86%)	35
	Female	0 (0%)	02 (08.00%)	16 (64.00%)	07 (28.00%)	25
	Total	16 (26.67%)	09 (15.00%)	27 (45.00%)	08 (13.33%)	60

Table 7 shows the results of both diabetic males and females in relation to their CL levels. There were 14 (40.00%) out 35 males (13 of them belongs to first age group and 1 to second age group) with low levels, while there were 1 (02.86%) patient had high Cl level. According to the same table 9 (36.00%) out of 25 of females had low Cl levels (all of them belongs to first age group) while only 4 (16.00%) patients had high Cl levels (3 in first age group and 1 in second age group).

Table 7- illustrates the chloride levels among diabetics according to patient's age groups and gender.

		Age group						Total
		≥ 40			< 40			
		Low	Normal	High	Low	Normal	High	
Sex	Male	13 (37.14%)	19 (54.28%)	01 (02.86%)	01 (02.86%)	01 (02.86%)	0 (0%)	35
	Female	09 (36.00%)	11 (44.00%)	03 (12.00%)	0 (0%)	01 (04.00%)	01 (04.00%)	25
	Total	22 (36.67%)	30 (50.00%)	04 (06.66%)	01 (01.67%)	02 (03.33%)	01 (01.67%)	60

Table 8 explains the results of Cl for patients who are suffering from renal failure only. In terms of males, the Cl levels were low in10 (28.57%) out of 35 (6 cases in age group 1 and 4 in age group 2). In females, 11 (44.00%) out of 25, (2 cases in first age group, and 9 in second age group) had low Cl levels.

Table 8- describes the chloride levels among non-diabetics according to patient's age groups and gender.

		Age group						Total
		≥ 40			< 40			
		Low	Normal	High	Low	Normal	High	
Sex	Male	06 (17.14%)	17 (48.57%)	0 (0%)	04 (11.43%)	08 (22.86%)	0 (0%)	35
	Female	02 (08.00%)	14 (56.00%)	0 (0%)	0 (0%)	09 (36.00%)	0 (0%)	25
	Total	08 (13.33%)	31 (51.68%)	0 (0%)	04 (06.66%)	17 (28.33%)	0 (0%)	60

Discussion:

Diabetes is the leading cause of kidney disease in Canada **(Canadian Institute for Health Information 2011)**. The results of the Sukinah and Asma study in Surman and Subrata showed that there is a noticeable significant decrease in the level of hemoglobin in patients with chronic renal failure. The results of biochemical tests showed a significant increase in cholesterol, urea, creatinine, potassium and sodium ions **(Sukinah and Asma 2019)**.

The study showed that 98.33% of cases had low Hbg rate (without significant differences in sex, age, or diabetic status) meanly due to the dialysis process. This is consistent with results of **Azab and Mohammed 2015** at Zahra Hospital for Kidney Diseases and Surgery. Anemia and low blood cell counts among patients with renal failure may be due to an insufficient production of the hormone erythropoietin by the kidneys, or as a result of both iron and folate deficiency, increased red blood cell breakdown, and accumulation of nitrogenous waste materials; all of these disturbances can lead to decrease RBCs production and shorten their live-span **(Suresh *et al* 2012; Al-Abachi *et al* 2012).**

The kidneys play a decisive role in regulating the levels of sodium and potassium ions, therefore, the disturbance of their levels in the blood are connected with renal functions. It is evident from the results of the current study that 33.33% of cases had low Na levels with no significant differences in regard to diabetes as well as to age and gender. The lack of sodium ions in the blood serum among patients with renal failure may be due to deficiency of the aldosterone hormone which increases the loss of

sodium ions in the urine. These results are similar to the results that were recorded among patients with chronic kidney failure in Iraq in 2012 **(Al-Abachi *et al* 2012)**.

The results of this study also showed a high level of potassium in 16.66% of cases with CRF accompanied with diabetes as well as in 28.33% of CRF cases without diabetes, with significant differences (P value 0.04), the reason for this may be due to the dietary style variation between the two groups, it was also found that age had no effect on the levels of serum potassium, while the high levels were more among females than males without any significant differences. These findings appear to be in accordance with the results recorded in chronic renal failure patients in Iraq **(Al-Abachi *et al* 2012)**.

With regard to the Cl values, the results indicated that there were none of non-diabetics had high Cl levels, while 08.33% of diabetic patients had a high level of Cl. On contrary, 38.34% of diabetics with CRF and 20.00% of non-diabetics with CRF had low Cl levels, (no significant differences were found with respect to gender or age).

Conclusion:

In the present study which was conducted on patients with renal failure who were receiving dialysis sessions at Al-Zawia Center for the treatment of kidney diseases showed that there were differences in the results of the analyzes for many physiological variables (parameters) in patients with renal failure. The changes was more pronounced in diabetic patients, and this requires special and increased periodic evaluation of changeable parameters in diabetic with renal failure.

Recommendations:

It is highly recommended to maintain physical fitness, exercise and maintain normal blood pressure and blood sugar by eating healthy diets. Furthermore, doing a periodic blood tests that can help to detect any kidney injuries at an early stages.

Eventually, further researches are advised regarding diabetes and its relationship to renal failure as well as the effects of diabetes on the kidneys.

References:

- ADA. (2015). *Microvascular complications and foot care*. Sec. 9. In standards of medical care in diabetes - 2015. Diabetes Care. 38:S58–66

- Alashek WA. (2016). *Epidemiology of dialysis-treated end-stage kidney disease in adults in Libya*. PhD thesis, University of Nottingham.

- Al-Abachi S. Z., Mustafa L.A., Hassan D. S. K and Al-Hadidi A. (2012). *Study of some biochemical changes in serum of patients with chronic renal failure*. *Iraqi National J. Chem*., 46: 270- 280.

- Amin K., Iqbal M. N., Javed M and Abid M. (2006). *Pattern of dyslipidemia in patients with CRF*. *Professional Med. J. Mar*., 13(1): 79-84.

- Azab Al-Seed Azab and Muhammad Omar Alba Sha. (2015). *Physiological changes associated with kidney failure in patients with chronic renal failure at Zahra Hospital for Kidney Treatment and Surgery*. *Journal of the College of Education at Zawia University*. The second year, Issue 3, December 2015

- Bell CM, Chapman RH, Stone PW, et al. (2001). *An off-the-shelf help list: a comprehensive catalog of preference scores from published cost-utility analyses*. Med Decision Making 21:288e94.

- Canadian Institute for Health Information. (2011). Canadian Organ Replacement Register Annual Report: Treatment of End-Stage Organ Failure in Canada, 2000 to 2009. Ottawa, ON: Canada.

- Farag YM., Kari JA and Singh AK. (2012). *Chronic Kidney Disease in the Arab World*: A Call for Action. Nephron Clin Pract;121:c120–c123 DOI: 10.1159/000345149.

- Gabriel M., Liliana G., Cristina C. and Nicolae V. (2006). *Intravenous iron supplementation for the treatment of anaemia in pre-dialyzed chronic renal failure patients* Neph. Dial. Transplant., 21(1): 120-124.

- Gouva CH., Papavasiliou E., Katopodis K.P., Tambaki A.P., Christidis D and Tselepis A.D. (2006). *Effect of Erythropoietin on Serum paf-*

acetylhydrolase in patients with Chronic Renal Failure. Neph. Dial. Transplant.,21(5):1270-1277.

- Health Promotion Board, Singapore. (2011). *Information paper on diabetes in Singapore*. Singapore, Health Promotion Board.

- Health Promotion Board, Singapore. (2013). *Trends of end stage renal disease in Singapore*. Singapore, Health Promotion Board.

- Hsu CY and Chertow GM. (2000). *Chronic renal confusion: insufficiency, failure, dysfunction, or disease. Am J Kidney Dis* 36: 415-8. [PubMed]

- Kadiki OA and Roaed RB. (1999). *Epidemio-logical and clinical patterns of diabe-tes mellitus in Benghazi, Libyan Arab Jamahiriya*. East Mediterr Health J ;5(1):6-13.

- Kadiki OA and Roaeid RB. (2001). *Prevalence of diabetes mellitus and impaired glu-cose tolerance in Benghazi Libya*. Dia-betes Metab ;27(6):647-54.

- Lemley KV., Abdullah I., Myers BD., et al. (2000). *Evolution of incipient nephropathy in type 2 diabetes mellitus*. Kidney Int 58:1228e37. Published erratum appears in Kidney Int. 58:2257.

- Levey AS., Atkins R., Coresh J., Cohen EP., Collins AJ., Eckardt KU., Nahas ME., Jaber BL., Jadoul M., Levin A., Powe NR., Rossert J., Wheeler DC., Lameire , and Eknoyan G, (2007). *Chronic kidney disease as a global public health problem: approaches and initiatives – a position statement from Kidney Disease Improving Global Outcomes*. Kidney Int; 7 2: 2 47–259.

- Mazzucco G., Bertani T., Fortunato M., et al. (2002). *Different patterns of renal damage in type 2 diabetes mellitus*: a multicentric study on 393 biopsies. Am J Kidney Dis 39:713e20.

- Najafi I. (2009). *Peritoneal Dialysis in Iran and the Middle East*. Peritoneal Dial. Int., 29: 217-221.

- Philip McFarlane MD., FRCPC., Richard E., Gilbert MBBS., FACP., FRACP., FRCPC., Lori Mac Callum., Peter Senior MBBS and MRCP. (2013). *Clinical Practice Guidelines Chronic Kidney*

Disease in Diabetes Canadian Diabetes. Association Clinical Practice Guidelines Expert Committee. Can J Diabetes 37, S129eS136.

- Sakina Abu Zeid Abu Zeid and Asma Muhammad Ahmad Khamaj. (2019). *A study of some of the physiological changes associated with chronic kidney failure and their negative effects on patients with kidney failure*. *Journal of the College of Education, Zawia University*. Issue 14.

- Saleh Muflih Alghaythi., Meshari Sultan Turki Alsudayri., Fouad Taiwilaa Alshammari., Ali Ghannam Alrashidi., Abdulaziz Muflih Alghaithi., Meshal Fazaa Alrashidi., and Abdulhafiz Ibrahim Bashir. (2018). *Prevalence of Diabetes among Patients with Chronic Kidney Disease in Hail Region*. *The Egyptian Journal of Hospital Medicine*. Vol. 71 (2), Page 2434-2442

- Suresh M., Reddy M.N., Singh S.B.M., Bandi H.K., keerthi S.G., and Chandrasekhar M. (2012). *Hematological Changes in Chronic Renal Failure. Inter. J. Sci*. Res. Publ., 2(9): 1- 4

- The National Board for Scientific Research. (2001). *Risk factors for hypertension*: Tripoli-Libya: 3-32.

- Viswanathan V., Snehalatha C., Kumutha R., Jayaraman M and Ramachandran A. (2004). *Serum albumin levels in different stages of type 2 diabetic nephropathy patients. Indian J. Neph*.,14: 89-92.

- Wild S., Roglic G., Green A., Secree R and King H. (2004). *Global prevalence of diabetes*: estimates for the year 2000 and projection for 2030. Diabetes Care: 27(5): 1047-53.

Investigation of the Continuous Wavelet Transform Method for Use with Late Time Response Analysis of Concealed on Body Threat Objects

Ali Atiah[1] and Hussein Dghayes[2]

[1]Alzzaytuna University, Tripoli, Libya
[2]College of Engineering Technology, Janzour, Libya

ملخص البحث

الهدف الرئيسي للبحث يتمحور حول إيجاد طرق بديلة للكشف على الجسام الخطرة المخفية بدلا عن الطرق التقليدية المستخدمة حاليا في اغلب نقاط التفتيش مثل مداخل المباني الحكومية، والمصارف، والمطارات، وغيرها. حيث تم اختبار مدى امكانية استخدام الموجات الكهرومغناطيسية في الكشف على الاجسام المخفية وذلك من خلال استخدام تقنيات التحويل المستمر للموجات (continuous wavelet transform CWT حيث يتم تعريض الاجسام للموجات الكهرومغناطيسية باستخدام هوائي مخفي في الحائط فينتج عن ذلك استجابة عكسية مبكرة و متأخرة (early time response and late time response). الاستجابة المبكرة يمكن استخدامها في تحديد مكان الجسم المراد اكتشافة او الكشف عن نوعيته بينما الاستجابة المتأخرة تحدد نوعية هذا الجسم حيث ان لكل جسم استجابة متأخرة خاصة ((unique signature وباستخدام تقنية التحويل المستمر للموجات (CWT) يمكن تحديد نوعية الجسم . ان استخدام تمثيل الإشارة الكهربائية باستخدام نطاق التردد الزمني يوفر الكثير من خصائص الإشارة التي يمكن استخدامها في مجال الكشف على الاجسام المخفية. ومن خلال هذا البحث أجريت عدة تجارب على بعض الاجسام المختلفة في الخصائص الفيزيائية لاختبار مدى نجاح التقنية المقترحة حيث بينت التجارب انه باستخدام تقنية (CWT) يمكن استخراج خصائص الجسم المخفي والتي يمكن استخدامها في التعرف على نوعية هذا الجسم وذلك من خلال الاستجابة العكسية المتأخرة بعد تعريض الجسم لسلسة من الموجات الكهرومغناطيسية.

Abstract- investigation of the use of continues wavelet transform (CWT) method to late time response analysis for detecting on body concealed threat objects proposed in this paper. The transient backscattered mechanisms of on

body concealed weapons target signatures are studied using the wavelet analysis technique in which signal processing algorithm is developed and the Morlet wavelet applied to extract and analyses the re-radiated transient response of concealed targets. Experimental work was done by using simple and complex objects such as wire and handgun, Wavelet analyses of backscattered data from various objects are presented, the results show that the Continues wavelet transform (CWT) has the ability to detect and discriminate between the hidden-on body objects.

INTRODUCTION

The transient scattering returns of a radar target in free space was first studied by singularity expansion method (SEM), by which the late-time phenomena of the target response were obtained as a sum of damped exponentials convolved with resonant frequencies and noise. This beneficial characteristic allows the resonances to be used for target identification. Extensive discussions took place in the mid-1980s to develop a model of the transient scattering behaviour and modelling for early time response, (Dudly,1985),(Felsen, 1985) SEM model has neither been a true reflective nor their a nearby solution to this problem due to the intricate nature of the process itself, Prony's method suggests target resonance extraction to be directed upon the interval of late time response, if the nearby objects are included in the extraction, fairly accurate CNR extraction is achieved. Prony's method thus needs accurate starting late time commencement evaluation is critical for the overall accuracy of target resonance extraction. Late time responses are target dependent and theoretically independent of polarization state and target orientations. However, practically the late time period cannot correctly extract in some cases. Knowledge of the model order is critical in the extraction process and in the subsequent calculations for poles and residues algorithms. If the model order is underestimated this can cause loss of poles in the calculations. Similarly, resonant modes are unlikely to be excited or weakly excited in all incident aspects and states of polarization due to a dependency on residues. It is apparent from the complexity of the methods and algorithms involved that another method is required for the extraction of the resonant modes. To increase further the physical insight of the problems connected to the authentic transient electromagnetic scattering procedure, one feasible approach is to examine the scattering phenomena analytically using electromagnetic theory. This has been extensively studied by (Heyman& Felsen, 1985), (Heyman, 2002),

(Shirai & Felsen, 2002). It is well recognized fact that analytical solutions to transient electromagnetic problem involve huge mathematical calculations and they are imperfect for some canonical problems. An alternative, stemming from a signal processing perspective is to apply Joint TF analysis. The joint time-frequency analysis has been commonly applied in many engineering applications such as signal processing in bio-medical data, speech processing, wireless communication, radar imaging and sonar applications, with radar applications substantial work has been carried out on stationary targets using frequencies in the low GHz frequency region i.e. up to 2 GHz. For UWB radar a substantial amount work on feature extraction has been done by (Ling 1992, pp 140-142), on TF analysis of backscattered signals including the range of the profiles for the stationary targets, this later applications frequency of operation is in the quasi-optional regions. GTD in the electromagnetic context describes that quasi-optional regions lie outside the essential resonant modes and high frequency scattering portents such as edges and corners diffraction, (Balanis, 19890. The focusing in this paper is on the late-time resonant that are observed in the SEM and to study the scattering phenomena of the objects using TFDs. The Wavelet transform is introduced as alterative approach to overcome the STFT resolution limitation, a detailed explanation of the wavelet theory could be found in (Rioul&Vetterli, 1991, pp. 14-38). Particularly, the wavelet transform utilizes the wavelet as a ‘window’ and also as a fundamental for the analysis of multi resolution (Kaiser, 1994, pp. 60-64). To provide good time resolution (small scales) at high frequencies the ‘mother’ wavelet is compressed so that the wavelet of the time response provides effective resolution in detecting the presence of high frequencies. To have a good frequency resolution at low frequencies the mother wavelet is expanded (large scales), by which the wavelet transform has effective resolution in frequency domain in detecting the appearance of the low frequencies. In fact, in this research the CWT approach is proposed to extract the target signature and represent the LTR in time frequency domain. A Morlet wavelet is used as the mother wavelet within the CWT algorithm because it is simple and well suited for time frequency localization and resolution for concealed weapon application. The CWT provides coefficients in which the degree of correlation is proportional to the peaks or amplitude. Another perspective is that the analysed signal decomposes into a superposition of scaled mother wavelets by the wavelet transform. The aim of this study is to examine TFDs to represents electromagnetic scattering though

extracting the LTR which is very useful for object identification and classification. Different simple and complex targets signatures are studied. Instead of new approaches of extracting resonance parameters directly or development of existing methods, the role of the study is for novel development of object recognition algorithms using the CWT.

THEORY

In the application of detecting the response of concealed on body weapons, powerful signal processing algorithms that accurately extract the target signature is needed. In this section CWT time frequency analysis method is used for analysis and extracts the target signature from the backscattering response. Hence the wavelet transform is a powerful TF analysis and it has a multi resolution capability which is not available in WVD and STFT. The basic variable of Fourier Transforms, the frequency, is not possible directly with wavelet transforms instead a new term called “scale” is used and the wavelet transform introduces time-scale representation (Young, 1992, pp. 13-20). Many mother-wavelets are utilized for varies implementation and applications. The best known are Morlet, Daubechies and Haar wavelets. Also, of great importance are the coiflet, symlet, Mexican Hat and biorthogonal wavelets. It is very common to use Fourier transform characteristics for analysis applications when the time domain transformation has no time-frequency localization features. The theory of wavelet transformation has been considered for the first time in the field of multiple resolution analysis, it has been applied to the processing of images and signals. A CWT can analyse a signal in a set of limited basic functions that can reveal transient characteristics in the signal. Wavelet analysis is the violation of a signal in an extended and translated version of the original wavelet. The wavelets must be oscillating, have amplitudes that quickly reduce their decay and have at least one moment of disappearance. In wavelet theory, many of the principal functions of wavelets have been considered, each of which has its proper application. In this work, the selected mother, Morlet-Wavelet, because of its advantages and characteristics, (Fine tuning of the desired frequency band, good resolution and location in the time and frequency domain, recognition capability and extraction-oriented characteristics). Morlet wavelet is a sinusoidal signal modulated by a Gaussian wave. Its offers higher spectral resolution compared with Mexican Hat, this is because of the narrow frequency response. This wavelet is particularly useful for filtering out the

background noise of the target response. The CWT is the member of the linear class of TFDs. The prime definition of the CWT is,

$$\mathrm{CWT_x}(t,\alpha,h) = \frac{1}{\sqrt{\alpha}}\int_{-\infty}^{+\infty} x(\tau)h\left(\frac{t-\tau}{\alpha}\right)d\tau \qquad (1)$$

h(t) is the mother wavelet, a is variable scaling parameter. The CWT can be known as a member of Time-Scale distribution (TSD) series. If we compare the STFT with the CWT, then CWT is different from STFT as it can longer be adapted to modulation or frequency shifts as it now created by scaling factor a though the price paid is that the CWT gives a time-scale representation of the signal rather than a time- frequency representation. if $\alpha = \frac{f_o}{f}$ where f_o centre frequency of h(t), for the TF analysis application, the consequent distribution can be given as, [11][12]

$$\mathrm{CWT_x}(t,f,h) = \sqrt{\frac{f}{f_0}}\int_{-\infty}^{\infty} x(t)h\left(\frac{t-\tau}{f_0}\right)d\tau \qquad (2)$$

Scalogram (SC) is known as the magnitude of the CWT.

$$|\mathrm{CWT_X}(T,F,H)|^2$$

The mother wavelet requests to achieve certain mathematical principles. A complex or real- value function h(t) is defined as a wavelet if,

$$\int_{-\infty}^{\infty} h(t)dt = 0 \qquad (3)$$

Which means that a wavelet should has a zero-dc component (zero average value in the time domain), which also specifies that signal must be oscillatory in the frequency domain. It can be shown that the signal x(t) can be recovered from the following equation (Rioul & Flandrin, 2002, pp. 1746-1757).

$$x(t) = \int_{-\infty}^{\infty}\int_{-\infty}^{\infty} \mathrm{CWT}(\tau,\alpha,h)h\left(\frac{t-\tau}{a}\right)d\tau\frac{da}{a^2} \qquad (4)$$

Many wavelets meet the Admission Condition, only if h(t) satisfies the Admission Condition. The Morlet wavelet is one of the most frequent used wavelets that does this and is given by (Sadiku & Garcia, 2005, pp. 21-67) as

$$h(t) = e^{jw_0 t}e^{-t^2/2} \qquad (5)$$

It must be appreciated that individual wavelets have different characteristics, so they are appropriate for different applications. To discover whether the multi-resolution property of the CWT is appropriate for investigating transient scattering consequently, it is necessary to decide which mother wavelet is selected. Expecting the result somewhat, in this paper the multi-resolutions characteristics of the Morlet CWT that are examined to determine whether the CWT is a convenient method extracting the LTR of concealed weapons. TSD in the signal processing literature was first introduces with respect to the CWT and then later applied to TF analysis by [11]. CWT produces a fixed time and frequency resolution throughout the 2-D plot The CWT gives a good time resolution but poor frequency resolution when a is small (high frequency as $a = f_o/f$), but good frequency and poor time resolution when a is large i.e. low frequency (Debanth, 2003). successful work on TF analysis for electromagnetic scattering using the SP and CWT has been reported in (Ling & Kim, 1992, pp. 140-142). In the following sections, practical experiments will be carried out by using two types of targets. Initially, we will test a simple target of a wire with 20cm length and 5mm width, followed by another experiment using a hand gun, which is more complicated than the simple wire. The purpose of this study is to know the limits and determine the ability of the CWT technology to analyse the LTR backscattering target response signal.

METHOD

Two identical transmitting and receiving tapered slot antennas, designed and fabricated as part of this research, with cut off frequency around 0.25 -3.0 GHz, the transmitting antenna was oriented in the direction of the illuminating radiation and the receiving antenna at 90o (cro ss-polarized) to give better discrimination between the early and late frequency time response. a sweep frequency of bandwidth 0.25-3.0 GHz generated by the vector network analyser VNA E8363B to excite the target. A Gaussian shaped window was used throughout, and the frequency target response were subjected to signal processing to subtract the background signal and antenna response deconvolutions followed by time domain transformer by using the Inverse Fourier Transform. The start of the LTR was determined using the Equation (6), (Baum, 1976, pp. 129-179).

$$y(t) = \sum_{t=1}^{M} A_m \cos(\omega_m t + \varphi_m) \exp(-\alpha_m t), \qquad t > T_L \qquad (6)$$

SIMPLE WIRE

A huge amount of research was done to analyse the LTR backscattering response using simple wire in order to understand its behaviour in time domain. Moreover, the wire backscattering response were studied deeply in the SEM context (Baum, 1976, pp. 129-179). a wire with length L = 21 cm and diameter d = 4 mm with incident target orientation angle φ= 45° is considered. Firstly, the Target response is subject to the mentioned signal processing. Beginning of late time response (LTR) signal is measured by using the equation (6), (Baum, 1976, pp. 129-179). In this experiment the forced ETR target response starting at 3 ns and thus $Tb = 3$ ns with $Tp = 14$ ns, $\varphi = 45^{o}$.

$$T_{tr} = \frac{L \sin \varphi}{c} = 0.59 \text{ ns}$$

This means LTR life time to be around 10ns. The resonance of LTR modes are extracted by using the GPOF,[16]. Figure 1 illustrate the scattering poles of this target; model order was estimated M = 6. GPOF is very sensitive to the target model order, any falls or wrong estimation of target model will lead to fake poles and increase the error of target detection and identification.

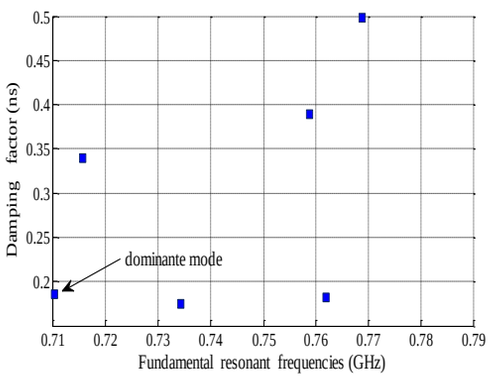

Figure -1 Poles of wire of length 21cm

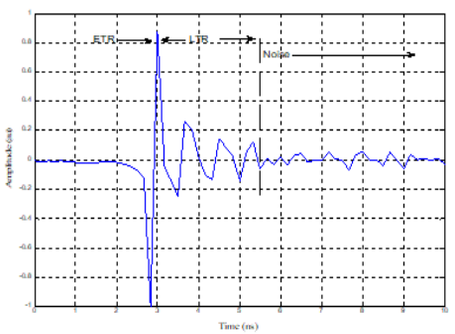

Figure 2 complex resonance frequency CNR

it is quite clear that the dominant mode resonates frequency is near to the theoretical value $f_{res} = \frac{c}{2l} = 0.71\text{GHz}$ where c is speed of light and l is the target length, (Ksienski, 1985, pp. 13-19). The lowest pole of the scattering has a similar resonant frequency of the LTR and can be used to reconstruct it by,

$$f\big((n-1)\Delta t\big) = \sum_{m=1}^{N} c_m \, e^{s_m (n-1)\Delta t} \qquad (7)$$

Where $s_m = \sigma_m + i\, w_m$ are the poles and c_m are the residues, σ_m is the damping factor and w_m is the resonant frequency [20]. the first three resonances values are for the 21cm wire are $1.5 - i2.2500, 3.0000 - i1.5000$ and $- 4.5000 + i2.2500$ (imaginary parts in GHz and real parts in ns^{-1}). The results of the GPOF will be considered as reference reanalysis results for determining the efficiency of CWT in detection of frequency dominate modes of the target related to its geometry. The frequency bands of interest of the particular target wire determined from the results of GPOF are considered as points of reference for the initial dominant modes of resonance. In this subsection a simple case of an idealized target response using the resonant modes is considered. The construction of these artificial responses is based on. From figure 2 the dominant resonant frequency can be calculated from consecutive peaks – these are about 1.5 ns corresponding to the dominant frequency mode of about 0.7 GHz. The target dominate frequency is presented in figure 3. Results of the CWT analysis of the target response are presented in figure 4, which most of the target signature resonant modes are obvious Crosseponding to their energy levels.

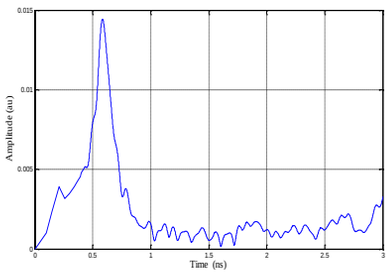

Figure 3 Simple wire Frequency response

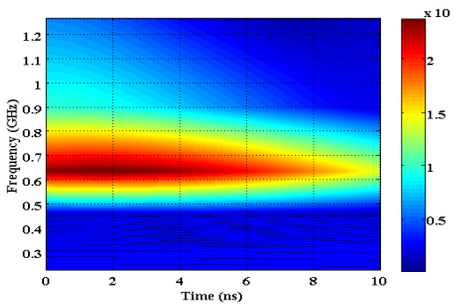

Figure 4 CWT of simple wire

The results of TFDs obtained through the use of CWT indicate the ability of this technique to extract the frequency target signature through the frequency dominate modes related to their energy levels, red colure means high energy level and the blue colour means the lowest energy level (end of late time response life time). These results ensure that the CWT technique is suitable and convenient to extract the LTR target signature as it has good frequency resolution in the LTR period and good time resolution in the ETR period. The

observed energy levels indicates the amplitude of each dominate frequency, this leads to general conclusion in the situation where $\sigma \ll \omega$ the relevant energy E of a single mode signal would be given by $E = \frac{Z^2}{\varepsilon}$ where Z is target impedance, ε is the target permittivity properties.

CWT performance of on body concealed weapons

In this section on body concealed objects will be analgised. Firstly, human body response will be investigated followed by the investigation of the backscattering response related to on body concealed weapon. The purpose of that is to verify the interference between the human body backscattering response and the back-scattering response of on body

concealed weapon in order to understand the ability of CWT to detect concealed threat objects. The back-scattering response from the human body show how weak these signals which is due to the human body tissues dielectric properties figure (5). The refraction angle $\emptyset_t{}^o$ and the transmitted pulse phase velocity is frequency dependent and varied subsequently,[17]. The weakness in the backscattering response of the human body since the transmitted pulse suffers from the attenuation as its propagated within the lossy dielectric of the human body as its illustrated in figure 5and figure 6.

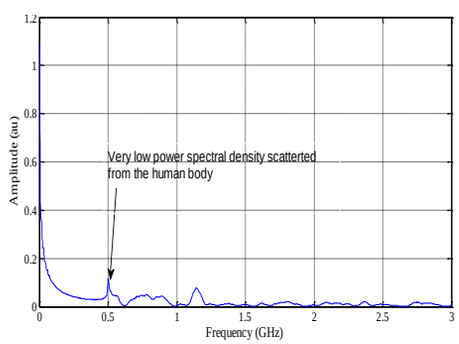

Figure -5 Frequency response of body only.

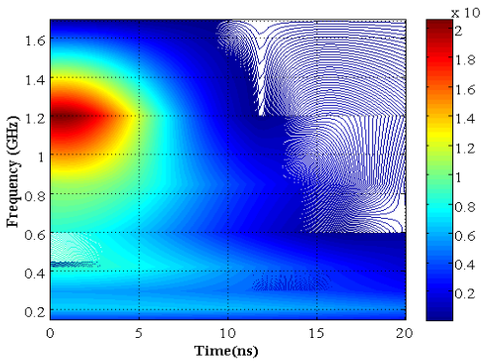

Figure -6 CWT of human body only.

In this subsection the backscattering response of the human body carrying a hidden threat object will be investigated, in comparison with previous section results, it is clear how the target signature is overlapped with the human body response. The CWT results of the on body concealed weapon are given in figures 7, and 8. Throughout these experiments, it is observed backscattered high energy levels corresponding to the signature of the on body concealed objects

compared to the low levels when there is no target. These results confirm that the use of the CWT technique could detect the existence or absence of any threat objects concealed on body and it's also capable to discriminate between different objects.

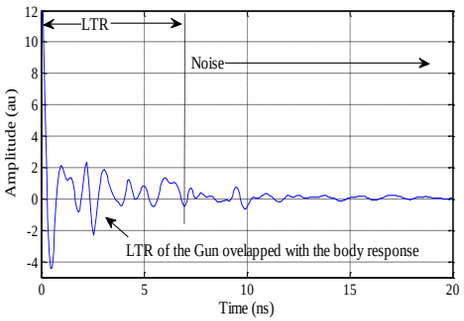

Figure -7 LTR of on body gun

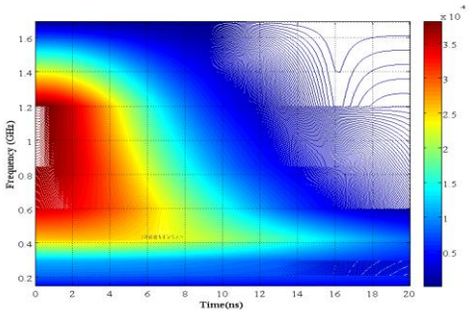

Figure- 8 CWT performance of on body gun.

However further investigation is required. The big difference in the levels of energy emitted, as it was observed that the levels of energy are low when the detection of the human body alone and on the contrary, the levels of energy are high When the detection of the human body carries dangerous objects.

CONCLUSION

CWT performance could detect concealed target signature on both simple and complex objects, the LTR was accurately extracted and illustrated in time frequency domain TF. The promising results confirmed that the CWT performance is directly identifies the response of the unknown concealed target and could be a very powerful tool in the detection of any on body concealed object, however, further research should be done to distinguish between the concealed objects throughout a strong database or and adaptive technology.

REFERENCES

-Balanis, C. A. (1989) 'Advanced engineering electromagnetics.', Wiley New York.

-Baum, C. (1976) ' The singularity expansion method.' Transient Electromagnetic Fields,Springer Berlin,Vol. 10

-Balanis, C. A. (1989) 'Advanced engineering electromagnetics.', Wiley New York.

-Chen, V. C. & Ling, H.(2002). 'Time-frequency transforms for radar imaging and signal analysis.', Artech House Publishers.

-Chen, V. C. & Hao, L. (1999). 'Joint time-frequency analysis for radar signal and image processing.' Signal Processing Magazine, IEEE, Vol.16,

-Dudley, D. (1985). 'Comments on SEM and the parametric inverse problem.' Antennas and Propagation, IEEE Transactions on, Vol. 33,

-Debanth, L. 2003. Wavelets and signal processing, Birkhauser.

-Felsen , L. (1985).' Comments on early time SEM.' Antennas and Propagation, IEEE Transactions on, Vol. 33,

-Heyman, E. & Felsen, L. (1985). 'A wavefront interpretation of the singularity expansion method'. Antennas and Propagation, IEEE Transactions on Vol.33,

-Heyman, E., Friedlander. & Felsen, L.(2002). 'Ray-mode analysis of complex resonances of an open cavity [radar targets]'. Proceedings of the IEEE, Vol. 77.Heyman, E

-Hlawatsch, F. & Boudreaux-Bartels, G. (1992). 'Linear and quadratic time-frequency signal representations'. Signal Processing Magazine, IEEE, Vol. 9.

-Harmer, S., Anderws, D., Bowring, N., Rezgui, N. & Southgate, M. (2009). 'Ultra wide band detection of On body concealed weapons using the out of plane polarized late time response', Proceedings of the SPIE, Volume 7485.

-Kaiser, G., A (1994) 'Friendly Guide to Wavelets', Boston: Birkhauser

-Ksienski, D. A. (1985). 'Pole and residue extraction from measured data in the frequency domain using m Ling, H. & Kim, H. (1992). 'Wavelet analysis of backscattering data from an open-ended waveguide cavity'. Microwave and Guided Wave Letters, IEEE, Vol.2.

-Shirai, H. & Felsen, L.(1986). 'Wavefront and resonance analysis of scattering by a perfectly conducting flat strip'. Antennas and Propagation, IEEE Transactions on, Vol.34

-Rioul, O. & Vetterli, M. (1991).' Wavelets and signal processing'. Signal Processing Magazine, IEEE, Vol.8

-Rioul, O. & Flandrin, P. (2002). 'Time-scale energy distributions: a general class extending wavelet transforms'. Signal Processing, IEEE Transactions on, Vol.40, pp.1746-1757.

-Sadiku, M. O., Akujuobi, C. M. & Garcia, R. C. (2005). 'An introduction to wavelets in electromagnetics'. Microwave Magazine, IEEE, Vol.6

-Young, Randy K.,(1992) ' Wavelet Theory and Its Applications',Springer, 1st edition USA